



التخلية

علیٰ بن حکیم بن سیدوید

تالیف

1940

تحقيق وتقليب  
البرهان والبرهان  
القوي

الجزء الأول









التعليق على كتاب سيبويه



# التعليق على كتاب سيدي

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي  
المتوفى سنة ٢٧٧ هـ - ٩٨٧ م

## الجزء الأول

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن محمد القوزي  
الأستاذ المشارك بكلية الآداب  
جامعة الملك سعود

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

مطبعة الأمانة  
٣ شارع جنينة بدوان شبرا - القاهرة





## مقدمة

جرت عادة المحققين أن يقدموا لكتب التراث بمقدمات تشمل معلومات عن حياة... المؤلفين مولداً ونشأة ووفاة، معمرين لأبرز الجوانب المؤثرة في حياة أولئك الرجال ، بالكشف عن شيوخهم وتلاميذهم ، والحياة العلمية في عصورهم ، وما شابه ذلك ، ليصلوا بالقارئ إلى العمل الذي يقدمونه إليه فيخصونه بشيء من التفصيل .

وما عساني أن أقول عن رجل وُصف بأنه أُوحد زمانه في علم العربية (١) . وإمام وقته في علم النحو (٢) ، انتهت إليه رئاسة علم النحو ، وقد أخذ عنه النحو أئمة كبار كابن جني وأبي الحسن الربيعي (٣) . رجل كان أهل بغداد يقولون في زمانه : لو عاش سيهويه لاحتاج إليه .

وكان تلميذه ابن جني يصفه بقوله : « ... وما كان - مع ذلك - يضع نفسه ، فإنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم ، ولو عاش أبو العباس وأبو بكر وطبقتهما لأخذوا عنه بلا أفقة ، ولو أدركه الخلل وسيهويه

(١) معجم الأدباء ١٠/٣ .

(٢) تاريخ أبو الفداء المؤيد ١٢٥/١ ، مرآة الجنان ٤٠٦/٢ .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٧/١ .

لكانا يقرآن له ، ويتجملان به » (١) . ماعسانى أن أضيف وقد تناول  
الباحثون سيرة الرجل بالدرس والاستقصاء ، فمنهم من أفرد له كتاباً  
مستقلاً ، سبق فيه إلى الكشف عن شخصيته حتى أصبح ذلك البحث  
المطول مرجعاً لكل من تصدى لفشر أثر من آثاره .

أجد نفسى اليوم لن أقول إلا ما قد قيل ، وما أراى أقول إلا معاداً  
مكروراً ؛ فأبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى المتوفى سنة  
٥٣٧٧ - ٩٨٧ هـ أصبح من الشهرة فى هذا الزمان بمكان ، وهو وإن  
كان مشهوراً فى زمانه وبعد وفاته ، خاصة بين طلاب العربية بعامة ، والنحو  
والصرف بخاصة ، إلا أنه بعد أن نشرت أعماله : وأصبحت لا تخلو منها  
مكتبة ، ولا يغفلها باحث فى الدراسات النحوية والصرفية ، أقول : بعد أن  
ظهرت أعماله إلى النور خلال العقدين الماضيين ، أصبحت الترجمة له لا تنى  
غير تكرار المقولات - وإن اختلفت الأساليب -

ولست هنا معتذراً عن واجب ، إلا أنى أعذر عن إئصال هذا الأثر  
الذى بين يدى القارىء بما سبقنى إليه الباحثون الذين أسهموا فى إخراج  
مكتبة أبى على دراسقى إلى النور ، وما سطرته دراسقى المطولة عنه وعن  
كتابه الذين بين يديك اليوم ، ولما كانت تلك الدراسة لم تر النور بعد

---

(١) شاكر الفحام ، أبو على الفارسى النحوى ، مجلة مجمع اللغة  
العربية بدمشق ، ج ٤ ، مج ٥٨ ، ذر الحجة ١٤٠٣ هـ / أكتوبر ١٩٨٣ م  
ص ٧٤٨ ، ص ٧٥٢ الفقرة ١١ ، ٢٢ .



— وأرجو أن تظهر قريباً — كان لزاماً على وأنا أقدم هذا الكتاب أن أقف معرفاً به .

التمليقة على كتاب سيبويه :

لم تتعرض لذكر التعليلة كتب الوراقين القدامى ، كالفهرست ، ولا الكتب التي أرخت للنحاة وآثارهم كطبقات النحويين واللغويين ، أو إنباء الرواة على أنباء النحاة ، أو نزعة الألباء في طبقات الأدباء ، ثم إن كتب التراجم الأخرى — القديمة منها خاصة — لم تنص عليها ، فلم ترد ضمن ما سجل له ياقوت في معجم الأدباء من كتب ، ولا في القائمة التي أوردها ابن خلكان ، وأول ما يلقاها ذكر « التعليلة » عند ابن خير الأشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه وأنها في سفرين (١) ، ثم السيوطي (٢) ، ويليهما أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (٣) .

وهذه المصادر تقف بالقارىء عند ذكر العنوان فحسب ، الأمر الذي جعل بعض الباحثين المحدثين يشك فيما إذا كان للفارسي كتاب بشرح سيبويه إلا ما وجد في حاشية الأمير على المغني من إشارة إلى رأى نص عليه الفارسي في شرحه لكتاب سيبويه (٤) .

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه / ٣١٨ .

(٢) انظر بغية الوعاة / ٢١٧ .

(٣) انظر مفتاح السعادة / ١٧١ ، حاجي خليفة ، انظر كشف

الظنون / ١٤٢٧ .

(٤) انظر من أعيان الشيعة / ٥٨٢ — ٥٨٣ ، ثم انظر ذلك الرأى

في حاشية الأمير على المغني / ١٦٢ .

وكان (GUSTAV FLUGEL) قد عرض لـسكتب أبي على ، فذكر  
التعليقة في معراض حديثه عن أبيات الإعراب ، وكأنهما عنده ككتاب  
واحد ، ولم يذكر أنه اطلع على شيء منهما (١) .

ثم تتابع دراسات المحدثين فتدور عن هؤلاء أقوالهم حول التعليقة ،  
وتخلو بعض الدراسات من الإفادة عنها حقيقة ووجوداً . ويظل أمر التعليقة  
غامضاً حتى عهد قريب ، حين ازداد إقبال الدارسين على تراث أبي على  
يدرسونه وينشرونه ، وعندما نفصوا الغبار عنه ظهرت التعليقة ، وكان لي  
شرف التعليق بها ، والتعليق عليها .

وقفت على نسخة التعليقة في مكتبة شهيد على برقم ٢٣٥٧ ، وأنهت  
نفسى في سبيل الحصول على نسخة أخرى ، راسلت المكتبات في العراق  
وألمانيا ودبلن ، وزرت المكتبات الشامية في تركيا والشام ومصر واغرب  
وانجلترا وإسبانيا وفرنسا ، اتصلت بالمكتبات الجامعية في المملكة العربية  
السعودية ، وبمراكز البحث العلمى فيها ثم بالباحثين من ذوى الشأن ،  
طلباً لنسخة أخرى للتعليقة ، زرت ألمانيا الغربية ، وقابلت الدكتور  
هؤاد سزكين ، مؤملاً أن أجد عنده خبراً جديداً عنها ، وكان يومئذ  
يعد كتابه ( تاريخ التراث العربى ) للطبع ، فتنفصل على بتصوير للزمة  
التي تناوأت الفارسي .

وعلى الرغم من عدم ذكره لنسخة أخرى غير التي عرفت ، إلا أنى

استفدت من توثيقه ، فجاءه الله خيراً (١) .

صحبت أبا علي الفارسي فترة ليست بالقصيرة ، أدركت من خلالها كيف كان ابن جني مصيباً عندما ترك الموصل ولازمه حتى لقي الفارسي ربه ، وعرفت أيضاً السبب الذي جعل تلميذه علي بن عيسى الربي يلازمه نحواً من عشرين سنة ويأبى أن يفارقه على الرغم من تمكنه من النحو، وشهادة الفارسي له بذلك وأنه لو سير الشرق والغرب لم يوجد أنحاً من الربي . عرفت السبب في كثرة تلاميذ الرجل ، وسر إقبال الباحثين على أعماله درساً وفشراً ، ولم أكد أنهى دراسي العالمة التي تناولت « التعلية » من حيث مادتها محتوى وأسلوباً ، ومقارنة بما يشاكلها من شروح « السكتاب » في القرن الرابع الهجري حتى ازددت تعلقاً بها ، لأبدأ مرحلة جديدة في التلعة على أبي علي الفارسي ، أجلت النظر في مخطوطة « التعلية » وقرأتها من أولها إلى آخرها ، وتبين لي تمام السكتاب وخلوه من النقص والخرم ، كما ظهر لي وضوح هذه النسخة التي لا يزال أدعو الله أن يكشف لي عن أخرى ، عندئذ عقدت العزم على تحقيقها مستعيناً بالله على ذلك ، فهو وحده المستعان ، ومنه التوفيق ، وعليه توكلت ، وهو حسبي .

---

(١) Geschichte des Arabischen Schrifttums , IX P. 107, 312.

أبو علي والتعليقة :

لم أر أحداً يعاب بالتفرد بكتاب سيبويه والإكباب عليه غير الفارسي<sup>(١)</sup> وهذا وإن كان عيباً إلا أنه في ضمنه شهادة بقدرة أبي علي<sup>(٢)</sup> على فهم « الكتاب » ومعرفة أسرارها ، ولعلمها لثقة ما وصف به من غيظ على أبي سعيد السيرافي وحسد له على ما تم له من تفسير كتاب سيبويه<sup>(٣)</sup> .

فإن كان أبو علي متفرداً بكتاب سيبويه فلهله كان يرمى إلى أن يكون رأساً في هذا العلم<sup>(٤)</sup> ، وقد كان له ما أراد ، فسائله في النحو تدور موضوعاتها حول كتاب سيبويه ، والإيضاح إنما هو مختصر ميسر لكتاب سيبويه ، أما التعليقة فشهادة لا تقبل الشك على عمق معرفة الفارسي بمشكلات « الكتاب » .

لكن ظهور مزاييا شرح السيرافي على تعليقة الفارسي<sup>(٥)</sup> أمر لا يقبل الشك ، وذلك أن الشرح تقيى أبواب الكتاب كلها ، وشرح دقيق مسائله وجليلها وفتق المسائل التي أجملها سيبويه ، ووضح ما أخفى منها بل لقد أنشأ أبواباً جديدة لرؤوس بعض المسائل الواردة عند سيبويه ،

(١) انظر الامتاع والمؤانسة ١٣١/١ ، معجم الأدباء ١٠١/٣ .

(٢) انظر المصدرين السابقين . وانظر الرمانى النحوى ٧٤ - ٧٥ .

(٣) روى عن الخليل قوله : « اذا أردت تعلم العلم لنفسك ،

فاجمع من كل شيء شيئاً ، واذا أردت أن تكون رأساً فى العالم فعليك

بطريق واحد انظر ، معجم الأدباء ٧٣/١ .

(٤) انظر كشف الظنونى / ١٤٣٧ .

استشعاراً منه لحاجة القارىء إلى تلك الإضافات ، ملتصقاً العذر لسيبويه  
في عدم تفصيلها (١) ، فيسّر شرحه فهم كتاب سيبويه ، ولوقدر له الخروج  
إلى النور لاخفت الشكوى من صعوبة الكتاب .

أما « التعلّيق » فمنهجها ينفي أن تكون استقصاء لشرح عبارة الكتاب  
ويعطى الدليل على أن مؤلفها لم يهدف إلى ذلك ، وإنما كان هدفه أن يبين  
ما غرض من نصوص سيبويه مشقة المعانى تارة ، ومقتضياً لها تارة أخرى .

إن من يقرأ « التعلّيق » يستطيع أن يتصور أن أباً على كان يقرأ  
في كتاب سيبويه ، أو أن أحد تلاميذه كان يقرؤه عليه ، حتى إذا مرت  
عبارة يُظن أنها غامضة ، أو يلاحظ رسم الاستفهام على وجوه الطلاب  
عند طرقها مسامعهم ، ترى الفارسى يعلق عليها بقدر الحاجة لكشف  
الغموض ، فنراه يتوسع في التعليق تارة ، ويختصره تارة أخرى ، ويتوقف  
عند بعض الأبواب كثيراً ، ولا يكاد يقف عند بعضها الآخر ، بل إنه في  
أحيان كثيرة يكتفي بذكر عنوان الباب ، والتعليق على بعض الأنسكار  
الواردة فيه ، وقد يهمل كل شيء في الباب ما عدا ذكر العنوان ، كما أنه  
أحياناً لا يرجع على ذكر عنوان الباب ، لكنه يشرح بعض مشكلات  
النص تحته .

من أجل هذا ونحوه مما سيوضح بعد قليل ، يظهر الهون شاسعاً بين

---

(١) انظر الأبواب التي ولدها من الباب الذى عقده سيبويه بعنوان .  
« باب ما يحتمل الشعر » وهى منشورة محققة .

شرح أبي سعيد وتعليقه أبي علي ، لكن أن يؤثّر ذلك حسداً في تفسير أبي علي ، هذا مالا أظنه ، لأن قدرات الفارسي تؤهله لصنع عمل مشابه ولا تنقصه الآلة ولا البصر بأسرار كتاب سيبويه ، ولعله بمنهج هذا كان يريد أن يختط لنفسه طريقاً مميزاً في معالجة معضلات (الكتاب) دون أن يثقل على طلابه بشرح نصه كاملاً ، ولعله آثر الاختصار وألا يشرح من الكتاب إلا ما تدعو إليه الضرورة . وربما كان هذا المنهج هو الذي جعل الفارسي لا يتقيد أحياناً بنقل نص سيبويه ، إذ تراه يختصره حيناً ويبتريه حيناً آخر ، ويسوقه بالمعنى في مواضع كثيرة ويدخل عبارة سيبويه بعملياته كثيراً .

والاختصار هو الطابع المميز للتعليقة ، وسيجد قارئها نفسه محتاجاً للعودة إلى كتاب سيبويه لمعرفة المعنى الذي قصده أبو علي ، فمن أمثلة الاختصار هذه قوله :

« قال سيبويه : بُعِدَ ( كَمْ ، وَإِذْ ) من الممكنة » (١) . وهو هنا إنما يشير إلى قول سيبويه :

« والوقف في قولهم : اضربه في الأمر ، لم يحركوها ، لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فهبت من المضارعة بُعِدَ كَمْ ، وإِذْ من الممكنة » (٢) .

(١) التعليقة ٤/ ب .

(٢) الكتاب ٤/١ .

وتعلّق أبو عليّ على هذا النصّ لأينفهم إلّا بالمودة إلى عبارة سيبويه نفسها ، ليدرك ما يشير إليه أبو عليّ عند قوله : « قال أبو عليّ : بُعد كمّ من الأسماء المتمكنة ، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه ، وأنّه لم يتمكّن في موضع كما تمكّن (علّ) في قولهم : ( مِنْ هَلْ ) ، فلما لم يتمكّن لم يحرك بحركة في حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يشبه الاسم ، ولا أشبهه ما يشبهه » (١) . فإذا كان القارىء يرى في قول أبي عليّ هذا تفسيراً لعبارة سيبويه السابقة ، فإنّى لأبوح بنى إذا قلت إنّى أراه قد زاد النموض غموضه ، وأن الرجوع إلى كتاب سيبويه وإعادة النظر في نصّه قد يكوّن أهون من كد الدّهن في عبارة أبي عليّ هذه يرسمه الله .

ومثل ذلك قوله : « قال : ( أى سيبويه ) مُنْذُ فِيمَنْ جَرَّ بِهَا » (٢) . الناظر في هذا النصّ لن يدرك من خلال القراءة الأولى له لم ساقه أبو عليّ بهذه الطريقة لا لشيء ، إلّا للاختصار الشديد الذى آثره . ومثله قوله أيضاً : « قال سيبويه : غير متحرك ولا منون » ، لم يبين ما المقصود بذلك ، حتّى إنّهُ عندما فسر هذه العبارة لم يرجع الضمير المنونى فى ( متحرك ، ومنون ) إلى معلوم ، فهو يقول : « قال أبو عليّ : يريد : ليس بمتحرك فى النية ، كما أنّ حروف الإعراب فى ( رَحَاً ، وَعَصَاً ) فى موضع حركة هذا » (٣) .

(١) التعليقة ٤/ب .

(٢) التعليقة ٤/ب .

(٣) انظر التعليقة ٦/ب .

وأكثر نقول أبي على عن سيبويه على هذه الصورة ، كما أن الغالب على التعليقات دوراتها حول الفكرة التي اجتزأ منها النص ، لا أن يقرر شرحه على النص المنقول وحده .

وربما يعجب القارئ من أسلوب أبي على في كثير من الأحيان إذ يجده ينقل النص عن سيبويه ، ثم يعلق عليه ، وبعد ذلك لا يخرج القارئ بفكرة واضحة عن ذلك النص ، على نحو قوله : قال ( سيبويه ) : « ولم يسكروا ليسكونا » .

قال أبو على : يعنى الفاعل الذى يقعداه فعله ، والمفعول الذى يقعداه فعله (١) .

وقوله : « قال ( سيبويه ) : وقد يفارقه » قال أبو على : أى زيدا ونحوه في الجزاء والاستفهام ومواضع آخر (٢) .

ونحو قوله : « قال ( سيبويه ) : وتفسره تفسر الأول » .  
قال أبو على : أى جعلوا فيه الواحد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة كما فعل بالأولى (٣) .

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، فهي منتشرة في التعليقات من أولها إلى آخرها .

حقا لقد كان في مثل هذه التعليقات تبين لمسائل خفية عند سيبويه ،

---

(١) انظر التعليقة ق ١٣/ب .

(٢) التعليقة ق ١٨/ب .

(٣) التعليقة ق ٢١/أ .



لكن قراءة التعليق على الفقرة المنقولة من الكتاب وحده لا يكفي ، وقد لا يضيف إلى علم القارئ جديداً ، فيكون لزاماً - والحالة هذه - العودة إلى كتاب سيبويه للاطلاع على الفكرة العامة التي يدور حولها التعليق . وبهارة أخرى فإن أغلب هذه التعليقات كان الأولى بها ألا تفصل عن متن ( الكتاب ) .

ومن أجل ذلك كان عليّ وأنا أفدم التعليقة ، أن أردف أفكارها بتوضيح من شرح السيرافي أو الرمانى ، وقد أضطر إلى نقل عبارة سيبويه نفسها ليمتضح المقصود من تعليق الفارسي .

ومادمنا نتحدث عن منهج التعليقة وأسلوب صاحبها ، فإننا نراه أحياناً يلجأ إلى إعراب نص سيبويه ليصل من خلال ذلك إلى المعنى الذي يروم وهذا يجعلنا نعتقد أن أبا علي يجعل الإعراب فرعاً للمعنى ، فهو يقول مثلاً : قال ( سيبويه ) : فيكون الأول حرف إعراب .

قال أبو علي : فيكون : جواب لقوله : ولم تكن منونة ، ولم تلزمها الحركة ، أي لم يكن الفعل منوناً ، والحركة لازمة له ، كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتكون الألف حرف إعراب ، والنون بدلاً من الحركة والتنوين في الحركة والتنوين في الفعل ، كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم ، والنون بدلاً من الحركة والتنوين (١) .  
ومثال آخر على توظيف أبي علي الإعراب في سهيل توضيح معاني

---

(١) التعليقة ق ٧/ب .

نصوص الكتاب ، يقول : « قال ( سيبيويه ) : ومثل قولهم : مَنْ كَانَ  
أَخَاكَ قَوْلَ الْعَرَبِ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ » .

قال أبو علي : ( ما جاءت حاجتك ) في موضع رفع بالابتداء ، وهو  
استفهام ، ( وجاءت ) بمعنى ( صارت ) في هذه الكلمة دون غيرها ، وفيه  
صمير ما ، وحاجتك ، منتصبة لأنها خبر صار .. » (١) .

وهكذا نجد أنها على لا يسكاد يطيل الوقوف عند كثير من أبواب  
الكتاب إلا ما يجده مستحقاً للإيضاح ، لكنه إذا تصدى للتعليق على  
جزئية ما أتى بالعجب في المسألة ، واستقصى جوانبها . وأصل من الأمثلة  
القريبة لمثل هذه الوقفة ، معالجته لقول سيبيويه : « ذهبَتُ الشَّامَ شَبْهَ  
بِأُمِّهِمْ » (٢) . فقد تنازل أبو علي المسكن المختص وفرق بينه وبين المبهم ،  
وصحح ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي من أن قولنا : « ذهبَتُ الشَّامَ » ليست  
مثل دخلتُ البيت « محتجاً بأن الشام والبيت في مثل هذين المثالين موضع  
مختص ، وليس بمبهم إن لم يكن ( البيت ) أقعد في الاختصاص من ( الشام )  
ويقوده الاستطراد إلى بهان ما يجمع بين الفعلين في هاتين الجملتين من  
كونهما لا يتعديان إلى مفعول إلا بحرف الجر ، وأن حرف الجر حذف  
في الجملتين للاتساع ، وإلى التعرف على المصدر الذي اشتق منه الفعل ،  
ثم معرفة نظائره هذه الأفعال مما لا يعتمد على المفعول إلا بواسطة ... » (٣) .

(١) التعليق ق ١٤/١ .

(٢) الكتاب ١٥/١ .

(٣) انظر التعليق ق ١١ .

ولعل القارىء الكريم وهو يرى جل الأمثلة التي أسوقها هنا وثقت في صدر التعليقة ، فيتوهم أن أسلوب أبى على قد يتغير في وسطها أو آخرها وأبادر فأقول : لقد كان الاختيار متعمداً وذلك لسكى يراها القارىء في الجزء الذى بين يديه ، لا أن يضطر إلى الانتقال إلى البحث في بقية الأجزاء ، وأقول له : إن أسلوب أبى على واحد في التعليقة كلها وما ينطبق على الجزء الأول منها نجده تماماً في آخر أقسامها .

لكن لا يعنى هذا أن التعليقة خلت من المناقشات المستفيضة لبعض المسائل النحوية التي هي في نظر القارىء بحاجة إلى توضيح ، ولمسمح لى القارىء بمثلين أسوقهما دليلاً على قدرة الفارسي على الإفاضة في بسط القول وعرض الأدلة ، وتقليب وجوه المسألة ، واستدعاء أطرافها والوصول بالقارىء إلى حُجج منطقية مجردة ، قد تصل به إلى حد الملل .

المسألة الأولى : تعليق الفارسي على الباب الأول من أبواب الكتاب وهو قول سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » (١) ، فبيّن أن الذى وضع عليه الكتاب القنوين في ( علم ) . وأن ( ما ) استفهامية ، و ( الكلم ) مبتدأ ، وخبره ( ما ) ، وأن الجملة في موضع نصب على تقدير : هذا باب أن تعلم ما الكلم ، وأن فاعل ( علم ) الخطاب ، ثم أخذ في بيان أن العلم في باب التعدى على ضربين :

ضرب يتعدى إلى مفعولين ، وضرب يكون بمعنى المرفاع ، فلا يماوز

---

(١) الكتاب ٢/١ .

مفعولا كالا يجاوز ( عرفت ) مفعولا . وأثبت أبو على أن العلم في قول  
سيبويه ( هذا باب علم ما السكلم من العربية ) من الضرب الأول الذي  
يتعمد إلى مفعولين ، وأن ( علم ) في تقدير ( أن تعلم ) وإن لم يضاف إلى  
ضمير الخطاب ، قال : « كأنه جواب سائل سأل : ما السكلم ؟ فقال : هذا  
باب أن تعلم ما السكلم » ، وبين أنه يدخل في ذلك جميع أقوال سيبويه  
في سائر الكتاب : اعلم أن كذا وكذا ...

ناقش أبو على نفسه مناقشة الخبير بالمسألة ، وقلب أوجه الاحتمالات  
في هذا الاستعمال ، على نحو أن يذهب بالمصدر الذي هو ( علم ) مذهب  
ما لم يضم فاعله ، وأن ذلك لا يجوز إذا جمعت ( ما ) استفهاماً ، كما أنه  
لا يجوز أيضاً إضمار المصدر في قوله ( أن يعلم ) لتصير ( ما السكلم ) في موضع  
نصب ، وعمل ذلك بأن المفعول المنتصب حكمه أن يكون مرتفعاً في المعنى  
"المقام مقام الفاعل ، كما أنه لا يجوز أيضاً حذف - التنوين من ( علم )  
وإضافته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذي ، كأنك قلت : علم الذي  
هو السكلم ، فلو جعلته استفهاماً لم يجوز أن تضيف ( علم ) إليه ، لأن الجمل  
لا تكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها ، إلا ما جاء من إضافة  
الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شيء مقصور عليها .

وبين أبو على أنه إن كان من ( العلم ) الذي يتعمد إلى مفعول واحد  
وأضفت ، ثم قدرته بـ ( أن تعلم ) أو ( أن يعلم ) لم يحتج إلى إضمار مفعول  
ويكون ( ما السكلم ) في موضع اسم منصوب إن قدرته بـ ( أن تعلم )  
أو مرفوع إن قدرته بـ ( أن يعلم ) وإن كان مجروراً في اللفظ .



من الفعل في (أما هذا باب علم ما الكلم) على أن تكون (دَلِم) بمعنى (أن تعلم) ، و (ما) استفهام ، و (الكلم) مبتدأ خبره (ما) ، والجملة في موضع نصب ، وتكون (علمت) التعمد إلى مفعولين ، لأن (علمت) التي في معنى (عرفت) لا تماق .

ثم أشار إلى وجه آخر من وجوه احتمالات تفسير هذا العنوان ، وهو حوازي تنوين (علم) ، ولا تكون (ما) استفهاماً ، بل تكون بمعنى (الذي) ، كأنك قلت : (هذا باب أن تعلم الذي هو الكلم) ، فحذف (هو) من الصلة وقاس هذا الحذف على قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿ تَتِمَّامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (١) «ومثلاً ما به موضوعة» (٢) . بالرفع لما بعد (ما) بتقدير : هو أحسن ، وهو بموضوعة .

أما عندما تكون (ما) بمعنى (الذي) فإنك تضرع مفعولاً ثانياً ، وتقديره بـ (أن تعلم) أو (أن يعلم) .

وذكر أنه يجوز أيضاً (هذا باب علم) بالتنوين ، ونصب (الكلم) ، على أن تجعل (ما) زائدة ، كالتى في قوله تعالى : ﴿ قَبِيْمًا فَتَضَرَّيْحُمْ مِيْمًا أَقْبَهُمُ ﴾ ويكون التقدير (هذا باب أن تعلم الكلم) .

كما بين أنه يجوز (هذا باب علم ما الكلم) على أن تجعل (ما) زائدة ،

(١) انظر التبيان في اعراب القرآن ٥٥٠/١ ، اتحاف فضلاء البشر ٢٢٠/ .

(٢) انظر معاني القرآن و اعرابه ١٠٤/١ .

وتنوى به (عِلْم) ما لم يسم فاعله ، كأنك تقول : ( هذا باب عِلْمِ السكلم )  
كقولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٍ .

ويجوز أيضاً ( هذا باب عِلْمِ ما السكلم ) على أن تجعل ( ما ) زائدة ؛  
كأنك قلت : ( هذا باب علم السكلم ) .

ويجوز أخيراً : ( هذا باب علم ما السكلم ) على أن تجعل ( ما ) بمنزلة  
( الذي ) ، وتضيف ( علماً ) إليه (١) .

فإذا قارنا ما جاء في التعليقة بما كان أبو علي سطره في كتبه الأخرى  
من تفسير هذا الباب ، رأيناه لا يفسره في الإيضاح ولكنه يفرد باباً خاصاً  
للحديث عن ( ما ) ، وحديثه في الإيضاح كان حول عمل ( ما ) عمل  
( لَيْسَ ) في لغة أهل الحجاز ، من حيث أشبهتها في نفي الحال ، والدخول  
على الابتداء والخبر (٢) .

كما أن أبا علي قد جعل الباب الأول من أبواب المسائل العسكرية  
الأربعة خاصاً لبيان « علم ما السكلم من العربية » ، ولكنه هنا لم يتعرض  
لأوجه احتمالات استعمال كلمة ( عِلْم ) كما فعل في التعليقة ولم يخص ( ما )  
بإشارة خاصة ، بل شرع دون تمهيد ليقول : إن الكلام يأتلف من اسم  
وفعل وحرف وفصل في الحديث عن كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة

(١) انظر التعليقة ق ١ - ٣ .

(٢) أثبت المحقق في الهامش ١٠٩/١ ما جاء من وجوه استعماله

( ما ) مسطور في التعليقة ،

مستعشداً بأقوال سيبويه ومن بعده من النحاة مفنداً آراءهم مخضماً أقوالهم  
للقند والمناقشة ، ولم يدخل في هذا الباب شيئاً خارجاً عن هذه الأقسام  
الثلاثة (١) .

ومن خلال النظر إلى المسائل العسكرية يتبين أن أها على رتبها ترتيباً  
منطقياً ، فجعل الباب الأول للتعريف بقسام السكلم مفردة ، وبعد أن حدد  
هذه الأقسام وأصبحت معلومة لدى القارئ ، انتقل إلى السكلام عنها  
مؤلفة فيما يسميه أهل العربية . ( الجمل ) ، وبعد أن أصبحت الجملة  
معلومة لدى قارئه نبهه إلى ما يشذ عنها في الباب الثالث ، حتى إذا أصبح  
على علم بذلك كله عرفه أن أواخر السكلم قد تخضع لتأثير العوامل وقد  
لا تخضع ، فبعد ذلك « باب البناء والإعراب » وبه تتم معرفة أوجه كلام  
العرب أفراداً وائتلافاً ، وما يشذ في الاستعمال ثم تأثر هذه السكلم بالعوامل  
الداخلية عليها . إنها نظرة منطقية أوحى بها إلى أبي على قدرته على الاستنباط  
وسيطرته على زمام علم العربية ، ويبدو أن بهذا النهج يحاول أن يميز بين  
كتبه فلا يجعلها نسخاً متكررة ، ولا يحشو بعضها بما يمكن أن يتسع  
له المجال في كتاب آخر ، وقد لحظ الدكتور الشلبي المنطق والفلسفة في هذه  
المسائل وأشار إلى ما قوره أبو على من أصول عامة تتصل ببناء السكلمة  
وبالصناعة النحوية والأسلوب (٢) .

(١) المسائل العسكرية ص ٢٣ - ٢٩ .

(٢) من أعيان الشيعة ٤٩١/٤٤٢ .



ولست أرى في المسائل العسكرية الغموض الذي أشار إليه خاصة إذا قارنا هذه المسائل بكتاب الحجة أو حتى بالتعليقة (١) ، لسنها ليست في سهولة الإيضاح على كل حال .

ويبدو أن حديث أبي علي هنا عن (ما) كان مختصراً ، لذا فقد خُص هذه الأداة ( ما ) بمسألة خاصة من المسائل الشيرازيات فصل فيها ما كان أوجزه هناك (٢) لسنه عاد فزاد التفصيل تفصيلاً عندما عقد باباً في المسائل البغداديات لبيان وجود ( ما ) (٣) .

وبعد مناقشة مستفيضة لأحوال ( ما ) الاسمية والحرفية ، أُلحق أبو علي مسائل أخرى تتعلق بها (٤) .

— كالمسألة التي تحدثت عن ( كيم ) في قول الشاعر (٥) :

مِنْ طَالِيَيْنِ لِبَعْرَانِ لَهْمُ شَرَدَتْ  
كَيْمًا يَحْسُونُ مِنْ بُعْرَانِهِمْ خَيْرًا

— و ( ما ) في قول سيبويه في الكتاب : هذا باب علم ما الكلم في العربية (٦) وحديثه هنا لا يخرج كثيراً عما في التعليقة .

- 
- (١) من أعيان الشيعة / ٤٤٢ .
  - (٢) المسائل الشيرازيات / ق ١٢٨ - ١٣٥ .
  - (٣) المسائل البغداديات / ٢٤٩ - ٣٤٧ .
  - (٤) من أعيان الشيعة / ٤٧٠ .
  - (٥) المسائل البغداديات / ٣٤٩ .
  - (٦) المسائل البغداديات / ٣٦٥ .

• - ومسألة من إجرائهم (ذا) (مع) (ما) بمنزلة (الذي) (١).

• - وأخرى عن قراءة من قرأ « وإن كل ثلثاً جميعاً لدينا مُحَمَّرُونَ »  
و « وإن كل نفسٍ لَمَّا تَلَمَّيْهَا حَافِظٌ » (٢) :

وإذا صحت نسبة المسألة الواردة في أقسام الأخبار إلى أبي على فإن حديثه فيها عن قول سيبويه « هذا باب علم ما الكلم من العربية » لا يتجاوز حدود الاختصار لما فصله في البغداديات والشيرازيات والتعلوية على الرغم من ذكره أن لذلك خمسين وجهاً من الاحتمالات (٣).

ومن الأمور البارزة التي وقف عندها أبو على ملياً « حروف المد واللين » .

فبين معنى اللين فيها، لأنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها، فيمتنع لذلك جرى الصوت معها وإمتهادها بها كما يمتنع في سائر الحروف (٤).

كما أثبت بالحجة أن هذه الحروف اللينة تجيء حروف إعراب ودلل على أن الواو في (أخوك) وبابه حرف الإعراب لعلامة الإعراب

(١) المسائل البغداديات / ٢٧١ •

(٢) المسائل البغداديات / ٣٨١ •

(٣) انظر ، من أعيان الشيعة / ٥٦٢ - ٥٦٩ ، مجلة درامسات ،

مج ٦ ، أيار ١٩٧٩ م ، العدد الأول ، ص ٣٩ •

(٤) التعليقة ١ / ٥ •

ودلالته ، وقاس ذلك على قولهم ( امرؤ ، وابنم ) إذ الهمزة في امرؤ والميم في ابنم حرفا إعراب وليسا بدالاتي إعراب ، ففكون حروف اللين في أخيك ونحوه حروف إعراب ، وأن حرف اللين في مثل ( أخيك ) لا م مثل الميم في ( ابنم ) ، كما ساق دلالة آخر على كون حروف اللة في مثل ( أخيك ) حروف إعراب لعلامة إعراب هو قولهم : فوك وذو مال « قائلا : ألا ترى أن ( ذو ) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا : للإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيبويه ، فلا يجوز أن يكون علامة للإعراب دون أن يكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم » . ورد على من يعترض بأنه ليس في كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، مبينا علة العرب في ذلك ولسكن تلك اللة لا تنطبق هنا وأنها مأمونة من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : ( فَمَ ) فأبدلوا الميم من الواو . واحتج على من يقول بأن حرف اللين في ( أخيك ) للإعراب وليس بحرف إعراب بأنه « يلزمه أن يكون الحرف في ( ذو ) أيضا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جعل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسد عند الجميع ، لأنه إذا لم يجر أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه لا يجوز أن يكون على حرف واحد » .

وفي القسم الثاني | أفرد مسألة أخرى لبحث كلمة ( سَمَاء ) وجمعها على ( فعائل ) قائلا : هذه مسألة ليس هذا موضعها ، ولسكننا كتبنا هاهنا

ووطأ للحديث بقول الشاعر : \* سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَمْعِ سَمَائِيَا \* (١)  
وبين أن الشاعر جاء بصورة الجمع هذه على غير الأصل من ثلاثة أوجه :  
الأول : أنه جمع (سماء) على (فعائل) من حيث كان واحداً مؤنثاً ،  
فكان الشاعر شبهه بشعال وشمايل ، ونحو ذلك الجمع المستعمل فيه  
فمرل دون فعائل ، كما قالوا : عناق وعنوق . وقوله : تَلَفُّهُ الرِّيحُ  
وَالشَّمَى .

الثاني : أنه قال : سمائي وكان القياس الذي عليه الاستعمال سمائياً  
فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال : سمائي . ثم شرع  
بعد ذلك في تبين أصل كلمة سماء ، وأنها على وزن فعال ، ولانها معتل  
والهمزة متعاقبة فيها عن الواو لوقوعها طرفاً بعد ألف ، ويضرب الدليل  
تلو الدليل حتى يثبت ماذهب إليه من خروج الشاعر عن الأصل .

أما الوجه الثالث : فهو أن حكم (سماء) إذا جمع مكسراً أن يجمع على  
(فعائل) ولكن الشاعر جمعه بمنزلة ما لانه صحيح وأثبت قبله في الجمع  
الهمزة فتال : (سماء) كما قال : جَوَّار ، ثم حرك الياء بالفتح في موضع  
الجر كما تحرك جوارى وموالى ، فصار سمائي مثل (مَوَالَى مَوَالِيَا)  
وقول الشاعر :

\* أبيت على معارى فاخرات \*

وختم هذه المسألة يقول : «آخر المسألة ، عاد إلى هود السكتاب» (٢)

(١) الكتاب / ٥٩ .

(٢) التعليقة ١/١١٤ - ١/١١٥ .

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة لم نجد لها علاقة بما قبلها ولا بما بعدها من التعليقات ، لكن لم ساقها أبو على هنا ؟ ذلك ما لا يمكن القطع به ، وإن كان الظن يغلب على أن أحداً استوضحه عن هذه المسألة فيما كان يفسر مسائل الباب الذي بين يديه . وأحب أبو على أن يثبت الجواب في حينه ، معتذراً بأن هذا الموضوع ليس بموضع لمناقشتها .

ولمست هذه المسائل وحدها هي المواضيع التي تميزت بالدقيق والتفصيل في التعليقة ، ولكنها سميت هنا أمثلة لأسلوب أبي على في معالجة قضايا « الكتاب » والتعليق عليها .

وإذا نظرنا إلى منهج أبي على في تعليقاته ، فإننا نجده يقيمه على الجدل وتجويد العلة ، وحسن القياس ، وهو منهج تميزت به كتبه ، وعرفه عنه تلاميذه ، فهذا ابن جني يقول عنه : « والله هو ، وعليه رحمة ، فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنه إنما كان مخلوقاً له » (١) . وهو يقرر أن « الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه » ويخرج عن الشائع الواسع » (٢) .

كما أن أسلوبه تشيع فيه المصطلحات المنطعية على نحو قوله مثلاً : « وحكم الخاص أن يسكون من العام ، ويسمحيل كون العام من الخاص » . وهذه

(١) الخصائص ٢٨٦/١ - ٢٧٧ .

(٢) انظر الحجة ، ج ١ ، ق ٧٣ .

الأمثلة تدل أيضا على معنيين ، أحدهما بآئن من الآخر والأحداث تدل على معان مجردة مفردة والمفردة في الرتبة أسبق من المركبة « (١) .

ولما كان القياس من مناهج الفقهاء ، فإن فقه أبي على بمسائل النحو تناول هذا الأسفل فطبقه في التعليلية على نحو قوله : « إن حكم القياس أن يسكون عليه حتى يقوم ثبت على خلاف ذلك » (٢) . وقوله : « وأجمعوا على حذف ( كل ) ، و ( ترى ) » (٣) . والإجماع من أصول الفقهاء - كما هو معلوم -

ولعل فيما يأتي من الأمثلة ما يلقى الضوء على اهتمام أبي على بالغة النحوية وقدرته على تبجيدها .

لقد علل لم كان اختيار النحاة للألف دون الواو في المثني في حالة الرفع ، في حين يرفع الواحد بالضم وهو الأصل ، علل بأنهم فعلوا ذلك ليفصلوا بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، فلو قيل زيدون في التثنية والجمع ، لالتبس التثنية بالجمع ، كما أنه لو جعلت التثنية والجمع بالواو في الرفع لزم أن يجعل النصب في التثنية والجمع بالألف ، وذلك غير جائز لأنه لا ينفصل الاثنان من الجميع » (٤) .

- 
- (١) المسائل العسكرية / ٣٢ ، وانظر التعليقة ٣٥/ب ، ٤٢/ب ،  
وانظر المسائل البغداديات / ١٠١ .  
(٢) التعليقة ١٨٢ / ٢ .  
(٣) انظر الكتاب ٣٣٠/٢ ، التعليقة ق ١٨٠ .  
(٤) التعليقة ق ٦ - ٢٧ .

كما علل أبو علي اعدام جواز تثنية النصب بالألف ، على الرغم من أن نصب الواحد الذي هو الأصل بالفتحة ، بقوله : « لم يعملوا النصب ألفا في التثنية ليعكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع ، لأنه قد لزم أن يسكون الجمع بالياء إذا لم يحز كونه بالواو ولا بالألف ، فلما لزم هذا في الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد ، وأشبه به فكان اتباعه إياه أولى » (١) . واستأنس برأى المبرد في ذلك وهو « أنه لو كان النصب بالألف في التثنية والجمع كان يفتح ما قبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتكون التثنية والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يمكن في الألف ما أمكن في الياء من فتح ما قبلها في التثنية ، وكسر ما قبلها في الجمع » (٢) .

هذا المنهج في البحث لانكاد نراه عند النحاة في القرنين الثاني والثالث الهجريين ، ويسكاد يكون من مميزات الدرس النحوي في القرن الرابع الهجري لتأثير هؤلاء النحاة بعلوم عصرهم المختلفة من جدل ومنطق وفلسفة ونحوها ، انظر معى كيف استخلص أبو علي أن الاسم المبنى لاحرف إعراب فيه حين نظر في عبارة كان قد قالها سيبويه بحجة دون تفصيل وهي قوله :

« فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة » (٣)

(١) التعليقة ق ٧ / ١ .

(٢) انظر القضية في الكتاب ٤ / ١ ، والتعليقة ق ٦ - ٧ .

(٣) الكتاب ٣ / ١ .

قال : « فلو كان لغير العرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في العرب والمبنى تخصيص ولا تخليص لما تستحق الرفع والنصب » (١) .  
ثم إن التعريب المنطقي واضح من أسلوب أبي علي في ترتيب النتائج بعضها على بعض من نحو قوله : فقد نص هنا ( سيهويه ) على أن المبنى ليس آخره بحرف إعراب .

وإذا لم يكن في المبنى عنده حرف إعراب ، وإنما حرف الإعراب في العرب والتنثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع ، وجب أن يكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فوجب أن يكون فيه إعراب . . . .

ومن حيث كان معرباً وجب أن يكون له حرف إعراب ، ومن حيث كان له حرف إعراب ، وجب أن يكون فيه إعراب (٢) .

هذا الاستقراء الذي قاد أبا علي إلى هذه النتيجة واحد من خصائص الدراسة النحوية في هذا القرن ، والتي لا تسلم بالحقيقة إلا بعد تمحيص وجدل ، ولا تقبلها إلا بعد قناعة يدعمها الفكر ويؤيدها الدليل .

أما أسلوب الجدل فظاهر في التعليقة على نحو قول أبي علي : « فإن قيل : إن الهمزة ثانية في كل أحوالهم الاسم . . .

(١) التعليقة ٥/ ١ .

(٢) التعليقة ٥/ ١ - ب .



قيل له : حرف اللين في أخيك وبابه مثل الهمة في أنه حرف إعراب .

وفي مناقشته ماهية الياء في مثل ( تفعلين ) ، قرر أن هذه الياء لا تخلو من أن تكون علامة مجردة من الضمير ، أو أن تكون ضميراً ، فإن كانت علامة لزم أن تثبت في فعل الاثنين كما ثبتت التاء في قامتا ، فلما حذفت ولم تثبت علم أنها ضمير لا علامة ، وأخذ يقلب الأمر على وجوهه المحتملة ويفترض أن قائلاً قال له : ما أنكرت أن تكون علامة . . . فيجيب عليه بقوله : قيل له . . . ويفترض افتراضاً آخر : « فإن قال القائل : فهلا تثبت العلامة التي هي ضمير المذكر في مثل « أنت تفعل » إن كان الياء ضميراً ليس بعلامة وهلا ذلك امتناع ثباته على هذا أنه ليس بضمير ؟ قيل له : إن هذا الموضع لما التبس فيه الصنفان أظهر للضمير ، فإيما علمنا أن التاء في فعلت علامة لثباتها مع علامة الضمير ، لأنها لو كانت ضميراً لم تثبت » (١) .

وفي قول عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطَوَاتِ الصَّدُودُ وَقَدْ لَمَّا      وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ  
بين أبو على جواز دخول الفعل ( قَلَّ ) على فعل آخر هو ( يَدُومُ )  
لأن الفعل ( قَلَّ ) دخلت عليه ( ما ) فسكنته عن العمل وهيأته للدخول

(١) التعليقة ٨/ب ، ٩/١٠

على الفعل كما تهيء (رُبُّ) للدخول على الفعل ، ثم أخذ يفترض أن قائلاً قال : كيف جاز دخول (قُلْ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه ؟ ويرد بقوله : قيل له : جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي ...» ويضرب الأمثلة لثبوت حجة (١) .

وحصر الموافف الجدلية في التعليلة ليس سهلاً فقد بث أبو على روح الجدل في مناقشاته وحواره في مواضع مختلفة يعضده في ذلك معرفته القرآنية وخبرته القياسية ، فهو مثلاً يروي أقوال شيعيه أبي بكر وأبي إسحاق في المميز إذا كان عدداً وجوازا جملة واحداً أو جمعاً وأن القرآن جاء على كلّي القولين فقال تعالى ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ وقال ﴿يُخْزِرُكُمْ﴾ طغلاً فيقول : إنما يفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع » (٢) . ومثل ذلك مبثوث في ثنايا التعليقة (٣) .

وقد وقف أبو على ملياً عند قول سيبويه : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض » . فأيد ما ذهب إليه سيبويه من أن الأسماء هي الأول للأفعال ، ولأن الأفعال مأخوذة من المصادر والمصادر أحد أنواع الاسم ، واستدل على ذلك بأدلة تتصل بالصياغة والدلالة على الحدث والزمان ، كما استدل بأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، وأن كل ما وجد من الأفعال في اللغة وجد معه اسم ، وليس العكس وهذا من أدلة أولية

(١) التعليقة ١٠/ب .

(٢) التعليقة ٤١/٢ .

(٣) انظر : ٢١/ب ، ٢٣/ب ، ٧١/ب .

الاسم ، وأنه أكثر من الفعل في العدد ، والأكثر في العدد أكثر في الاستعمال ، والأكثر استعمالاً يكون أخف على الألسنة ، لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب وهو عليه أسهل ، وهذه الدرية بحسب كثرة المادة .

وقد استفاد من معرفته باللغة الفارسية في تعليل ما ذهب إليه من خفة الاسم وثقل الفعل ، بالقياس إلى ثقل الفارسية على العربي لقلة اعتماده النطق بها ، كما أن العربية ثقيلة على الفارسي الذي لم تسكن في عاداته ولم يرتض بها ، ووجه ما ذهب إليه النحويون من اعتبار العجمة إحدى موانع الصرف لثقل اللفظ الأعجمي على المتكلم العربي كما علل أن احتمال الأسماء للزيادة راجع لخفتها ، وأن الأفعال لثقلها لا تحتمل الزيادة ، ولسكنها تحتل الحذف والنقصان ، ولذا لحقها السكون والجزم (١) .

ومما يتصل بالقياس عند أبي علي في تعليقه حديثه عما أميل على غير قياس الوارد عند سيدي (٢) . فمال اعتلال بعض حروف الكلمة الممالة ، وقال : « كره أن تمال الألف من ( مال ) في جميع الأحوال ، كما أميل في الجر ، لأنه لو أميل صار مثل : ( رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ ) ، ونالاً اعتلال له ، لاحق في اللام ، والمين المعتل أقوى من اللام المعتل ، لأن المين تصح حيث تميل اللام ، وإذا كان أقوى وجب أن يسكون أقرب إلى الصحيح ، وإذا

(١) التعليقة ٩/١ - ب ، وانظر الخصائص ١/٢٥٢ - ٢٥٣ ،  
البغداديات ق/٢٤٩ ، وانظر التعليقة ق ١٠٤ ، ١٠٥ ب ، ١٨١ ب .  
(٢) الكتاب ٢/٣٦٤ .

كان أقرب إلى الصحيح وجب أن يلحقه الإعلال أقل مما يلحق اللام ،  
لأنه أدخل في باب الصحيح ، فسكنا لا يغير الصحيح ، يجب ألا يغير ما كان  
أقرب إليه « (١) » .

ونحو ذلك التعليل لضعف قياس ألف ( مَال ، وبَاب ) على ألف  
( غَزَا ) في الإمالة ، لأن الأولين في الأسماء ، والثالثة في فِعْل ، والفعل  
يلحقه الإعلال أكثر ، لما يلحقه من ضروب التصاريح (٢) .

انظر إلى قياسه الإمالة في المنفصل والمتصل على الإدغام في المعصل  
والمنفصل نحو ( مَفَرَّ ، وَمَرَدَّ ، وقوم مومى ، والمال لك ... ) (٣) .

وتظهر قدرته على التعليل عندما نقرأ ما اعتل به في مخارج الحروف (٤) .  
وزيادة الهمزة في ( أول ) (٥) ، وأن التاء في ( ترتب ) أصل حق يقوم  
دليل من الاشتقاق أو ما يقوم مقامه على زيادتها (٦) .

وبصفة عامة عندما نقرأ التعليلية سوف لا نجد باباً يخلو من قياس  
أو تعليل منطقي ، أو جدل عقلي يصوغه أبو على صياغة الخبير بمشكلات  
كتاب صيهويه .

(١) التعليلة ق ١٦٨ ب .

(٢) انظر التعليلة ق ١٦٩ / ١ .

(٣) التعليلة ق ١٧٠ / ١ .

(٤) انظر التعليلة ق ١٦٦ ب ، ق ١٦٩ / ١ .

(٥) التعليلة ق ٩٦ ب .

(٦) التعليلة ق ٩٧ ب .

وبعد : فيحسن بنا وقد سمعنا لأنفسنا بالتجوال الحر في نص التلمية  
 أن نجمل القول في أسلوب صاحبها فنقول :  
 - يبدأ أبو على تعليقاته على عبارة سيهويه بقوله :  
 ( قال أبو على ) - في أكثر المواضع -  
 وقوله : ( أي ) - كثيرا -  
 وقوله : ( يريد ) ، ( يعنى ) - أحيانا -  
 وقوله : ( يقول ) - أحيانا أخرى .  
 وقوله : ( قلت ) - قليلا .

- أما قوله : ( قال ) فإنه يعنى به سيهويه غالبا ، إلا أن ما ينقله أحيانا  
 بعد هذه الكلمة لا نجد في كتاب سيهويه ، وهذا أفسره من عدة  
 وجوه :

١ - إما أن يكون أبو على قد اعتمد على نسخة أخرى من الكتاب  
 وأن النسخة التي وصلت إلينا تنقصها تلك النقول .  
 ٢ - وإما أن يكون القول لأبي على نفسه ، ولكن الناسخ أهمل  
 ذكر اسمه .

٣ - أو أن يكون ذلك القول لأحد شيوخ أبي على أو النجاة  
 السابقين له وأهمل الناسخ ذكره أيضا .

- تأتي تعليقات أبي على غالبا بعد إيراد عبارة سيهويه ، وقد نعقب  
 ما ينقله عن النجاة السابقين ، ثم قد يردف عبارته المؤلف ( قال أبو على )  
 مرتين في مكان واحد ، دون فاصل بينهما .

- ١ - يلجأ أبو علي إلى الاختصار كثيراً ، فقرأ يترك بعض أقوال سيهويه والسياق محتاج لإيرادها ، بل إن الرغبة في الاختصار كانت وراء اختصاره عنوانات الأبواب ، والاختصار على كلمة واحدة أحياناً عند الاستشهاد بالشعر ، أو اجتزاء بعض ألفاظ الأمثال المستشهد بها .
- ٢ - قد يكتفى أبو علي في شرح بعض الموضوعات بإيراد ما يراه من أقوال النحاة السابقين ، ولا يردف ذلك بشيء من عنده .
- ٣ - الغالب في التعليقة أن يكون التعليق أطول من نص الكتاب ، إلا أنه في بعض الأحوال يسكون النص المنقول أطول من التعليق .
- ٤ - ميل أبي علي إلى الاختصار يدفعه أحياناً إلى الإشارة والتلميح إلى المشاهد الشعرية دون ذكر ألفاظه ، فقد أشار مثلاً إلى قول ابن الصمق دون أن يذكر البيت الذي تتعلق به الإشارة (١) .
- ٥ - يحذر أبو علي حذو سيهويه في الإسناد إلى شيخه ، فسيهويه عندما يقول : ( سألته ) ، أو ( قال ) فإنه يعني الخليل ، كذلك يفعل أبو علي في الإسناد إلى أستاذه ابن السراج .
- ٦ - يذكر بعض أفسكار سيهويه ، فيتهم القارىء أنه سيعلق عليها ، لكنه ما يلبث أن يعركها دون مساس ، ويعلق على أخرى دون أن يشير إليها من قريب أو بعيد .
- ٧ - يفرق أبو علي أحياناً في التعليقات ، مما يؤدي إلى استغراق المعاني ، حتى إنه هو نفسه يحسن بالفهوض ، فيلجأ إلى تفسير عبارة ، فقرأ مثلاً

(١) التعليقة في ٨٦/ب ، الكتاب ٤٦٠/١ .

يقول بعد كل جملة (أعنى ٥٥) ونحو ذلك ، وهذا ملحوظ في أبواب  
الصرف أكثر منه في الأبواب النحوية .

- يسلك أبو على سبيل المناطقة في الاحتجاج والتعليل ، فقرأ أحيانا ،  
يقدم العمل أولا ، ثم يرتب عليها النتائج ثانياً .

- يتصرف أبو على أحيانا في صياغة عنوانات الأبواب توخيًا  
للاختصار ، كما أنه يتصرف بالزيادة فيها أحيانا أخرى .

شخصية أبي على النحوية :

أبو على بصرى المذهب ، لسكنه مستقل الرأي ، لا تدفعه بصريته إلى  
مقابلة القدماء دون قناعة ، كما لا تدفعه إلى مخالفة السكوفيين دون دليل .  
وقد لحظ الدارسون من قبل هذه الخصلة فقال أحدهم : « لم يسكن أبو على  
في بصريته يلوك كلام الأئمة ، ويتقبل آراءهم على علانها ، مقابلة لهم  
أو عصبية ، ولسكنه كان يناقش المسائل ، وينظر في أدلتها حتى يقهين له  
وجه الرأي ، فيما أخذ به أياً ما كان موقعه » (١) . فقد خالف الخليل في  
مسألة الاشتقاق الحركات من الحروف (٢) وغلط سيبويه في غير مسألة (٣)  
ووافق أستاذه ابن الصراج في تخطئه سيبويه في (فتملول) وهو اسم (٤) ،

- 
- (١) مقدمة الحجة ١١/١ - ناصف ورفاقه . وانظر أيضا مقدمة  
سر صناعة الاعراب ٣٤/١ ، مقدمة الايضاح / ص ج .  
(٢) انظر الكتاب ٣١٥/٢ ، والتعليقة ق ١٧٩/١ .  
(٣) انظر التعليقة ق ١٨٢/١ ، ق ٣٥/١ .  
(٤) الكتاب ٣٣٧/٢ ؟

فقال : « قال أبو بكر : هذا غلط في الكتاب ، وليس في كلام سيبويه أعني (فنعلمول) ، لأن هذه النون ليست زائدة ، إنما هي من أصل الكلمة فهذا يدل على أن وزنه في هذا الموضع بفنعلمول غلط وقع في الكتاب . قال أبو بكر : لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١) فإذا اختلف نحوه البصرة رأيت به معرض حججهم ويفند آراءهم ، ثم يرجع ما يراه أولى بالترجيح ، فعندما عارض أبو عثمان سيبويه في صرف (أفعل) من قولك : هذا رجل أفعل (٢) ، وغلط سيبويه ، إذ يرى صرفه ، وقال أبو العباس المبرد : لم يصنع أبو عثمان شيئاً ، فسّر أبو علي مراد أبي العباس ، ووضح قول سيبويه ، وختم الحجاج بقوله : « فقول سيبويه إذاً صحيح » (٣) .

ومرة وقف إلى جانب سيبويه من حيث غلطه أبو العباس المبرد في إحدى مسائل العطف الواردة في الكتاب (٤) . فقال أبو علي - بعد أن حكى المسألة : « وهذا الاعتراض الذي حكيناه شبيه بالمغالطة .. » ثم عمل لما ذهب إليه (٥) .

كما وقف مع سيبويه في مواقف أخرى وردت مسائل الغلط التي ردها

(١) التعليقة ق ١٨١ / ١ .

(٢) الكتاب ٦ / ٢ .

(٣) التعليقة ق ٢٨ - ١٩٩ / ١ .

(٤) الكتاب ٤٢٨ / ١ .

(٥) انظر التعليقة ق ١٧٦ - ١٧٧ .



عن أبي العباس (١) ، وقال مرة : « غلط عليه أبو العباس ... (٢) »  
واحتج مرة على الأخفش أقوال : « وقول أبي الحسن هنا حجة عليه في  
حمله ( ما أحسن زيدا ) على أنه بمعنى ( الذي ) (٣) .

ومرة رفض مذهب إليه بعض النحويين في المسائل قائلا : « وزعم  
بعض منتحلي العربية أن ( الأول ) مأخوذ من آل ، يؤول ، أولا ، إذا  
رجع ، وهذا التقدير لا يميزه التصريف » (٤) .

ثم إنه لم يأبه أن يخطئ سيبويه نفسه وذلك على نحو قوله : « قوله  
( أي سيبويه ) : إنه ليس بحرف إعراب ، فليس بصحيح ، لأن الدلالة  
على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومنقضاء وما يتم به ... »  
وليس لمن دفع أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الإنكار  
بلا برهان » (٥) .

وهو على بصيرته ينقل عن السكوفيين ويصف رواية ثعلب بأنها  
جيدة (٦) . كما يشير إلى رواية ابن السراج عن نسخة أحمد بن يحيى ثعلب  
للكتاب (٧) .

(١) انظر التعليقة ق ٧٣/ب ، ق ٨٣/ب .

(٢) انظر التعليقة ق ٩١/ب .

(٣) انظر التعليقة / ق ٩٢/١ .

(٤) التعليقة / ق ٩٧/١ .

(٥) التعليقة ق ٥ - ٦/١ ، وانظر أيضا التعليقة ق ١٨٢/١ ،

ق ١٧٨/ب .

(٦) انظر التعليقة ق ١٨٠/ب ، ١٨١/١ - ب ؟

(٧) انظر التعليقة ق ١٨١/١ .

## التعليقة في آثار الدارسين :

إذا كان ورود التعليقة قليلاً في قوائم الوراقين والمترجمين ، فإن اهتمام المتخصصين في الدراسة النحوية بها كان ملحوظاً ، وهذا الاهتمام كان على رأس الأمور التي جعلت الباحث يقدم على تحقيقها مطعناً من صحة نسبتها إلى أبي علي ، وأن النسخة الخطية التي وقع عليها هي التعليقة نفسها ، فقد أحالت إليها بعض المصادر النحوية ، فاديك عن نقل نصوص كاملة منها عند بعضهم ، فابن هشام ينقل عنها أحد وجوه التأويل في مسألة الحكمة في تذكير ( قريب ) ويقول : « هذا الوجه قال فيه أبو علي الفارسي في تعليقه على كتاب سيبويه - رحمه الله - مانصه : « هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد فاسد ، إنما يجوز في ضرورة الشعر » (١) .

ونقل أبو حنبل مذهب إليه السيرافي وابن النحاس في ترجمة « هذا علم ما السكلم من العربية » في جملتهما ( علماً ) مصدرأً ينحل لأن الفعل المبني للمفعول ، و ( ما السكلم ) جملة استفهامية علق عنها العلم ، وأن التقدير : « هذا باب أن يعلم ما السكلم ) أي أي شيء السكلم من العربية . ثم قال : « ومنع الفارسي ذلك في تعليقه ، لأن لفعل الذي لم يسم

---

(١) مسألة الحكمة في تذكير ( قريب ) في قوله تعالى : « ان رحمة الله قريب من المحسنين » ٤١ / ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١٨٩/٣ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ ، بيروت .

فاعله نائب عن الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فكذلك نائبه « (١) .  
أما عبد القادر البغدادي ، فقد عول على التعليقة كثيراً عندما شرح  
أبيات مغنى اللبيب ، وإليك بعض النصوص التي نقلها منها :  
١ - الشاهد رقم (١٧) : وهو قول الشاعر :

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانِ بِاللَّهِ خَلِيًّا      نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى نَسِيمِهَا  
ناقش بعض الوجوه الواردة في تفسير هذا البيت ثم قال : « وتال  
أبو علي الفارسي في تعليقه على كتاب سيبويه : « قوله : وقد يستعملون  
هذه التي لهد في موضع الألف .

قال أبو علي : إذا ناديت المقبل عليك بما تنادى به للتراخي البعيد نحو  
( يا ، وهيا ) كان بمنزلة قوالك : يا أبا فلان للمقبل عليك ، تأكيداً في  
استعطافه ، وإن كنت قد استغنيت عن دهائه بإقبالك عليه « (٢) . وهذا  
النص في التعليقة دون زيادة ولا نقص (٣) .

٢ - الشاهد رقم (٢٧) وهو قول الشاعر :  
وَرَجَّ النَّتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنِ رَأَيْتَهُ  
عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

قال البغدادي : قال أبو علي في تعليقه على كتاب سيبويه : قوله :

- 
- (١) انظر منهج السالك / ١١٧ وهذه المسألة في التعليقة ق ٢ ب .  
(٢) شرح أبيات مغنى اللبيب ١ / ٦٨ .  
(٣) انظر التعليقة ق ٤٩ / ١ .

( ما إن رأيتك ) ، ( إن ) لغو ، و ( ما ) مع الفعل بمنزلة المصدر ، فهو في تقدير : رجه رؤيتك إياه ، أى وقت رؤيتك إياه ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

فكان الشاعر شبه الذى مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية لاتفاقهما فى اللفظ ، انتهى (١) . والنص بتمامه فى التعليقة (٢) .

٣ - الشاهد (١٩٦) ، وهو قول الشاعر :

يَفْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرَّ كَلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُتَبِيلِ  
على أن ( حتى ) فيه ابتدائية .

قال : « قال أبو على الفارسى فى تعليقه على الكتاب » : يعنى لو كانت الجارة للاسم لوجب أن تفتح ( ان ) بعدها ، لأن تلك لا تدخل إلا على اسم ، لأن ( حتى ) لو كانت الجارة ، ولم تسكن التى هى بمنزلة حرف من حروف الابتداء لاتنصب الفعل بعدها ، كما ينبجر الاسم بعدها ولم يرتفع (٣) . وهذا بنصه فى التعليقة دون تحريف (٤) .

٤ - الشاهد (٢٥٢) وهو قوله :

\* أَقْبَ مِنْ تَحْتَ عَرِيضٍ مِنْ قُلْ \*

قال البغدادى : « ولم يكتب السمرافى هنا شيئاً ، وكتب أبو على هنا فى تعليقه على الكتاب .

(١) انظر ق ١١٧/ب .

(٢) انظر ق ١١٧/ب .

(٣) شرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٥/٣ .

(٤) انظر التعليقة ، ق ٧٠/ب .

قال أبو علي في « التعليقة » : ( عَلُّ ) لامه واو ، فحذفت سكا حذف  
لام ( غلِّ ) ، لا كما يحذف من عِمٍ وشَجٍ لالتقاء الساكنين ، والدليل على  
ذلك قولهم : ( من عَلُّ ) فبنوه على الضم ، كما بنى ( من قبلُّ ) ولو كانت  
مثل قولك : ( عَمٍ ) لوجب أن تكون ( عَلَاً ) ، فتثبت لام الفعل لأنه  
ليس فيه شيء يجب أن يسقط له شيء من ساكن اجتماع معه انتهى (١) وهذا  
النص بجماعه موجود في التعليقة (٢) .

٥ - الشاهد : (١٣٨) وهو قوله :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَينُ فَشَدُّهُمْ

نَعَمْ ، وَفَرِيقُ لَيمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي

قال البغدادي : « قال أبو علي في تعليقه على كتاب سيبويه : قولهم :  
( لَيمُنُ اللَّهِ ) . فعلى هذا لو كان ( أيمِنُ ) جمعاً لكان ( لايمِنُ ) إذا  
خفف ، انتهى كلامه (٣) .

وقول المصنف : ويلزمه الرفع بالابتداء ، حقه أبو علي في التعليقة  
فقال : ( لعمر الله ) اسم مبتدأ ، وخبره محذوف » (٤) .

٦ - وهناك نقول من التعليقة وإحالات إليها عند الشاهد رقم (٥٣) :

(١) شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٦١/٣ ٣٦٢ .

(٢) انظر ، ق ١٠٨/ب .

(٣) هذا النص طويل وهو في التعليقة ق ١٤٥/ب ، ١٤٦/أ دون  
نقص أو زيادة .

(٤) انظر بقية النص في شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٦٩/٢ - ٢٧٠  
ثم انظر التعليقة ، ق ١٤٦/أ .

ورقم ( ٤٨١ ) ورقم ( ٥١٢ ) ورقم ( ٥٣٣ ) ، والشاهد رقم ( ٥٩٦ ) ،  
والنصوص المنقولة في هذه المواضع هي نفسها النصوص الموجودة في نسخة  
التعليقة من غير زيادة ولا نقص ، ولولا خشية الإطالة وإملال القارئ  
لذكرت النصوص هذه كلها ، ولكن يكفي أن يعود القارئ إلى هذه  
المواضع من شرح أبيات معنى اللبيب ثم إلى التعليقة في أوراها : ق ٩٣/أ  
ق ٣٨/ب ، ق ٧٧/أ ، ق ٣٦/أ ، ق ٩٦/أ على الترتيب .

يضاف إلى ذلك ما نقله البغدادي عن التعليقة عندما استشهد بقول  
المرار الأسدي :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَغْنَانُ رَأْسِكَ كَالنَّعْمِ الْمُخْلَسِ  
ومخالفته لرأى أبي على فيما ذهب إليه في أمر ( ما ) هنا<sup>(١)</sup> .

وإذا ما رجعنا إلى كتب أبي على نفسه وجدنا تشابها نصيًّا بين  
التعليقة وبعض كتبه في مسائل كثيرة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر :  
فإن كلامه عن ( ما ) في التعليقة هو بنصه في المسائل الشيرازيات<sup>(٢)</sup>  
فالتقسيم واحد فيهما ، والأمثلة هي في السكتابين ، وبمقارنة هذا النص  
بما جاء في المسائل البغداديات ، نجده لا يختلف إلا من حيث التفصيل  
والإطناب<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر الخزانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٤ .

(٢) انظر المسائل الشيرازيات ق ٢٨ ، والتعليقة ق ٢ - ٣ .

(٣) انظر المسائل البغداديات ٢٤٧/ وما بعدها .

وفي المسائل البغداديات (١) عقد الفارسي مسألة حول بيت عمرو بن  
شأس الأسدي :

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعًا  
وهذه المسألة بنصها في التعليقة (٢) .

وفي البغداديات نصوص كثيرة هي عيها في التعليقة ، وهي في جملتها  
تتناول مسائل واحدة في السكتابين ، حتى لقد سددت بعض النقص الواقع  
في التعليقة من المسائل البغداديات وأشارت إلى ذلك في مواقعه .

فالنص الذي نقله الفارسي عن شيخه ابن السراج في إجراء ( ما )  
مجرى ( ليس ) في قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَتَهُمْ

إِذْهُمْ قَرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِنْهُمْ بَشَرٌ (٣)

هو نفسه الذي أثبتته في التعليقة (٤) .

ومثل ذلك ما أثبتته من رأى حول قول الشاعر :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّتِ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَرِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فهو مثبت في أكثر من كتاب (٥) .

(١) انظر المسألة ص ٥٤٥ .

(٢) انظر الورقة ١٣ ب .

(٣) المسائل البغداديات / ٢٨٦ .

(٤) ق ١٦ أ .

(٥) انظر المسائل البغداديات / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والتعليقة ق ١٠ ،

وانظر الرأى في المسائل الشيرازيات ق ١٥٧ .

أما المسألة الرابعة والستون من المسائل البغداديات (ص ٥٤٣ - ٥٤٤) المتعلقة بالبرهان على أن الأسماء أوائل للأفعال ، فإنها موجودة بلفظها نصاً في التعليقة (١) .

وليس هذا هو كل ما وجد من تشابه في نصوص السكتيايين ، ولكنه مثال لاستفادة أبي على من تفسير مسائل الكتاب في أكثر من مناسبة ، الأمر الذي يجعل طلابه يثبتون ما سمعوه عنه حينما بلغهم ، فإن فسر المسألة في بغداد ضمنوها مسائله البغدادية . وإن أعادها في دمشق أو شيراؤنسبت إلى المسائل المسماة بذلك الموقع ، ولما كانت التعليقة لا وطن لها تنسب إليه ، ولكنها تتصل بمسائل في الكتاب وحسب ، رأيتها تشتمل على مسائل مختلفة قد يضمنها أبو على أو يضمن بعضها أحد كتبه الأخرى المعروفة بالمسائل المنسوبة إلى بعض المدن أو الأشخاص .

وفي كتاب الإيضاح عقد أبو على مسألة حول جواب قوله :  
« آتَلَسْنُ أَمْ الْحُسَيْنُ أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الْخَلْفَةِ » (٢) ، وطالها بالأسلوب نفسه في التعليقة (٣) وعنه نقلها ابن جني (٤) كما نقلها ابن الشجري مسندة إلى أبي على (٥) .

(١) التعليقة ق/٩ .

(٢) الإيضاح / ٢٩١ .

(٣) انظر الخصائص ق ٩٥ ب .

(٤) انظر الخصائص ٢/٢٦٦ .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٦ - ٣٣٧ .



لثم مسألة تصحيح الياء في قراءة أبي عمرو « يَا صَالِحُ ابْتِنَا » وأنه جعل الهمزة ياء ولم يقلبها واواً ، فإنك ترى المعالجة واحدة عند أبي على في أكثر من مكان (١) .

وبصفة عامة فإن السند في التعليلية وفي كتيب أبي على الأخرى واحد فتراه يسند إلى : أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان ، وينقل عن أبي الحسن الأخفش وأبي إسحاق الزجاج عن أبي العباس ، عن أبي عثمان بل إن الأسلوب في معالجة القضية الواحدة لا يختلف باختلاف كتبه ، وما ينقله عن شيوخه في المسألة الواحدة لا يكاد يختلف نصه وإن جاء في أكثر من مصدر .

وقل مثل ذلك عن شواهد وطريقة إيرادها فهو إن روى مصدر الشاهد هنا ، لا تراه يكمله هناك ، وإن اكتفى بإيراد كلمة أو كلمتين من الشاهد في موضع ، لا تراه يخالف ذلك في موضع آخر ، ولعل الله ينسأ لي في الأجل لأدرس المعجم الشعري عند أبي على .

- أما شواهد التعليلية ففسر على النسق التالي :
- \* يورد أبو على الشاهد كاملاً وهذا قليل .
- \* يكتفى برواية أحد شطري البيت وهذا كثير .
- \* يكتفى بإيراد كلمة أو كلمتين مما هو محل الشاهد وهذا هو الغالب .

---

(١) انظر التعليقة ق/١٨٦ أ ، ١٦١ ب ، المسائل البنداديات / ١٧ وانظر الحجة ٢٦٠/١ ة وانظر المسألة عنه في الخصائص ٣٥٠/٢ .

قد يشير إلى بيت الشاهد دون ذكره أو ذكر بعض ألفاظه وهذا شائع .

• قد تتضمن إشارته إلى الهيئ ذكر بعض ألفاظه دون التنبيه على أنها من البيت ، كفعله وهو يروى عن شيخه أبي إسحاق رأيه في بيت عمرو بن شاس (١) حين قال : « قال أبو إسحاق : لا يجوز أن يكون ( أشنأ ) خبر كان ... » أو نحو تعلية على عبارة الكتاب « والاشراك على هذا التوم بعمد » حيث قال : أى على وضع الجزاء موضع الاستفهام كعمد « ولا سابق شيئاً » (٢) .

لأنه هنا يشير إلى بيت زهير :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا  
ولعلك تعجب حين ترى إشارته بالعمدة التي لا تؤدى عبارته إلى معرفة المطلوب منها ، ولا يقود إلى ذلك إلا متابعة النص في كتاب سيهويه ، اسمه يقول مرة : « وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ ، أى علامة الإضمار ( كالنون ) فهي أقرب إليها أى الأسماء المضمرة المتصلة أقرب إلى النونين من المظهر » (٣) . قوله : ( كالنون ) هنا إشارة إلى النون التي تثبت مع التعريف في مثل ( السكاسرين ) الواردة في قول تميم بن أبي مقبل المجلاني :

(١) الكتاب ٢٢/١ ، التعليقة ق ١٤/١ .

(٢) الكتاب ٤٢٩/١ والتعليقة ق ٧٦ ب .

(٣) التعليقة ق ٢١/١ .

يَأْتَيْنُ بِسَكِّي حَنِيفًا رَأْسَ حَيِّمٍ

الكلسيرين الغنا في عورة الدين (١)

ومثل هذا قوله في موضع آخر : « ... لا يجوز أن ينصب (نعمًا) من أجل أن (تحوونه) صفة » (٢) إنه يشير إلى مجاء في قول قيس بن حمير الحارثي :

\* أ كُلَّ عَامٍ نَمَمَ تَحْوُونَهُ \*

\* يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ (٣) \*

ونحو من هذا إشارته إلى الشاهد في بيت الأعشى :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَكَدَالِكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا

وَوَضِعَ سِمَاءَ وَأَحْقَابِهِ وَحَلَّ حُلُوسٍ وَأَعْمَادِهَا (٤)

حيث قال : « لم يُبتدأ بأعقادها ونحوها منكرة كما ابتدئ بمثلك منكراً لم يقل : رَبُّ أَعْقَادِهَا كما قيل : رَبُّ مِثْلِكَ (٥) .

وغير ذلك كثير (٦) .

والذي يبدو أن هذا المنهج الذي يسلكه أبو علي في الاستشهاد يعود

(١) انظر الكتاب ٩٤/١ .

(٢) التعليقة ق ٢٠ ب .

(٣) الكتاب ٦٥/١ .

(٤) ديوانه ٩٧/ ، الكتاب ٢٤٥/١ .

(٥) التعليقة ق ٣٤ ب .

(٦) انظر التعليقة ق ٥٥ ب ، ق ٥٨ ب ، ق ٥٩ أ ، ق ٧٦ أ .

ق ٧٨ أ ، ق ١٧٥ ب .

إلى رغبته في الاختصار التي شاهدها في اقتباساته وتعليقاته ، لكن هذا المنهج صعب الاعتماد إلى مراده أحياناً وجعل البحث يقتصر دون الوفاء بما يجب ، فافقر اللهم لي ولأبي على كل تقصير وتمعيد وخطئ .

نسخ الكتاب التي اعتمد عليها أبو علي :  
اعتمد الفارسي على عدد من نسخ كتاب سيبويه ، وهو يشير إليها على النحو التالي :

- قوله : « ولم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١) .  
وقوله : « وفي نسخة أبي العباس ( يعني المبرد ) » (٢) أو قوله :  
« ولست هذه الكلمة في نسخة أبي العباس » (٣) .  
وقوله : « وفي النسخة الطاهرية » ويبدو أنها نسخة موثقة لأنه قال  
إنها قرئت على عهد الله بن هانيء صاحب الأخفش (٤) .  
وقوله : « وفي نسخة أبي بكر » ويصف هذه النسخة بالصواب (٥) .  
وقوله : « والذي في نسخة القاضي » (٦) .

- 
- (١) التعليقة ق ١٨١/١ .  
(٢) انظر التعليقة ق ٥٩/ب ، ٦٨/ب ، ١٥٥/١ .  
(٣) التعليقة ٢٠٠/ب .  
(٤) التعليقة ق ١٥٠/١ ، ١٥٢/ب ، ١٥٤/١ .  
(٥) التعليقة ق ١٠٥/ب ، ق ١٠٦/ب .  
(٦) التعليقة ق ٨٠/ب ، ١٠٦/ب ، ١٧٩/ب . والقاضي هو  
اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل الأزدي البصري ، كان متفناً فيما

←

كما يشير إلى بعض النسخ دون أن يحددها أو يذكر أصحابها ، سأن  
يقول : « وجدت هذه الحروف في بعض النسخ » (١) . أو يقول : « وفي  
نسخة أخرى » (٢) .

ويشير أبو علي إلى بعض مصادره فنراه يذكر التقريب (٣) وكتاب  
الأبنية للجرجي (٤) ، كما يشير إلى مسائل الفلأبى المباس (٥) ، ويشير  
أيضا إلى كتاب العين (٦) ، ويشير إلى كتاب الهادى فيما حكام  
أبو بكر (٧) .

←

يأتى به من مقاييس فى العربية ، وكان المبرد يجله ، ويقوم له احتسراما  
إذا رآه ، وكان المبرد وتعلب يجتمعان عنده وقد تناسلا فى مجلسه  
وحكام بينهما ، توفى سنة ٢٨٢ هـ . انظر تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٤ - ٢٩٠

(١) التعليقة ق ١٢/ ٢ ، ق ١٧٩/ ب .

(٢) التعليقة ق ٥٩/ ب ، ٦٨/ ب ، ١٥٥/ ١ .

(٣) التعليقة ق ١٠٦/ ب .

(٤) التعليقة ق ١٧٩/ ب .

(٥) التعليقة ق ٩١/ ب .

(٦) التعليقة ق ١٨٢/ ب .

(٧) التعليقة ق ٨٦/ ١ ، والباصل هو محمد بن أبى زرة الباصل

النحوى أحد أصحاب المازنى ، توفى سنة ٢٥٧ هـ ، انظر طبقات النحويين  
واللغويين ١٢٠/ ، تاريخ العلماء النحويين ٥٠/ ٢

## وصف المخطوطة :

تقع التعليلة في إحدى عشرة ومائتي لفطة ، في كل لفطة صفيحتان ، وفي كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا ، متوسط كلمات كل سطر ثلاث عشرة كلمة ، ومسطرة الصفحة الواحدة ١٨ × ٢٦ سم ، خطها مغربي جيد ، منقوط في معظمه ، ومشكول في بعض حروفه ، عنوانات الأبواب ، وأوائل المسائل مكتوبة بخط أكبر حجمًا وذلك قوله : ( قال سبويه ) ، أو ( قال أبو علي ) ، أو ( قوله ) ونحو ذلك .

ابتدأها بقوله « بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً » .

واختتمها بقوله : « تمت التعليلة والحمد لله رب العالمين » ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين ، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة ، سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن حسن بن محمد الأندلسي اللباسي ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين » .

يلي ذلك ختم بوقفه : « وقفه الوزير الشهيد على باشا ، رحمه الله تعالى بشرط أن لا يخرج من خزائنه » .

وعقب ذلك ختم المكتبة السلطانية متضمنًا رقم المخطوطة المذكور

آثفا وهو ٢٣٥٧

## عمل في التعليق :

بعد قراءة النص ، تبين لي تمام الكتاب وخلوه من النقص ، سمعت  
للحصول على نسخة أو نسخ أخرى ، ولما لم أجد ، رأيت أن إنقاذ  
ما وجد أولى من التفريط فيه ، ولا سيما أن أحد الباحثين عدّ هذه المخطوطة  
النفيسة من نواذر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا (١) .

— نسخت الكتاب من أوله إلى آخره ، فتكوفت لدى نسخة حديثة  
مقروءة من التعليق .

— شرعت بعدها في المقابلة بكتاب صيبويه ، لاستخراج نصوصه التي  
هاتق عليها أبو علي .

— تنبعت النصوص الأخرى التي نقلها عن النحاة السابقين ، فشرق  
الفارسي وغرب في كتب النحو القديمة ، ولم يسكن أمر الكشف عنها  
يسيراً ، وذلك ما يعلله كل من تصدى لخدمة كتب التراث .

— خرجت الآيات القرآنية ، ووجوه القراءة فيها ، فمياً ذلك لي التعرف  
مع القراء وكتب القراءات والتفسير .

— خرجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها - إن وجدت - ومن  
بعض كتب النحو .

— ترجمت للرجال المذكورين في التعليق باختصار ، وذلك لشهرتهم  
وعدم الحاجة إلى إنقال الكتاب بما ليس للقارئ حاجة إليه .

---

(١) انظر نواذر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ، ج ١ ،

ص ٢٦٥ ، ط ١/١ .

- وتفت عند تعليقات أبي على فوجدت بعضها لاحتياج إلى مزيد توضيح ، فتركت كما خلفه أبو على ، ووجدت بعض تعليقاته لانسداد نهض بالمعنى المراد فاضطرت في بعض المواضع إلى إيراد عبارة سيهويه كاملة ، بنية الوقوف بالقارىء على الفكرة الكاملة التي كانت موضوع التعليق ، ورأيت في كثير من المواضع أن أزيد الموضوع توضيحاً فأردفت بما قال السيرافي أو الرمانى حول تلك الجزئيات . ولم أنقل عنهما ما نقلت رغبة في التزيد ، ولا حباً في تطويل الكتاب ، ولكنه شعور منى بحاجة القارىء إلى مثل تلك الزيادات ، ولأوقفه معى على المعنى المنصل لما أخصص سيهويه ، ولم تنهض تعليقات أبي على بالكشف عن النموذج ، وتذليل الصعب ، يضاف إلى ذلك الرغبة في نقل بعض جوانب هذا التراث الذى لم يفيض له النشر بعد ، ولعل في ذلك نفعاً للقارىء الكريم من ناحيتين :

الأولى : اكتمال المعنى المراد من عبارة سيهويه .

الثانية : التعرف على مناهج شراح الكتاب في معالجة قضاياها ، والنظر في أساليبهم ، وهم يتناولون قضايا الكتاب بالتفسير والتحليل .

فإليك أيها القارىء أقدم التعلية ، فإن وجدت خيراً فذاك من الله ، وإن وجدت زلة وتقصيراً فنى وبتهصيرى ، وليست نتيجة إهمال أو كسل لكنها الطاقة البشرية المحدودة الموصوفة بالنقص ، وحسبى أنى لم أدخر جهداً في تحسين على في ناظريك ، ولكن السكالم لله وحده : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » ، « رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » ،



## كلمة شكر

وأنا أقدم التعلية لدارسى النحو فى أصوله ، يجب أن أنوه بالشكر  
للجامعة الملك سعود التى هيات لى السبيل لدراسة هذا الأثر العلمى الأصيل ،  
وأخص بالشكر مركز البحوث فى كلية الآداب بالجامعة لدعمه المادى  
الذى كان له الأثر الحسن فى إخراج هذا العمل إلى النور ، وكلمة شكر  
مخلصة إلى الآخرين محمد الجبلى إسماعيل ، وصلاح حسن محمد العاملين  
بمركز البحوث ، لما تبجشماه من مقاعب أئناء الطهارة الأولية لهذا  
الكتاب ، فجزاهما الله عفى وعن طلاب العربية كل خير ، كما أشكر كل  
من قدم لى نصيحاً أو معونة .

وصلى الله على أنبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

عوض بن حمد القوزى

الرياض فى

١٥ شعبان ١٤١٠ هـ

١٢ مارس ١٩٩٠ م



نماذج من صفحات المخطوطة





عبدالمطلب

هو علم وآراء السامعطين والعلم مستلزم حدوثها والآلهة في موضع نصبه على يد ربه

قالی مدعوی بس ویکم الموصول الاصل منه هو الثاني و. القفی او ویکم له منه اختصار

مفعولا ماضيا، سببها ما كان علم هو الذي يبعث بالفعولين و  $V^3$

مجدد اربعين محو كنهه و علمه و بابه لا اله الا الله اعلمه اعلم من مجموع الاسعفاء و في

عمل کے موقع الحمله ماشرعاً علیہ۔ یعنی موقع از علیہ و کما علیہ۔ الیٰ جی حقلہ انتصاف

ان ریاضا مکمل ہوتا ہے اور علم کے معوار یعنی والیغ نصفہ الی صبر الحیا

وَأَمَّا هَاجِرٌ فَبَعْدَ مَا قَامَ مِنَ الْقُرْآنِ الْمَعْلُومِ

[illegible]

عالمی اسلام

عقدت بايعات في جامع وصبر الخليل شهرة الاساتذة في كراماتهم وعلومهم



اللقطة

علم مرعب عالم، فاعلموا انهم اعدوا السبع طائفاً في ايمانهم.

أنا على أنني لا أوافق، وأفضل أن أكون معكم في هذا المقام.

من الخلد عرطها وأيضاً ط الخلد أعاذني وأما مقام مقام الفاضل على كمال

عليه السلام

الفرس السطوا والخزوي اراكلو اچيس الاشعيب محمد لله وهما الارغور البين

أخبرنا أخا غلبه أعلامه بالعلم وما يلزم من إحصاءه فيه وليس هو في السبيل

فنه وبه اصرار القصير وعمره من اراء هؤلاء بحق الفهم من حق الحق

في العوام معام الطاع على ولبس فولك ملاطع و لال قنه و قتر ملا يجوز على هذا

الذي طاعتك ملء الذوق والبر، وجعلته استغفاراً يبرئ من البنية

التي تجعل من هذا مضموناً لها، لا يجوز إلا أن يصح في غيرها من الاستدلال.

والمعروف المعروف إلى معصومين وحوادث العقل

طوطية وهي بداية الكتاب

على ان يسمع صبر الهم وهو مرصعها على الاعم ومن ارعد الهم يعامله لم يجز  
 حواشي انك اذ انصدمي هذا الساب فله مرتز على هذا الساب اني صعدت على فاصلة  
 على حاله لانه ليس بالساب **فان** ويذكر قوله لان هذا الساب اني صعدت على فاصلة  
 صعدت لان وقع على عاصقه وهو مرصع هو الذكر وسرع مسي عسر هذا  
 انصدم ففان واساريف مراد الذكر لانه ليس بالانصدم كطامع في مؤلف في  
 ظهور انك مخلص بالذكر **فان** وقوله لانه صعدت على عقاله وانعم عدا  
 عيني ان وقع لانه صعدت على عقاله وقوله لان الذكر في بلقي  
 حتى كان الذكر في ذلك زمان في هذا النوع يعني في مؤلف صعدت على عقاله فان عدا  
 على قوله فاصلة وانما انصدمت يعني في مؤلف مرتز على عقاله فعلى  
 عدا انك صعدت على عقاله وقوله اوسد يعني مؤلف في مؤلف صعدت على  
 على ج هو انما انصدمت كذا في بلقي يعني الذكر **وقوله في الكرم اذ انصدمت**  
 صعدت انما صعدت على عقاله لان الساب اني صعدت على فاصلة

أحدى اللقطات من وسط المخطوطة

[illegible]

من المضايع المواتة مشيت ومشت وكانوا على هذا اخترأني على حرد العالمين فقيت  
 وتنتو آخر أمتهم على حرد مع العبر من مشيت لان هذه العلة تغلب كمنزاهة والعين للخط  
 لعلاله **قال** سبوتيه ولهم بصلوا الى الادغام كما في يد الواعي تبسنت **قال** العبد  
 لانه لو ادع لم يكن لاه العزوه وهذه التام لا يترك واصطفا السخو ز ولرا ارجلها  
 العذ الرض **قال** ابو عراب **قال** ابو بكر **قال** ابو العتاهير لحن المازق  
**قال** راث بجك مسونه في آخر كتابه عند خا مرمي هادع فقال له عبد السلام من جعد  
 للمعزدي فما شيزا منبج يرضعه حمله ولطز تمدنه كما فله حالي **ع**  
 مريد على الماء **ع**

نسب العلقة والتدله راعليس والسلا والعلام على سيدنا محمد صام النسين  
 ورحم الله عن اصحابه ورحم الله اجمعين وذرني من مشيت السيرة  
 وهما راجع بلدين وسعياه وحكمه لنفسه القدر **ع** مدرس حسن محمد  
 الله ولعي الهادسي شمر الله له ورا دة ولتخرج من مشيت



الصفحة الأخيرة وتظهر عليها معلومات عن نهاية الكتاب ، ومكان النسخ  
 واسم الناسخ ، وختم الوقف ثم ختم المكتبة السلیمانیة \*



التعليقة على كتاب سيّويه



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وسلم تسليماً كثيراً

هذا باب علم ما السكلم<sup>(١)</sup>

قال أبو على رحمه الله : قلت : قالوا : الذى عليه وُضِعَ الكتابُ  
التنوينُ فى علم ، وأن ( ما ) استفهامية ، والسكلمُ مبتدأ وخبره ( ما )  
والجمله فى موضع نصب على تقدير هذا باب أن تعلم ما السكلم ، ففاعلُ  
علم الخاطب .

والعلم فى باب التعمدّى على ضربين :

ضرب يتعمدّى إلى مفعولين يكون المفعول الأول فيه هو الثانى فى المعنى  
أو يكون له فيه ذكرٌ كشرط خبر المبتدأ .

وضرب آخر يكون بمعنى العرفان ، فلا يجاوز مفعولا ، كما لا يجاوز  
عرَفْتُ مفعولاً ، فإذا قدّر ( ما ) استفهاماً كان قوله ( علم ) هو الذى  
يتعمدّى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يكون الذى بمعنى عرَفْتُ ، لأن

---

(١) هذا أول باب فى كتاب سيبويه وهو بتنوين « علم » كما وصف  
أبو على هنا ، انظر الكتاب ٢/١ ، وقد نقل ذلك فى شروح الكتاب ، انظر  
شرح السيرافى ٢/١ ق ، وشرح الرمانى : ١/ق ، والنكت فى تفسير كتاب  
سيبويه ق ٦٠

الاستفهام إنما يقع في موضع مفعول الفعل الذى يجوز أن يلغى نحو : ظَنَنْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَبَابُهُ ، لِأَن الإلغاء فيه أعظم من وقوع الاستفهام في موضع مفعوله ، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في لفظ ولا موضع<sup>(١)</sup> ، وإذا وَقَعَ الاستفهام في موضع مفعوله سَمِلَ في موضع الجملة بِأَسْرِهَا ، فَعَلِمُ في موضع (أَنْ تَعْلَمَ) و (مَا الْكَلِمُ) التى هى جملة استفهام في موضع المفعول الأول ، وقد كَسَدَ المفعول الثانى كما سَدَّ خبرُ (أَنْ) في قولك : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وأما تقديرُ قوله (عِلْمُ) فى معنى (أَنْ تَعْلَمَ) وإن لم يُضَفْ إلى ضمير المُخَاطَب ، فجاز أن تقدِّره فعلاً للمُخَاطَب والغائب وإن لم تُضَفْهُ إلى ضمير واحد منهما كقوله عز وجل (أَوْ إِنْطَعَامُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)<sup>(٢)</sup> ، وكقوله تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا)<sup>(٣)</sup> ، والتقدير لو أن لهم شيئًا ، وأن يرزق شيئًا فهذان سَمِلَا فى مفعوليهما وإن لم يُضَافَا إلى ضمير فاعليهما فى اللفظ ، ومثل ذلك ما أنشده سيديويه<sup>(٤)</sup> :

(١) أجاز السيرافى وابن النحاس أن يكون « علم » مصدرًا ينحل لأن والفعل المبني للمفعول ، و « ما الكلم » جملة استفهامية علق عنها العلم ، التقدير « هذا باب أن يعلم ما الكلم » أى : أى شئ الكلم من العربية انظر منهج السالك / ١١٧ .

(٢) سورة البلد ، آية ١٤ ، ١٥ .

(٣) سورة النحل آية ٧٣ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم ينسبه سيديويه ، وفيه شاهد على تنوين المصدر « رغبة » ونصب ما بعدها بها على معنى « وأن نرهب عقابك »

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ  
وَمِثْلُهُ :

فَلَمْ أُنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا<sup>(١)</sup>

←

الكتاب : ٩٧/١ ، وانظر المسائل البغداديات ، ق / ١٧٥ ، شرح المفصل : ٦١/٦ ، ومما يتعلق بعمل المصدر عمل فعله معرفا ومنكرا ما رواه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد أنه سمع عمار بن عقيل يقرأ « ولا الليل سابق النهار » ( سورة يس ، آية ٤٠ ) بنصب « النهار » قال : فقلت له : ما تريد ؟ فقال : سابق النهار ، فقلت : فهلا قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن ، يريد : أثقل . انظر الاصحاح في شرح أبيات مشكلة ٥٧ - ٥٨ ، وانظر الخصائص : ١٢٥/١ حيث فسر ابن جني قوله « أوزن » بأنه أقوى وأمكن في النفس . (١) هذا بعض عجز بيت من الطويل للمرار الأسدي وصدره :

لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم . . .

وفيه شاهد على عمل المصدر عمل الفعل المأخوذ منه ، انظر الكتاب ٩٩/١ ، قال ابن يعيش : « رواية البيت في كتاب سبويه « لحقت » مكان « كررت » فيكون « مسمع » منصوب بالضرب ، وأما من روى « لحقت » فيجوز أن يكون « مسمع » منصوبا به لا بالمصدر ، فلا يكون فيه حجة . شرح المفصل : ٦٤/٦ ، والواقع أن سبويه يرويه « كررت » مع نصب « مسمع » بالضرب ، ولكنه المبرد الذي يرويه « لحقت » على كون المصدر يعمل منكرا ومعرفا ، انظر المقتضب : ١٤/١ - ١٥ ، قال في الدرر : ١٢٥/٢ « مسمع هذا هو مسمع بن شيبان ، أحد بنى قيس بن ثعلبة » ، والجرمى ينسب البيت الى مالك بن زغبة الباهل ، انظر العينى ٤٠/٣ . والنكول هو الرجوع عن القرن جبا ، انظر الخزانة ٤٣٩/٣ .

تقديره : أن رهبته عقابك ، وعن أن ضربت وسمعا .

فنصب بهما مفعولاهما ، وإن لم يضافا إلى ضمير من ههنا له ، فكذا  
( عِلْم ) مقدر به ( أن تعلم )<sup>(١)</sup> ، وإن لم يضاف إلى ضمير المخاطب كهذه  
الأشياء<sup>(٢)</sup> التي ذكرناها ، وهو الذي علمه المعنى ، كأثره جواب سائل<sup>(٣)</sup>  
سأل : ما السكليم ؟ فقال : هذا باب أن تعلم ما السكليم ، وهو على  
هذا / قوله<sup>(٤)</sup> في سائر الكتاب ، اعلم أن كذا وكذا ، فإن قلت : فهل  
يجوز أن يذهب بالمصدر الذي هو ( عِلْم ) مذهب ما لم يسم فاعله ؟  
فالجواب : أنك إن جمعت ( ما ) استفهاما لم يجوز أن تذهب به هذا  
المذهب ، لأنك إن قدرته بالفعل كان هذا باب أن تعلم ما السكليم فتقوم  
الجملة مقام اسم الفاعل المبني للمفعول ، والجملة لا تقوم مقامه ، كما لا تقوم  
مقام الفاعلين لأن الفاعل يسكنى عنه ، ويشئ ويجمع ، ويضمير في الفعل ،  
فيذكر إعراب الفعل بعده ، وكل هذا ممنوع في الجملة ، غير جائز<sup>(٥)</sup> فيها  
وأياها فإن الجمل أحاديث ، وإنما يقام مقام الفاعلين ، تحدث عنهم  
لا أحاديث ، فكما لا يجوز ( عِلْمَ ضَرْبَ زَيْدٍ ) ولا ( عِلْمَ أَيْنَ زَيْدٍ )  
ولا ( عِلْمَ كَيْفَ زَيْدٍ ) على أن تقيم الجملة مقام اسم الفاعل كذلك لا يجوز

(١) في الأصل : « بأن تعلم » .

(٢) في الأصل : « الأشياء » من غير همز .

(٣) في الأصل : « سائل سأل » بالياء في الأولى ، ومن غير همز .

في الثانية .

(٤) الضمير هنا عائده إلى سيبويه .

(٥) في الأصل ( جاز ) بالياء .

فإنَّ أن يُقام ( ما السكليم ) مقام فاعل الفعل المبني للمفعول ، ويدلُّك على امتناع هذا أن الجملة التي من الفعل والفاعل هي مثل الجملة التي من المبتدأ والخبر في أن كل واحد من الاسمين مُحَدَّث عنه ، فكما لا يكون المبتدأ المُحَدَّث عنه إلا مفرداً ، ولا تقع موقعه الجملة كذلك لا يكون الفاعل جملة ، بل هو في الفاعل أشدَّ امتناعاً لشدة اتصاله بالفعل ، وما يلزم من إضماره فيه ، وليس ذلك في المبتدأ .

فإن قلت : اُضْمِر المصدر في قوله : أن يُعلم ، لتبصير الجملة التي هي قوله ( ما السكليم ) في موضع نصب ، ويكون إضماري للمصدر كقراءة من قرأ ( وَكَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(١)</sup> يريد نُجَيَّ النَّجَّاهِ الْمُؤْمِنِينَ ، فإن ذلك أيضاً غير جائز ، لأن للمفعول المنتهـب حكمه أن يكون المرفـوع في المعنى المقام مقام الفاعل وليس قولك : ( ما العلم ) ؟ ولا له فيه ذِكْرٌ فلا يجوز على هذا الوجه أيضاً ولو حذفت التنوين من ( علم ) وأضفته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذي ، كأنك قلت ( علم الذي هو السكليم ) ولو جعلته استفهاماً لم يجز أن تضيف ( علم ) إليه ، لأن الجمل لا تكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شيء مقصور عليها ، ولا يجوز الإضافة في غيرها من الأسماء إلى الجمل ، فإن أضفت ( علم ) إلى ما كان بمعنى الذي ، واحتمل أن يكون ( علم ) المتعدي إلى مفعول ، واحتمل أن يكون المتعدي إلى

(١) سورة الانبياء ٨٨ ، وهلمه قراءة ابن عامر وعاصم ، انظر النشوي

مفعولين ، فإن جعلته المتعمد إلى مفعولين وقدّرت المصدر بـ ( أن تَعْلَمَ )<sup>(١)</sup> كان ( مَا السَّكَلِيمُ ) في موضع المفعول الأول ، وإن كان مجروراً في اللفظ بـ /كقولك/ : أَعْجَبَنِي بِمَا هَذِهِ الدَّارُ ، فهو في المعنى مفعول وإن كان في اللفظ مجروراً ، فكذلك يكون ( مَا السَّكَلِيمُ ) وتضمير مفعولا ثانياً ، وإن قدرته بـ ( أن يُعْلَمَ )<sup>(٢)</sup> كان ( مَا السَّكَلِيمُ ) في المعنى مرفوعاً وإن كان في اللفظ مجروراً ، كقولك : أَعْجَبَنِي رُكُوبُ زَيْدِ الْفَرَسِ ، وتضمير مفعولا ثانياً ؛ وإن جعلت العلم الذي يتعمد إلى مفعول واحد ، وأضفت ثم قدّرت بـ ( أن تَعْلَمَ )<sup>(٣)</sup> أو ( أن يُعْلَمَ ) لم يُجْتَنَبْ إلى إضمار مفعول ، ويكون ( مَا السَّكَلِيمُ ) في موضع اسم منصوب إن قدرته بـ ( أن تَعْلَمَ ) أو مرفوع إن قدرته ( أن يُعْلَمَ ) وإن كان مجروراً في اللفظ .

وَ ( مَا تَسْكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ )<sup>(٤)</sup> :

تسكون اسماً ، وتسكون حرفاً ، ويُتَصَرَّفُ في كل نوع منهما على

(١) في الأصل « بأن تعلم » .

(٢) في الأصل « بأن يعلم » .

(٣) في الأصل « بأن تعلم » .

(٤) انظر تفصيل ذلك في معنى اللبيب ٣٩٠ - ٤١٤ ، وعقد ابن

هشام فصلاً للتدريب في ( ما ) فليراجع في المصدر نفسه ص ٤١٤ - ٤٢٩

كما أن أبا علي الفارسي خص ( ما ) هذه بعناية خاصة في كثير من كتبه ، وتراه يطيل الحديث عنها في مكان ويختصره في آخر ، انظر مثلاً : الايضاح

١٠٩ - ١١٣ ، المسائل البغداديات ٢٤٩ - ٣٤٧ ، المسائل الشيرازيات ق/١



عدة وجوه ، وأنا أذكر مُتَصَرِّفَهَا في كل نوع ، وأُجْمَعُهُ إِد<sup>(١)</sup> كان غير مجتمع في الكتاب .

الضربُ الأول : وهو الذي تسكون ( مَا ) فيه اسماً وهو أربعة أوجه :

الأول : أن تسكون بمعنى الَّذِي فَتَلْزَمُهَا الصِّلَةُ كما تلزم الَّذِي<sup>(٢)</sup> ، وتسكون بمعنى اسم مَنكُورٍ<sup>(٣)</sup> ، كقوله عز وجل : ( يَبْسُ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ )<sup>(٤)</sup> التقدير : يَبْسُ شيئاً اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ، فقوله : اشْتَرَوْا صفة لـ ( مَا ) وليس بصلة ، والدليل على ذلك أن نَعِمَ وَبُسَ لا يعملان في الأسماء المخصوصة نحو زيد وعمرو وإنما يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع<sup>(٥)</sup> و ( مَا ) إذا وُصِلَتْ اختبِصت فصارت بمنزلة الذي فلم تعمل فيها

(١) في الأصل « ان » ، ومعروف أن سيبويه لم يتكلم على هذه الوجوه في مكان واحد من كتابه .

(٢) نحو التي في قوله تعالى « ما عندكم ينفد وما عند الله باق » النحل / ٩٦ .

(٣) أي الوجه الثاني من أوجه « ما » الاسمية ، وفيه « ما » نكرة بمعنى شيء .

(٤) سورة البقرة / ٩٠ .

(٥) الاسم المخصوص أو الخاص هو ما دل على مسمى بعينه كالعلم ، أما الاسم الدال على النوع فهو اسم الجنس ، ويسميه الفارسي الاسم الحاوي للأشخاص كرجل . انظر التعليقة / ق ١١٦ ، ١٢٦ ، وانظر في ذلك الكتاب ٨٩/٢ .

نَهْمَ وَيُنْسَ ، وتكون بمعنى الاستفهام ولا صلة لها<sup>(١)</sup> على هذا المعنى ، ولو كانت موصولة في الاستفهام لما كان قولك : ما عندك ؟ وما زيد ؟ كلاماً تاماً .

وتكون بمعنى المجازاة ولا صلة أيضاً فيها<sup>(٢)</sup> ، ولو كان ما بعدها صلة لم يعمل فيه الجزم ، كما يعمل الذي في صلته ولا سائر الموصولات في صلته .  
الضرب الثاني : وهو الذي تكون ( ما ) فيه حرماً غير ( أنها )<sup>(٣)</sup> تكون ( ما ) وما بعدها في تأويل المصدر نحو : يُعَجِّبُنِي مَا صَنَعْتَ أَى صَنِيعُكَ ، وقد تكون وهي مصدر بمعنى ظرف زمان ، كقولك : لا أكلك ما اختلف الليل والنهار ، فـ ( ما ) مع ما بعدها في تأويل المصدر ، والمعنى :

(١) هذا هو الوجه الثالث لما الاسمية ، وفيه « ما » مبتدأ ، وما بعدها خبر ، ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية اذا جرت ، وبقاء الفتحة دليلاً عليها ، نحو تلك التي في قوله تعالى « فناظرة به يرجع المرسلون » ( النمل / ٣٥ ) وقوله تعالى « لم تقولون ما لا تفعلون » ( الصف / ٢ ) ، أما التي لها صلة فكالتى في بيت لبيد : ( الديوان / ٣٦ )

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل  
فما مبتدأ بدليل ابدال المرفوع منها ، وذا موصولة بدليل افتقاره للجملة بعده . انظر مغنى اللبيب / ٣٩٥ ومنهم من يرى أن ذا زائدة ، وأن الرباط محذوف ، خلافاً لسيبويه ومن تبعه في اعتبارها موصولة ، انظر شرح ديوان لبيد / ٣٦ .

(٢) هذا هو الوجه الرابع من وجوه « ما » الاسمية ، ومثاله قول الله تعالى ، « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » ( البقرة / ١٩٧ ) وقوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ( التوبة / ٧ ) .  
(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر المسائل البغداديات / ٢٧١ .

لا أكلك اختلاف الليل والنهار أى زمن اختلاف الليل والنهار ، فحذف  
 زمن المضاف إلى المصدر ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وصار كقولك :  
 رأيتك مَقْدَمَ الحاج وخُفوق النجم ، أى زمن مقدم الحاج .

وتكون كَافَّةً للعامل عن عمله<sup>(١)</sup> نحو التى فى قوله تعالى : ( أنما إلهكم  
 إله واحد )<sup>(٢)</sup> و ( ربمّا يؤدّ الذّين كفّروا )<sup>(٣)</sup> ، وكالتى فى قول  
 الشاعر<sup>(٤)</sup> :

٣/١

(١) انظر المسائل البغداديات ٢٨٦/٠

(٢) سورة الكهف ، آية ١١١ ، سورة الأنبياء ، آية ١٠٨/٠  
 سورة فصلت ، آية ٦/٠

(٣) سورة الحجر ، آية ٢/٠

(٤) قائله المزار بن منقذ الأسدي والبيت من الكامل ، وهو بتمامه :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالتغام المخلص

ديوانه ١٦٨/٠ ، واليه نسبه سيبويه وفيه شاهد على نصب « أم »  
 بعلاقة ، فانه اسم مصدر « تعلق » وعمل معتمدا على الاستفهام ، انظر  
 الكتاب ٦٠/١ وهامشه . كما استشهد به فى مكان آخر على دخول « ما »  
 على « بعد » لتجعلها من حروف الابتداء مثل « لعل » وأخواتها ، انظر  
 الكتاب ٢٨٣/١ وهامشه ، انظر المقتضب ٥٤/٢ ، الأصول ٢٣٤/١ ،  
 ١٥٨/٢ ورواه هنا « كالشهاب المخلص » بدل « كالتغام المخلص » هناك .  
 انظر أيضا اصلاح المنطق ٤٥/٠ ، الافصاح ٢٤٤/٠ ، أمالى ابن الشجرى  
 ٢٤٢/٢ ، جمهرة الأمثال للعسكري ٣٨/٢ ، مغنى اللبيب ٤١٠/٠ ، شرح  
 الشافعية : ٢٧٣/١ ، واستشهد به أبو على فى البغداديات ٢٩٢/٠ وساقه  
 بالطريقة نفسها هنا . انظر أيضا الهمع ٢١٠/١ ، الدرر ١٧٦/٠ .  
 الازهية ٨٨/٠ ، الخزانة ٢٩٨/٤ ، ٤٩٣ ، وفى شواهد المغنى ٧٢٢/٠ نسبه  
 السبوطى الى المزار الفقعسى ، قال المبرد : « فلولا ( ما ) ما لم يقع بعدها  
 الا اسم واحد ، وكان مخفوضا بأضافة ( بعد ) اليه ، تقول : « حثتكَ بعد  
 زيد » الكامل ٣٤٢/١ ، انظر أيضا البيت فى تهذيب اللغة ( فن ٧  
 ٤٦٦/١٥ )

..... بَعْدَ مَا أَفْنَانِ رَأْسِيكَ كَالْقَتَامِ الْخَالِسِ  
فـ (مَا) <sup>(١)</sup> قد كفت (أَنْ) و (رُبَّ) و (بَعْدَ) عن عملها وتكون  
نافية كقولك : ما زيدٌ مُنْطَلِقًا .

وتسكون مزيدة للتأكيد كقوله تعالى : (يَمَّا خَطَّيْنَتَاهِمَا) <sup>(٢)</sup> وقد  
عوضت من الفعل في قولهم : (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ) وعوضت  
منه أيضًا في : (أَمَّا هَذَا بَابُ عِلْمٍ مَا السَّكِيمُ) على أن تسكون (عِلْمٍ)  
بمعنى (أَنْ تَعْلَمَ) و (مَا) استفهام والسكلم مبتدأ خبره (مَا) والجملة  
في موضع نصب وتكون (عَلِمْتُ) المتعدى إلى مفعولين، لأن (عَلِمْتُ)  
التي في معنى عرفت لا تعلق .

ويجوز أن تُدَوَّنَ (عِلْمًا) ولا تسكون (مَا) استفهامًا ، وتسكون  
بمعنى (الَّذِي) ، كأنك قلت : هذا بابُ أَنْ تَعْلَمَ الذي هو السَّكِيمُ  
فحذفت هو من الصلة كما تحذف سائر المبتدآت في غير هذا الموضع إذا بقيت  
أخبارها ، إلا أن حذفه في هذا الموضع كأنه أضعف بخلو الصلة مما يرجع  
منها إلى الموصول في اللفظ وإن كان في المعنى مراداً ، واستحسن الخليل  
حذف الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة ، وحسكى : (مَا أَنَا بِالَّذِي  
قَاتِلَ لَكَ سُوءًا) <sup>(٣)</sup> .

(١) في المنطوقة (فما) .

(٢) سورة نوح آية ٢٥ .

(٣) رواية السيرافي والروماني : « وحكى الخليل ما أنا بالذي قاتلُ

لك شيئاً ، أراد الذي هو قاتل لك » شرح السيرافي ، القسم الأول ، ق/٣

شرح الروماني ، القسم الأول ، ق/٢ . وانظر تفسير القرطبي ١٤٢/٧ .

- ١٣ -

ونظير هذا الحذف قراءة من قرأ : ( تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ )<sup>(١)</sup> .  
و ( مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ )<sup>(٢)</sup> أى هو احسن ، وهو بعوضة ، فإذا جعلته بمعنى

(١) سورة الأنعام ، آية ١٥٤ . والجماعة يقرأ بنصب ( أحسن ) .  
وقرأها يحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحاق بالرفع على تأويل : الذى هو  
أحسن . انظر تفسير الطبرى ٢٣٦/١٢ ، تفسير القرطبي ١٤٢/٧ .  
٢٤٣/١ ، قال الفراء : « تماماً على المحسن ، ويكون المحسن أى مذهب  
جمع » كما قال « ان الانسان لعمى خسر » وفى قراءة عبد الله « تماماً  
على الذين أحسنوا » تصديقا لذلك ، وان شئت جعلت ( الذى ) على  
معنى ( ما ) ، تريد تماماً على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماماً  
على احسانه ، ويكون ( أحسن ) مرفوعاً ، تريد على الذى هو أحسن ،  
وتنصب ( أحسن ) هاهنا تنوى بها التفضيل ، لأن العرب تقول : مررت  
بالذى هو خير منك وشر منك ، ولا يفولون : مررت بالذى قائم ، لأن  
( خيراً منك ) كالمعرفة اذ لم تدخل فيه الألف واللام ، معانى القرآن  
للفراء ٣٦٥/١ ، وانظر أيضاً معانى القرآن وعرابه للزجاج ٣٠٥/٢ ، ٣٠٦ .  
(٢) سورة انفرة ، آية (٢٦) . ذكر القرطبي أربعة أوجه لنصب  
قوله « بعوضة » ثم قال : وقرأ الضحاك وابراهيم بن أبى عتبة  
ابن العجاج « بعوضة » بالرفع ، وهى لغة تميم ، قال أبو الفتح : وجه  
ذلك أن ( ما ) اسم بمنزلة الذى « وبعوضة » رفع على اضممار المبتدأ ،  
التقدير : لا يستحي أن يضرب الذى هو بعوضة مثلاً ، فحذف العائد  
على الموصول وهو مبتدأ . تفسير القرطبي ٢٤٣/١ ، وانفسر تفسير  
الطبرى ٤٠٤/١ - ٤٠٦ معانى القرآن للفراء ٢٠/١ - ٢٣ ، معانى  
القرآن وعرابه للزجاج ١٠٤/١ ، قال ابن هشام « وقرأ روبة برفع  
« بعوضة » والأكثرون على أن ( ما ) موصولة ، أى الذى هو بعوضة ،  
وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الجملة .  
وهو شاذ عند البصريين ، قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشري كون  
( ما ) استفهامية مبتدأ ، و ( بعوضة ) خبرها ، والمعنى أى شيء البعوضة  
فما فوقها فى الحقارة ، معنى اللبيب ٤١٣/١ ، وانظر الكشف ٥٥/١ ،  
قال الأخفش : وناس من بني تميم يقرءون : ( مثلاً ما بعوضة ) يجعلون  
« ما » بمنزلة « الذى » ويضمرون « هو » كأنهم قالوا : لا يستحي أن يضرب  
مثلاً الذى بعوضة ، يقول : لا يستحي أن يضرب الذى هو بعوضة مثلاً  
معانى القرآن ٥٣/١ ( فارس ) ، وانظر البحر المحيط ١٢٣/١ .

الذى ، أضرمت مفعولا ثانياً قدّرت به (أَنْ تَعْلَمَ) <sup>(١)</sup> أو به (أَنْ يُمْلَسَ) .  
ويجوز ( هذا بابُ عِلْمٍ ) بالتثوين ، ونصب السكليم ، على أن تجعل  
( مَا ) الزائدة كالتي في قوله تعالى : ( فَبِمَا نَفَعْنَاهُمْ مِيثَاقَهُمْ ) ويكون  
التقدير ( هذا باب أن تعلم السكليم ) .

ويجوز ( هذا بابُ عِلْمٍ ما السكليم ) على أن تجعل ( مَا ) زائدة وتثوى  
به ( عِلْمٌ ) ما لم يسم فاعله ، كأنك قلت : هذا بابُ عِلْمٍ السكليم كقولك :  
تَجِيَتْ مِنْ مَرْبِ زَيْدٍ .

ويجوز ( هذا باب عِلْمٍ ما السكليم ) على أن تجعل ( ما ) زائدة كأنك  
قلت : ( هذا باب علم السكليم ) .

ويجوز ( هذا باب عِلْمٍ ما السكلم ) على أن تجعل ( ما ) بمنزلة الذى ،  
وتضيف ( عِلْمًا ) إليه <sup>(٢)</sup> .

قال سيديويه : فالاسمُ نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ <sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : الاسم المطلق ما دلُّ على معنى وجاز الإخبار عنه <sup>(٤)</sup> .

(١) فى المخطوطة ( بأن تعلم أو بأن يعلم ) .

(٢) أفرد الفارسي إحدى مسائل أقسام الأخبار للحديث عن معنى  
قول سيديويه : ( هذا باب علم ما الكلم من العربية ) وسرد لذلك خمسين  
وجهاً . انظر : أقسام الأخبار ، مجلة المورد ، مج ٧ / العدد ٣ ،  
ص ٢١٦ - ٢١٩ .

(٣) فى الكتاب ٢/١ « فالاسم رجل وفرس وحائط » .

(٤) الاسم المطلق يشمل أسماء الأنواع والأجناس ، والمشتق من  
أسماء الأجناس مما يمكن أن يعتقب عليه التعريف والتكثير ، وأبو على  
هنا ينتخب حداً للاسم من الحدود التى وضعها له النحاة السابقون ، فهو  
يمزج بين حده الاسم عند الأخفش الأوسط ، وحده عند ابن السراج ؛  
انظر الايضاح فى علل النحو / ٤٩ - ٥٠ .

كالنكرات التي هي أسماء الأنواع وما اشتق منها من الصفات ، كضارب وجسن وفعل فمأق على شخص بعينه مثل أسد وزيد إذا سميت بهما شخصاً بعينه ، فهذه الأسماء تدل على معان ويجوز الإخبار عنها وهي الأسماء المطلقة التي لا يقال فيها : اسم مشابه لحرف ، ومما يبينها أن تقول فيها : هي التي يعتقب عليها التعريف بعد التنكير ، فلا تكون معرفة أبداً ، ولا نكرة أبداً كالمشابهة / للحروف التي لا تعرف فكراتها ، ولا تنسك <sup>ب/٣</sup> معرفاتها ، وما كان من الأسماء لا يجوز أن يخبر عنها مع دلالتها على معنى ، فلم يشابهتها الحروف نحو ( إذ )<sup>(١)</sup> و ( أين )<sup>(٢)</sup> ، وما أشبه ذلك ،

(١) ( إذ ) تكون اسماً للزمن المستقبل ، نحو التي في قوله تعالى « واذ قال ربك للملائكة » ( البقرة ، آية ٣٤ ) ، وتكون اسماً للزمن المستقبل كالتي في قوله تعالى « يومئذ تحدث أخبارها » ( الزلزلة ، آية ٤ ) ، وتكون للتعديل نحو التي في قوله تعالى « ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم في العذاب مُشتركون » ( الزخرف ، آية ٤٣ ) وتكون فجائية وهي الواقعة بعد بينا وبينما . انظر مغنى اللبيب / ١١١ - ١١٥ . وتكون حرفاً عند سيبويه في باب الشرط والجزاء وعندئذ فلا بد من اقتران ( ما ) بها ، انظر الكتاب ١/ ٤٣٢ ، رصف المباني / ٥٩ ، الجنى الداني / ٢١٤ ، الأصول ٢/ ١٥٩ . وصحح ابن مالك مذهب سيبويه وعلل ذلك بأنه حكم باسمية ( إذ ) قبل التركيب لدالتها على وقت ماض دون شيء آخر ، وأما بعد التركيب مع ( ما ) فمدلولها المجمع عليه . معنى المجازاة ، وهو من معاني الحروف ، انظر شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ - ١٦٢٣ .

(٢) تكون ( أين ) للأماكن نظير ( متى ) للأزمنة ، وتكون شرطية ، كما تكون ظرفاً غير متصرف . انظر الكتاب ١/ ١١٢ ، ٤٣٢ ، ٤٤٢/٢ .

وهى الأسماء المشابهة للحروف للمقيدة بذلك ، وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون إلا للأسماء . كإذ التي اختصت بالإصرفة ، وأين التي تقمّم مع اسم آخر كلاماً<sup>(١)</sup> . وهذا من خواص الأسماء دون الحروف ، ولها خواص أخرى غير هذه .  
وأما الفعل<sup>(٢)</sup> فما دلّ على معنى وزمان ، وقد رسمه بذلك فلم يقتصر فيه على المثال كما اقتصر عليه في الاسم .  
وأما الحرف<sup>(٣)</sup> فما دلّ على معنى ولم يجز الإخبار عنه ولا أن يكون خبراً .  
قال سيبويه : وإنما ذكرت لك ثمانية تجار<sup>(٤)</sup> ، قال أبو إسحاق<sup>(٥)</sup> :

- 
- (١) في المخطوطة ( كلام ) ، أى أن ( اذ ) لو لم تكن اسماً لما أضيفت كما أن ( أين ) لو لم تكن اسماً لما تمتت فى مثل قوله : ( أين الكتاب ؟ ) كلاماً .
- (٢) عرف سيبويه الفعل بقوله : « وأما الفعل فأمنلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » الكتاب ٢/١ ، وحدّته آخرون بغير ذلك . انظر الايضاح فى عدل النحو ٥٢ - ٥٣ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ٥٤/١ .
- (٣) أشار سيبويه الى الحرف بقوله : « وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو تمّ ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الاضافة ، ونحو هذا » ، الكتاب ٢/١ ، وانظر حدود النحويين للحرف فى الايضاح فى عدل النحو ٥٤/١ - ٥٥ . وانظر شرح السيرافى للكتاب ٦٠/١ - ٦١ .  
شرح المفصل ٢/٨ ، الأصول ٤٠/١ - ٤١ .
- (٤) الكتاب ٣/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ٦٥/١ - ٦٦ .
- (٥) هو أبو إسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج تلميذ المزد ،
- ←



- ١٧ -

يصح قوله : وَبَيَّنَ مَا يَبْنَى<sup>(١)</sup> ، على أن يكون أراد آخر ما يَبْنَى ، فحذف  
المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فيقع على هذا التأويل معادلة حرف بحرف .  
قال أبو على : الاسم الْمُتَمَكِّنُ ما لم يشابه الحروف<sup>(٢)</sup> ، وكان من  
الأسماء السكرات الواقعة على الأنواع الذى تَمْتَقِبُهُ التعريف بعد التثنية .  
قال سيبويه : لأن المجرور داخل فى المضاف إليه<sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : الأفعال التى فى أوائلها الزوائد الأربع<sup>(٤)</sup> تشابه الأسماء  
من غير جهة :

إحداها : أنها إذا سُمِعَتْ عمت بالدلالة سبى وقت ، كما أن رجلا

←

وأسناد أبي على الفارسى ، ونديم المعنضد ومعلم أولاده . توفى سنة  
٣١١ هـ / ٩٢٣ م ، وانظر ترجمته فى الفهرست / ٩٠ - ٩١ ، طبقات  
النحويين واللغويين / ١٢١ - ١٢٢ ، نزهة الألباء / ٢٤٤ - ٢٤٦ ، وبهامش  
مصادر أخرى .

(١) الإشارة الى قول سيبويه : « وانما ذكرت لك لمانية مجاز  
لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس  
شئ منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه  
لغير سبب أحدث ذلك فيه من العوامل ٠٠٠ » ، الكتاب ٣/١ .

(٢) جعل سيبويه الاعراب بالحركات وبالحروف للأسماء المتمكنة  
والأفعال المضارعة ، ومنع أن يكون فى الأسماء جزم لتمكنها ولحاق  
التنوين ، انظر الكتاب ٣/١ ، وكان أبا على هنا يريد أن يقول : ان كل  
اسم أسبه الحرف كان مبنيا ، وهو غير متمكن فى الاسمية .

(٣) الكتاب ٣/١ .

(٤) يعنى الأفعال المضارعة .

( ٢ — التعليقة )

يَعْمُ بالدلالة غير شخص<sup>(١)</sup> ، فإذا قيل : سَيَضْرِبُ ، أو سَوْفَ يَضْرِبُ  
خصت وقتاً بعينه ، كما أنه إذا قيل : الرَّجُلُ ، أو الضرب خص شخصاً  
أو حدثاً بعينهما فارتفع العموم عنه بدخول الحرف فيه كما ارتفع بذلك عن  
الاسم ، فهذه جهة من مشابقتها للأسماء .

وجهة أخرى شابهت بها الأسماء ، وهى دخول اللام عليها إذا وقعت  
خبراً لـ ( إِنْ )<sup>(٢)</sup> فى نحو ( إِنْ زَيْدًا لَيَضْرِبُ ) وحكم هذه اللام أن  
تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال ، نحو ( لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ) ﴿ وَلَدَارُ  
الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وكان حكمها أن تدخل فى باب ( إِنْ ) قبل ( إِنْ )  
لتقع صدرأ . كما أنها فى غير ( إِنْ ) كذلك ، ولكن لما كانت بمعنى  
( إِنْ ) فى التأكيد وتلكى القسم لم يجتمعا فأخرتها إلى الخبر ليقع الفصل  
بذلك بينهما وإذا وقع الفصل / بينهما بغير إدخالها على الخبر<sup>١/٤</sup> جاز  
دخولها على الاسم المخبر عنه الذى يكون مبتدأ ، لأن المتجنىب من ذلك  
اجتماعهما إذ كانا جميعاً بمعنى واحد ، فكما لا يجتمع حرفان بمعنى واحد ،  
كذلك لم يجتمعا ، فعلى هذا قول الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ لَنَا الْآخِرَةُ

(١) المضارع نسبته فى عموميه بالاسم العام أو اسم الجنس ،  
فقولنا ( يضرب ) يصلح لأن يكون للحال والاستقبال ، كما أن كلمة  
( رجل ) تدل على جنس الرجال كله ، وانظر شرح السيرافى للكتاب  
٦٩/١ - ٧٠ .

(٢) فى المخطوطة ( لأن ) .

(٣) سورة الأنعام ، آية ٣٢ .

وَالْأُولَى (١) ، وَ (إِنْ لَنَا لَأَجْرًا) (٢) ، لَمَّا وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا كَمَا يَقَعُ بَيْنَهُمَا إِذَا أُدْخِلْتَ عَلَى الْخَبَرِ جَازَ دُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ ، وَلَوْلَا أَنَّ النِّيةَ بِاللَّامِ أَنَّ تَسْكُونَ قَبْلَ (إِنْ) لَمْ تَعْمَلْ (إِنْ) فِي (أَجْرًا) كَمَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَسْكُنِ النِّيةَ بِهَا تَعْمَلْ فِي (طَمَامِكَ) مِنْ قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدًا طَمَامَكَ لَا كَلَّ ، وَهَذِهِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَخْتَصُّ بِالْدُخُولِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَمَا قَرُبَ شَبْهَهُ مِنْهَا دُونَ مَا لَمْ يَقْرُبَ مِنْهَا ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْدُخُولِ عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ وَمَا قَرُبَ مِنْهُ ، وَأَنَّ النِّيةَ بِهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي الْخَبَرِ أَوَّلَ الْكَلَامِ تَعْلِيْقُهُ الْفِعْلَ قَبْلَ (إِنْ) كَتَعْلِيْقُهُ إِيَّاهُ قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ (قَدْ تَلَمَّحْتُ إِنْ زَيْدًا لِمُنْطَلِقٍ) كَمَا تَقُولُ : تَلَمَّحْتُ لَعَمْرُؤُا مُنْطَلِقٍ ، كَمَا تَلَمَّحْتُ الْفِعْلَ الَّذِي يُلْمَعُ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، كَذَلِكَ عَلَّقَهُ إِذَا دَخَلَ فِي خَبَرِ (إِنْ) أَوْ اسْمِهَا إِذَا فَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِظَرْفٍ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ وَأَنَّهَا إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَعْمَالِ لِمِشَابَهَتِهَا لِلْأَسْمَاءِ ، وَدَخَلَتْ عَلَى الْخَبَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، إِذَا كَانَ يُؤَوَّلُ فِي الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ هُوَ هُوَ أَوْ لِلْمُبْتَدَأِ فِيهِ دَكْرٌ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ فِيهِ دَكْرٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا كَانَ إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٍ) ، فَسُئِلْتَ ، مَنْ أَبُوهُ مُنْطَلِقٍ ؟ قُلْتَ زَيْدٌ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مُنْطَلِقٌ ، فَقِيلَ لَكَ : مَنْ مُنْطَلِقٍ ؟ قُلْتَ : زَيْدٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْمَاضِي ، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ ، فَهِيَ الَّتِي جَعَلَ

(١) سورة الببل ، آية ١٣ .

(٢) سورة الاعراف ، آية ١١٣ .

المضارع بدخولها عليه... (١) (فُشِبَ) (٢) هذا النوع الذى يدل على وقتين  
فى أول أحواله بالاسم فأعرب كذلك ؟ شُبَّهَ بهذه الأفعال من الأسماء  
ما صُلِحَ لوقتَيْن نحو (ضَارِبٌ ، وَعَامِلٌ) فأعمل عمله فإذا اختُصَّ بوقت  
لم يعمل كما أن الفعل إذا اختُصَّ وخَلَا من حروف المضارعة لم يعرب .

ب/ قال : سيُبوّه : ولم يُسَكَّنُوها كما لم يُسَكَّنُوا من الأسماء (٣)

قال أبو على : يقول : لم يُسَكَّنُوا الأفعال الماضية لما شابهت ما شابه  
الاسم ، كما لم يُسَكَّن من الأسماء فى حال البناء ما تمكَّن فى موضع  
فأعرب فيه ، نحو (مِنْ عَلٍ) (٤) ، لما أعرب فى قولهم : (مِنْ عَلٍ) (٥)

(١) بعد هذا يباح فى المخطوطة يقدر بسطر واحد أو بعضه ،  
ولعله يجرى على نحو : « ما الذى جعل المضارع بدخول اللام عليه مشبها  
للإسم » ؟ \*

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق \*

(٣) الكتاب ٤/١ ، يريد : لم يسكنوا آخر (فعل) التى تقع  
موقع (ان يفعل) فى نحو قولك : ان فعل فعلت ، لأن فيها معنى  
المضارعة .

(٤) (عل) واحد من الظروف التى تبني وتعرب ، فهو يبنى على  
الضم إذا كان معرفة وحذف ما يضاف إليه ونوى معناه دون لفظه ، ونحو  
قول الفرزدق :

ولقد سددت عليك كل ثنية وأتيت نحو بنى كليب من عل  
انظر الدرر ١٧٧/١ ، شرح التصريح ٥٤/٢ ، الهمع ٢١٠/١ ،  
العيني ٤٤٧/٣ .

(٥) تعرب (عل) وأخوانها من الظروف إذا كانت نكرة وأضيفت  
لفظاً ، أو حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، كالتى فى بيت امرئ القيس :  
←

ثم بُني ، سُرِّك في البناء ولم يُسَكَّن وإن لم يكن قبله ساكن لئلا يكون كإذ التي لم تتمكن في موضع ، فكذاك الفعل الماضي حُرِّك ولم يسكن ، إذ وجد فيه مشقة الفعل الاسم ، وهو وصلك به النكرة في نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (١) ، ووقوعه موقع المشابهة للاسم في الجزاء ، لئلا يسكون كفعل الأمر الذي لم يشابه الاسم من جهة البنية .

ومثل قولهم : ( مِنْ عَلٍ ) قولهم : يا حَكَمَ ، حُرِّك في حال البناء ولم يسكن ، لجريه متمكناً في غير هذا الموضع كجري ( دَلٍ ) متمكناً في قولك : مِنْ عَلٍ .

قال : سيبويه : بُعِدَ ، كَمَ ، وَإِذْ ، مِنْ الِئْتِمَافَةِ (٢) .

قال أبو علي : بُعِدَ وَكَمَ من الأسماء المتمكنة ، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه ، وأنه لم يتمكن في موضع كما تمكن ( عَلٍ ) (٣) في قولهم

←

مكر مقر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عَلٍ

انظر المصادر في الاحالة السابقة .

(١) سورة الأنعام ، آية ٩٢ ، ١٥٥ .

(٢) عبارة سيبويه : « والوقف قولهم اضربه في الأمر ، لم يحركوها

لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بعد

( كَمَ ) و ( إِذْ ) من المتمكنة » الكتاب ٤/١ ، وانظر شرح السيرافي

للكتاب ١٥٦/١ .

(٣) قال سيبويه : « عَلٍ معناها الاتيان من فوق ، قال امرؤ القيس .

● كجلمود صخر حطه السيل من عَلٍ ●

مِنْ قَلْ ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة ف: حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يُشَبَّه الاسم ولا أشبه ما يشبهه .  
وبعد ( إذ )<sup>(١)</sup> من المتمكنة أنها لا تسكون إلا مضافة<sup>(٢)</sup> ، أو لازماً لها ما يكون عوضاً من المضاف إليه كقولك : جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وجِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ ، وَكَانَ هَذَا يَوْمَئِذٍ ، فمَوْضُوعٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي أُضِفَتْهَا إِلَيْهَا فِيمَا تَقْدِمُ التَّنْوِينَ ، فمُشَابِهَتُهُ الْحَرْفَ قَائِمَةٌ ، لِأَنَّهُ كِبَعْضِ حُرُوفِ الْأَسْمِ إِذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا تَحْذَفُ الْجُمْلَةُ الَّتِي تُضَافُ إِلَيْهَا ، إِذَا دَلَّ الْكَلَامُ عَلَيْهَا مَعَ الْحَذْفِ كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> :

←

وقال جرير :

● حتى اختطفتك يا فرزدق من علّ ●

الكتاب ٣٠٩/٢ ، فهي هنا معربة لأنها نكرة غير مضافة الى موصوف. وانها غير متمكنة .

(١) قارن ابن تفسير أبي على هنا ، وتفسير أبي سعبد السيرافي في شرحه للكتاب ١٥٨/١ .

(٢) قال ابن مالك :

وألزموا اضمائة الى الجمل (حيث) و (اذ) وان ينون يحتمل افراد (اذ) وما كاذ معنى كاذ أضف جوازا نحو ( حين جانبك )

انظر شرح ذلك في ابن عقيل ٥٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٢٤/٣ .

(٣) البيت من الوافر ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان الهذليين ٦٨/١ ، قال ابن هشام : « الأصل ( حينئذ ) ثم حذف المضاف ، وبقي الجح ، كقراءة بعضهم « والله يريد الآخرة » ( الأنفال ، آية ٦٧ ) أي ثواب الآخرة « مغنى اللبيب ١١٩/١ ، ويروى « وأنت اذا صحيح » فيكون التنوين فيه عوضاً عن المضاف إليه ، ويكون الأصل : ( وأنت اذ نهيتك )

←

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَافِكَ أُمَّ سَمَرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ  
أَي وَأَنْتَ إِذْ نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَافِهَا صَحِيحٌ .  
قال : مُنْدُ ، فِيمَنْ جَرَّ بِهَا (١) .

قال أبو علي : مند ، مَنْ جَرَّ بِهَا فَمِنْهُ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا كَمَا أَنَّ الْبَاءَ  
فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ مَرَرْتُ ، وَمَتَعَلِّقٌ بِهَا ، فَأَمَّا إِذَا  
رُفِعَ الْأَسْمُ بِمَسْدِهَا فِي نَحْوِ : لَمْ أَرَهُ مُنْدُ عَامَانٍ ، فَالْكَلَامُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ ،  
( لَمْ أَرَهُ ) جُمْلَةٌ ، وَ ( مُنْدُ عَامَانٍ ) جُمْلَةٌ أُخْرَى ، مَسْكَانُهُ لَمَّا قَالَ : لَمْ أَرَهُ ،  
قِيلَ : مَا أَمْدُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : مِنْذُ يَوْمَانِ (٢) ، وَالْمَعْنَى أَمْدُهُ يَوْمَانِ ، أَوْ وَقْتُهُ  
يَوْمَانِ ، فَمَوْضِعُ مَنْدٍ عَلَى هَذَا رُفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَمَّا إِذَا جَرَّرْتَ بِهَا فَذَلَّتْ :  
لَمْ أَرَهُ / مِنْذُ يَوْمَيْنِ ، فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ ، كَمَا أَنَّ مَوْضِعَ ( بِزَيْدٍ ) فِي قَوْلِكَ ١٥/أ

←  
كما في قوله تعالى « فعلتها إذا وأنا من الضالين » ( الشعراء ، آية ٢٠ ) ،  
انظر خزانة الأدب ١٤٧/٣ ، وانظر أيضا الخصائص ٣٧/٢ ، شرح المفصل  
٢٩/٣ ، وروى المرزوقي من عجزه قوله : ( بعاقبة وأنت إذ صَحِيحٌ )  
انظر شرح ديوان الحماسة ١٨٥٢/٤ ، وانظر أيضا الأصول ١٤٤/٢ ،  
الأنشموني ٣٦/١ وفيه ( بعافية ) وإنما يريد الشاعر ( بعاقبة ) أي  
يأخر كلامي لك ، وتذكيرك بعاقبة ما تؤول إليه لو لم تعرض عما أنت فيه  
من الماضي في الحب .

(١) ( مُنْدُ ) مبنية على الضم ، وتكون بمعنى ( مِنْ ) في الأوقات ،  
واحتراز سيبويه بقوله ( فِيمَنْ جَرَّ بِهَا ) من مذهب من لا يرى الجر بمنذ .  
الكتاب ٤/١ .

(٢) هكذا في المخطوطة ، ولعله كان يريد ( عَامَانٍ ) ، إلا أنه  
لا فرق بين الكلمتين في الوضع الاعرابي .

مِنْ هَلْ ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة في: حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يُشبه الاسم ولا أشبهه ما يشبهه .  
وبعد (إذ) <sup>(١)</sup> من المتمكنة أنها لا تكون إلا مضافة <sup>(٢)</sup> ، أو لازماً لها ما يكون عوضاً من المضاف إليه كقولك : جئتُكَ إذ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وجئتُكَ إذ قام زيدٌ ، وكانَ هذا يومَ مَيْدٍ ، فعوض من الجملة التي أضفتها إليهما فيما تقدم التنوين ، فشابهته الحرف قائمة ، لأنه كبعض حروف الاسم إذ لا يتم إلا بما يضاف إليه ، وإنما تحذف الجملة التي تضاف إليها ، إذا دل الكلام عليها مع الحذف كقوله <sup>(٣)</sup> :

←

وقال جرير :

● حتى اختطفتك يا فرزدق من عل ●

الكتاب ٣٠٩/٢ ، فهي هنا معربة لأنها نكرة غير مضافة الى منوى. وأنها غير متمكنة .

(١) قارن ابن تفسير أبي على هنا ، وتفسير أبي سعيد السيرافي في شرحه للكتاب ١٥٨/١ .

(٢) قال ابن مالك :

وألزموا اضافة الى الجمل (حيث) و (إذ) وان ينون يحتمل

افراد (إذ) وما كاذ معنى كاذ أضف جوازا نحو (حين جانبد )

انظر شرح ذلك في ابن عقيل ٥٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٢٤/٣ .

(٣) البيت من الوافر ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان الهذليين ٦٨/١ ، قال ابن هشام : « الأصل ( حينئذ ) ثم حذف المضاف ، وبقي الجذر ، كقراءة بعضهم « والله يريد الآخرة » ( الانفال ، آية ٦٧ ) أى ثواب الآخرة « مغنى اللبيب / ١١٩ ، ويروى « وأنت اذا صحيح » فيكون التنوين فيه عوضاً عن المضاف اليه ، ويكون الأصل : ( وأنت اذ نهيتك )

←



هَيْتِكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ تَمَرُّوْ بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

أَيُّ وَأَنْتَ إِذْ نَهَيْتَكَ عَنْ طِلَابِهَا صَحِيحٌ .

قال : مُنْذُ ، فِيمَنْ جَرَّ بِهَا (١) .

قال أبو علي : منذ ، مَنْ جَرَّ بِهَا فَهِيَ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا كَمَا أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ زَيْدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ مَرَرْتُ ، وَمَتَعَلِّقٌ بِهَا ، فَأَمَّا إِذَا رُفِعَ الْأَسْمَاءُ بَعْدَهَا فِي نَحْوِ : لَمْ أَرَهُ مُنْذُ عَامَانٍ ، فَالْكَلَامُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ ، ( لَمْ أَرَهُ ) جُمْلَةٌ ، وَ ( مُنْذُ عَامَانٍ ) جُمْلَةٌ أُخْرَى ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : لَمْ أَرَهُ ، قِيلَ : مَا أَمَدُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : مُنْذُ يَوْمَانِ (٢) ، وَلَمَعْنَى أَمَدُهُ يَوْمَانِ ، أَوْ وَقْتُهُ يَوْمَانِ ، فَوُضِعَ مُنْذُ عَلَى هَذَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَمَّا إِذَا جَرَّتْ بِهَا فَعَلَات : لَمْ أَرَهُ / مُنْذُ يَوْمَيْنِ ، فَوُضِعَ نَصْبٌ ، كَمَا أَنَّ مَوْضِعَ ( يَزِيدٍ ) فِي قَوْلِكَ ٥/أ

←

كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « فَعَلْتَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ » ( الشعراء ، آية ٢٠ ) ، انظر خزانة الأدب ١٤٧/٣ ، وانظر أيضا الخصائص ٣٧/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٣ ، وروى المرزوقي من عجزه قوله : ( بعاقبة وأنت إذْ صَحِيحٌ ) انظر شرح ديوان الحماسة ١٨٥٢/٤ ، وانظر أيضا الأصول ١٤٤/٢ ، الأشعموني ٣٦/١ وفيه ( بعافية ) وإنما يريد الشاعر ( بعاقبة ) ( أي بآخر كلامي لك ، وتذكيرك بعاقبة ما تؤول إليه لو لم تعرض عما أنت فيه من الماضي في الحب .

(١) ( مُنْذُ ) مبنيّة على الضم ، وتكون بمعنى ( مِنْ ) في الأوقات ، واحترز سيبويه بقوله ( فيمن جر بها ) من مذهب من لا يرى الجر بمنْذُ . الكتاب ٤/١ .

(٢) هكذا في المخطوطة ، ولعله كان يريد ( عَامَانِ ) ، إلا أنه لا فرق بين الكلمتين في الوضع الاعرابي .

(رَزَتْ يَزِيدَ) نصب، فكل من (مُذْ وَمُذْ) لا ابتداء الغاية، إلا أن (مُذْ) تختص بابتداء عامة الأزمنة دون الأمكنة وغيرها من الأسماء، فأما قوله :  
\* أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ \* (١).

فكان أبو اسحاق يقول : المعنى مُذْ مَرَّ حِجَجٍ ، فحذف المضاف ، فلم يدخل مذ على الزمان ، وأما قوله عز وجل : ﴿ أَسَّسَ عَلَى التَّوَيِّمِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (٢) فيكون على مذ ابتداء أول يوم ، أو مُذْ تأسيس أول يوم .  
قال : اعلم أنك إذا تَمَيَّتَ الواحدِ حِلَقَةً زائدتان (٣) ، الأولى منهما

(١) هذا عجز بيت من الكامل لزهير ، وصدره :

● لمن الديار بقننة الحِجَجِ ●

و هو مائل قصيدة قالها في مدح هرم بن سنان ، قال نعلب : « تريد : من حجج ومن دهر ، أبو عمرو : « من حجج ومن شهر » أبو عبيدة : « مذ حجج ومنه شهر » . ثم قال . وقوله : « من شهر » « أراد شهر » . انظر شرح نسع زهير ٧٦/ ، وفي الأغاني ٢١٧٠/٦ أن حماد الراوية صنع هذا البيت وبيتين بعده ونحلها زهيراً ثم أقر للمهدي بذلك ، انظر البيت في الشعر والشعراء ١٤٥/١ ، الأزدية ٢٩٣/ ، معنى اللبيب ٤٤١ ، الانصاف ٣٧١/ شرح المفصل ٩٣/٤ ، ١١/٨ ، الأشموني ٢٢٩/٢ ، اللحج ٢١٧/١ ، العيني ٣١٢/٣ الخزائنة ١٢٦/٤ ، شرح التصريح ١٧/٢ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١٦٦/١ ، أسرار العربية ٢٧٣/ ، ولعل أبا علي أراد الرواية الأخرى ( مذ حجج ومنه دهر ) أو أن يكون ذلك خطأ من الناسخ فوضع ( من ) وهو يريد ( مُذْ ) .

(٢) سورة التوبة آية ١٩٠ .

(٣) في الكتاب ٤/١ ( زيادتان ) ووافقت رواية السيرافي رواية

أبي علي . انظر شرح السيرافي للكتاب ٢١٤/١ .

## حرف اللد واللين<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : معنى اللين في هذه الحروف أنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ، فيمتنع لذلك جَرُّ الصَّوت معها وامتدادها كما يقع في سائر الحروف ، وإذا أضافه إلى الإعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، لأنه لو لم يكن يَلْزَم أن يكون فيه إعراب لم يُضَفْهُ إلى الإعراب ، ألا تراه قال في أول الباب : ( فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأنفال المضارعة )<sup>(٢)</sup> ، فلو كان لغير المعرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله : الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في المعرب والمبني تخصيصاً ولا تخليصاً لما يستحق الرفع والنصب ، لأنه قال : الرفع والنصب لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب في المبني مثله في المعرب ، وكأنه قال : حروف الإعراب المعرب والمبني ، وهذا خلاف قصده وغرضه فهذا يدل على أن المبني لا حرف إعراب فيه ، وقد وثقتُ بعض أصحابنا على ذلك وأريته ، وذلك قوله في هذا الباب<sup>(٣)</sup> : ( وأزمووا لامَ فَعَلَ السكون ، وبنَوْهُ<sup>(٤)</sup> ) على هذه العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا ، لأنها في الواحد ليس آخرها حرف إعراب<sup>(٥)</sup> ، لما ذكرتُ لك ) ، فقد نص هنا على أن المبني ليس آخره بحرف

(١) الكتاب ٤/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣/١ .

(٣) القول في الكتاب ٦/١ .

(٤) في الكتاب ٦/١ « وبنَوْها » .

(٥) في الكتاب ٦/١ « حَرَفُ الإعراب » .

إعراب ، وإذا لم يكن في المبنى عنده حرف إعراب ، وإنما حرف الإعراب في المَعْرُوب ، والثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع ، وجب أن يكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فواجب أن يكون فيه إعرابٌ عنده ، لأنه لو لم يكن فيه إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب ، والإعراب الذي فيه ، كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها **ب/** لاختلاف الإعراب باختلاف العامل ، فمن حيث كان معرباً / وجب أن يكون له حرف إعراب ، ومن حيث كان له حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، ولو لم يكن فيه إعراب لم يقل إنه حرف إعراب ، كما لم يقل في ضَرْبٍ إن فيه حرف إعراب ، بل قصد نص على أنه لا حرف إعراب فيه ، وهذا خلاف ما كان أبو بكر <sup>(١)</sup> رحمه الله يذهب إليه .

وردَّ الأخفش <sup>(٢)</sup> أنه لو كان حرف إعراب لسكان فيه إعراب صحيح

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، تلميذ أبي العباس المبرد ، آلت إليه الرياسة بعد موت الزجاج ، وهو أستاذ أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي ، وأبي الحسن الرماني ، توفي سنة ٣١٦ هـ / ٩٩٠ م ، انظر الفهرست / ٦٢ ، طبقات النحويين واللغويين ١٢٢ - ١٢٥ ، انباء الرواة ٣ / ١٤٥ ، وبهامش الأخير مصادر ترجمة ابن السراج .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، صاحب الخليل ، ثم أخذ عن سيبويه ، وكان معلماً لولده الكسائي ، قرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه سرا مقابل جعل دفعه إليه ، وكان أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني فيمن قرأ عليه كتاب سيبويه . توفي سنة ٢١١ هـ / ٩٠٩ م . انظر الفهرست / ٥٢ ، طبقات النحويين واللغويين / ٧٢ - ٧٤ ، انباء الرواة ٣٦ / ٢ - ٤٣ ، زبدهامش الأخير مصادر الترجمة .

لأنه إذا كان حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب عند سيبويه<sup>(١)</sup> ونحن نقول : إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه والإعراب فيه ما ذكرناه تماماً .

قوله : إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح ، لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومُنْتَهَاهُ وما يَمُّ به ، فهو في ذلك كالثناء في طليحة ، والياء في تميمي ، ونحو ذلك ، ألا ترى أن حرف الإعراب في هذين قبل لحاق التاء والياء بهما كان لام الفعل أو ما يقوم مقام لامه من جرّى الإعراب واعتقابه فلما ألحق هذان الحرفان صارا حرفي الإعراب فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع كذلك يجب أن تكون هذه الحروف اللينة حروف إعراب ، وإن لم تكن هذه حروف إعراب .  
لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضاً من التاء وحرفي الإضافة حروف إعراب ، والمعنى بحروف الإعراب هو نهاية الكلمة العربية سواء كان ذلك إزائداً أو أصلياً بعد أن يكرن الحرف<sup>(٢)</sup> بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها ولو كانت هذه الحروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهايات لها لزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع ، كما أن الإعراب وأدلته كذلك قلما كان حذفها من الكلمة نزول به دلالة

---

(١) مذهب الأخفش والمازني والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب وليست بأعراب ولا حروف اعراب ، انظر الايضاح في علل النحو / ١٣٠ ، وانظر أيضاً الانصاف / ٣٣ .

(٢) يقصد بالحرف هنا الكلمة نفسها ، والضمير في قوله (بحذفها) يعود على حروف العلة الزائدة .

تبيين الاسم على ما كان بدل عليه من التثنية والجمع ، كما نزول بحذف التاء وحذف حرفي الإضافة دلالة التأنيث والتثنية علمنا أنها حروف إعراب كما أن هذه حروف إعراب لمشاركتهم له فيما ذكرناه<sup>(١)</sup> والدليل على أن الوار في (أخوك) وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام وليس بعسامة الإعراب ولا دلالة قولهم : امرؤ وابنتهم فأتبعوا ما قيل حرف الإعراب ، فكما أن الهمزة في امرئ والميم في ابنهم حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف اللين في أخيك ونحوه حرف إعراب .

٦/أ فإن قال (قائل)<sup>(٢)</sup> : إن الهمزة ثانية في كل أحوال الاسم غير منقلب إلى حرف / آخر ، وليس الحرف في أخيك ونحوه كذلك لأنها تنقلب فلا يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين ، قيل له : حرف اللين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب ، وإنما انقلبت

(١) للعلماء في هذه الحروف أقوال :

( أ ) يرى الكوفيون أنها هي الاعراب نفسه .

(ب) يرى المازني والأخفش والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب وليست بأعراب ولا حروف اعراب .

( ج ) يرى الخليل وسيبويه ومن تابعهما أن هذه الحروف الاعراب

( د ) ويرى الجرمي أن انقلبها هو الاعراب .

( هـ ) وحكى عن أبي اسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان -

وهو خلاف الاجماع - انظر الايضاح في علل النحو / ١٣٠ - ١٣٤ ، الانصاف / ٣٣ - ٣٩ .

(٢) زيادة اقتضاها مسار الجدل الذي حرره أبو علي ، وترد عنده

وعنده غيره في مثل هذا المقام .

في (أخيك) ونحوه ، وثبتت المهمة على حالة واحدة ، والميم في (ابنهم) لوجوب سكنون الحرف في (أخيك) وبابه في القياس المطرد وذلك أنه كان يجب أن تسكون متحركة بالحركة التي يستحقها الإعراب وما قبلها أيضاً متحرك ، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلاب ولم يثبت وسكن ولم يتحرك ، فإذا سكن لما ذكرنا مما أوجب له السكون ، وجب أن يقبّع ما قبله من الحركة كأنباع سائر حروف العلة المسكنة لما قبلها من الحركة نحو (مِيزَانٍ وَمِيزَاتٍ) حرف اللين في (أخيك) لام مثل الميم في (ابنهم) انقلبت لما ذكرنا ، وليس لمن دَفَعَ أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الإنكار بلا برهان ، إذ قد وجدنا (أفراً) و (ابنمًا) فيهما حرفا الإعراب ثابتان ولم يجز الثبات في أخيك ونحوه ، وغير الانقلاب بالقياس المطرد ، فقد صح وجود حرف الإعراب مقبلاً غير النثنية ، والجمع يدل أيضاً على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفه ، قوله : (فَوْثٌ وَذُو مَالٍ) ألا ترى أن (ذو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا الإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيدييه ، فلا يجوز أن يسكون علامة الإعراب دون أن يسكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد وذلك غير موجود في شيء من كلامهم .

فإن قال : وليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين فليس أحد من النريين أسعد بهذه الحجة ، فيل له العلة التي لها لم يجز أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف ابن زائلة<sup>(١)</sup> هنا وهي بقاء الاسم على حرف

(١) في المخطوطة (زائلة) ، وانظر المقتضب ٤٢/١ .

واحد لسقوط حرف اللين من أجل انقلابه وحقاق التنوين له ، ألا ترى أن ذلك مأمون هنا من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : فَمَ فَأَبْدَلُوا الميم من الواو<sup>(١)</sup> .

ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف في ( ذُو ) أيضاً للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جُمِلَ الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع ، لأنه إذا لم يَجُزْ أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه<sup>(٢)</sup> لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقل<sup>(٣)</sup> إذ العلة / التي لم يَجُزْ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مُصيره إلى حرف واحد ، وقد أجمع الجميع على أنه إذا رُخِّمَ ( شَيْئَةً ) على من قال : ( يَا حَارِ ) رُدُّ

---

(١) القول في الأسماء الستة شبيهه بالقول في التثنية والجمع .  
فالعلماء اختلفوا في اعرابها ، فالبصريون يرون أنها معربة من مكان واحد .  
والواو والألف والياء دى حروف الاعراب ، وذهب المازني الى أن الباء في ( أب ) حرف الاعراب ، وانما الواو والألف والياء نشأت عن اشباع الحركات .

ويرى الكوفيون أن الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون اعراباً لهذه الأسماء في حال الافراد . . فان أضفت هذه الأسماء في حال الافراد . . . فان أضفت هذه الأسماء كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فتكون هذه الأسماء معربة من مكانين .  
انظر الانصاف ص ١٧ - ٢٢ .

(٢) في المخطوطة ( فان ) .

(٣) هكذا في المخطوطة ، ولعل الصواب « وهو أقل » .



الفاء<sup>(١)</sup>، فقد تبين بذلك أن الحرف في (فُوكَ) حرف إعراب، فإذا كان حرف إعراب كان في (أخيك) أيضاً مثله، فأما ما استجازوا من (مُ) الله<sup>(٢)</sup> فقد ذكر في موضعه وأنه لا يكون محذوفاً من (أَيُّمُنُ الله) والله ليل على أنه لا يجوز عندهم في المتمكنة أن تبقى على حرف واحد، ويصير إلى ذلك إبدالهم الليم من الواو التي هي تَيْنٌ في (فُوكَ) في الأفراد، فإذا لم يكن في كلامهم شيء على حرفين أحدهما حرف لين لما يلزم من أن يصير على حرف واحد لكان كونه على حرفين أحدهما حرف لين أجدر لأن حرف اللين الذي كان يلزم سقوطه لالتقاء الساكنين كان يكون منوياً، وم يعملون المنوي في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعتدون به كنو وكصو، فإذا لم يستجيزوا ذلك مما يجوز أن ينوى معه حرف، فإن لم يستجيزوا فيما لا ينوى معه شيء أجدر وأولى وهذا بين.

قال سيبويه : غير متحرك ولا منون<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي : يريد : ليس بتحريك في النية، كما أن حرف الإعراب

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٣٠ .

(٢) قال سيبويه : «واعلم أن بعض العرب يقول (مُ الله لأفعلن) يريد : أيمُ الله فحذف حتى صيرها على حرف حيث لم يكن متمكناً يتكلم به وحده ، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف كما كثرت الأسماء في الحرفين حيث ضارعت ما قبلها من غير الأسماء » ، الكتاب ٢/ ٣٠٩ . وقد تعرض أبو علي لهذه المسألة هنا ، انظر ١٧٨ ب .

(٣) يريد أن حرف الاعراب غير متحرك ولا منون ، انظر الكتاب

٤/ ١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١/ ٢٢٤ .

في ( رَحَا ) و ( عَصَا ) في موضع حركة هذا ، وفيه الفائدة لأنه معلوم أن هذه الحروف ليست بمتحركة ولا منونة في اللفظ كما ينون ( رَحَاً وَعَصَاً ) ونحوه ، لأن التثنية لو دُون على ذلك الحذف لصارت صورته صورة الواحد ، فكان أن لا يكون سَلَاق التثنية له على حد ( رَحَاً وَعَصَاً ) أبلغ وأحكم .  
قال سيبويه : يكون في الرفع أَلِفًا ولم يكن واوًا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : إنما قال : ولم يكن واوًا لأن رفع الواحد بالضم هو<sup>(٢)</sup> الأصل ، فكان قائلاً قال : فهلاً كان التثنية في الرفع بالواو كما كان الواحد بالضم ؟ فقال : كان بالألف ولم يكن بالواو ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية<sup>(٣)</sup> ، وذلك أنه لو قيل : زَيْدُونَ في التثنية والجمع ، لالتبس<sup>(٤)</sup> التثنية بالجمع .

فإن قال قائل : فكان يضم ما قبل الواو في الجمع ، ويُفتح ما قبلها

(١) في الكتاب ٤/١ « تكون في الرفع ألفا ولم تكن واوا » ، وقد ناقش الزجاجي هذه القضية وفلسفه القول فيها فليراجع في كتابه الايضاح في علل النحو / ١٢١ - ١٢٩ .

(٢) في المخطوطة ( وهو ) .

(٣) الجمع الذي على حد التثنية هو جمع المذكر السالم ، وهذا من اصطلاحات سيبويه ، انظر الكتاب ٤/١ ، وانظر الايضاح في علل النحو / ١٢٣ .

(٤) أبو علي لم يؤنث الفعل هنا ، وذلك لأن المعنى « التباس الاسم في التثنية » .

فِي التَّنْثِيَةِ ، قِيلَ لَهُ : لَمْ يَجْزْ هَذَا مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ <sup>(١)</sup> : مِمَّا أَنَّ الَّذِي فَعَلَ مِنْ  
هَذِهِ الْقِسْمَةِ آكَدُ فِي الْفَصْلِ وَأَبْلَغُ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَصْلُ بِحَرْفٍ كَانَ أَبْلَغُ  
مِنْ أَنْ يَكُونَ / بِحَرَكَةٍ .

٧/أ

وَأَيْضًا فَلَوْ جُعِلَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِانْفِتَاحٍ مَا قَبِلَ الْوَاوُ فِي التَّنْثِيَةِ وَانْضِمَامٍ  
مَا قَبِلَ الْوَاوُ فِي الْجَمْعِ لِأَدَى ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ إِلَى التَّيَاسُ التَّنْثِيَةِ بِالْجَمْعِ  
وَذَلِكَ فِيمَا كَانَ آخِرَهُ أَلِفًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَوِي فِيهِ التَّنْثِيَةُ ، وَالْجَمْعُ  
لَوْ كَانَا بِالْوَاوِ ، وَفِي أَنَّ يَنْفَتِحُ مَا قَبْلَهَا <sup>(٢)</sup> فِي الْمَوْضِعِينَ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَانْفَتَاحِ النُّونِ <sup>(٣)</sup> كَانَ يَفْصِلُ وَيُخَلِّصُ فَإِنَّ النُّونَ لَا يُعْتَمَدُ  
عَلَيْهَا إِذْ كَانَتْ غَيْرَ ثَابِتَةٍ ، وَأَيْضًا لَوْ جُعِلَتِ التَّنْثِيَةُ وَالْجَمْعُ بِالْوَاوِ فِي الرَّفْعِ  
لَلَزِمَ أَنْ يُجْعَلَ النِّصْبُ فِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ بِالْأَلِفِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّهُ  
لَا يَنْفَصِلُ الْاِثْنَانِ مِنَ الْجَمْعِ .

قَالَ : وَيَكُونُ <sup>(٤)</sup> فِي الْجُرِّ يَاءٌ مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا وَلَمْ يَكْسُرْ ، لِيُفْصَلَ بَيْنَ  
التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّنْثِيَةِ ، وَيَكُونُ فِي النِّصْبِ كَذَلِكَ وَلَمْ يَجْعَلُوا  
النِّصْبَ أَلِفًا لِيَكُونَ مِثْلَهُ فِي الْجَمْعِ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : كَانَ قَائِلًا قَالَ لَهُ : هَلَّا جَعَلَ تَنْثِيَةَ النِّصْبِ بِالْأَلِفِ كَمَا أَنَّ  
وَاحِدَهُ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِالْفَتْحَةِ ، فَقَالَ لَمْ يَجْعَلُوا النِّصْبَ أَلِفًا فِي التَّنْثِيَةِ ،

(١) يَرِيدُهُ : مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جِهَةٍ .

(٢) أَيْ مَا قَبْلَ الْوَاوِ .

(٣) أَيْ نُونِ الْجَمْعِ .

(٤) فِي الْكِتَابِ ٤/١ ، « وَتَكُونُ » أَيْ الزِّيَادَةُ .

ليكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع ، لأنه قد لَزِمَ أن يكون الجمع بالياء ، إذ لم يجوز كونه بالواو ، ولا بالالف ، فلما لزم هذا في الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد وأشبه به ، فكان إتباعه إياه أولى .

قال : وكان مع ذا أن يكون تابعا لِمَا الْجُرَّة منه أولى<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : كأن قائلًا قال : فَمَلًّا أُتبع تثنية المنصوب تثنية المرفوع فَجُعِلَ بالالف ، كما أن تثنية المرفوع بالالف ، فقال : جَعَلَ النصب في التثنية بالياء دون الألف ليكون مثله في الجمع ، لأن انضمام التثنية إلى الجمع أولى من انضمامه إلى الواحد ، لأنه أقرب إليه ، وأشبه به ، وكان انضمام التثنية إلى الجمع وكونها بالياء أولى ليكون تابعا للياء التي الْجُرَّة منها لِلزُّومِ الاسم فإنه لا يفتقل عنه .

قال : وتسكون الزائدة<sup>(٢)</sup> الثانية نونا كأنها عِوَضٌ لِمَا مُنِعَ من الحركة والتنوين<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي : إن قال قائل : كيف قال : إن النون تسكون عِوَضًا من الحركة والتنوين ، وقد قلتم إن الألف عنده حرف إعراب وإن فيه

(١) الكتاب ٤/١ وفيه « وكان مع هذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى » .

(٢) في الكتاب ٤/١ « الزيادة » اشار الى احدي الزائدتين اللتين تلحقان الاسم في التثنية .

(٣) الكتاب ٤/١ .

إعرابها فكيف لزم أن يسكون فيه عوضاً وفيه الشيء المَعْوَضُ منه ؟  
 قيل له : لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك ، وذلك أن الإعراب لما كان تزايد  
 له حركة / في غير هذا الموضع ولم تزد له هنا ، بل صار ذلك في انقلاب ٧/ب  
 نفس الحرف لزم أن يكون منه عَوَضٌ للنقصان اللاحق له عما عليه المَعْرَبَات  
 ألا ترى أنه قد نَقَضَ من اللفظ حركة كانت تجب للإعراب ، ولم يُسْغَنَ كَر  
 أن يُعَوِّضَ من هذا الناقص الذي هو الحركة وهو العَوَضُ إنما هو من  
 الحركة لا من الإعراب ، ألا تراه قال : كأنه عَوَّضَ من الحركة والتنوين<sup>(١)</sup>  
 ولم يقل : عَوَّضَ من الإعراب والتنوين فهذا على قوله صحيح .  
 قال : ولم يجعلوا النصب ألقاً<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٣)</sup> : أراد أنه لو كان النصب بالألف في التثنية والجمع  
 كان يَنْفَتِحُ ما قبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتسكون التثنية  
 والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يسكن في الألف ما أمكن في الياء من فتح  
 ما قبلها في التثنية وكسر ما قبلها في الجمع .

(١) إشارة لقول سيبويه في الكتاب ٤/١ .

(٢) الكتاب ٤/١ .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، إليه انتهى علم النحو بعد الجرمي  
 والمازني قرأ كتاب سيبويه على المازني ، وصفه أبو بكر بن مجاهد بقوله  
 ما رأيت أحسن جواباً من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول  
 المتقدم . توفي سنة ٢٨٥ هـ / ٨٩٨ م انظر ترجمته في الفهرست ٥٩/ ،  
 طبقات النحويين واللغويين ١٠١ - ١١٠ ، أخبار النحويين البصريين ٩٦/  
 - ١٠٧ انباه الرواة ٢٤١/٣ - ٢٥٣ ، وبهامش المصدر الأخير مزيد من  
 مصادر ترجمته .

قال : قد يفتَقِلُ إلى الفعل<sup>(١)</sup> .

قال أبو الحسن على بن سليمان الأخفش<sup>(٢)</sup> : والنصب قد ينتقل ، فإنه كما قال : الجرُّ لازم للاسم ، والنصب لا ينفصل فيه التثنية من الجمع لو جَعَلْتَ التثنية بالآلف ، وهو مع ذلك منتهقل ، والرفع أيضاً ينتقل .

قال : فيكون الأولى<sup>(٣)</sup> حرف إعراب .

قال أبو على : قوله : فيكون جوابُ لقوله : ( وَلَمْ تَكُنْ مُنَوَّنَةً وَلَمْ تَلْزَمْهَا<sup>(٤)</sup> الحركة ) أى لم يكن الفعل منوناً والحركة لازمة له كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتسكون الآلف حرف إعراب ، والنون

(١) يعنى الرفع ، والمعنى أن الرفع والنصب مشتركان بين الأفعال والأسماء انظر الكتاب ٤/١ .

(٢) أبو الحسن على بن سليمان الأخفش الأصغر ، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدى ، وصفه المرزبانى بأنه غير متوسع فى الرواية للأخبار والعلم بالنحو وكان اذا سئل عن مسائل النحو ضجر كثيرا وانتهر من يواصل مسألته ، توفى سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ، وقيل سنة ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م انظر الفهرست / ٨٣ . طبقات النحويين واللغويين / ١١٥ - ١١٦ ، انباء الرواة ٧٦/٢ - ٧٨ . وبهامشه مزيد من مصادر الترجمة .

(٣) فى الكتاب ٥/١ « فيكون الأول حرف الاعراب » أى أول الحرفين اللذين بلحقان المضارع اذا ننيته ، الا أن الأفعال الخمسة تخالف الأسماء فى أحكام هذه الزيادة ، فالأفعال المضارعة اذا نثيت فرفعها نبات النون ونصبها وجزمها بحذف النون مع بقاء أول الحرفين الزائدين ( وهو الآلف ) فى حين تكون هذه الآلف فى الأسماء حرف اعراب والنون بعدها عوضاً عن التنوين فى الاسم المفرد .

(٤) فى الكتاب ٥/١ « ولا » .

بدلاً من الحركة والتنوين في الفعل كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم والنون بدلاً من الحركة والتنوين .  
قال : ( وفي التنفية لم تسكن بمنزليته )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : يريد أن واحد الأسماء تلحقه الحركة والتنوين ويلزمه ذلك إذا مُنِّي ، والفعل ليس كذلك .

قال : ولم يجعلوها حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم<sup>(٢)</sup> ، قال أبو علي : يقول : إن النون لما كانت متحركة وكانت تسقط في الجزم عليم أنها ليست حرف إعراب ، إذ لو كانت حرف إعراب وكانت متحركة لم تسقط للجزم هي نفسها ، لكنها كانت تثبت وتُحذف الحركة كما تثبت حروف سائر الإعراب ، وتُحذف حركاتها .

قال : ولم يسكنوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتنفية فيمن<sup>(٣)</sup> قال : أكلوني البراءة<sup>(٤)</sup> .

أ/٨

قال أبو علي : إنما قال لأنها<sup>(٥)</sup> كأن قائلاً قال له هلاً حذفت الألف لالتقاء الساكنين هي والنون وهي الساكن الأول وقد يحذف الساكن

(١) الكتاب ٥/١ .

(٢) الكتاب ٥/١ .

(٣) في الكتاب ٥/١ « في قول من قال » .

(٤) الكتاب ٥/١ .

(٥) في المخطوطة « لانه » والتأنيث على معنى ( الجملة أو العبارة )

الأول إذا كان حرف لين ، فقال لم يحذفوها لأنها علامة إضمار وجمع بل أثبتت وحرك الساكن الثاني بالسكسرة .

قال : فيمن قال : أَكُلُونِي الْبَرَاثِيثُ بمنزلة (١) التاء في قلت ، وقالت .

قال أبو علي : شبه الألف في ( ضَرَبَا الزَّيْدَانِ ) بالتاء في قلت ، لأنها تكون ضمير الفاعلين ، ودليلاً للتثنية غير ضمير ، كما أن التاء في قلت قد تكون ضميراً للفاعل وخطاباً (٢) وتكون للتثنية مجردة من معنى الضمير نحو ( ضَرَبَا الزَّيْدَانِ ) فتكون لذلك كالتاء في قالت في أنها حرف وكالتي في أنت ، فهذه الألف توافق التاء في كونها للتثنية مجردة من الضمير كما تكون التاء للخطاب في أنت مجرداً من معنى الاسمية ، واجتماعهما في هذا الموضع إنما هو من حيث كانا حرفين لمعنى غير اسميين ، وتوافقتهما التاء في قالت لأنها لمعنى التأنيث لا معنى اسمية فيهما ، ويخالفان هذه التاء التي في قالت في أنهما يكونان اسميين في ( الزَّيْدَانِ ضَرَبَا ) (٣) .

قال أبو علي : وكون الواو والألف (٤) لعلامة التثنية والجمع أعم من

(١) في الكتاب ٥/١ « وبمنزلة » .

(٢) أي تكون التاء في ( قلت ) ضميراً للمخاطب .

(٣) أي أن ألف التثنية في ( ضربا ) تكون اسماً ، وتعرب فاعلاً ،

وأما في مثل ( الزيدان ) فهي حرف اعراب .

(٤) يكون الكلام متسقاً لو قدم الألف هنا ، وذلك لأنها تخصر التثنية ، وهي مقسمة على الجمع ،



كونهما للضمير ، لأنهما لا يسكونان ضميراً<sup>(١)</sup> إلا وهما يدلان على التنفية والجمع ، وقد يكونان تنفية وجمعا ولا دلالة فيهما على الضمير وذلك إذا لم يتقدم ما يكونان ضميراً له ، فهذا مما يُعلمُ به أن الحرفية في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف والقاف من الاسمية لأنهما أيضاً لا يسكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما ، وقد يكونان للخطاب ولا إسمية فيهما موجودة كالسكاف في ( ذاك والنَّبَاؤُكُ وَأَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ ) والثاء في ( أَنْتَ )<sup>(٢)</sup> ألا ترى أن السكاف في أَرَأَيْتَكَ لا يكون اسماً ، لأنه لو كان اسماً لوجب أن يكون للمفعول الثاني في المعنى ، والخطاب لا يكون الغائب ، ولذلك بُنِيَ الاسم المنرّد المعرفة في النداء لوفوعه موقع ( ما ) الحرفية أغلب عليه وهو حرف الخطاب ، فلا موضع لهذا السكاف في هذه الأماكن من الإعراب ، ولا للثاء في أَنْتَ لأنهما ليسا باسمين فيستحقان الإعراب ، كما لا تستحقه ( ما ) في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وذكر سيبويه تاء أَنْتَ في مكان آخر ، وكاف ذلك ونحوه فقال / ٨/ب

(١) الصواب ( ضميرين ) ، والوجه الذي ذكره أبو علي جائز .

(٢) يرى سيبويه أن ( أَنْتَ ) للواحد المخاطب ، انظر الكتاب ١/٣٧٧

كما يقرر في موضع آخر أن تاء ( أَنْتَ ) بمنزلة الكاف في ( ذاك ) ، الكتاب ١/١٢٥ ويقرر في موضع ثالث أن ( أَنْتَ ) لا تقع في موضع الثاء التي في ( فَعَلْتَ ) كما لا تقع ( أَنْتَ ) في موضع ( تَمَّا ) التي في ( فَعَلْتُمَا ) ، ولا يقع ( أَنْتُمْ ) في موضع ( تُمْ ) التي في ( فَعَلْتُمْ ) ، ولا ( أَنْتَن ) في موضع ( تَن ) التي في ( فَعَلْتَن ) ، انظر الكتاب ١/٣٧٨

(٣) سورة النساء ، آية ١٥٥ .

يُنبغي لمن زعم أن كاف ذلك اسم ، أن يقول : إن تاء أنت اسم<sup>(١)</sup> . قال : وإنما تاء أنت بمنزلة الكاف لأنه ليس باسم فلا يستحق إعراباً كما لا يستحقها في قوله : ( فِيمَا نَقُصُّهُمْ وَمِمَّا قَسَمُوا ) .

مَسْأَلَةٌ :

يدلُّك إجرؤُهُم للتاء<sup>(٢)</sup> في المؤنث تُجرى الياء في مسهلين أن المذكر هو الأول لأنه لم يمنع هنا من الفتح شيء كما منع من الألف في النصب في التثنية والجمع ، فإنما فعل هذا بالتاء ، لِيُتَّبَعَ المؤنث المذكر إذ كان الأول له ، ويدل على ذلك أيضاً إتباعُهُم بعض الكلام بعضاً وإن لم يكن في المُتَّبَع العلة التي في الشيء الذي يُتَّبَع ذلك مثل ( تَعِدُ وَتَغْدُرُ بِنَا )<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك ، ويدل على ذلك أيضاً بناء يَعْمَلْنَ لِإِتِّبَاعِ فَعَلْنَ .

قال : وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة نحو تَعْمَلِينَ<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : لا يخلو من أن يكون<sup>(٥)</sup> علامة مجرداً من الضمير أو ضميراً<sup>(٦)</sup> ، فلو كانت الياء علامة ولم تكن ضميراً لَلِزَمَ أن تثبت في فعل الاثنين كما تثبتُ التاء في قامتا ، فلما حُذفت ولم تثبت علمنا أنها

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢٥ .

(٢) في المخطوطة من غير همز في الكلمتين .

(٣) في المخطوطة « تعد وتغار بنا » .

(٤) الكتاب ٥/ ١ ، وأبو علي قد اختصر العبارة وأتى ببشال واحد

فقط وهو زيادة التاء في حالة الرفع فقط .

(٥) في المخطوطة ( تكون ) .

(٦) أي ياء المخاطبة في مثل ( تفعلين ) .

ضمير وليست بعلامة ، فإن قال فائل : ما أنكرت أن تكون علامة وإنما حذفت في التثنية وإن أثبتت التاء في قامتها لما كان يدخل من الاستثقال في مثل ( تَضَرَّبِيَانِ ) لو قيل ، لتوالى الحركات ، وانكسار ما قبل الياء وذلك كله أمور مستثناة ، فحذف لذلك لا لأنه علامة ضمير ، قيل له : إن هذه الحركات وتواليها لو كان امما لم يستثقل لأنها غير لازمة بل التقدير فيها الانفصال ، وما كان كذلك لم يستثقل ذلك فيها ، وإنما يستثقل ذلك في الكلمة الواحدة ألا تراهم قالوا : لِسْكُتِيكَ فَأَعَمَّ ونحو هذا ، فجمعوا بين هذه المتحركات لما كانت غير لازمة ، وتقول ( بِسَكَّتَاتٍ )<sup>(١)</sup> ، فتجتمع بين هذه المتحركات ، إذ تقديرك فيها الانفصال ، وكذلك لو كان هذا ضميراً يُسْتَثْقَلُ هذا الجمع بين الحركات فيه ، وأيضاً فلو كان حذف ذلك للاستثقال لكان جديراً أن تثبت في مثل : ( قُمْ وَبِعْ ، وَشِ ثَوْبًا ) ونحو ذلك فامتناعها من الثبات في ذا يَقْوَى أنها ليست علامة ، وأنها أيضاً ضمير ، وأيضاً فلو كان حذفها للاستثقال لا لكونها ضميراً لكان جديراً أن يردّها الشعراء في اضطراب الشعر كما يردون الأشياء التي تخفف وتحذف للاستثقال إلى أصولها ، فإن لم يرد هذا يقوى ما ذكرناه من أنه ضمير .

فإن قال قائل : فهلاً ثبتت العلامة / التي هي ضمير المذكر في مثل : أ / ٩ ( أَنتَ تَفْعَلُ ) إن كانت الياء ضميراً ليس بعلامة ، وهلاً ذلك امتناع ثباته هذا على أنه ليس بضمير ، كما أن ( فَعَلَ ) لما لم تكن فيه علامة ظاهرة

(١) هكذا في المخطوطة ،

للضمير : « فَعَلْتُ » (١) علامة للتأنيث دون الضمير ، قيل له : إن هذا الموضع لما التبس فيه الصنفان أظهر الضمير ، فإتينا علمنا أن التاء في ( فَعَلْتُ ) علامة لثباتها مع علامة الضمير لأنها لو كانت ضميراً لم تَثَبَّتْ (٢) .

**قال :** ( فليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي وَفَعَلَ شيئاً واحداً ) (٣) .

قال أبو علي : يقول : ليس إسكان لام الفعل المضارع وبنائها عليهما (عندما) (٤) اتصل بضمير المؤنث لمشابهة ( فَعَلْنَ وَفَعَلْتُ ) بأبعد من إعرابه لمشابهة الاسم .

**قال :** ولأنها قد تُبْنَى مع ذلك على الفتح في ( هَلْ تَفْعَلْنَ ) (٥) .

قال أبو علي : أراد (٦) بقوله : ( هَلْ تَفْعَلْنَ ) موضعاً بنى فيه الفعل المضارع فقال : جاز بنائها مع علامة الضمير في ( تَفْعَلْنَ ) كما جاز بنائها مع النون ، بل بنائها في تَفْعَلْنَ أجدر لبناء فَعَلْنَ ، وإتباعه إياه .

(١) يعني التاء في ( فعلت ) .

(٢) في مثل قولك ( فعلتُ هي كذا ) فالتاء باقية مع وجود الضمير

( هي ) .

(٣) الكتاب ٦/١ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى .

(٥) في الكتاب ٦/١ « ولأنها قد تبني مع ذلك على الفتح في قولك

( هل تَفْعَلْنَ ) » .

(٦) في المخطوطة ( أرى ) .

**قال** : : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : الأسماء هي الأول للأفعال لأنها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر<sup>(٢)</sup> ، والدليل على أنها مأخوذة منه ، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دل كل بناء على حدث مخصوص مع دلالة على الزمان ، والمصدر قبل أن يصابغ الفعل منه لا يخص حدثاً بعينه بل يعُمُّ بالدلالة الأحداث السائدة في جميع الأزمنة ، وحكم خاص أن يسكون من العام ، فحكم الفعل إذاً أن يكون من المصدر .

ومما يدل على أولييتها للأفعال ، أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وُجِدَ من الأفعال في اللغة وجد معه اسم ، وليس كلما وجد اسم لزم أن يكون معه فعل ، فقد علم بهذه أوليته ، وأنه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال ، وعلى الألسنة ، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان<sup>(٣)</sup> لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب ، وهو عليه أسهل ، وإنما تكون الدربة بحسب كثرة العادة ، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات<sup>(٤)</sup> ، ألا ترى أن المتكلم

(١) الكتاب ٦/١ .

(٢) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، وأبو علي يمثل المذهب البصري الذي يرى أن الأفعال مشتقة من المصادر ، في حين يرى الكوفيون أن المصادر مشتقة من الأفعال وفروع عليها . انظر الانصاف ٢٣٥ - ٢٤٥ ، انظر أيضاً الايضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣ .

(٣) في المسائل البغداديات ٥٤٣ « أخف على اللسان » .

(٤) في المسائل البغداديات ٥٤٣ « وبين عند أهل اللغة » .

باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية لقلة اعتياده لذلك  
وكذلك المتكلم بالفارسية<sup>(١)</sup> / لا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة  
الفارسية<sup>(٢)</sup>، وليس ذلك لشئ أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين  
لما لم يسكن ذلك في عادته ، ولم<sup>(٣)</sup> يرتض به لم يخف عليه ، ولذلك اعتد  
بالعجمة ( في الأعلام )<sup>(٤)</sup> ، وقالوا لمحدى المواقع من الانصراف<sup>(٥)</sup> ، فمعلوم  
من هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها ، وذلك ما لا ينسكروه  
ذو لغة في لغة ، فإذا كان كذلك ، ثبت أن بعض الكلام أثقل من  
بعض كما قال<sup>(٦)</sup> ، وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء ، والأسماء أخف منها  
( وإذا كانت أخف منها )<sup>(٧)</sup> ، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله  
الأفعال ، فلما احتملته ألزمت<sup>(٨)</sup> ذلك خلقها ، ولم يلزم ذلك الفعل إذ كان  
عكسها لثقله<sup>(٩)</sup> ، فلما احتمل الزيادة الخفيف للغة لزم ألا تلحق الزيادة

- 
- (١) زاد في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « كثيرا » .  
(٢) في المخطوطة « سهول الفارسية » وما أثبت مأخوذ من المسائل  
البغداديات / ٥٤٣ . وفي هذا القول إشارة الى معرفة أبي على باللغة  
الفارسية ، وإن كان علمه فيها لا يرقى الى درجة علمه باللغة العربية .  
(٣) في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « فلم » .  
(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٤٣ .  
(٥) انظر الكتاب ١٩/٢ .  
(٦) يعنى سيبويه .  
(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٤٤ .  
(٨) في المسائل البغداديات / ٥٤٤ « فلما احتملتها مت » .  
(٩) في المسائل البغداديات / ٥٤٤ « إذ كان الثقل عسكه » .

٤٤

غير الخفيف لمُعْدِهِ من الخفة ، بل يلحقه خلاف الزيادة وعكسها ، وهو الحذف والنقصان فَلَاحِقَهُ الجزم والسكون<sup>(١)</sup> .

**قال :** ( حيث قاربَ الفعل في الكلام ووافقه في البناء )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يعنى أن النعت مأخوذ من المصدر ، كما أن الفعل مأخوذ من المصدر .

**قال :** وأما مضارعة في الصفة<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : يريد : وأما مضارعة الصفة الفعل .

**قال :** اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهى أشد تمكناً<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : يعنى أبعد لها من أن لا تنصرف ، ومن أن لا تشبه الفعل<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أورد أبو علي هذه المسألة بنصها في المسائل البغداديات ، وجاءت في المطبوع تحت رقم خمس وستين من مسأله . وقد عقدت مقارنة بين نص التعليقة ونص البغداديات فلم أجد اختلافا كبيرا بينهما ، وأبرز وجوه الخلاف في النصين يكاد يكون في العبارة الأخيرة حيث جاءت في البغداديات على النسق التالى « فلما احتل الزيادة الخفيف للخفة ، وكان الثقل خلافه ، لم تلزمه الزيادة لزوم الاسم لتعريه من الخفة ، فلحقه خلاف الزيادة وعكسها وهو الحذف والنقصان ، فلحقه الجزم والسكون » .

(٢) الكتاب ٦/١

(٣) الكتاب ٦/١

(٤) الكتاب ٦/١

(٥) الكتاب ٦/١

- ٤٦ -

قَالَ : «مُ يُدْخِلُ عَلَيْهَا مَا تُعْرِفُ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : نحو أن نَنْقُلَ اسمَ نَسَكِرَةٍ لِنُوعِ إِلَى شَخْصٍ بِمَعْنَى  
كِرْجَلٍ يُسَمَّى بِـ (أَسَدٍ)<sup>(٢)</sup>، وهذا النقل في تعريفه هذا الْمُنَسَكِرِ كَالْأَلْفِ  
وَاللَّامِ فِي تَعْرِيفِهِمَا إِيَّاهُ .

---

(١) الكتاب ٦/١ ، وفي المخطوطة « ما يعرف به » .

(٢) في المخطوطة « بأسد » .



هذا باب المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>

**قال :** وإنما يدخل النَّاصِبُ والرافِعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : الجارُّ الذى يدخل على المبتدأ على صَرِّين :

أحدهما : أن يدخل فى غير الإيجاب .

والآخر : أن يدخل فى الإيجاب .

فالأول كثير والثانى عزيز .

فأما غير الإيجاب فنحو النفى والاستفهام إذا قلت : هل من أحدٍ فى الدارِ ﴿ وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأحدٌ مُرْتَفَعٌ بـ ( ما ) وهى الحجازية<sup>(٤)</sup> ، ولم تتمتع من أن تعمل مع الفعل بالظرف

(١) الكتاب ٧/١

(٢) الكتاب ٧/١

(٣) سورة الحاقة ، آية ٤٧

قوله تعالى ( من أحد ) جار ومجرور فى محل رفع بما ، و ( منكم ) متعلق بمحذوف حال من ( أحد ) وقوله ( حاجزين ) خبر لما ، كما يجوز أن يكون صفة لأحد على المعنى فيكون فى موضع جر والخبر ( منكم ) ملفى ، ويكون متعلقا بحاجزين . انظر معانى القرآن وعرابه ٢١٨/٥ ، اعراب القرآن للنحاس ٢٥/٥ ، تفسير الفرطى ٢٧٧/١٨ .

(٤) العرب فى استعمال ( ما ) فريقان ، التميميون ويرون أن حكم ( ما ) داخلة على الجمل الاسمية كحكمها داخلة على الجمل الفعلية دون

تسكماً لم تتمتع (إن) والدليل على ذلك نصب الخبر ومن ذلك قوله تعالى :  
 ﴿ مَا تَسْكُمُ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾<sup>(١)</sup> ، فالجار مع الجور في موضع رفع ولذلك  
 أتبع (غيره) في إعرابه<sup>(٢)</sup> ، ويجوز أن تكون في موضع اسمها على البدل  
 كالاسم بعد إلا في قولك : ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ ، وكلاً الأمرين  
 يدل على أن موضعه رفع ، والاستفهام نحو قولك هل من أحدٍ ، و﴿ هل  
 لنا / ألقا / من شفعا ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما الإيجاب<sup>(٤)</sup> فهو الباء في قولك : (بِحَسْبِكَ صُنْعُ الْخَيْرِ) ، فهذه  
 الباء دخلت على اسم كان مبتدأ ، يدل ذلك على ذلك أن الثاني فيه هو الأول  
 في المعنى لأن صُنْعُ<sup>(٥)</sup> الْخَيْرِ هو الْحَسْبُ في المعنى ، كما أن زيدا هو المنطلق  
 في (كان وإن) ولا يجوز أن يقال في نحو : إزِيدَ مَالٌ وَنَعَمٌ<sup>(٦)</sup> وَعَبِيدٌ  
 إن الجسار هنا داخل على المبتدأ ، لكن موضعه<sup>(٧)</sup> لأن الثاني ليس

←

أثر لفظي فتهمل ، والحجازيون يرون أعمالها في المبتدأ والخبر كما تعمل  
 ليس فيهما ، وبهذه اللغة جاء التنزيل ، انظر مغنى اللبيب / ٣٩٩ ، شرح  
 شذور الذهب / ١٩٣ .

(١) سورة هود ، آية ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، وسورة المؤمنون آية ٢٣ ، ٣٢

(٢) على معنى « مالك اله غيره » .

(٣) يريد « فهل لنا من شفعا » سورة الأعراف ، الآية ٥٣ .

(٤) أى الجار الذى يدخل فى الإيجاب على المبتدأ .

(٥) فى المخطوطة « صنيع » .

(٦) قوله : « ونعم » مصححة فى الحاشية .

(٧) أى الجار داخل على موضع المبتدأ .

بالأول<sup>(١)</sup> ، فالجار هنا لم يدخل على المبتدأ لكن موضع نصب ، لأن  
 المعنى : المال ثبت لزيد ، ونحوه من الفعل فقد جاء قواك : ( لزيد ) بعد  
 فعل وفاعل ، فأما موضع الباء وما بعدها في بحسبك ، فينبغي أن يكون  
 رفعاً لأنك لم تُضِفْ إلى ( حسب ) شيئاً بالباء كما أضفت الثببات باللام  
 إلى زيد في قولك : المال لزيد ، ولزيد مال ، فوضع بحسبك رفع  
 بالابتداء وصنيع الخبر يرتفع بالخبر كما كان قبل دخول الباء مرتفعاً ،  
 وأنشد أبو زيد<sup>(٢)</sup> :

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنى مُذِيرٌ

- (١) أى فى قولك « لزيد مال » المال غير زيد ، وهذا خلاف الحالة  
 الأولى فى « بحسبك صنّع الخبر » لأن صنّع الخبر هو فى معنى الحسب .  
 (٢) البيت من المنقارب ، للأشعر الرقبان الأسدى ، انظر نواذر  
 أبى زيد ٢٨٩/ ، حيث جاء البيت ضمن قصيدة مطلعها :  
 تجانف رضوان عن ضيفه ألم يأت رضوان غنى النذر  
 وأنشد بيت الشاهد فى المعانى الكبير ٤٩٦/١ ، سر صناعة الاعراب  
 ١٣٨/١ ، الخصائص ٢٨٢/٢ ، ١٠٦/٣ ، شرح المفصل ١١٥/٢ ، ١٣٩/٨  
 ونسبه اليه الجاحظ فى الحيوان ٣٦١/١ ، شرح ديوان الحماسة  
 للمرزوقى ١٤٦٩/٣ ، الانصاف ١٧٠/ ، وروى الميدانى القصيدة كاملة  
 وقصتها ، كما أنه أورد اسم الشاعر ( الأشعر الزبيان ) ، انظر معجم  
 الأمثال ٣٣٤/٣ - ٣٣٥ ، والبيت فى الاقتضاب ٢٩٨/٣ ، وأنشد أبو على  
 البيت فى المسائل العسكرية ٥٨/ ( ) وفيه شاهد على زيادة الباء  
 مع المبتدأ اذ المراد « حسبك » وقد جاء فى القرآن من غير زيادة ، قال  
 تعالى « يا أيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » ( سورة الأنفال  
 آية ٦٤ ) كما أن هذه الباء تزداد أيضاً مع الفاعل ومئة قوله تعالى « وكفى  
 بالله حسيباً » ( سورة النساء ، آية ٦ ) .

هـ

هذا باب ما يَحْتَمِلُ الشعر<sup>(١)</sup>

قوله: (٢)

\* كَنَوَاحٍ رِيشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ \*

حَذَفَ الياء مع الإضافة كما يحذفها مع التنوين في نواحٍ ، لأن كل واحد منهما بدلٌ من صاحبه ، وكذلك حَذَفَ الياء مع الألف واللام من الأبد<sup>(٣)</sup> كما يحذفها مع التنوين<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٨/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل لخفاف بن ندبة السلمي وتماهه :

● ومسحت باللتين عصف الاثم ●

نسبه اليه سيهويه ، انظر الكتاب ٩/١ ، كما نسبه اليه أبو سعيد السيرافي في شرحه لتلكتاب ، انظر ج ١ ، ق ١٧٣ ( المدينة ) ، وانظر أيضا شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٧٧/١ (الريح) ، قال أبو العلاء ويقال انه مصنوع ، صنعه المقفع ، انظر عبث الوليد / ٢٢٨ ، وانظر أيضا ضرائر الشعر / ١٢٠ ، مغنى اللبيب / ١٤٣ ، الانصاف / ٥٤٦ ، شرح المفصل / ٣ ، والشاعر يريد ( كنواحي ) ولكنه اكتفى بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتحة عن الألف .

(٣) في مثل قول الله تعالى « أولى الأيدى والأبصار » ( سورة ص ، آية ٤٥ ) فالياء لا تظهر في الوصل انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٦/٢ . قال القرطبي : « وقرأ الأعمش وعبد الوارث والحسن وعيسى الثقفي ( أولى الأيد ) بغير ياء في الوصل والوقف على معنى أولى القوة في طاعة الله ، ويجوز أن يكون كمعنى قراءة الجماعة ، وحذف الياء تخفيفا ، انظر تفسير القرطبي ٢١٨/١٥ .

(٤) في مثال « تجوار ، وغواش » ونحو ذلك .

٤٠

قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

..... وَلَاكِ اسْقِنِي

قال أبو علي: حُذِفَ النون من (الـكِـنْ) لالتقاء الساكنين كما تحذف حروف اللين لذلك، لأنها مشابهة لها، وتُزاد حيث يَزِدُن ثالثة وثالثة ورابعة، وتُبدَل منها<sup>(٢)</sup> في صَنَعَانِي وَبَهْرَانِي، وكان حكمه صَنَعَاوِي (وَبَهْرَاوِي)<sup>(٣)</sup> فأبدلت النون كما أبدلت الألف من النون في (صَرَبْتُ زَيْدًا)،

(١) الشاعر هو النجاشي الحارثي، والاشارة هنا الى قوله من

الطويل:

فلست بآتيه ولا أسنطيعه ولاك اسقني ان كان مأوك ذا فضل  
وهو أحد شواهد الكتاب ٩/١، وفيه شاهد على حذف النون من  
( لكن )، ضرورة لالتقاء الساكنين، وهو يريد ( ولكن اسقني ) وكان  
الوجه كسرهما، ولكنه شبهها في الحذف بحروف المد واللين اذا سكنت  
وسكن ما بعدها، انظر المسائل العسكرية ٩٥/، وانظر أيضا شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٧٢ أ ( المدينة )، تأويل مشكل القرآن  
٣٠٦، الخصائص ٣١٠/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩٣/٢  
( الريح )، قال: « كان حقه أن يحركها لولا الضرورة » انظر أمالي ابن  
الشجري ٣٨٥/١، المنصف ٢٢٩/٢ - ٢٣٠، ضرائر الشعر ١١٥/،  
الانصاف ٦٨٤/، مغنى اللبيب ٣٨٤/، أوضح المسالك ١٩٣/١، وانظر  
أمالي المرتضى ٢١١/٢، وللبيت وأبيات أخرى معه قصة في الخزانة  
٣٦٧/٤.

(٢) الضمير عائد على حروف اللين.

(٣) ما بين المعفوفتين زيادة يقتضيها المعنى، وبهرة مدينة بمكران

انظر معجم البلدان ١٥١/١.

٥٤

وَلَا تَنْسِفُوا<sup>(١)</sup> ، وَتَسْكُونُ إِعْرَابًا فِي تَضَرُّبَانٍ ، كَمَا يَكُونُ أِبْعَاضُ هَذِهِ  
الْحُرُوفِ إِعْرَابًا أَغْنَى الْحَرَكَاتِ .  
قوله : الْأَضْحَمُ<sup>(٢)</sup> .

(١) في قوله تعالى « لنسفعا بالناصية » سورة العلق ، آية ١٥ .  
(٢) الكتاب ١/١١ ، وهو إشارة الى قول رؤبة من الرجز :

● ضخم يحب الخلق الأضخما

انظر الديوان ١٨٣/ وقبله قوله :

● وصلت من حنظلة الأسطما

● والعدد الغطامط الغطما

● ثمت جئت حية أصما

● ضخما يحب الخلق الأضخما

وقد أنشده سيبويه هنا برفع ( ضخم ) ، وأنشده في موضع آخر :

● بله يحب الخلق الأضخما

والبدء كما قال الأعمش هو السيد ، انظر الكتاب وهامشه ٢٨٣/٢ ،  
وعلى رواية الديوان ( ضخما ) بالنصب صفة للمنصوب ( حية ) وإلى ذلك  
أشار ابن برى ، انظر اللسان ( ضخم ) ، وأنشده السيرافي في شرحه  
للكتاب ج ١ ، ق ٢٠٠ / أ ( المدينة ) بالرفع ، قال ابن السيرافي :  
« والشاهد فيه على أنه شدد الميم من ( الأضخم ) وهو على ( أفعَل )  
مثل ( الأحسن ، والأكرم ) ثم وصل الميم بالالف التي للاطلاق ، وهذه  
الميم لا تشدد الا في الوقف اذا كان منتهى الكلمة ، والخلق الأضخم  
الأكبر الأعظم » شرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١ ، ( سلطاني ) ، قال ابن  
السراج : « وهذا أجراه في الوصل على حده في الوقف » الأصول ٤٥٣/٣  
وانظر الافصاح ٢٣٣/ ، المحتسب ١٠٢/١ ، ضائر الشعر ٥١/١ ، سر  
صناعة الاعراب ١٦٢/ ، ٤١٦ ، ٥١٥ ، المنصف ١٠/١ ، وانظر الحجة  
ج ٣ ، ق ٢ والصحاح ( ضخم ) .

قال أبو علي : إنما صارت الحجة في الفتح لأن الثقيلة تصير تدخل فيه للوقوف ثم يطلق الحرف للقائمة في الوصل مجراه في الوقف ، وإذا كسّر الهمزة لم تصر الثقيلة للوقف ، لكن الحرف يصير مثل (قِرْشَب) <sup>(١)</sup> ، وما أشبه هذا البناء ، وكذلك إذا قل : الضَّخْمًا لم تكن فيه حُجَّة لأنه يصير مثل خَدَب <sup>(٢)</sup> ونحوه مما هو على (فَعَلَّ) <sup>(٣)</sup> .

وقول الآخر <sup>(٤)</sup> :

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ . . . . . وَقَدَّمَ

(١) القِرْشَب فيما روى الأزهري عن الأصمعي هو الرجل الآكول وعن ابن الأعرابي هو ساء الحال ، وأنشد :

- كيفَ قَرِيتَ شَيْخَكَ الْأَزْبَا
- لما أَتَاكَ بِائِسًا قِرْشَبَا

انظر تهذيب اللغة ( ق ، ش ) ، وانظر أيضا اللسان ( قرشب ) .  
وانظر البيهقي في الاستدراك / ٧٤ ، ووازن بين الروايتين .  
(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، وسيأتي الحديث عنه في الورقة ٢٠٣ أ ، يقال : بعير وشيخ خَدَب : ضخم قوى شديد .  
انظر تهذيب اللغة ( خدب ) .

(٣) ( خَدَب ) ثلاثي ملحق بما جاء من الصفات على ( فَعَلَّ ) ، مثل ( هَزَبَر ، وقِمَطَر ) والزيادة في ( خدب ) هي زيادة تضعيف لا بأحد حروف الزيادة ، ولهذا النوع من الزيادة نظائر في العربية .  
انظر الكتاب ٢ / ٣٥٣ .

(٤) البيت من الطويل وهو بتمامه :

يَبْدِيتُ فَبَطُولِ الصُّدُودِ وَقَلَمًا      وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

قال أبو علي : ( قَلَّ ) حكمه أن يليه الاسم لأنه فعل ، فإذا أُدْخِلَتْ عليه ( ما ) كَقَفَّتْهُ وهَيَّأَتْهُ للدخول على الفعل كما تهىء ( رُبَّ ) للدخول على الفعل ، فكان حكمه أن يليه ( يَدْوُم ) دون ( وَصَال ) ولا يجوز أن يرفع ( وصال ) بـ ( يدوم ) وقد تأخر عن الاسم ، ولكن بـ ( يَكُونُ ) ونحوه لأنه لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على ما قدَّره ، لأنه موضع فعل

←

وقد نسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة ، والشنتمري نسبه للمرار الفقعسي ، انظر الكتاب وهاشمه ١٢/١ ، وجميع الكتب التي روت هذا الشاهد ترويه على أنه خطاب لمؤنث ( صَدَدْتُ ، فأطولت ) إلا الاصبهاني فقد قال في الأغاني ٣١٩/١٠ : « روى أن المرار قال في حبسه ( صَرَمْتُ ولم تَصْرُمُ وأنت صَرُومٌ ) » ووصفها بأنها طويلة ، وقبل هذا بقليل روى البيت وآخر قبله منسوبين إلى المرار وهكذا :

عزفت ولم تصرم وأنت صروم      وكيف تصابي من يقال حلیم  
صددت فأطولت الصدود ولا أرى      وصالا على طول الصدود يدوم

فروى الشعر على أنه خطاب للمذكر ، المصدر نفسه ٣١٥/١٠ ، وانظر الشاهد في الكتاب ٤٥٩/١ دون نسبة ، المقتضب ٨٤/١ ، ٣٤١/٢ ، المنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، المحتسب ٩٦/١ ، الانصاف ١٤٤/١ ، قال ابن عصفور : « يريد : وقلما يدوم وصال على طول الصدود ، ففصل بين ( قلما ) والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور . ضرائر الشعر ٢٠٢/٠ . انظر أيضا ما يجوز للشاعر من الضرورة ٢٠٣/٠ ، ومغنى اللبيب ٤٠٣/٠ . ٧٥٨ ، ٧٦٨ ، والشاهد في البيت تقديم الناعل ( وصال ) على الفعل ( يدوم ) ضرورة وأبو علي يمنعه ويرى تقدير فعل آخر نحو ( يَكُونُ ، أو يَبْقَى ، أو يَثْبُت ) ، أو نحوه مما يفسره . وقد جاء هذا البيت والتعليق عليه نصا في المسائل البغداديات ٢٩٦/٠ - ٢٩٧ هذا وقد ورده هذا البيت مفردا في ديوان عمر بن أبي ربيعة ضمن الأشعار المنسوبة إليه . انظر ديوانه ٢٠٧/٠



— قَـة —

١٠/ب كما لا يصلح أن يرفع الاسم بعد (هَلْأ) التي /للتحضيض و (إِنْ) التي للجزاء ، و (إِذَا) الدالة على الزمان بالابتداء .

فإن قال قائل : كيف جاز دخول (قَلَّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه . قيل له : جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي ، ويدل على مضارعة له قولك : قَلَّ رجل يتول ذلك إلا زيد ، أفلا ترى أن ذلك لولا أنه أجرى مجرى الحرف لما جاز هذا فيه ، كما لا يجوز (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ) على أن تُبدلَ زيداً من القوم ، فسكنا جرى هذا مجرى حرف النفي ، فجاز فيسه ما أعلمتكم ، كذا جرى في قوله : فلمّا يدوم وصال ، مجرى الحرف ، فدخل على الفعل من حيث دخل الحرف عليه ، وقام مقام الحرف هنا ، كما قام مقامه حيث ذكرت لك لما بينهما من الشبه في المعنى ، لأن أقرب الأشياء إلى النفي التقليل ، كما أن أبعد الأشياء منه التأكيد .

**قوله : أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي<sup>(١)</sup>**

(١) هذا صدر بيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي ، وتمامه :

● بما لاقت لبون بنى زياد ●

وهو من شواهد سيبويه ، قال عنه الأعلام : بأنه «مما أنشده الأخفش في الباب» وفيه شاهد على اثبات الياء في (يأتيتك) في حال الجزم ضرورة . انظر الكتاب وهامشه ١٤/١ - ١٥ ، وأنشده سيبويه في مكان آخر دون أن ينسبه لأحد ، وقال : «فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل» الكتاب ٥٩/٢ . وقال الأعلام : «هي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله» وانظر أيضا كتاب معاني القرآن للفراء ١٦١/١ ، ١٨٨/٢ ، ٢٢٣ ، والحجة لأبي علي ٢٤٤/١ (ناصف) .

قال أبو علي : قدّر إسكانه عن الغم فلم تحذف الياء لأنه حذف الضمة  
وأجراه مجرى الصحيح، كما أברה الآخر مجرى الصحيح، فحرّكه بالسكسر  
تشبيهاً بالحرف الصحيح في قوله : غير ماضي<sup>(١)</sup> ، وفي الفوآنى<sup>(٢)</sup> .

←

الحجة لابن خالويه / ١٩٨ ، كتاب الجمل / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، النوادر في  
اللغة / ٥٢٣ ، الخصائص / ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، وقال ابن جني « ورواه بعض  
أصحابنا (المُ يأتيك) على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان  
عن الأصمعي ( ألا هل أناك والآباء تنمى ) » انظر سر صناعة الاعراب  
٨٧ ، ٦٣١ وانظر أيضا المقرب / ١ / ٥٠ ، ٢٠٣ ، رصف المباني / ١٤٩ ،  
المفصل / ٣٨٧ ، شرح المفصل / ٨ / ٢٤ ، ١٠ / ١٠٤ الجنى الدانى / ١١٢ ،  
ويرى بعضهم أن الياء نشأت عن اشباع الكسرة ، انظر الانصاف / ٣٠ ،  
كما يرى بعضهم أن الياء هنا تركت استخفافا كما أن منهم من يقول انه  
أسقط الهمزة من ( يأتيتك ) وترك الياء ، لأن الفعل لا يجزم من وجهين  
انظر الجمل في النحو المنسوب للخليل / ٢٠٤ ، وانظر أيضا المسائل  
العسكريات / ٢٦٢ ، الصناعتين / ١٦٨ .

(١) اشارة الى قول جرير من الطويل من قصيدة يهجو فيها الأخطل:  
فيوما يجارين الهوى غير ماضٍ ويوما ترى منهن غولا تغول  
وفيه شاهد على الحاق المعتل بالصحيح ضرورة ، انظر الكتاب  
٥٩ / ٢ ، وانظر ديوانه / ١٤٠ لتقف على الاختلاف في رواية هذا البيت ،  
وابن الشجري يروي البيت ( ويوما ترى منهن غول تغول ) وينسبه  
لأعرابي من بنى كلب ، ويبدو أنه كان ينقل عن الكتاب فلم يتم السند  
الذي جاء به سببويه ، اذ سببويه يقول : « وأنشدني أعرابي من بنى كلب  
لجرير ٠٠٠ انظر أمالي ابن الشجري / ١ / ٨٦ ، وانظر الحجة / ١ / ٢٤٤  
( ناصف ) ، الخصائص / ٣ / ١٥٩ ، المنصف / ٢ / ٨٠ ، ١١٤ ، وانظر أيضا  
شرح المفصل / ١ / ١٠ ، ١٠٤ ، شرح التصريح / ٢ / ١٢ ، وانظر شرح السيرافي  
للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦١ .

(٢) اشارة الى قول عبيد الله بن قيس الرقيات من المنسرح :

## قوله : أَلَا لَا أَرَىٰ اِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : اثنین معتلة اللام محذوقتها ، ولذلك أَلَحَقْتُ أَلْفَ الوصل

←

لا بآرك الله في الغواني هل يُصِيبُحْنِ الا لهن مطلب  
انظر ديوانه ٣/ ، ورواية الديوان ( في الغواني فما ) وعندئذ  
لا شاهد فيه وفي المصنف ٨١/٢ ( في الغواني فهل ) ، ولا شاهد فيه ،  
لكنه رواه في موضع آخر ٦٧/٢ ( في الغواني هل ) وقال : « فجر ياء  
( الغواني ) حين احتاج الى ذلك وشبهه بباء ( الضَّوَّارِب ) » انظر أيضا  
شرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٦١ ب ، شرح أبيات سيهويه لابن  
السيرافي ١٥/٢ ( الريح ) ، المقتضب ١٤٢/١ ٣٥٤/٣ ، الكامل ٤٥/٤ ،  
الخصائص ٢٦٢/١ ، المحتسب ١١١/١ ، الهمع ٥٣/١ ، الدرر ٣٠/١ ،  
اللسان ( غنا ) •

(١) هذا صدر بيت لجميل بشينة من الطويل وتماه :

● على حدثان الدهر ، منى ومن جمل ●

البيت في ديوانه ١٨٢/ من قصيدة مطلعها :

لقد فرح الواشون أن صرمت حبلى بشينة ، أو أبدت لنا جاب البخل  
وأبو العباس المبرد يرد هذه الرواية ، ويقول « انه لا اختلاف بين  
أصحابه أن الرواية ( ألا لا أرى خلتين ) وهذه هي الرواية ، والأولى  
ليست بنبت • انظر النوادر في اللغة ٥٢٥/ ، وانظر المحتسب ٢٤٨/١ ،  
الصناعتين ١٦٩/ ، وفي شرح التصريح ٣٦٦/٢ فضل تفصيل عن حقيقة  
هذه الهمزة في كلمة ( اثنین ) ، ومثل ذلك في شرح الأشموني ٢٧٣/٤ ،  
وأنشده العيني ٥٦٩/٤ وقال انه لم يقف على اسم قائله ، الخزانة ٢٣٥/٣  
وهو عنده من انشاد أبي الحسن ( الأخفش الأصغر ) اللسان ( نى )  
وقد أنشده من غير نسبة •

والبيت ليس في الكتاب ، وأبو علي يرى أن أَلْفَ ( اثنین ) مثل أَلْفَ

( اسم ) ألحقت للوصل ، وأن الياء فيها منقلبة عن أَلْفَ وليست أصلية •

كما ألحق ( اسم ) ونحوه تشبيهاً بالأفعال المعتلة اللام ، لأن الحذف والإعلال حكمهما أن يسكونا في الأفعال دون الأسماء ، فأما الياء في اثنين فتعدياً عن ألف التثنية وليست بإلام الفعل ، بل اللام محذوفة وهى ياء ، لأنها من تفتت ، وحكم ألف الوصل أن تلحق من الأسماء غير المصادر ما كان ناقصاً محذوف اللام مناسباً للفعل بالحذف .

فأما ( امرؤ ) فالأمة أيضاً حرف إعلال ، وقد يحذف مع ذلك إذا خففت وأسكن ما قبلها فقل ( مرء ) تقول في تخفيفه ( مرء )<sup>(١)</sup> .

**قال :** والمفعول الذى لم يتعدَّ فعله ولم يتعدَّ إليه فعل فاعل<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : قوله : لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ، ليس يريد أن هذا المفعول لم يصل إليه فعل من فاعل على الحقيقة ، إنما يريد أن هذه اللفظة التى هى ( ضرب ) المسماة فعلاً لم يجاوز الاسم المرتفع بها فى ( ضرب زيد ) إلى مفعول فيه نصبه ، كما جاوز فى ( أعطى زيد درهماً ) إلى المفعول الذى هو الدرهم المنصوب .

**قال :** وقال بعضهم : ذهبت الشام ، شبهة بالمهم<sup>(٣)</sup> .

(١) ( المرء ) لغة هذيل فى ( المرء ) ، قال أبو خراش .

جمعت أموراً يتفقد المرء بعضها من الحلم والمعروف والحسب الضميمة أى بعض هذه الأمور التى فىك تجعل المرء نافذاً ، فكيف وقد اجتمعت كلها فىك ؟ انظر ديوان الهذليين / ١٢٢٥ .

(٢) فى الكتاب ١٤/١ ، « الفاعل الذى لم يتعدَّ فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعل فاعل » .

(٣) الكتاب ١٤/١ .

قال أبو علي : يتبين المسكن المهم من المختص بأن يُحدَّ ويُخصَّ  
بمحدود تشمله ، والحدود المختصة ، فأما المهمة نحو ( خَلَات ) فلا يمكن  
تحديد لها لأنها / ليست مواضع بأعيانها .

**قوله :** ... .. كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ النَّعْلُ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي : الطريق موضع متميز مثل الدار والمسجد ونحوهما

(١) هذا جزء من بيت ساعدة بن جؤية الهذلي من الكامل وهو قوله:  
لنن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق النعل  
وهو أحد شواهد سيبويه ، وقد ساقه شاهدا على وصول الفعل الى  
مفعوله وهو اسم خاص للموضع بغير واسطة حرف ، انظر الكتاب وهامشه  
١٦/١ ، ١٠٩ ، وروى في ديوان الهذليين / ١١٢٠ « لَنَ بِهِزْ » أى تلذَّ  
الكف بهزه ، ومعنى عَسَلَ الطريق أى عسل فيه أى اضطرب متنه  
في جربه .

وقد أنشأ أبو علي على ( الطريق ) في هذا البيت مسألة في كتابه  
( المسائل البغداديات / ٥٤٩ - ٥٥٢ ) وهي لا تختلف عما في التعليقة  
الاسبر .

وسوف تظهر المقارنة عند قراءة النص وجوه الاختلاف بينهما .  
وانظر البيت في النوادر في اللغة / ١٦٧ ، الكامل / ٣٦٩/١ ، وأنشده  
ابن الشجرى شاهدا على حذف ( في ) ضرورة وكان حقه أن يقول ( عَسَلَ  
في الطريق ) ، انظر أمالي ابن الشجرى / ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، انظر البيت  
أيضا في الايضاح العضدى / ١٨٢ الخصائص / ٣١٩/٣ ، تلخيص البيان /  
٥٢ ، ٣٣٥ ( عالم الكتب ) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١/٣٣٠ ،  
معنى اللبيب / ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، العينى / ٥٤٤/٢ ، الخزانة / ١/٤٧٤ ،  
الاشمونى / ٩١/٢ ، الهمع / ٢٠٠/١ ، الدرر / ١/١٦٩ ، اللسان ( عسل )  
النكت / ١/١٦٩ .

- ٢٠ -

وكذلك البيت، وليس مثل (خلف) <sup>(١)</sup> وما أشبهه، لأن المبهمة ينتقلن مع انتقال أذى الظروف، فيجوز أن يسكون من البيت والطريق وجميع المواضع المختصة والمبهمة، فيبين أن (حلمنا) ونحوه ليس مثل الطريق، والبيت والشام والمختصات.

فأما قول أبي عمر: «ليس ذهبت الشام مثل دخلت البيت، فليس كما قال، لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بهم، بل البيت أقعد في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهاً غير التخصيص، والشام قد يحوز أن يحمل على إحدى الجملات الست،

---

(١) في المسائل البغداديات / ٥٤٩ « ليس مثل قدام، وخلف » يريد الظروف المكانية المبهمة.

(٢) في المسائل البغداديات / ٥٤٩ « فأما ما يحكى عن أبي عمرو » والواقع أن الرأي يحكى عن أبي عمر الجرمي لا إلى أبي عمرو بن العلاء فالجرمي يرى أن قولنا: دخلت البيت ودخلت في البيت سواء مثل قولنا: حثك وجئت إليك، فهو كالمفعول به الذي يتعدى إليه تارة بحرف جر، وتارة بغيره. انظر شرح السيراني للكتاب ج ١، قه /، النكت ١٦٩/١ وأبو عمر الجرمي هو صالح بن أبي اسحاق البجلي، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش، وكان رفيق المازني، قيل انهما السبب في اظهار كتاب سيبويه. قال المبرد: كان الجرمي أغوص على الاستخراج من المازني وكان كثر المناظرة في النحو ومسائل اللغة، ناظر الأصمعي، وتعلب وغبرهما توفي سنة ٢٢٥ هـ / ٨٣٩ م. انظر ترجمته في الفهرست / ٥٦ - ٥٧، طبقات النحويين واللغويين / ٧٦ - ٧٧، انباء الرواة ٨٠/٢ - ٨٣ وبهامش الأخير مزيد من المصادر عن الجرمي.

## - ٦١ -

وإن كان سيبويه قد حمله على الاختصاص<sup>(١)</sup> وإما الذي يعتبر في هذا الباب الإبهام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحواً (قام) يمنع من التعدى إلى جميع هذه المختصات من الظروف المسكانية، كما امتنع من التعدى إلى سائر الأسماء المختصة بغير الظروف، وهذه الحروف شواذ، أعنى ذهبت الشام، ودخلت البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حذف للتساع، والأصل ذلك، فدخلت غير متعد، كما أن ذهبت غير متعد والبيت مخيصة وقد تعدى إليه، والدليل على أن (دخلت) غير متعد أن خلافه<sup>(٢)</sup> غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها [كما تعتبر أمثالها]<sup>(٣)</sup> وسرى ذلك في حد المصادر والأفعال إن شاء الله.

وأيضاً فإن مصدره على (فُعُول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدى وعلى ذلك الجمهور والكثرة، ولو كان متعدياً لسكان خليفاً أن يكون على (فَعَلَ) فإن قال: ما أنكرت أن يكون مثل (كَلْتُكَ وَكَتُّ إِلَيْكَ) ونحو هذا مما يتعدى تارة بالحرف وتارة بغير الحرف، قيل له: هذه

(١) في المسائل البغداديات / ٥٤٩، جاءت العبارة أكثر دقة واستقامة وهي كما يلي: « وإن كان سيبويه لم يذهب إلى ذلك وحمله على الاختصاص ظرفاً، فالمعتبر في هذا الباب في تعدى الفعل الإبهام والاختصاص » .  
(٢) يريد: نقيضه، وهو (خرجت)، ويحتمل أن يكون أراد أمثاله من الأفعال غير المتعدية نحو ما ذكره هنا (ولجئت، هيجمت، نغرت) .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٥٠ .

الحروف في الجملة قليلة ليست بالكثيرة فالرد إليها والقياس عليها ليس بمستقيم ، ويضعف ذلك أيضاً أنك لا تسكاد تجد في هذه الحروف التي هي مثل نصبحته ونصحت له (فَعَلَ ، وأَفَعَلْتُهُ) لا تسكاد تجد مثل : (أُنْصَحْتُهُ) وأنت تقول : دخل وأدخلته ، كما تقول : ذهب وأذهبته .

فأما جئتُك فلإنما أصله : جئتُ إليك ، فاستعمل بحذف الحرف كما استعمل (دَخَلْتُ) بحذف الحرف منه ، فشكل هذا يدل على صحة ما ذهب إليه سيدي في هذا ، ويقوى ترك التعدي في هذا أن أمثاله غير مُتَعَدِيَةٌ نحو : وَجَلْتُ ، وَهَجَمْتُ ، وَغُرْتُ <sup>(١)</sup> .

ب/١١

**قال :** ويتعدى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة <sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : الوقت في الأمكنة المعروف القدر لا المعروف العين نحو فرسخٍ وميلٍ ونحوهما <sup>(٣)</sup> .

(١) قراها في المسائل البغداديات / ٥٥١ (وَعُدْتُ) أما ( غرت )  
أي سرت في بلاد الغور ، ويقال انك غُرْتُ في غير مغارٍ ، معناه طلبت في غير مطلب ، انظر اللسان ( غور ) .

(٢) في الكتاب ١/ ١٦ ، « في الأماكن » ويبدو أن « الأمكنة »  
أصبح ، لذكر النظير « الأزمنة » بعدها مباشرة والمعنى : أنه يستوى في التعدي الظروف الدالة على المكان ، والظروف الدالة على الزمان ، اذا كانت غير مختصة ، تقول : ذهبت الشام ، وذهبت شيرين ، كما تقول : سرت فرسخين ، وسرت يومين .

(٣) « ميل وفرسخ » معروفة القدر دون العين ، فهي أوقات تقع في الأماكن ولا تختص بمكان واحد .



١٦

**قال :** ( كما أن ذلك وقتٌ في الأزمان )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : يعنى ما كان معلوم المقدار نحو شهر وسنة وما أشبه ذلك . .

**قال :** ( فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان صار مثله )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : أى في أنك إذا قلت : ذهبتُ شهرًا كان كقولك : ذهبتُ فرسخًا في تعدى الفعل إليهما .

**قال :** ( وكذلك ينبغى أن يكون إذ صار تعدى فيما هو أبعد )<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحق<sup>(٤)</sup> وكذلك كان ينبغى أن يسكون ، يعنى تعدى الفعل إلى المكان الموقت<sup>(٥)</sup> الذى يقع على كل شيء من الأمكنة ، إذ كان الفعل يقع على المختص من المكان الذى لا يقع على كل شيء ، نحو : ذهبتُ الشام ، فإذا تعدى الفعل إلى الشام وهو مختص فهو أجدر أن يتعدى إلى ما ليس بمختص .

(١) فى الكتاب ١٦/١ « كما أن ذلك وقت فى الأزمان » .

(٢) فى الكتاب ١٦/١ « فلما صار بمنزلة الوقت فى الزمان كان

مثله » .

(٣) العبارة فى الكتاب ١٦/١ ، وقد زاد أبو على لفظ ( تعدى )

وربما أراد بها توضيح قول سيبويه ( صار ) .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقترجمته .

(٥) أى المكان المختص المحدد .

هذا باب الفاعل الذى يتمدّاه فعله إلى مفعولين  
وإن شئت أقصّرت: (١)

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ (٢).

(١) الباب عقده سيبويه للفعل المتعدى الى مفعولين ليسا فى الأصل مبتدأ وخبرا ، وقد ترجم له بترجمة طويلة اختصرها أبو على هنا . انظر الكتاب ١٦/١ .

(٢) هو من قول المتلمس ، جرير بن عبد المسيح الضبيعى من البسيط :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله فى القرية السوس من قصيدة مطلعها :

يا آل بكر ألا لله أمكم طال النواء وثوب العجز ملبوس

انظر ديوانه ٩٥/ ، والمخاطب فى هذا البيت هو عمرو بن هند الملك ، لأن عمرا آلى فقال : واللوات ، لا يذوق حب العراق ما حييت ، فبلغه وهو بمكة ، انظر هامش الديوان ٩٥/ ، ويروى بضم ( آليت ) أيضا ، فقد ذكر الروايتين أبو البركات الأنبارى فى البيان فى غريب اعراب القرآن ١٦١/١ ، ٣٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧/١ ، ورواه سيبويه بالفتح منسوباً الى المتلمس وقال : « يريد على حب العراق » فيكون شاهداً على حذف حرف الجر ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ٢٢٣ ( المدينة ) والنكت ١٧٢/١ الاصول ١٧٩/١ ، جمهرة أشعار العرب ١٠١/ ، وانظر البيت وسبب رواية نصب ( آليت ) فى الشعر والشعراء ١٨٨/١ ، مغنى اللبيب ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، الانتصارى ٨ ، الاصول ١٧٩/١ ، أمالى ابن السجرى ٣٦٥/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٢/ ، العينى ٥٤٨/٢ ، الأشمونى ٩٠/٢ المسائل البصريات ٩١٤/ .

قال أبو علي : وضع سيبويه البيت على أن المراد : أَلَيْتَ على حَبِّ العراق ، فلما حَذَفَ الحرف وَصَلَ الفعل ، وذهب أبو العباس<sup>(١)</sup> ، فيه إلى أن المعنى : أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبَّ العراق ، أى لا أَطْعَمُ ، كقوله : تَاللهِ يَبْقَى على الأيام<sup>(٢)</sup> .

(١) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته . وهو يرى أن توجيه سيبويه للبيت غلط ، وأن كلمة ( حَبِّ ) فى البيت ليست منصوبة بنزع الخافض ، وأن المعنى « ( هو أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبَّ العراق ) أى لا أَطْعَمَ حَبَّ العراق كما تقول والله أبرح من هنا ، أى لا أبرح » ورد عليه أحمد بن ولاد ذلك . انظر الانتصار ، ق ٨ - ١٠ . انظر أيضا الأصول ١٧٩/١ - ١٨٠ ، الكنت ١٧٢/١ .

(٢) من بيت أمية بن أبى عائذ الهذلى من البسيط :  
 لله يَبْقَى على الأيام ذو حيد بمشخر به الطيسان والآس  
 واليه نسبه سيبويه بهذه الرواية ( لله ) ، انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، ويروى ( تَالله ) كما هو عند أبى على هنا ، وبرواية نالمة هي ( تَالله لا تعجز الأيام ذو حيد ) فى قصيدة سيبوية تنسب الى أبى ذؤيب الهذلى ، ومالك بن خالد الخناعى ، ولعبد مناة الهذلى ، كما أن المطلع فى قصيدة ميمية تنسب الى ساعدة بن جؤية الهذلى ، انظر شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١ ، ٤٣٩ ، المنضوب ٣٢٤/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ، أمالى ابن الشجرى ٣٦٩/١ ، البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٦٧٢/٢ ، وأنشد البيت فى شرح المفصل ٩٦/٩ ، وفيه ( تَالله يَبْقَى على الأيام مبتفل ) على حذف حرف النفس فى القسم ، كما روى فيه ٩٨/٩ بالرواية الأولى وقافيته دالية ونسبه فى الحاشية الى مالك بن خويلد الخناعى الهذلى نقلا عن اللسان ( نفل ) ، كما أنشد البيت فى المكان نفسه برواية ( لله يَبْقَى ٠٠٠ ) منسوبا الى مالك أيضا ولعله عنى الخناعى ←

- ٦٦ -

أى لا يبقى ، فحب العراق على قول أبى العباس ينتصب بفعل مضمر  
(أطعمه) تفسيره ، كأنه قال : آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ،  
فأطعمه تفسير المضمر .

**قال : لِأَنَّ عَنْ ، وَعَلَى لَا يُفْعَلُ بِهِمَا ذَلِكَ<sup>(١)</sup> .**

قال أبو علي : الباء في [خبر]<sup>(٢)</sup> ليس ، وكفى بالله زائدة<sup>(٣)</sup> ، واخترت

واللسان ( حيد ، ظيا ) ، انظر أيضا اللامات / ٨١ ، الخزنة ٣٦١/٢ ،  
٢٣١/٤ - ٢٣٣ ، الهمع ٣٢/٢ ، الدرر ٢٩/٢ - ٤٤ ، مغنى  
اللبيب ٢٨٣/٢ ، وأنشده السيوطي ضمن قصيدة ميمية مع اختلاف  
العجز ، انظر شرح شواهد المغنى ١٥٦/١ ، ونسبه الى ساعدة بن جؤبة  
وفسر قوله ( تالله يبتقى ) على حذف ( لا ) أى لا يبقى . كما أنشده  
في المصدر نفسه ٥٧٣/٢ - ٥٧٤ وأشار الى الرواية السابقة وقال  
« وقد وقع أيضا فى قصيدة لأبى ذؤيب سينية ... وأورده الفارسي فى  
الايضاح بلفظ : ( تالله لاتعجز الأيام ذو حيد ) ، ولم أجده فى  
الايضاح ، ولكنه أنشده فى شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٦٦ ، وقال  
« المعنى لا يبقى ، فحذف اللام ، والمعنى : لا يبقى على حوادث الأيام ،  
فحذف المضاف » كما أنشده فى المسائل البصريا ٩١٦ برواية  
( تالله يبتقى على الأيام ) ، ولم ينسبه الفارسي لأحد .

(١) الكتاب ١٧/١ ، وفيه « لَا يُفْعَلُ بِهِمَا ذاك » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الباء المتصلة بالفاعل هنا زائدة فى مثل قوله تعالى

« كفى بالله شهيدا » .

- ٩٧ -

من الرجال<sup>(١)</sup> وَنُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ<sup>(٢)</sup> [ فَتَلَى ]<sup>(٣)</sup> وَعَنْ فِيهِمَا<sup>(٤)</sup> زَائِدَتَيْنِ لِأَنَّ  
(عَنْ) ، و (تَلَى) لَا تَزَادَانِ ، و (مِنْ) لَا تَزَادُ فِي الْوَاجِبِ ، وَقَدْ  
تُزَادُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ نَحْوِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَالنَّفْيِ كَقَوْلِكَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ  
فِي الدَّارِ . وَمَا مِنْ رَجُلٍ فِيهَا .

**قال :** ثُمَّ تَقُولُ : عَرَّفْتُهُ بِزَيْدٍ فَهُوَ سِوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : معنى عَرَّفْتُهُ بِزَيْدٍ يُؤْوِلُ إِلَى سِوَى مَعْنَى عَرَّفْتُهُ زَيْدًا ،  
وَالْهَاءُ فِي عَرَّفْتُهُ زَيْدًا غَيْرُ ضَمِيرِ زَيْدٍ ، وَفِي عَرَّفْتُهُ بِزَيْدٍ يُؤْوِلُ فِي الْمَعْنَى إِلَى  
أَنَّهُ هُوَ الْعَيْنُ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ .

- 
- (١) أَيْ أَنَّ « مِنْ » هُنَا زَائِدَةٌ ، وَالرِّجَالُ مَجْرُورٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ،  
(٢) هُنَا ضَمِنَ مَسْأَلَةُ الْغَلَطِ الَّتِي يَرَى أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ أَنَّ  
سَبَبِيَّوِيَهْ غَلَطَ فِيهَا وَعَرَضْنَا لَهَا آفَافًا ، فَسَبَبِيَّوِيَهْ يَرَى أَنَّ « نُبِّئْتُ زَيْدًا »  
بِمَعْنَى « نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ » فَقَالَ الْمُبَرِّدُ : « لَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ ( نُبِّئْتُ )  
زَيْدًا ) مَعْنَاهُ ( أَعْلَمْتُ زَيْدًا ) وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ ( نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ قَائِمًا )  
وَضَعَهُ مَوْضِعَ ( حَدَّثْتُ ) » الْإِنْصَارَاقُ ٨ ، وَانْظُرِ الْأَصُولَ ١٧٩/١ - ١٨٠  
(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا الْمَعْنَى .  
(٤) أَيْ فِي مِثْلِ ( آلَيْتُ عَلَى ٠٠٠ ) ، و ( نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ ) .  
(٥) الْكِتَابُ ١٧/١ .

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين  
وليس لك أن تقتصر<sup>(١)</sup>

١٢/أ قال: (وذكرت المفعول الأول لتعليم الذي / تضيف إليه ما استقر له عندك (من هو) فلما ذكرت (ظننت<sup>(٢)</sup>).

قال أبو إسحق<sup>(٣)</sup>: يعني زيدا في قولك: ظن عبيد الله زيدا أخاك. فالظن غير واقع من عبيد الله على زيد لأن زيدا في علمه لا في ظنه، ولكنك ذكرته لتضيف ما ظن عبيد الله أو علمه إليه وهو الأخوة ونحوها من المفعول الثاني.

قال أبو علي: يعني بالذي تضيف إليه المفعول الأول والهاء للذي. ومعنى هذا الكلام أنك تعلم المخبر خبر المفعول الأول، وما أتت به إليه من المفعول الثاني الذي هو خبر عن المفعول الأول في المعنى، وتقدير الكلام، لتعلم ما استقر عندك للذي تضيف إليه.

فأما تفسير اللفظ فإن (تعلم) منقول من علمت الذي بمنزلة عرفت، كأنه قال: لتعرف الخطاب الذي تضيف إليه ما استقر له عندك. فقوله: ما استقر له عندك بدل من الذي تضيف إليه، لأنه ملتبس به

(١) في الكتاب ١٨/١ « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ».  
(٢) العبارة في الكتاب ١٨/١، وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب.  
(٣) هو الزجاج، وقد سبقترجمته.

كانك قلت : لَتَعْلَمَنَّ مسجَرَهُ الذى تضيف إليه ، أى ايعرف المتأدب خبر المسند إليه والمحدث عنه ، ويفيده إياه .

ويجوز أيضاً أن يكون ( تَعْلَمَ ) منقولاً من عَلمت الذى يتعدى إلى مفعولين ، لأن الإقتصار على المفعول الأول منه جائز عند أبى بكر<sup>(١)</sup> ، فيكون الذى تضيف إليه مفعولاً أول ، وما استقر بدلا منه ، ولا تحمله على هذا ، لأن سيبويه لم يجره<sup>(٢)</sup> .

ولا يجوز أن يكون قوله : ما استقر له عندك مفعولاً ثانياً ، لأنه لا يخلو من أن تجعل ( تَعْلَمَنَّ ) منقولاً من ( عَلمتُ ) الذى بمعنى عرفت ، أو من ( عَلمتُ ) المتعدى إلى مفعولين ، فإن نقلته من التى بمعنى ( عَرَفْتُ ) صار المعنى لَتَعْلَمَنَّ الذى تسنده إليه ما استقر له عندك ، وهذا فاسد فى المعنى لأنك است تريد أن تَعْلَمَ المسند إليه ذلك ، إنما تريد أن تعرفه المخاطب فلا يكون منقولاً من التى بمعنى ( عَرَفْتُ ) ، ولا يجوز أيضاً أن يكون

---

(١) رأى أبى بكر السراج فى الحقيقة غير ما ذكره أبو على هنا ، فهو يقول : « واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها الى أحد المفعولين دون الآخر ، لا يجوز : ظننت زيدا ، وتسبكت ، حتى نقول ( قائماً ) وما أشبهه . من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر ، كذلك ( ظننت ) لا تعمل فى المفعول الأول بغير مفعول ثان ، فأما قولهم : ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه ، لأنه كناية عن الظن ، يعنى المصدر ، فكأنه قال : ظننت ذاك الظن » . الأصول فى النحو ١ / ١٨١ .

(٢) أبو على هنا يفسر كلام سيبويه المتعلق بالاعراب دون المعاني العامة للفعل ( عَلمَ ) المتعدى الى مفعولين .

مفعولا من ( قَامَتْ ) التي تقعدى إلى مفعولين ، لأنك إذا عدت ذلك إلى المفعول الثانى لزم تَمَدُّيَّتُهُ إلى المفعول الثالث ، ولا مفعول ثالثا فى الكلام .

فإن قلت : يسكون مفعولا<sup>(١)</sup> أول فى المعنى مراداً ، كأنك قلت : لَتُعْلِمَ المخاطب الذى تضيف إليه ما استقر له عندك ، فذلك فاسد أيضاً لأن المفعول الثالث من هذا الباب يلزم أن يسكون المفعول الثانى فى المعنى ولا يسكون قولك : ما استقر له عندك قولك الذى تضيف إليه قولك فاسد فى هذا .

فإذا لم يَجُزْ واحد من هذين الوجهين ثَبَتَ أن قوله : ما استقر له عندك بدل من الذى تضيف إليه ، ووجدت هذه الحروف فى بعض النسخ<sup>(٢)</sup> / لَتُعْلِمَ من الذى تضيف إليه ما استقر له عندك ، وهذا قريب ١٣/ب المأخذ لا عمل فيه .

قال أبو اسحق<sup>(٣)</sup> : إذا قلت : ظننتُ زيدا منطلقاً فالظن منك فى المعنى ليس بواقع يزيد لأنك تعلم زيدا ، ولسكنك إنما تظن انطلاقه ،

(١) فى المخطوطة « مفعول » .

(٢) سيجد أبا على الفارسى يحيل الى غير نسخة للكتاب ، ويشير الى ما بين هذه النسخ من اختلاف ، وهذه هنا اشارة الى واحدة منها ، وفيها يتبين الفرق بينها وبين نسخ الكتاب المطبوعة المتداولة . قارن بين ما أثبت أبو على وبين ما فى طبعة بولاق ١٨/١ ، وطبعة باريس ١٣/١ .  
(٣) هو الزجاج ، وقد سبقتم ترجمته .



فإنما جئت بزيدٍ لَعَلَّه لِمَ أن الذي ظننت له كان بغيرنا أو شكاً ، فإن قامت  
( عَلامتُ ) كان بغيرنا ، أو قلت : ( ظننتُ ) كان شكاً .

**قال :** يكون بمنزلة عرفتُ فلا تريد إلا علم الأول<sup>(١)</sup>

قال أبو علي : أى لا تريد إلا علم المفعول الأول ومعرفة تقتصره عليه

دون الثانى .

**قال :** وتقول : ظننت به ، جعلته موضع ظنك<sup>(٢)</sup>

قال أبو علي : الباء في ظننت به لا تخلو من أن تكون ظرفاً أو زائدة  
كزيادتها في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وبحسبك صنيعُ الخير ، فلو كانت زائدة  
كزيادتها في هذين الموضعين لكان موضعه نصباً على أنه المفعول الأول ،  
ولو كان كذلك للزمك ذكرُ مفعولٍ ثانٍ ، كما أنك لو ذكرت ما يكون  
فوالك به في موضعه من المفعول الأول لم يَجُزْ إلا أن تذكر المفعول الثانى  
ولما اقتصرت على ( به ) بطلَ أن تكون الباء زائدة ، فبطل كونها في موضع  
المفعول الأول ، فثبت أنه ظرف إدا ليس قسم ثالث<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١٨/١ ، وفيه « لا تريد الا علم الأول » . ٠

(٢) الكتاب ١٩/١ . ٠

(٣) سورة العنكبوت ، آية ٥٢ . ٠

(٤) انظر قبله ق ١٠/١ ، ص ٣٤ - ٣٩ . ٠

هذا باب الفاعل الذى يَتَعَدَّاهُ فعله إلى ثلاثة مَفْعُولِينَ<sup>(١)</sup> :

قال أبو بكر<sup>(٢)</sup> : يجوز الاختصار عندى على المفعول الأول فى هذا الباب من حيث جاز الاختصار على الفاعل فى الباب الذى قبله فى قولك : رأى زيدٌ لأن المفعول الأول فى هذا الباب هو الفاعل فى الباب الذى قبله ، فمن حيث جاز الاختصار على الفاعل قبل أن تَنْتُلِ الفعل إلى ( أنْعَل ) جاز الاختصار على المفعول الأول .

قال : ولكن كما تقول : يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ١٩/١ •

(٢) هو ابن السراج ، وهذه العبارة لم أجدتها فى الأصول ، والذى ذكره فيه : « أن كل فعل متعد لك ألا تعديه ، وسواء عليك أكان يتعدى الى مفعول واحد ، أو الى مفعولين أو الى ثلاثة ، لك أن تقول : ضربت ولاتذكر المضروب ، لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب ، وكذلك ظننت ، يجوز أن تقول : ظننت وعلمت الى أن تفيد غيرك ذلك » •  
الأصول ١٨١/١ : وأنظر المصدر نفسه ١٨٧/١ •

وأبو العباس المبرد يقول : « ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلا ، فألزمه ذلك الفعل غيره » المقتضب ١٢٢/٣ •

(٣) الكتاب ١٩/١ وفيه « ياسارق الليلة زيدا النوب » ، وهناك بيت من الرجز أورده سيبويه منضمنا لفظ هذا المثال ، ودو قوله :

يا سارق الليلة أهل الدار

وفيه شاهد على إضافة ( سارق ) الى الليلة ، ونصب ( أهل ) على

قال أبو علي : أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السعة ، لأن الظرف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث .

**قال :** وتقول : أعلمتُ هذا زيدا قائماً العلم اليقيني إعلماً<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : لا يملو ( قائماً ) في هذه المسألة من أن يكون حالاً أو مفعولاً ثالثاً ، ولا يجوز أن يكون حالاً ، لأنك إن جعلته حالاً لزمك أن تجعل : ( العلم اليقيني ) أو ( إعلماً ) المفعول الثالث ، ولا يجوز في واحد منهما أن يكون مفعولاً ثالثاً ، لأن المفعول الثالث يلزم أن يكون المفعول الثاني في المعنى والعلم لا يكون زيداً ، فإذا بطل أن يكون ( قائماً ) حالاً ثبت أنه المفعول الثالث ، وإذا ثبت أنه المفعول الثالث / ثبت أن ١٣ / أ ( العلم اليقيني ) ينقصب على المصدر ، و ( إعلماً ) تكرار المصدر .

**قال :** صارت بمنزلة ما لا يتعدى

قال أبو علي : يقول : فعدّ هذه الأفعال التي يتعدى فاعلها إذا انتهت إلى المصدر والمكان ، وهذه الأشياء كما تعدى إعلماً ما لا يتعدى من الأفعال الفاعل ، وليس ما تعدى فاعلها من الأفعال بأصاف مما لم يتعد فاعلها .

←

السبعة في الكلام . انظر الكتاب ٨٩/١ ، وانظر أيضاً الأصول في السحو  
١٩٥/١ ، معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، الحجة في الفراءات للفسارسي  
١٤/١ ( ناصف وآخرون ) .  
(١) الكتاب ١٩/١ .  
(٢) الكتاب ١٩/١ .

هذا باب المفعول الذى يتعداه فاعله

إلى مفعول<sup>(١)</sup>

**قال :** وضربَ عبد الله اليومين اللذين تعلم لا تجعله ظرفاً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو على : لو جُعلَ بدلَ اليوم وما أشبهه اسمٌ غير ظرف لم يجز كما جاز فى الظرف ، وإنما جاز فيه لأن الفعل كان يتعدى إليه وهو ظرف فوقع الاتساع فى تقدير انقصابه على أنه مفعول به .

**قال :** واعلم أن المفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعل فاعل فى التعدى والانتصار<sup>(٣)</sup>.

قال أبو على : الانتصار أن نقول : ضربَ زيدٌ ، ولا تُعديه إلى شيء آخر .

قال أبو على : وقوله : لم يتعد إلى فاعل ليس يريد أنه لم يصل إليه فعل فاعل ، هو حركة مؤثرة ، لكنه يريد أن هذه اللفظة التى هى ضربَ لم تجاوز هذا الاسم المرتفع إلى اسم آخر منتصب كما جاوزه إليه فى أعطى زيد ونحوه<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ١٩/١ .

(٢) الكتاب ١٩/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٣١

(٣) الكتاب ١٩/١ .

(٤) لأن « ضربَ » يتعدى إلى مفعول واحد ، فإذا بنى للمفعول ،

صار المفعول فى مكان الفاعل فاكسب حركته ، بخلاف النعل « أعطى »

فانه يتعدى إلى مفعولين ، فإذا صيغ للمفعول ، صار مفعوله الأول نائب

فاعل ، وبقي المفعول الثانى على حاله من النصيب .

- ٧٤ -

**قال :** لأن معناه متعدياً إليه فعل فاعل وغير متعدياً [ إليه ] فاعله  
سواء (١) .

قال أبو علي : يقول : ضَرَبَ زيد ، في المبنى مثل ضَرَبْتُ زيداً وإن  
اختلف في تقدير الإعراب ، فكما جاز تعدى الفعل إلى المصدر والزمان  
والمكان إذا تعدى إلى المفعول به الذي هو زيد في ( ضَرَبْتُ زيداً ) ،  
كذلك يجوز أن يتعدى إلى هذه الأشياء إذا قلت : ( ضَرَبَ زيد )  
فلم يتعده إلى مفعول به .

---

(١) الكتاب ١٩/١ ، وفيه « فَعْلُ الْفَاعِلِ » وما بين المعقوفتين

زيادة منه .

هذا باب المفعول الذى يتعداه فعلُهُ إلى مفعولين  
وليس لك أن تقتصر<sup>(١)</sup>

**قال :** وذلك قولك : نُبِّئْتُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يجوز الاقتصار على ( نُبِّئْتُ )<sup>(٣)</sup> ، وحدها لأن الاسم  
الذى أقبح فيه مقام الفاعل هو المفعول الأول من الثلاثة ، ألا ترى أن  
( نُبِّئْتُ ) يجوز فيه أن يتعدى إلى مفعول به ، وهو فى المعنى المفعول الأول  
من ( أَنْبَأَنِى الله زيد أبا فلان ) .

فأما إذا عدت نُبِّئْتُ إلى مفعول فلا يجوز الاقتصار عليه دون  
١٣/ب الثانى من ( أَنْبَأَنِى الله زيداً أبا فلان ) / .

فكما لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى من هذه المسألة لأنه المفعول  
الأول من باب ( عَلِمْتُ ، وَظَنَنْتُ ) وهو الذى القصد فى ذكره أن يذكر  
مابعدهُ لِيُؤَكِّدَ ، كما كان القصد فى ذكر المبتدأ أن يُعْلِمَ خبره كذلك لا يجوز  
الاقتصار على المفعول الأول من ( نُبِّئْتُ ) لأنه المفعول الثالث من ( أَلَمَّ  
الله ) والمفعول الثانى من ( عَلِمْتُ ) ، ولا يجوز الاقتصار عليهما دون  
الثانى والثالث .

**قال :** صير المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) انظر الأصول فى النحو ١٨١/١ .

(٣) ما أثبتته أبو علي هنا يوافق رواية أبي سعيد السيرافى ، انظر

- ٧٧ -

قال أبو علي: يريد المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو إلى مفعولين نحو: أعطيت زيداً ، ونبهت جعفرأباً فلان ، والفاعل : أى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول أو أكثر .

**قال :** بمنزلة الفعل الذى لا يتعدى فاعله ولا مفعوله<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : الفعل الذى لا يتعدى فاعله نحو ( ذهب ) والفعل الذى لا يتعدى مفعوله نحو ( ضرب زيد ) .

قال : ولَمْ يَكُونَا لِيَكُونَا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : يعنى الفاعل الذى يتعداه فعله ، والمفعول الذى يتعداه فعله

←

شرحه لكتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ١٣٢ ، إلا أن طبعة بولاق تخالفهما ، فقد جاءت عبارة سيبويه فيها هكذا « صير فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما ٠٠٠ » الكتاب ٢٠/١ ، ولعل الصواب ما نقله أبو علي في التعليفة وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « يعنى أن المفعول والفاعل اللذين يتعدى فعلهما فى تعديهما الى المصدر والظرفين والحال ليسا بأضعف من الفعل الذى لا يتعدى فى تعديه الى هذه الأشياء » .

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٠/١ .

هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعل فَيَمْتَنِّصُ وهو حال<sup>(١)</sup> :

**قال** : ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً إذا قلت : كَسَوْتُ الثَّوْبَ<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو علي : معنى الثوب إذا كان مفعولاً في قولك : كَسَوْتُ  
الثوب ، كمعناه أولاً إذا كان<sup>(٣)</sup> قلت : كَسَى الثوب ، لأنه في كلا الموضعين  
مفعول في المعنى ، وكذلك إذا قلت : كسوت زيدا الثوب ، فمعناه ثانياً  
كمعناه أولاً<sup>(٤)</sup> ، لأنه في كلا الموضعين مفعول به ، فأما الحال والاسم  
المنتصب عليها فلا يسكون معناه أولاً كمعناه ثانياً ، كما كان المفعول به  
كذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : ضَرَبَ قائمٌ ، فأثمة مقام الفاعل كما أثمت  
الثوب ، لمخرج عن أن يسكون حالا ، ولا يخرج الثوب عن أن يسكون  
مفعولاً في المعنى في هذه المواضع .  
**قال** : يعملُ عملٌ غير الفعل<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : يريد بغير الفعل مثله في قولك ، لي مثله<sup>(٦)</sup> هَسَلًا ،  
تقول الذي هو ذَهَبَ في نصبه الاسم النكرة على الحال عمل غير الفعل في  
نصبه الاسم النكرة على التمييز .

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٠/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٣٣

(٣) « كان » هنا زائدة لامعنى لها .

(٤) أي كما لو قلت : « كسى زيد الثوب » .

(٥) في الكتاب ٢٠/١ « ٠٠٠ فعمل كعمل غير الفعل » ومثله عند

السيرافي ، انظر شرحه للكتاب ج ١ ، ق ١٣٣ .

(٦) هذا من أمثلة سيبويه ، وفي الكتاب ٢٠/١ « لي ملؤه عسلا » .



هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل

إلى اسم المفعول<sup>(١)</sup>

قال : وأما ( لَيْسَ ) فإنه ليس يكون فيه ذلك<sup>(٢)</sup>.

١٤/ أ قال أبو على : يقول ليس يستغنى عن الخبر كما استغنى سائر هذه / الأفعال<sup>(٣)</sup>.

قال أبو إسحق<sup>(٤)</sup> : لا يجوز أن يسكون ( أَشْنَعًا )<sup>(٥)</sup> خبر كان ،

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢١/١ ، وفيه « وأما ليس فإنه لا يكون فيها داء »  
ووافق لفظ الفارسي ما عند السيرافى الذى شرح هذه الجزئية بقوله :  
« يعنى أن ( لَيْسَ ) لا يكون لها حال تستغنى بالفاعل فقط مدحا » ،  
انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٣٧ .

(٣) يريد الأفعال الناقصة المتصرفة الأخرى .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته ، وانظر هذا الرأى فى

المسائل المشككة ٥٤٥/ .

(٥) إشارة الى قول عمرو بن شأس من الطويل :

بنى أسد هل تعلمون بسلامنا إذا كان يوما ذا كواكب أسدنا

والبيت أحد شواهد الكتاب ٢٢/١ ، قال سيبويه : « وسمعت

بعض العرب يقول ( أَشْنَعًا ) ويرفع ما قبله ، كأنه قال اذا وقع يوم

ذو كواكب أشنعا » .

قال أبو سعيد : « يجعل كان بمعنى وقع ، ويجعل أسدنا على

الحال ، وقد يجوز أن يكون أشنعا خبرا » شرح السيرافى للكتاب ،

ج ١ ، ق ١٣٧ ، وانظر المسائل المشككة ٥٤٥/ حيث تشابه انصاف

هنا وهناك ، وأنشد الفارسي عجز البيت بنصب ( أَشْنَعًا ) ورفع

- ٨٠ -

لأنك لا تفيد به ، لأن كل يوم ذى كواكب فهو أشنع ، وإنما هو حال ،  
ويجوز أن نجىء الحال وإن كانت لا تفيد نجىء مؤكدة ، تقول : هذِهِ  
نَارُكَ حَارَّةٌ ، ولا تقول : كانت نَارُكَ حَارَّةً .

قال أبو بكر : يجوز أن يكون خبراً من حيث جاز أن يكون حالاً  
لأن الحال أيضاً خبر<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : أنا لا يصلح عندي أن تكون خبراً ، ويجوز أن  
تكون حالاً لأن الحال آخر ضروبها أن تجيء لازمة للتأكيد كقوله  
تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾<sup>(٢)</sup> و :

←  
ماقبله ، انظر شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٢٦٤ ، ومنله في شرح  
أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٧/١ ، ( الريح ) ، وأنشد الهروي في  
باب مواضع ( كان ) بيت مقاس العائذي :

فدى لبنى ذهل بن شيبان ناقتى إذا كان يوم ذو كواكب أشهب  
على معنى ( وقع يوم أشهب ) ، وأنشد بيت ابن شأس بنصب ( يوم )  
وقال : « نصب يوماً على خبر كان ، أراد إذا كان اليوم يوماً ، يعنى اليوم  
الذى يقع فيه النضال فهذه التى لها اسم وخبر » الأزهية / ١٩٥ - ١٩٦ ،  
وانظر الافصاح / ٢٧٧ ، وأنشد ابن قتيبة للحصين بن الحمام المرى قوله :  
ولما رأيت الصبر ليس بنافعى وان كان يوماً ذا كواكب أشهباً  
انظر المعانى الكبير ٩٧٣/٢ ، ويبدو أن الرواة خلطوا بيت مقاس  
العائذي وبيت عمرو بن شأس فركبوا منهما بيتاً التبتت نسبته الى  
أحدهما ، والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر حاشية المقتضب ٩٦/٤ ،  
الانتصار ق ١٣ - ١٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٣٧ .  
(١) انظر هذا الرأى فى المسائل المشككة / ٤٥٤ ، ومعناه فى الأصول  
فى النحو ٢١٣/١ .

(٢) سورة البقرة ، آية / ٩١ .

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا<sup>(١)</sup>.

وزيدٌ أخوكَ بَيِّنًا ، وما أشبه هذا مما في الكلام الذي قبله دلالة عليه ، وليس الإخبار كذلك ، ولم يجرى على هذا ، ألا ترى أن الأخفش<sup>(٢)</sup> لا يميز في الخبر ( أَحَقُّ النَّاسِ بِمَا لِي أَبِيهِ ابْنُهُ ) لأن في الأب دليلا على الابن ، فكذلك يوم ذو كواكب<sup>(٣)</sup> فيه دلالة على الشَّعَاءِ فلا يجوز أن تجعل ( أشعما ) خبراً عنه ، ويجوز أن يكون حالا من حيث جاز ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ وما أشبه ذلك .

وأما قول أبي بكر : لأن الحال أخص خبر ، فليس الحال بخبر محض إنما هو زيادة في الخبر<sup>(٤)</sup> ، ويجوز أن تُصرف هذه الزيادة إلى التأكيـد دون غيره مما فيه الفائدة لأنه يبقى مما يستفاد ما الحال زيادة عليه وإذا صرفت

---

(١) هو من قول سالم بن دارة ، من البسيط :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ  
وهو من أبيات سيبويه ، وفيه شاهد على نصب « مَعْرُوفًا » على أنها حال مؤكدة الجملة الابتدائية ، انظر الكتاب ٢٥٧/١ ، المسائل المشكلة ٥٤٦/٠ المساعد ٤١/٢ ، الخزانة ٥٥٧/١ ، ٢٦٥/٣ ، العيني ١٨٥/٣ - ١٨٦ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢ ، وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٩/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٨٢/١ ( الريح ) ، شرح شذور الذهب ٣٢٠/١ ، شرح ابن عقيل ٦٥٤/١ ، الهمع ١٨٥/٢ .

(٢) الأخفش ، سعيد بن مسعدة المجاشعي ، وقد سبقت ترجمته .

(٣) إشارة الى بيت مقاس العائذي ، أو الى الرواية الثانية في بيت

سالم بن دارة ، وقد مر ذكر البيتين ، الكتاب ٢١/١ ، ٢٢ .

(٤) انظر الأصول في النحو ٢١٤/١ .

( ٦ — التعليقة )

الخبز بأسره إلى هذه الجهة لم يصلح لأنه لا يمتنى شيئاً مما يستفاد ، فيصير ذلك خروجاً عما وُضعت له الأخبار من الإفادة بها ، وليس الحمل على الحال كذلك عندهم ، لأن من الحال ما يكون لازماً مؤكداً ، نحو ما ذكرنا من قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ونحوه ، وهذا بين .

**قال** : ومثل قولهم : مَنْ كَانَ أَخَاكَ قول العرب : ما جاءت حاجتك<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : ما جاءت حاجتك في موضع رفع بالابتداء ، وهو استفهام ، وجاءت بمعنى صارت في هذه الكلمة دون غيرها<sup>(٢)</sup> ، وفيه صميم ما ، ( وَحَاجَتُكَ ) منتصبه لأنها خبر صار وأنت ( جاءت ) وإن كان فاعله ( ما ) لأنه في معنى الحاجة ، فعمل على المعنى فأدث ، وإن كان اللفظ مذكراً كما حمل على المعنى فجمع في قول الله تعالى ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> بعد قوله : ﴿ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ ﴾ ، وكما قرئ : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٠

(٢) قال سيبويه : « وانما يصير ( جاء ) بمنزلة ( كان ) في هذا الحرف وحده ، لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا ( عسى ) بمنزلة ( كان ) في قولهم ( عسى الفوير أبؤسا ) » الكتاب ٢٤/١ .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى « ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً ولا يستطيعون » النحل ، آية ٧٣ .  
أى أنه أفرد « يملك » وهى فى معنى الجمع « يَمْلِكُونَ » بدليل قوله بعد ذلك « يَسْتَطِيعُونَ » .

(٤) سورة الأحزاب آية ٣١ .

أُذِنَتْ عَلَى الْمَعْنَى <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
 جَمَعَ عَلَى الْمَعْنَى ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ <sup>(٣)</sup> عَلَى  
 اللَّفْظِ ، وَقَالَ سَهْبَانَهُ : ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تُغْنِي  
 شَفَاعَتُهُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> جَمَعَ عَلَى الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ لَفْظُ كَمْ مَفْرَدًا ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى جَمِيعٌ  
 وَلَا تُغْنِي فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (كَمْ) وَالْهَاءُ وَالْيَمِيمُ رَاجِعٌ إِلَى (كَمْ) <sup>(٥)</sup> وَفِي السَّمَوَاتِ  
 ظَرْفٌ لَيْسَ بِخَبَرٍ ، وَقَالَ : / ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ <sup>(٦)</sup> . فَأُذِنَتْ ٤/ب  
 (كَمْ) عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى لِلْقَرْيَةِ ، وَأَمْرٌ الضَّمِيرُ ، وَ (أَهْلَكْنَاهَا)

(١) لَيْسَ النَّائِثُ هُنَا فِي الْفِعْلِ (يَقْنُتُ) وَلَكِنَّهُ النَّائِثُ الْوَاقِعُ فِي  
 الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَى (يَقْنُتُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَنْ يَقْنُتْ) مُمْكِنٌ لِلَّهِ  
 وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلُ صَالِحًا (٠٠٠) .

(٢) سُورَةُ يُونُسَ ، آيَةُ ٤٢/ .

(٣) سُورَةُ الْإِنْعَامِ ، آيَةُ ٢٥/ ، سُورَةُ مُحَمَّدٍ ، آيَةُ ١٦/ ، وَالْمَعْنَى  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ (مَنْ) هُنَا مَفْرَدٌ ، حَمَلَ عَلَيْهِ لِعِظَا فَأُفْرَدَ ، وَلَمْ يَحْمَلْ عَلَى  
 الْمَعْنَى كَمَا فِي آيَةِ يُونُسَ السَّابِقَةِ .

(٤) سُورَةُ النَّجْمِ ، آيَةُ ٢٦/ .

(٥) (كَمْ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَفْهِيمُ الْكَثْرَةِ ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِأَفْرَادٍ وَلَا  
 بِجَمْعٍ ، فَيَسْأَلُ بِهَا عَنِ الْمَفْرَدِ نَحْوُ «كَمْ غُلَامًا عِنْدَكَ» كَمَا يَسْأَلُ بِهَا عَنِ  
 الْجَمْعِ نَحْوُ «كَمْ غُلَامَانِ لَكَ» وَالَّذِي يَبْدُو هُنَا أَنَّهُ جَمْعٌ «شَفَاعَتُهُمْ»  
 حَمَلًا عَلَى مَعْنَى لَفْظِ «مَلَكٍ» لِأَنَّهُ بِمَعْنَى «مَلَائِكَةٍ» ، (وَكَمْ) فِي هَذِهِ  
 الْآيَةِ خَبَرِيَّةٌ لَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ . وَقَدْ عَفِدَ الْفَارِسِيُّ بِأَبَا فِي الْإِيضَاحِ / ٢١٩ -  
 ٢٢٦ ، فَصَّلَ فِيهِ أَحْكَامَ «كَمْ» ، وَأُورِدَ هَذِهِ الْآيَةُ وَآيَةُ الْأَعْرَافِ التَّالِيَةُ  
 لَهَا ، فَلْيَنْظُرْ هُنَاكَ .

(٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ، آيَةُ ٤/ ، زَادَ فِي الْإِيضَاحِ / ٢١٩ بَعْدَ ذِكْرِ  
 هَذَا الْجُزْءِ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَوْلُهُ : «ثُمَّ قَالَ : (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)» .

الظهير، فإن قلت : ما تذكر أن يكون قوله (أهلكتناها) صفة لقرية  
'ولا يكون خبراً له (كم) فذلك لا يجوز من قبل أنك إن جعلته صفة  
لقرية لم تذكر له (كم) خبراً ، فيصير : كم من قرية مُهلكة ، وليس  
هذا بكلام تام ، حتى تذكر له خبراً ، فأهلكناها خبر<sup>(١)</sup> لما ذكرناه ،  
وليس بصفة ، وأنت (كم) على المعنى كما جُمعت على المعنى في الآية الأخرى  
ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة لقرية ، وقوله (جاءها) معطوفة  
على هذه الصفة ، والظهير ﴿فَمَا كَانَ دَفْوَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ، ويكون دخول الفاء  
في الظهير كدخوله في (كلُّ رجلٍ جاءني فله درهم) ، و (كم) على هذا  
التأويل أيضاً محمول على المعنى ، لأن الضمير عاد إليه مجموعاً ، وأكزّم  
في هذا التأويل عطف الصفة على الصفة بالفاء ، ألا ترى أنه يبعدُ (هذا  
رجلٌ ظريفٌ فشريف) ، فسكنا يبعدُ هذا التأويل لقوله عز وجل :  
﴿جَاءَهَا بِأُسْنَا﴾<sup>(٣)</sup>.

ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة ، ويكون الظهير (جاءها)  
كقوله : كلُّ رجلٍ .

قال أبو علي : وفيه نظرٌ أكثر من هذا .

و (كم) في كلا الآيتين خير ، فهذه جملة من الحمل على المعنى  
دون اللفظ .

(١) في المخطوطة (خبراً) وليس للنصب وجه .

(٢) سورة الأعراف ، آية ٥٠ .

(٣) سورة الأعراف آية ٤٠ .

**قال** : ومن يقول من العرب ( ما جاءت حاجتُك ) كثير كما يقولون :  
مَنْ كانت أُمُّك <sup>(١)</sup> ؟

قال أبو علي : مَنْ قال : ( ما جاءت حاجتُك ) فَرَفَعَ الحاجة ، صار  
( ما ) في موضع نصب ، كأنه قال : أأَسَدًا كانت حاجتُك ، فصارت التاء  
في جاءت للحاجة ، وقولك : مَنْ كانت أُمُّك ؟ بمعنى أهيئاً كانت أُمُّك .  
**قال** : ولم يقولوا : ما جاء حاجتُك <sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يقول : إذا صار ( جاء ) فاعله ضمير ( ما ) لم تحذف  
علامة التانيث من الفعل ، وإن كان لفظ ( ما ) مذكراً كما تحذف العلامة  
من ( سكان ) إذا صار فاعله ضمير ( مَنْ ) لأن هذه الكلمة جرت مجرى  
الأفعال .

**قال** : ومثل قولهم : ما جاءت حاجتُك ، إذ صارت تقع على مؤنث  
قراءة بعض القراء : ( ثُمَّ لَمْ تَسْكُنْ فِتْنَتَهُمْ ) <sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وفيه ( كما يَقُولُ ) بدلاً من ( كما يَقُولُونَ )  
عند أبي علي . وروى السيرافي هذه العبارة بلفظ يوافق لفظ سيبويه  
ورواية أبي علي أقيس ، لمجموع الفعل بصيغة الجمع في العبارة بعدها وهي  
قوله : « وَلَمْ يَقُولُوا مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ » انظر شرح السيرافي للكتاب  
ج ١ ، ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٢٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٥/١ ، والمثال الذي ساقه سيبويه من سورة الأنعام  
آية ٢٣/ « قَرَأْ حُمُزَةَ الْكَسَائِي وَيَعْقُوبَ وَالْعَالِمِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ ( يَكُونُ )  
بالياء على التذكير ، وقرا الباقر بالتاء على التانيث ، واختلفوا في  
( فَتَنَتَهُمْ ) فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء ، وقرا الباقر

قال أبو علي : يقول : فَأَنْتَ (أَنْ قَالُوا)<sup>(١)</sup> وإن كان مذكراً ،  
لأنه في المعنى الفتنة ، وكذلك أنت ( ما ) وإن كان مذكراً اللفظ لأنه  
في المعنى الحاجة ، إلا أن التأنيث في ( ما ) وحملها على المعنى أحسن من  
حمل ( أَنْ قَالُوا ) ونحوه من الأسماء غير المبهمة ، لأن المبهمة قد تحمل  
على المعنى كثيراً في غير الضرورة ، ولا يحتمل غيرها عليه ، ألا ترى أن  
( ما ) قد تجمع ، فعاد ضميره إليه ، كضمير الجماعة في قوله عز وجل :  
﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ بعد قوله ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ ۚ ۝ ١٥ / أَمْ لَهُمْ / رِزْقًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وليس ذلك في غير المبهمة وقد حمل غير المبهمة أيضاً  
على المعنى وجاء ، إلا أنه في ضرورة الشعر كقوله :  
ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعَصِرٍ<sup>(٣)</sup>

←  
بالنصب « انظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٧ ، انظر أيضاً تفسير  
الطبري ١١/ ٢٩٨ - ٣٠٠ وكتاب السبعة / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، حجة القراءات  
٢٤٣ - ٢٤٤ .

(١) يشير الى ورودها في آية الأنعام / ٢٣ ، وهي قوله تعالى « ثم  
لم تكن فتنتهم الا أن قالوا ... » .

(٢) سورة النحل ، آية / ٧٣ ، وانظر قبله ص ٦٧ .

(٣) هو من قول عمر بن أبي ربيعة من الطويل :

فكان مجنى دون من كنت أنقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

انظر ديوانه ٦٦/ ( الهيئة ) وروى في الكتاب ١٧٥/٢  
وفيه ( نصيروي ) بدل ( مجنئي ) وانظر أيضاً شرح السيرافي للكتاب ،  
ح ١ ، ق ١٥٨ ( المدينة ) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٦/٢  
( الريح ) قال المبرد : « قوله : ( ثلاث شخوص ) والوجه ( ثلاثة  
شخوص ) ولما قصد الى النساء أنت على المعنى وأبان ما أراد بقوله



فأنث الشخصوس لما كانت فى المعنى نساء .

قال : اجتمعَت اليمامة (١).

قال أبو على : يقول : كأن يقول : اجتمعت اليمامة كثيراً ، فيؤنث الفعل لأنه لها ، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة ( أهل ) فأقحمه وجمعه بحرى على السكثرة التى كان يحرى عليها قبل إدخاله الأهل فى الكلام ، وكذلك كان يدعو ( طلمحة ) أكثر ما كان يدعو مَرَحًا وكذلك ما أشبهه ( طلمحة ) ثم أدخل علامة التأنيث ، وأجراه على ما كان يسكون عليه فى السكثرة ، فأقحم الهاء بين الحاء وبين الفتحة التى كانت تسكون على الحاء إلى الهاء المقعومة بينها وبين الحاء ، فانفتحت الحاء لأن هذه التاء إذا ألحقت اسماً فُتحت ما قبلها ، فالفتحة فى الحاء من قولهم ( يا طلمحة ) غير

←

( سكاغبان ومُعَصِر ) « الكامل ٢/٢٥٠ ، وقال ابن عصفور : « أسقط التاء لأن الشخصوس فى المعنى هى الكاعبان والمعصر » المقرب ١/٣٠٧ ، وقال ابن السراج : « فانما آنت الشخصوس لقصده النساء ، فحمله على المعنى ، ثم أبان عن ارادته وكشف عن معناه بقوله ( سكاغبان ومُعَصِر ) » الأصول فى النحو ٣/٤٧٦ ، انظر البيت أيضاً فى المقتضب ٢/١٤٨ ، الكامل ٢/٢٤٨ ، ٢٥٨ ، عيون الاخبار ٢/١٧٤ ، التكملة ٧٢/ ( فرهود ) الخصائص ٢/٤١٧ ، الانصاف ٧٧٠/ ، العينى ٤/٤٨٣ ، الخزائن ٣/٣١٢ ضرائر الشعر ٢٧٢/ ، الأغاني ١/٨٣ .

(١) الكتاب ١/٢٦ ، وقال : يعنى أهل اليمامة .

(٢) فى المخطوطة ( يدعوا ) ، وهذه العبارة منقولة بالمعنى من الكتاب

٢٦/١ . وانظر أيضاً شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٤ .

الفتحة التي كانت عليها في حال الترخيم ، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبنا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي أيضاً : كأنه قال : يا طَلْحُ اسْكُنِ الهاءُ وأقمِ الهاء بالحركة التي كانت في الهاء بالحركة التي تَلْحَقُ الحرف الذي يقع قبل الهاء في شجرة .

---

(١) قال أبو سعيد : « اعلم أن الاسم الذي في آخره هاء التانيث منادى بأربعة ألفاظ ، بالضم واثبات الهاء كقولك يا طَلْحَةُ ، وبحذف الهاء وفتح الهاء كقولك يا طَلَحَ وهذا أكثر ما ينادى ، ويا طَلْحُ بضم الهاء وحذف الهاء ، ويا طَلْحَةَ بفتح الهاء واثباتها ، وهذا هو الذي يفسره في هذا الموضع ، وذلك أنه مفتوح ولم يلحقه ترخيم » .  
شرح كتاب سيبويه ج ١ ، ق ١٤٤ .

هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة<sup>(١)</sup>:

**قال :** وذلك قولك : ما كان مِنْكَ أحداً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : ( مثلك ) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة ، لأن الذي يُعرَّفُ الاسم هو التخصيص ، والإشارة إلى مختص<sup>(٣)</sup> ، أو نوع بعينه . وإذا أُضيف المثل إلى معرفة<sup>(٤)</sup> لم يُخصَّ شيئاً بعينه لسكثرة ما يجوز أن يقع فيه التماثل من المثليين .

**قال :** ولا يجوز لأحد<sup>(٥)</sup> أن يضعه في موضع واجب .

قال أبو علي : ( أَحَدٌ ) يجري على ضربين<sup>(٦)</sup>:

(١) الكتاب ٢٦/١ ، وفيه « هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة » وقد وافقت رواية السيرافي رواية أبي علي ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق ١٤٤ .

(٢) الكتاب ٢٦/١ ، وفيه « وذلك قولك : ما كان أحد مثلك » ومثله رواية السيرافي ، انظر المكان نفسه .

(٣) في المخطوطة « مختص » .

(٤) يعني أي معرفة سواء كانت ضميراً أو غير ضمير .

(٥) الكتاب ٢٧/١ ، وفيه : « ولا يجوز في ( أحد ) أن تضعه في موضع واجب » . وانظر الأصول في النحو ١/٦٦ .

(٦) عبدُ أبو سعيد السيرافي وجهن لكلمة « أحد » أحدهما : بمعنى واحد ، والآخر أن يكون في غير الإيجاب بمعنى العموم ٠٠ « انظر شرحه لكتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ١٤٤ . وقد أفرد أبو علي إحدى مسائل كتابه ( المسائل المشككة ) للحديث عن قولهم ( واحد ) انظر ص ٥٠٩ - ٥٢٣ .

أحدهما : يراد به ( واحدٌ ) كقولك : أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، أردت واحداً وعشرين ، فالهمزة بدل<sup>(١)</sup> من الفاء التي هي ( واو ) وهذا يقع في الإيجاب كما يقع في النفي ، لأن ( واحداً ) الذي هو في معناه كذلك أيضاً ، وعلى هذا قول الله عز وجل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾<sup>(٢)</sup> تقديره الأمرُ اللهُ واحدٌ فهذا الضمير في المبتدأ فظير الهاء الظاهرة في قوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، ( واحدٌ ) بمعنى واحد ، مثل قوله<sup>(٤)</sup> :

١٥/ب وَقَدْ بَهَرْتُ فَمَا تَخْفَى دَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا /  
أى إلا على واحدٍ .

والضرب الثانى من ضربى ( أَحَدٍ ) أن يقع حيث يراد العموم فهما

(١) فى المخطوطة ( بدلا ) .

(٢) سورة الاخلاص ، الآية ١ / .

(٣) سورة طه ، الآية ٧٤ / .

(٤) البيت من البسيط من قصيدة لذى الرمة فى مدح عمر بن  
مربية الفزارى ومطلعها :

يا دار مية بالخلصاء غيرما سافى العجاج على ميثائها الكدرا  
وفى الديوان يروى البيت ( حتى بَهَرْتُ ٠٠ ) انظر ديوانه ١١٦٣/٢  
وأبو سعيد السيرافى يروى البيت ( حتى ظَهَرْتُ ٠٠٠ ) انظر شرحه  
للكتاب ج ١ ، ق ١٤٥ ، الا أنه ينسبه للأخطل ، وذلك سهو منه ،  
كما نسب للأخطل أيضا فى الانتصار ، انظر ق ١٦ ، الأصول فى النحو  
٨٥/١ ، ويرويه ( حتى ظَهَرْتُ ٠٠٠ ) ، وروى الفارسى عجزه فى  
المسائل المشكلة ٥١٥/ ، انظر أيضا شرح المنصل ١٢١/١ ، الهمع ١٥٠/٢  
الدرر ٢٠٥/٢ ، اللسان ( بهر ) .

كان أو إيجاباً بعد أن يكون بمعنى الجماعة ، كقولك في الإيجاب : ( كلُّ  
أحدٍ يعلمُ هذا ) أو ( كلُّ أحدٍ جاءَ فلهُ دِرْهَمٌ ) . فهذا الإيجاب .

وأما قوله في الفى وغير الإيجاب فقولك : ( ما جاءنى من أحدٍ  
وهل من أحدٍ ) ، ويدلُّك على وقوعه بمعنى الجميع قوله تعالى ﴿ وَمَا مِنْكُمْ  
مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله سبحانه . ( وَإِنْ مِنْ أَهْلِ  
الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ثم قال : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ  
يَسْكَونُ عَلَىٰ هُمْ شُهَدَاؤُهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، والمعنى : وإن من أهل الكتاب أحد ،  
ومثله ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ نُنْجِي الَّذِينَ  
آمَنُوا ﴾<sup>(٥)</sup> .

**قال :** فكلما قدَّمته كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملاً فى شيء  
قدَّمته<sup>(٦)</sup> .

فال أبو على : يعنى إذا كان الظرف عاملاً فى شيء فتقدمه أحسن  
كما أن تقديم ( ظننت ) إذا كان عاملاً أحسن ، وإنما يكون الظرف  
عاملاً عند سيوريه إذا جعل فيها خبراً غير ملغى كقولك : ( فيها زيدٌ قائماً )  
وعملد بمعنى الفعل الذى فيه ، وإنما جاز ذلك فيه لقيامه مقام الفعل المحذوف  
النائب هذا الظرف عنه ، وكذلك قلت : ( زيد استقرَّ فيها قائماً ) ، وفيها

(١) سورة الحاقة ، الآية / ٤٧ .

(٢) سورة النساء ، الآية / ١٥٩ .

(٣) سورة مريم ، الآية / ٧١ .

(٤) سورة مريم ، الآية / ٧١ .

(٥) الكتاب ٢٧ / ١ .

على هذا الوجه هو الذى سماه سيبيويه **المُسْتَقَرَّ** (١) ، فإذا لم يجعله مستقراً ،  
وقلت : فيها زيد قائم ، فلا محذوف فى الكلام ، ولا إرادة فى استقرار ،  
لكن يكون على ظاهره ، وقولك : ( فيها ) مُتَعَلِّقٌ ، وفى موضع نصب به  
فَنُصِبَ ( قائم ) على هذا الوجه ، وهذه الشريطة ممتنع محال ، ألا ترى أنك  
لو نصبت ( قائماً ) على هذا السكت قد أحلت من جهتين :  
إحداها : أن الكلام يبقى المُخْبَر عنه فيه بلا خبر ، لأن زيدا  
لا خبر له .

والأخرى : أنك نصبت ( قائماً ) ولا حامل هنا فى الكلام يعمل فيه  
فينصبه ، ألا ترى أن ( زيدا ) وحده لا ينتصب عنه الحال ، إنما ينتصب  
عن جملة فيها معنى فعل ، فتأمل ذلك يصيح لك إن شاء الله تعالى .

---

(١) يقول سيبيويه : « وتقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وما كان  
أحد منك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ، إذا جعلت ( فيها ) مستقراً  
ولم يجعله على قولك ( فيها زيد قائم ) ، أجريت الصفة على الاسم ، فان  
جعلته على قولك ( فيها زيد قائم ) نصبت » الكتاب ٢٧/١ .  
وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٦ .

هذا باب ما أُجْرِيَ مُجْرَى لَيْس<sup>(١)</sup>:

**قال: لا يسكون (لَاتَ) مع الحين إلا مضمراً فيها مرفوع<sup>(٢)</sup>.**

قال أبو علي: يقول: لم يُستعمل لَاتَ إلا مضمراً اسمها الذي هو مُحدثٌ عنه في الجملة التي فيها لَاتَ، لا في نفس لَاتَ لأن الحروف لا يضمّر فيها على شريطة التفسير، ولا بعد تقدّم الذكر كما يُضمّر في الفعل على شريطة التفسير، كقولك: نِعِمَّ رجلاً زيد، وبعد تقدّم الذكر كقولك: / ١٦ / أ بكرٌ ضَرَبَ عَمْرٍاً فلا يقال في الحرف: عمرو ما منطوقاً.

**قال: ونظير (لَاتَ) في أن<sup>(٣)</sup> لا يكون إلا مضمراً فيه: (لَيْسَ) و (لا يسكون) في الاستثناء<sup>(٤)</sup>.**

قال أبو علي: هو نظيره في أن الاسم المُحدث عنه مضمّر لا يجوز

(١) الكتاب ٢٨/١ .

(٢) في الكتاب ٢٨/١ « لا تكون لَاتَ الا مع الحين 'تضمّر' فيها مرفوعاً » وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: « يعني أنك اذا قلت (لَاتَ حِينَ مَنَاصِرَ) أو (لَاتَ حِينَ فَرَارٍ) أو ما أشبه ذلك، فبعد (لَاتَ) اسم مرفوع بلات، و (حِينَ) خبر ذلك الاسم، وهو منصوب، وجعلت (لَاتَ) رافعة لذلك الاسم المحذوف وناصبة للخبر، كما ترفع (لَيْسَ) الاسم وتنصب الخبر وحملت (لَاتَ) على (لَيْسَ) لاشتراكهما في النفي، وتقديره (لَاتَ الحين حين مناصِرَ) كما تقول (ليس الحين حين مناصِرَ) شرح السبّاغي للكتاب ج ١ ق ١٤٨ .

(٣) الكتاب ٢٨/١، وفيه: (في أنه لا يكون)، وفي المخطوطة زاد أبو علي قوله (الا) بن قوله (ولا يَكُونُ) وقوله (في الاستثناء) وهو خطأ .

- ٩٤ -

إظهاره في ( ليس ) و ( لا يكون ) إذا استثنيت بهما ، لأن اسميهما لا يستعمل إظهارهما ، كما لا يستعمل إظهار اسم ( لات ) وإنما اتفقا في أن المضمرة لا يستعمل إظهاره ، لا في موضع الإضمار لأن الإضمار في ( ليس ) و ( لا يكون ) في الفعلين أنفسهما ، ولا في ( لات ) في النية والجملة دون نفس الحرف .

قال أبو علي : ( لَاتَ ) هي ( لا ) زيد فيها حرف التأنيث نحو :  
ثُمَّ . وَثَمَتْ . وَرُبَّ . وَرُبَّتْ<sup>(١)</sup> .

**قوله : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم<sup>(٢)</sup> .**

(١) هذا الرأي الذي جاء به أبو علي هو رأي الجمهور في ( لات )  
وأنها مكونة من كلمتين : لا النافية ، والتاء لتأنيث اللفظ ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين . وللنحاة فيها مذاهب مختلفة ، انظر مثنى اللبيب / ٣٣٤ - ٣٣٦ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط للفرزدق ، وقد استشهد به سيبويه والبيت هو :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ، اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر  
والشاهد فيه تقديم خبر ( ما ) ونصبه في البيت والفرزدق تميمي  
يرفعه مؤخرا ، فكيف اذا تقدم ، ولذلك أنكره سيبويه بهوله : « وهذا لا يكاد يُعرف » كما أنه رواه على سبيل الإنكار ، انظر الكتاب ٢٩/١ ، والبيت من قصيدة طويلة في مدح عمر بن عبد العزيز ، انظر الديوان ١٨٥/١ ( صادر ) ، وأنشده المبرد في المنة تضب ١٩١/٤ ، وقال « الرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين وذهب الى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وظل بطينه » ، وفي كتاب الانسداد ١٧/ - ١٨ عقد ابن ولاد مسألة حول هذا البيت أورد فيها ما أخذه أبو العباس المبرد على سيبويه

←



قال أبو علي : قدّر سيبويه انتصاب ( مثاهم ) في بيت الفردق هذا أنه خبر لما نصب مُقدِّماً كما يُنصب مؤخراً<sup>(١)</sup> ، وقدّره المازني<sup>(٢)</sup> على أنه

←  
في رواية النصب ثم رده عليه ، محتجاً لسيبويه بأن ذلك لم يخرج عن كونه « رواية عن العرب والحجة في مثل هذا على العرب أن يقال لهم . لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقنكم ، أو يكنّ سيبويه في روايته . . » ، وعرض الفارسي بالتفصيل لهذا البيت وهو يبحث مسألة ( ما ) ، انظر المسائل المشكّلة / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، كما أنشده في مكان آخر شاهداً على قضية أخرى ، المصدر نفسه / ٥٨٥ ، وأنشده في موقع آخر شاهداً على نصب خبر ( ما ) مقدّماً للضرورة ، انظر المصدر نفسه / ٥٩٦ . وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٦٧ ، شرح أبيات سيبويه ٩٨/١ ( الريح ) وفصل السيرافي القول في هذا البيت وأورد المحجج لسيبويه في الرواية ولغيره في النقض انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق / ١٥٠ ، أسرار العربية / ١٤٦ مغنى اللبيب / ١١٤ ، ٤٧٥ ، ٦٧١ ، ٧٨٣ ، الأحاجي النحوية / ٦٧ ، الهمج / ١٢٤ ، الدرر / ١/٩٥ ، العيني / ٩٦/٢ ، الخزانة / ١٣٠/٢ ، شرح التصريح / ١٩٨/١ .  
(١) سيبويه إنما كان راوياً لهذه اللفظة منكراً لها كما هو صريح قوله في الكتاب / ٢٩/١ .

(٢) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، قرأ على الأخفش الأوسط والجرمي ، وأخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وعنه أخذ المبرد والفضل بن محمد البزدي . قال عنه بكر بن قتيبة : « ما رأيت نحويّاً قط يشبه الفقهاء إلا أبا حسان بن هلال والمازني » فرأى كتاب سيبويه ، وكان لا ينساهل في تدريسه لكل ، فقد روى تلميذه المبرد أن بعض أهل النمة من أهل اللغة قصده ليفرأ عليه كتاب سيبويه وبذل له

←

منتصب على الحال للخبر المضمّر ، كأنه في التقدير : وإذ ما في الدنيا  
أو في الوجود مثلهم بشر ، كما يقول : فيها قائماً عمرو<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : هذا الإضمار حكمه أن يقدر قبل ( مثلهم ) ولا يسوّغ  
تقديره بعده من حيث لا يجوز ( قائماً فيها عمرو ) وإذا لم يسوّغ إعمال  
هذا العامل مذكوراً إذا تأخر عن ما يعمل فيه ، فإن لا يعمل محذوفاً  
أجدر ، لأن ما يعمل مضمراً أضعف مما يعمل مظهراً ألا ترى أن الفعل  
إذا أظهرته صلّح تقديم معموله وتأخيره ، وإذا أضمرته في نحو ( في الدار  
زيد قائماً ) لم يجوز تقديم ( قائماً ) على ( في الدار ) ، كما كان يجوز  
لو أظهرته ، وكذلك إذا لم يجوز التقديم فيه مظهراً ينبغي ألا يجوز إعماله  
مضمراً لضعفه .

فإن قال قائل : أليس قد قال سيبويه إنهم إذا أعملوا شيئاً مظهراً  
أعملوه مضمراً ؟<sup>(٢)</sup> ، قيل له : قد قال ذلك ، إلا أن ذلك لا يلزم إضماره

←

مائة دينار على تدريسه ، فامتنع أبو عثمان من قبول بذله - على فاقته  
وشدة ضائقته - قائلاً : ان هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا آية  
من كتاب الله ، ولست أرى أن أمكن منها ذمياً ، غيره على كتاب الله تعالى  
وحميدة له . توفي سنة ٢٤٧هـ وقيل ٢٤٩هـ . انظر ترجمته في  
الفهرست / ، طبقات النحويين واللغويين ٩٢ - ١٠٠ ، أخبار  
النحويين البصريين / ٧٤ ، نزهة الألبا / ، انباء الرواة /  
وبهامش هذا الأخير مصادر ترجمة المازني .

(١) انظر رأي المازني هذا في الانتصار / ق ١٧ ، الأحاجي  
النحوية / ٦٧ .

(٢) انما قال سيبويه . « وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج  
عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع . » . الكتاب ١ / ٤٤ .

هنا وإعماله ، وذلك أنه قائم مقام شيء محذوف والمحذوف هو الأصل ، وهذا فرع وقائم مقامه ، فلا يسوغ أن يضمركما الأصل ، لأنه لا يكون حينئذ للأصل مزية على الفرع ، ولأنه إذا جاز أن يعمل مضمرًا فسلك ذلك يجب أن ينصب مؤخرًا ، كما ينصب الفعل مؤخرًا ، وهذا فاسد عندهم ، فكما لم يجوز إعماله مؤخرًا كذلك لا يجوز إضماره .

قال أبو بكر<sup>(١)</sup> : والقول عندي فيه أنه لما استعار لغة غيره لم يدر كيف استعملهم لها ، فقد زعمهم يجوزونها مثل (أيس) في جميع الأحوال ، في التقديم والتأخير فغلط .

**قال :** وهو كقول بعضهم . ملحقة جديدة في التلّة<sup>(٢)</sup> / ١٦/ب

قال أبو علي : (جديدة)<sup>(٣)</sup> (فعل) في معنى (فعل) ، فأكثر استعمالها بغير الهاء ، وإنما كان وكذلك لأنه لما كان على (فعل) جملة منزلة (فعل) لأنه يكون لاكثرية كما أن (فعل) يكون كذلك ، فلم

(١) هذا النص بهذا الاسناد رواه أبو علي في المسائل المنسككة / ٢٨٦ وقال أبو سعيد « قال المحتج عن سيبويه : يجوز أن يكون الفرزدق «مع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرًا وفي لغة الفرزدق لافرق بين التقديم والتأخير ، لأنه يرفع مقدما ومؤخرًا فاستعمل لغتهم وأخطأ » شرح السبعماني للكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٠ وانظر الأحاجي النحوية / ٦٧ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ وفيه : « وهذا كقول بعضهم ... »

(٣) زاد في المسائل المنسككة / ٥٨٥ (فيه )

(٧ التلمية)

- ٩٨ -

يدخل في مؤنث (فَعِيلِ) الَّذِي هو في معنى (فَاعِلِ) في هذا الحرف  
(التاء) (١)، كما لم يدخل في (فُعُولِ) (٢).

ومثل (جديد) في أنه أجرى مجرى (فُعُولِ) فلم تدخل فيه تاء  
التأنيث في المؤنث حروف آخر وهي: سدس (٣)، وكتيبة خفيف (٤).

(١) في المسائل المشككة ٥٨٥/ يقول: « فلم يدخل في مؤنث  
(فَعِيلِ) الذي دو بمعنى (فاعل) التاء في هذا الحرف »

(٢) كلام أبي على هذا منصرف إلى بنية (فَعِيلِ) لا إلى تفسير  
عبارة الكتاب، ونحن نقل تفسير هذه العبارة عن أبي سعيد إذ يقول:  
« يعني أن نصب (مُثَلِّهِمْ) على تقديم الخبر قليل، كما أن (لات حين  
مناص) بالرفع قليل، لا يكاد يعرف، وكما أن ملحفة جديدة قليل،  
وذلك أن (فَعِيلًا) الذي بمعنى (مَفْعُولِ) حكمه ألا يلحقه هاء  
التأنيث كقولهم: امرأة قتيل، وكف خضيب، وملحفة جديد، في معنى  
مفتولة، ومخضوبة، ومجدودة، ولا يقال قتيلة، ولا جديدة، وقد قيل:  
ملحفة جديدة وهو قليل خارج عن نظائره »، شرح السيرافي للكتاب،  
ج ١، ق ١٥٠.

وقد أفرد أبو على لهذه العبارة مسألة خاصة في كتاب المسائل  
المشككة / ٥٨٥ - ٥٨٦ والنصان متشابهان لا اختلاف بينهما هنا في  
التعليقة وهناك في المسائل المشككة.

(٣) شاة سدس أي أنت عليها السنة السادسة، والسدس  
السن التي بعد الرابعة انظر اللسان (سدس) قلت: تكون الشاة  
سدسًا في السنة الرابعة لا بعد السادسة.

(٤) قال في اللسان (خصف): كتيبة خفيف: وهو لون الحديد  
ويقال: خصفت من ورائها بخيل أي أردفت، فلهذا لم تدخلها الهاء  
لأنها بمعنى (مَفْعُولَةٍ).

وريج خَرِيق<sup>(١)</sup>، حكى ذلك في الجمع<sup>(٢)</sup>؛ فلما كان الاستعمال في هذا في الأمر الأكثر ترك النساء في العائث فيه، ضار<sup>(٣)</sup> قول من قال: ملحقة جديدة، فأدخل في المؤنث الغاء شاذاً عن الاستعمال قليلاً، كما أن قول من قال: ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٤)</sup>، ولما مثلهم بشر<sup>(٥)</sup> قليل، وكما أجرى (فَعِيلٌ) مجرى (فُعُولٌ) في هذا الموضع فلم يؤنث كما لم يؤنث (فُعُولٌ)، كذلك أجرى مجراه في أن أفرد في موضع الجمع، كما أفرد، فإفراهم (لَفَعِيلٌ) نحو قوله تعالى ﴿وَحَسَنَ أَوْلَٰئِكَ

(١) قال الأزهري: «الخَرِيقُ من أسماء الريح الباردة الشديدة الهبوب»، انظر تهذيب اللغة (خرق) .

(٢) في المسائل المشككة ٥٨٥/ «حكى ذلك في باب الجمع» .

(٣) في المسائل المشككة ٥٨٥/ (وصار) .

(٤) روى ابن السراج قول سيبويه: «وَزَعَمُوا أَن بَعْضَهُمْ قَرَأَ (ولات حين مناص) وهي قليلة» الكتاب ٢٨/١ وبين أن هذه قراءة عيسى بن عمر الثقفي، انظر الأصول في النحو: ٩٦/١، وبين أبو سعيد أن الرفع قليل بعد (لَاتَ) وأن الأكثر حذف الاسم وإظهار الخبر، ويجوز مع قلته إظهار الاسم وحذف الخبر كما قال سعد بن مالك القيسي: من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لإبراح

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٤٨ .

(٥) إشارة إلى بيت الفرزدق السابق ذكره، أي أن الرفع في (منلهم) قليل شاذ كرفع (حين) في الآية الكريمة .

- ٣٠٠ -

رَفِيقًا<sup>(١)</sup> وقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

\* دَعَهَا فَمَا النَّحْوَى مِنْ صَدِيقَهَا \*

وإفرادهم إِمْعُولُ نَحْوِ (عَدَوٌ) قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَكْثَمُ عَدُوًّا مُبِينًا<sup>(٤)</sup> : «أما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ<sup>(٥)</sup> ، فقد كتبناه في موضع آخر .

**قال :** فجعلتها ( لا ) التي إِيْشْرَاك<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة النساء ، الآية ٦٩/٥

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة ، وقد نسبته اليه في المسائل المشككة ٥٨٦/ وهو في ديوانه ١٨١/ ثالث ثلاثة أبيات في ملحقات الديوان وهي قوله :

تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا

قَدْ أَقْبَلْتَ رَائِحَةَ مِنْ سَوَاقِهَا

دَعَهَا فَمَا النَّحْوَى مِنْ صَدِيقِهَا

• والبيت في المحتسب ٣١٧/١ ، كما أنه في الحجة للفارسي

١٦٩/١ ، التكملة ١٨٦/ ( فرهود ) ، الأغاني ٨٠٥٧/٢٣ ، شرح المفصل

٤٩/٥ ، شرح الشافية ١٣٨/٤ وهو الشاهد رقم ٦٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٩٢/٥

(٤) سورة النساء ، الآية ١٠١/٥

(٥) التي في سورة طه ، الآية ٤٧/ ، قوله تعالى « فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا

رُسُلَا رَبِّكَ ٠٠٠ » ولعل أبا علي أراد التي في سورة الشعراء ، الآية ١٦/

وهي قوله تعالى « فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ففيها

الشاهد على اطلاق لفظ المفرد وارادة الجمع .

(٦) الكتاب ٢٩/١ ، والعبارة فيه « وإن جعلتها لا التي يكون فيها

الاشراك » والفارسي هنا يختصر العبارة كما هو منهجه في عموم الكتاب .

قال أبو علي : معنى قوله : ( لا ) التي للإشراك ، يريد بالإشراك هنا  
اعتماد لفظ المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب ، لا انتساب المعنى ،  
لأن قولك : ما عهد الله خارجاً ، ولا مَعْنُ ذاهباً ، مشتركان في النفي أيضاً  
وإن اختلفا في الإعراب (١) .

**قوله : هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا (٢) .**

قال أبو علي : مَنْ رَفَعَ قوله ( قاصراً ) (٣) قَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَجَعَلَهُ  
خبراً لقوله : ( مَأْمُورُهَا ) ، ومأمورها مبتدأ ، ومن جَرَّه فقال :  
ولا قاصراً (٣) فتقديره على ما قال سيبويه : ما مَنِّهَيْهَا بِأَتَيْكَ ، ولا قاصراً

(١) ( ما ، لا ) يفيدان أن النفي ولكنهما يختلفان في الإعراب ،  
فالأولى تعمل عمل ( ليس ) ، وقد تكتفى الثانية بالنفي فقط .  
(٢) البيت من المتقارب ، للأعور الشنئى ، وليس هو موضع  
الشاهد ، ولكن الشاهد في البيت التالى له وهو قوله :

فليس بأتيتك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

واليه أشار أبو علي عند ذكر الوجوه الإعرابية المحتملة .  
والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر الكتاب ٣١/١ ، المقنضب  
١٩٦/٤ ، الأصول في النحو ٩٦/٢ ، وهنا روى بيت الشاهد بخفض  
( قاصراً ) عطفاً على المجرور بالباء وانظر تفصيل القول في الشاهد لدى  
أبى سعيد السيرافى فى شرح الكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٤ - ١٥٥ وأنشد  
ابن هشام البيت الأول فى المغنى ١٩٤/ - ٦٨٩ ، كما أنشد البيهقي  
فيه أيضاً ٦٣٣/ بعطفاً ( قاصراً ) على المجرور بالباء ، انظر شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافى ١٦٢/١ ( الربيع ) ، وأنشد بيت الشاهد فى  
الانتصار / ق ١٨ على جواز الرفع والجر فى ( قاصراً ) ، انظر البيت  
فى الهمع ١٢٨/١ ، ٢٩/٢ ، الدرر ١٠٢/١ ، ٢٣/٢ ، الخزائن ١٣١/٢ .

(٢) فى المخطوطة ( قاهر ) وهو خطأ بين .

مأمورها فَرَدَّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهى وإن كان المنهى مذكراً في اللفظ لأنه مضاف إلى مؤنث ، فتقديره إذا حَدَّثَتْ خبر الاسم الأول من الكلام على حسب ما يسير به الباب ( ليس منهيها بقاصير<sup>(١)</sup> عنك مأمورها ) وإنما قدره هذا التقدير ليُخَلَّصَ به من أن يسكون قد عطف على عاملين لأنه إذا قدره هذا التقدير لم يقع عطف على عاملين كما يقع ١٧ / أ إذا لم يُقدَّر الهاء من (مأمورها) راجعة إلى المنهى ، فلهذا تأوَّل / هذا التأويل ، وأما من رأى العطف على عاملين فإنه لم يردَّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهى ، ولم يحتج إلى هذا التأويل ، ولم يُقدَّر أيضاً ( ليس ) تقديرها كما قدر سيويوه ،<sup>(٢)</sup> ولما كان يحمل (مأمورها) مرتفعاً بالعطف على اسم ليس بالواو ، ويخفِّضُ قوله : قاصير<sup>(١)</sup> بالعطف على الباء<sup>(٣)</sup> . فَعَطَفَ بالواو هذين الاسمين على هذين العاملين ، وهو قول الأخفش<sup>(٤)</sup> ، ومن نصب (قاصراً) خمله على موضع (بآتيك) لأن موضعه نصب ، ورفع قوله (مأمورها) بالعطف على (ليس) ، وتقديره : ليس منهيها بآتيك ، ولا مأمورها قاصراً عنك .

(١) في المخطوطة ( قاهر ) .

(٢) قوله ( بالباء ) غير معجمة في المخطوطة ، يريد العطف على

المجرور بالباء ، انظر مغنى اللبيب / ٦٣٣ .

(٣) انظر المقتضب ٤ / ١٩٥ ، الأصول في النحو ٢ / ٦٩ ،

الانحصار / ق ١٩ - ٢٠ . ومغنى اللبيب / ٦٣٢ ، وشرح السيرافي

للكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٥ ، حيث قال : « وقد أجاز الأخفش وغيره من

البصريين العطف على عاملين ، فقلوا : قام زيد في الدار والقصر

عجرو . . . » .



هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم<sup>(١)</sup> :

قال سيديويه : ولوقات : ما زيد على قومنا ، ولا عندنا كان نصب ليس غير<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٣)</sup> : إنما لم يَجْزَ سَجَل (عند) على (على) لأن (عند) أعم من (على) و (على) أخص منها ، ألا ترى أنها تقع على الجاهات الست و (على) لِحَمَّةٍ مخصوصة ، فلو أدخلت (على) عليها لأخرَجَتهما من بابها .

قال : لأنه ليس في الكلام ، وبفوقه<sup>(٤)</sup> .

قال أبو إسحق<sup>(٥)</sup> : لا يمتنع جره في القياس لأن (فوق) اسم مُتَمَكِّنٌ ليس مثل (عند)<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) الكتاب ٣٣/١ وفيه « هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله » .
- (٢) الكتاب ٣٤/١ وفيه « وكان النصب ليس غير » وعند السيرافي كان النصب في عندنا ، لا يجوز أن يدخل عليها (على) ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق ١٥٨ .
- (٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته .
- (٤) الكتاب ٣٤/١ وعبارة سيديويه هي : « وقال : أخذتنا بالوجود وفوقه ، لأنه ليس من كلامهم وبفوقه » .
- (٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته .

(٦) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « معنى هذا الكلام : أخذتنا السماء بالوجود من المطر ، وبمطر فوق الوجود ، ولم يختَر جَر

قال أبو علي : إذا قلت : ما زيد كعمرو ولا شبيها به ، فالمعنى أنه ليس مماثلا له ولا مشابها ، فإذا جرَّ ( شبيها<sup>(١)</sup> به ) فالمعنى أنه قد أثبت له شبيها وبقي أن يكون مثله ؛  
وقال أبو علي في قوله :

... ..  
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينِ<sup>(٢)</sup>

←

( فلو ) عطفنا على ( الجود ) ، لأن العرب لا تكاد تدخل الباء على ( فوق )  
لا تقول ( أخذتنا بفوق الجود ) إنما يقولون أخذتنا بمطر فوق الجود ،  
ولو جررت جاز ، وليس الاختيار « شرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٥٨  
(١) في المخطوطة ( شبيها ) .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط نسبة سيبويه لحميد الأرقط وصدره  
فأصبحوا والنوى على معرسهم ...

انظر الكتاب ٣٥/١ ، ٧٣ ، وسيبويه في الأولى يروى الفعل  
( تلقى ) بالنساء وفي الثانية ( يلقي ) بالياء ، انظر البيت في  
المقتضب ١٠٠/٤ ، الأصول في النحو ٨٦/١ ، شرح السيرافي للكتاب ،  
ج ١ ، ق ١٦١ ، وأنشد ابن النحاس البيت وبيتا آخر قبله وهو قوله :  
بانوا وجلتنا السهريز بينهم كأن أظفارهم فيها السكاكين  
انظر شرح أبيات سيبويه ٧٠/ ، وأنشد الشنتمري هذا البيت  
وفيه ( الصهريز ) بدل ( السهريز ) انظر دامش الكتاب ٣٥/١ ،  
والسهريز : ضرب من التمر ، انظر اللسان ( شهرز ) . وأنشد  
ابن الشجري البيتين وذكر أن حميدا الأرقط كان معدودا في بخلاء  
العرب ، وأن قوما نزلوا به فأطعمهم تمرا وقال :

بانوا وجلتنا البرنى بينهم كان أنيابهم فيها السكاكين  
فأصبحوا والنوى على معرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين

←

**قال :** سيمويه : فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول<sup>(١)</sup> .  
 قال : يبنى بالذى يعمل فيه الفعل الآخر ( كل النوى ) لأنه معمول  
 يُلقى ويبنى بالأول ( ليس ) .  
**قال :** ولو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى  
 لم يجوز<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : لا يجوز ذلك ، لأنك فصلت بين ( كان ) واسمها  
 بمعمول معمولها ، وهو ( زيد ) الذى هو مفعول ( تأخذ ) الذى هو مفعول  
 ( كان ) تصحيح المسألة : أن تقول : كان زيدا الحمى تأخذ ، فيحذف  
 علامة التانيث<sup>(٣)</sup> وتضم الحاديث فى كان ، وتدير الجملة التى هى ( الحمى  
 تأخذ ) فى موضع نصب ، ولو تقدمت فقلت ( كانت تأخذ زيدا الحمى )

←

والمعترض : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل . يقول .  
 أصبحوا وقد غطى النوى لكثرتهم على منزلهم فى زمان لا يلقى فيه المساكين  
 أكثر النوى ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع « أمالى ابن الشجرى  
 ٢٠٤/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٨٤/١ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم  
 ١٣٩/ ، الأشمونى ٢٣٩/١ ، العينى ٨٢/٢ ، الخزانة ٥٨/٤ .  
 (١) الكتاب ٣٦/١ .

(٢) الكتاب ٣٦/١ . قال أبو سعيد : « وذلك أن ( كان ) وبابها  
 تعمل الرفع والنصب ، فلا يجوز أن يليه الا ما يعمل فيه أو فى موضعه ،  
 فاذا قلت : ( كانت زيدا الحمى تأخذ ) فانما تنصب زيدا بتأخذ  
 لا بكان . . . » .

شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق ١٦١ .

(٣) أى تحذفها من ( كان ) فلا تقول ( كانت زيدا الحمى تأخذ ) .

لـسكان جيداً ، لأنك لم تفصل بين ( كان ) واسمها بمعمول معمولها ، إنما قدمت الخبر على الاسم فصار بمنزلة كان منطوقاً زيد ، ولو قلت ( كانت زيداً الحمي تأخذُ ) ، فجاءت علامة التأنيث في الفعل لغير الحمي لسكان حسناً ، ومثله قوله عز وجل ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْدَى الْأَبْصَارُ ﴾<sup>(١)</sup> ، فالها ١٧/ب ضمير القصة<sup>(٢)</sup> وكذلك تجمل ( كانت ) فائدة القصة ولا تجعلها لاحد .  
قال سيمويه : وقال بعضهم : كان أَفْتِ خَيْرٌ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> .  
قال أبو علي : تَعْلَمُ مِنْ هَذَا ضَرُورَةُ أَنَّ فِي ( كان ) ضميراً ، ولولا ذلك لاتفصل بها الضمير ، وكانت تاء لم تنفصل .  
**قال :** ولا يجوز أن يقول : ما يريد الله ضارباً<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الحج ، الآية ٤٦ .

(٢) ضمير القصة : مصطلح بصرى ، ويسمونه أيضاً ضمير الشأن والحديث والأمر ، ويسميه الكوفيون المجهول ، وللنحاة فيه أقوال كثيرة . انظر كتابنا المصطلح النحوي / ١٨٠ .

(٣) الكتاب ١/٣٦ ، فسر السيرافي هذه العبارة بقوله : « على معنى كان الأمر ومثله قوله ( من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ) أى أن فى كاد ضميراً من الأمر والشأن ، لأن كاد فعلٌ ، وتزيغ فعل ولا يعمل الفعل فى الفعل » شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٦١ ويبدو أن سيبويه والسيرافي أثرا قراءة ( تَزْيِغُ ) فى آية التوبة بالتاء وهى قراءة أبى بكر فى روايته عن عاصم والباقيين ، وأعرضا عن قراءتها بالياء ( يَزْيِغُ ) ، وهى قراءة حمزة وحفص عن عاصم . انظر السبعة / ٣١٩ وانظر حجة القراءات / ٣٢٥ .

(٤) الكتاب ١/٣٦ وفيه « ولا يجوز أن تقول ٠٠٠ » . أى لا يجوز أن يلى ( ما ) منصوب بغيرها على لغة أهل الحجاز ، لأنهم يجعلونها بمنزلة ( ليسَ ) ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ / ق ٦١ .

قال أبو علي : يريد : من قال : ليس زيداً عهد الله ضارباً على أن  
يُضمَر في ليس التهمة والحديث ، لم يقل في ( ما ) الحجازية : ما زيداً  
عهد الله ضارباً ، وإن كانت مثل ( ليس ) في أنها تنصب وترفع لأن الضمير  
الذي يكون في ليس وأخواتها ، ويقدر فيه لا يسوغ في ( ما ) ألا ترى  
أنه لا يجوز ( زيدٌ ما مُطلقاً ) فإذا لم يجز الإضمار فيها كما جاز في ( ليس )  
لم تجز هذه المسألة للفصل بينها وبين اسمها بما هو أجنبي منها .

**قال :** وكان هذا أحسن من التثنية .

قال أبو علي : يريد أن إضمار الهاء في ( عَارِفٌ )<sup>(١)</sup> ورفع ( كلٌّ )<sup>(٢)</sup>

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) إشارة الى قول مزاحم العقيلي ( من الطويل ) الذي رواه  
سيبويه في الكتاب ٣٦/١ :

وقالوا تعرفها المنازل من منى وماكل من وافي منى أنا عارف  
ويذكر سيبويه أن بعضهم يقول ( وما كل من وافي منى أنا  
عارف ) . قال أبو سعيد ، « أعلم أن البيت يروى بنصب ( كل )  
وبرفعه ، فأما من نصب ( كل ) فقد جعل ( ما ) تميمية وأبطل عملها ،  
ونصب ( كل ) بعارف ، ومن رفع ( كل ) جعل ( كل ) اسم ( ما )  
على لغة أهل الحجاز ، ورفع ( كل ) بما ، وجعل ( أنا عارف ) في  
موضع الخبر ، وأضمر الهاء في ( عَارِفٌ ) حتى يكون في الجملة  
ما يعود الى الاسم ، فيصح أن يكون خبراً ، كأنه قال ( أنا عارفه ) ،  
وفي لغة تميم إذا رفع ( كل ) رفع بالابتداء ( وأنا عارف ) خبر ، وفيه  
الهاء » شرح السيبوي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦٢ وقد روى سيبويه  
البيت في مقام آخر برفع ( كل ) انظر الكتاب ٧٣/١ وفي شرح أبيات

على أنه اسم مبتدأ أحسن من نصب ( كل ) وتقدير التقديم والتأخير ، لأنه إذا نصب قدر كلاً مؤخرأ ، وجعل ( ما ) تميمية .

←

سببويه لابن النحاس / ٤٩ جاء ( يأتى منى ) بدل ( وافى منى ) ولكنه رجع الى الرواية الأخرى فى مكان آخر ، انظر ص ٧٠ ، وقال : « كأنه قال : أنا عارفه ، فيرفع ( كل من ) لأنه شغل الفعل بالهاء ، ومن نصب فعلى أنا عارف كل المنازل » المصدر نفسه / ٧١ شرح أبيات سببويه لابن السيرافى / ٣٣ ( الريح ) وانظر شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٣١٤ فرحة الأديب / ٢٩ ويرويه ( فقالا ) بدل ( وقالوا ) ، و ( من أوفى ) بدل ( وافى ) مغنى اللبيب / ٩١٠ وأنشد الفراء البيت عن أبى ثروان يرفع ( كل ) وقال : « ولم أسمع أحدا نصب ( كل ) انظر معانى القرآن / ١٣٩ - ١٤٠ ، وفى موضع آخر أنشده وفيه ( فقالوا تعرفها ) ( و ) وماكل من يشئ منى ( . ) ثم أنشد بينا بعده وقال : « فلم يقع ( عارف ) على ( كل ) وذلك أن فى ( كل ) تأويل : وما من أحد يشئ منى أنا عارف ، ولو نصبت لكان صوابا ، وما سمعته الا رفعا » المصدر نفسه / ٢٤٢ انظر أيضا العيى / ٩٨ ، الخزائن ٣/٣ : الخصائص ٢/٣٥٤ ، ٢٥/١ شرح التصريح / ١٩٨ ،

- ١٠٩ -

هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجز  
مجرى الفعل ولم يتمكن تمكده<sup>(١)</sup>

**قال :** وذلك قولك : ما أحسن زيداً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو على : ( ما ) اسم مبتدأ ، وأحسن خبره ، وموضع ( ما )  
رفع بالإبتداء ، وفي ( أحسن ) ضمير ( ما ) فزيدٌ مُنتَصِبٌ بأحسن  
وتقديره : رجل ضربَ قمرأ .

ولما كانت ( ما )<sup>(٣)</sup> اسماً بلا صلة ، لأنها إنما توصل حيث يراد بها  
التخصيصُ والإشارة إلى واحدٍ بعينه ، فأما إذا أريد بها الإبهامُ لم  
توصل ، كما لم توصل في الاستفهام والجزاء لَمَّا لم ترد بالموضعين التخصيص  
كذلك المُتَجَبُّ منه مُبْهِمٌ غير مخصص ، وكذلك كان حكمه أن يكون ،  
لأنها لو وصلت وحُصِرَتْ بالصلة لصار معروفاً ، وخرج أن يكون  
مُتَجَبِّهاً منه ، فحكم التمتعُّب أن يكون مُبْهِمًا ، لأنه إذا خصَّص فعرف  
لم يسكن تعجباً ، فإبهامه أَوْخَمُ لَهُ مِنْ تَخْصِيصِهِ ، فسكنا لم يوصل في

(١) لم يذكر أبو على عنوان الباب ، واكتفى من السبب كله بذكر  
منال واحد ، وهذا العنوان الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ وفيه : « وذلك قولك ما أحسن عبد الله »  
ورواية السيرافى تعضده سيبويه ، انظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ ،  
ق ١٦٢ ، ولعل الفارسي قصد التمثيل فحسب ، فوضع ( زيداً ) موضع  
( عبد الله ) .

(٣) انظر تفصيل الكلام على ( ما ) التعجبية في شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ١ ق ١٦٢ - ١٦٣ .

الاستفهام والجزاء كذلك لم توصل هاهنا ، وقد جاءت ( ما ) غير  
موصولة في غير الجزاء والاستفهام ، وذلك إذا كانت نكرة كالتي في  
إيقوله عز وجل : ﴿ يَسْمَا شَتْرَا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ (١) ،  
فما هذه عندهم نكرة يقدرونها : يَشْتَرِ شَيْئًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ كَفَرُوهُمْ  
كما يقدرون : ما أحسن زيدًا شئًا أحسن زيدًا ، وموضع ( ما ) نصب  
في الآية (١) ، وأما قوله : ( اشْتَرَوْا بِهِ ) ، فصفة له غير صلة .

قال أبو علي : الأفعال التي لا تنعدي إلى مفعول إذا نقلت بالهمزة  
تعدت إلى مفعول ، والمتعدية إلى مفعول إذا نقلت بها تعدت إلى  
اثنين ، فيقول الفاعل : هلاً تعدت الأفعال المتعدية إلى مفعول في التعجب  
١٨ / أ إذا نقلت بالهمزة إلى مفعولين كما تعدت في غير / التعجب ؟ فقول  
على هذا :

ما أضربَ حمزًا بشرًا ، كما تقول : ضربتُ عمرًا بشرًا ؟ فالجواب :  
إن الأفعال المتعدية تساوي الأعمال غير المتعدية في التعجب ، وذلك أن  
الفعل ليس يقع في هذا الباب حتى يسكن من فاعله ، فيصير لذلك بمنزلة

(١) سورة البقرة ، الآية / ٩٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٥٦/١ - ٥٧ قال الأخفش : ( ما )  
وحدما اسم ، و ( أن يكفروا ) تفسير له نحو ( نعم رجالا زيد ) معاني  
القرآن ٣٢٢/١ ( الورد ) ونقل عنه القرطبي وجه نصب ( ما ) ههنا  
على التمييز على تقدير ( بثس شيئا أن يكفروا ) ( واشتروا به أنفسهم )  
صفة ( ما ) ، انظر تفسير القرطبي ٢٧/٢ - ٢٨ ، وانظر تفسير الطبري  
٣٣٨/٢ - ٣٣٩ .



ما كان غريزة ، وهذا الضرب من الأفعال هو غير متعدٍّ فالنقل يقع في التعجب في الأفعال كلها مما لا يتعدى إلى مفعول لما ذكرنا .  
والأفعال غير المتعدية إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول واحد ، فَضَرَبَ وما أشبهه في باب التعجب غير متعدٍّ ؛ فإذا نُقل بالهمزة تعدى إلى مفعول واحد ، فإذا تعدى إلى مفعول واحد وأريد تعديته إلى مفعول ثانٍ عدَّى بحرف الخفض ، كما أن الذي لا يتعدى إلى مفعول واحد إذا أُريد تعديه عدى بحرف خفض فنقول على هذا إذا أردت تعديته إلى مفعول ثانٍ ( ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ) ولا يجوز ( ما أَضْرَبَ زَيْدًا عَمْرًا ) لما ذكرنا كما لا يجوز ( أَكْرَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا ) ليساوى ( ضَرَبَ ) في هذا الباب ( كَرَّم ) وكذلك سائر الأفعال المتعدية إلى مفعول ، تساوى في نقلك إِيَّاه (١) بالهمزة ما لا يتعدى إلى مفعول (٢) .

---

(١) هكذا في المخطوطة ، وحقه أن يقول ( إياها ) لأن الحديث عن الأفعال المتعدية جملة لا عن واحد منها .  
(٢) انظر تفصيل هذا القول في شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٦٣ - ١٦٤ .

هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد  
منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به<sup>(١)</sup>

**قال :** وعلى هذا الحد تقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي عَمِدُ<sup>(٢)</sup> الله .

قال أبو على : يقول : تجعل عَمِدُ الله بدلاً من المضمر فى ضربى  
كما جعلت ( قَوْمُكَ ) بدلاً من الواو فى ضَرَبُونِي<sup>(٣)</sup> .  
قال : فإن فعلت ذلك لم يسكن بَدْءُ من ( ضَرَبُونِي ) لأنك تضرع فيه  
الجمع<sup>(٤)</sup> .

قال أبو على : إذا أبدلت قَوْمُكَ<sup>(٥)</sup> من المضمر المنصوب كما أبدلته

(١) لم يذكر الفارسى عنوان الباب واكتفى بذكر المثال . والعنوان  
هنا من الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٩/١ - ٤٠ .

هذا الباب يعالج قضية تنازع الفعلين ، وهو الذى سماه المبرد  
( باب من اعمال الأول والثانى وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على  
الآخر ) المقتضب ٧٢/٤ . وللمنحاة فى هذا الباب مذاهب مختلفة .  
فالبصريون عامة يختارون اعمال الفعل الآخر فى اللفظ ، ويرون  
أيضاً أن الفعل الأول قد عمل فى المعنى كما عمل الثانى ، قال المبرد .  
« ولو عملت الأول كان جائزاً حسناً » المقتضب ٧٤/٤ .

والكوفيون يعملون الفعل الأول ، انظر شرح الكافية الشافية  
٦٤٤/٢ ، وانظر تفصيل المسألة فى الانصاف ٨٣/١ - ٩٦ .

(٣) انظر المقتضب ٧٨/٤ ، وشرح السيرافى للكتاب ج ١ ق ١٧٠

(٤) الكتاب ٤٠/١ .

(٥) اشارة الى قول سيبويه « فان قلت : ضربنى وضربتهم قومك ،

من المرفوع قلت : ضربوني ، فجمعت الضمير لأنه للقوم وليس لواحد  
فلا تجمعهم ، فإن لم تجمع الضمير وقلت : ضربني وضربتهم قومك تركت  
الفعل بلا فاعل .

←

رفعت ، لأنك شغلته الآخر فأضمرت فيه ، كأنك قلت : ضربني قومك  
وضربتهم على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ما هنا البدل ، كما جعلته في  
الرفع « الكتاب ٤٠/١ » .

ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدّم أو أخر<sup>(١)</sup> :

**قال** : ومثل ترك إظهار الفعل ما هنا ترك الإظهار في الموضوع الذي تقدّم فيه الإضمار<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يريد : إنَّ هذا الفعل الناصب لزيد في قولك : زيداً ضربتهُ فعل مضمر لا يظهر ، لتفسير الفعل الثاني له ، كما لا تظهر الهاء التي هي ضمير القصة والحديث في نحو قوله عز وجل : ﴿ إِنَّهُ نَزَّلَتْ رِيبَهُ مُبْجَرِماً ﴾<sup>(٣)</sup> ، لأن ما بعده مفسر له ، ودالٌّ عليه .

وكذلك المضمر في نِعَمَ من قولك ( نِعَمَ رَجُلًا ) والهاء في قولهم : ( رَبُّهُ رَجُلًا ) كل هذا من المضمر الذي لا يظهر لتفسير ما بعده له ، ودلالته عليه ، وقد نصَّ سيبويه هنا على أن المضمر في ( نِعَمَ ) على شريطة التفسير لا يظهر ، فليس لما اعترض به سيبويه<sup>(٤)</sup> وجهٌ في باب نِعَمَ وَبَيْتَسَ لأنه لا يوجد فيما أضمر على شريطة التفسير شيء يجوز إظهاره ، وقد ١٨/ب شرحنا / هذه المسألة واحتججنا فيها في بعض أجزاء النواذر<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ .

(٣) سورة طه ، الآية ٧٤ ، قدر المبرد المعنى هنا ( ان الخبر )  
انظر المقتضب ١٤٥/٢ ، وانظر الكتاب ٤٣٩/١ .

(٤) في المخطوطة ( س ) بدلا من ( سيبويه ) .

(٥) ربما عنى ( المسائل ) ، فلم يعرف عن أبي علي أنه القب

## شال : إذا ابنُ أبي موسى<sup>(١)</sup>

←

كتاباً في النوادر ، والذي عرف عنه ( المسائل ) كالبصريات والعصديات والحلييات والبغداديات ٠٠ وهذه المسألة مفصلة في كتابه ( المسائل المشكلة / ٤٦٣ - ٤٦٥ .

( ١ ) هذ اجزاء من بيت ذى الرمة من الطويل وهو :

إذا ابنُ أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر  
وهذه رواية سيبويه ، انظر الكتاب ٤٢/١ ، ومثله روى في الديوان  
١٠٤٢/٣ ، وأشار أبو نصر الباهلي الى أنه يروى ( إذا ابنُ أبي موسى  
بلالاً بَلْغَتِهِ ) وقد أورده الفارسي بالنصب وأشار الى رواية الرفع ،  
انظر المسائل المشكلة / ٤٦٣ ، ورواه في المقتضب ٧٧/٢ بنصب ( ابنُ ) ،  
وبللاً ) ، وقال : « ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ، لأن  
هذه الحروف لا تقع الى على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما ينقض  
المعنى ، وهو أن يضم ( بَلْغَ ) فيكون ( إذا بَلِغَ ابنُ أبي موسى ) وقوله  
( بَلْغَتِهِ ) اظهار للفعل وتفسير للفاعل » ، وأنشده الفارسي في شرح  
الآيات المشكلة الاعراب / ٥٢٩ برفع ( ابنُ ) و ( بلال ) وأشار الى  
ما يلزم من يرويه بالنصب ، واستدل على تقوية رواية الرفع بقول لبيد :  
فان أنت لم ينفعك علمك فاننسب لعلك تهديك القرون الأوائل  
وقال : « فهذا البيت يقوى انشاده من أنشد ( إذا ابنُ أبي موسى )  
بالرفع على اضممار فعل في معنى المضمر غير الظاهر نفسه » انظر المصدر  
نفسه / ٥٣٠ . انظر الببت في معاني القرآن للفراء ٢٤١/١ ، حيث قال :  
« فالرفع والنصب في هذا سواء » ، الكامل ١٣٠/١ ، ٣٠٠/٣ ، معاني  
القرآن للأخفش ٢٤٩/١ ( الورد ) ، الخصائص ٣٨٠/٢ ، أمالي ابن  
الشجري ٣٤/١ وفيه ( رَجُلِيكَ ) بدل ( وصَلِّيكَ ) ، شرح المفصل ٩٦/٤  
شرح أبيات سيبويه لابن السرافى ١١٥/١ ( الريح ) شرح أبيات سيبويه  
لابن النحاس ٧٩/١ وقال : « لا يكون ( وُصِّلِيكَ ) بالفتح ، انما

←

.....

قال أبو علي : ( إِذَا ) هذه تضاف إلى الأفعال ، وهي ظرف من الزمان ومعناها على ذلك ، أَهْيَ على أن تدخل على الأفعال ، لأن معناها الشرط والجزاء ، وقد جُوزى بها في الشعر ، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس ارتفاعه بالابتداء ، ولكن بأنه فاعل ، والرافع له يفسره الفعل الذي بعد الاسم ، وعلى هذا يُتَدَرَّ قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وما أشبهه ، وكذلك حكمها في البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا ، فإذا وَلِيَتْهَا نُصِبَ الاسم الذي هو ( ابْنُ ) فصار على تقدير : ( إِذَا بَلَغَتْ ابْنُ أَبِي مُوسَى ) فيصير النصب على هذا الوجه ، وإن رفعته فليس على الابتداء واسكن على إضمار فعل هذا الظاهر تفسيره ، كأنه قال : إِذَا بَلَغَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وفسره بِكَفَّيْتِهِ كما فسر الناصب .

**قال : لأن أعليت بمنزلة ضَرَبْتُ <sup>(٢)</sup> .**

هو بالضم ، لأنه يريد المواصل من مفاصل العظام ، ، مغنى اللبيب / ٣٥٥ ، انظر أيضا الخزانة ٤٥٠/١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٢ .

(١) سورة الانشقاق ، الآية / ١ ، قال أبو العباس المبرد انه قد قيل في هذه الآية أقاويل ، انظر المقتضب ٧٩/٢ - ٨٠ .  
(٢) الكتاب ٤٢/١ ، وفيه ضبط ( ضَرَبْتُ ) على البناء للمفعول ، والصواب أن يكون على هيئة البناء للمعلوم ( ضَرَبْتُ ) ، وهو ما يفسره كلام أبي علي بعده .

وقد ضبطها السيرافي بالضبط نفسه عند الفارسي ، وفسرها بقوله : « يعني أن ( أعطى عمرو زيدا ) بمنزلة ( ضَرَبَ عمرو زيدا ) في مجازي اعرابهما وعمل الفعل فيهما » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق/ ١٧٢

قال أبو علي : لأن ( ضَرَبْتُ ) فعل فاعل يتعدى إلى مفعول واحد ، كما أن أعطى فعل مفعول يتعدى إلى مفعول واحد ، وإنما صار ( أُطِيَ ) يتعدى إلى مفعول واحد ، لأن الأفعال كما نُقِلَتْ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله تَنَصَّصَتْ مفعولا واحداً ، لأن المفعول فيه يقوم مقام الفاعل فإذا لم يتعد الفعل إلى مفعول لم يَجُزْ أن تبقى منه فعلا المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله إذ ليس له منه فعل<sup>(١)</sup>.

**قال :** كأنك قلت : أَيُّهُمْ تَرَى تَرَهُ بِأَنْتَ ، فهو مثل زيد في هذا<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو علي : أى فى أنك إذا شَغَلْتَ عنه الفعل ارتفع وإذا لم تشغله عنه تسلط عليه ، فإذا شَغَلْتَ عنه الفعل جاز نصبه أيضاً على إضمار فعل ( تَرَهُ ) نفسه .

**قال :** وقد يفارقه فى أشياء<sup>(٣)</sup> ، أى يفارق (أى) (زيداً) ونحوه فى الجزاء والاستفهام ومواضع أخر<sup>(٤)</sup> .

(١) هذا على الأصل العام فى بناء الفعل للمفعول ، الا أنه يجوز أن يبنى الفعل اللازم على المفعول ، وتعديته حينئذ بحرف الجر ، تقول : ( ذهب به ، ونزل بساحتهم ) ونحو ذلك .

(٢) الكتاب ٤٣/١ ، وفيه ( كأنه قال ) بدل ( كأنك قلت ) هنا .

(٣) الكتاب ٤٣/١ ، وهذه تنمة للعبارة التى نقلها أبو علي قبل .

(٤) قوله ( زيد ، وأى ) : الأول اسم مختص متمكن ، والنانى اسم يأتى على خمسة أوجه كما قال ابن هشام ، فهى تكون شرطاً ، واستفهاماً وموصولاً وصفة للنكرة تدل على معنى الكمال ووصلة إلى نداء .  
انظر مغنى اللبيب / ١٠٧ - ١٠٩ ، فلو وافق ( زيد ) ( أى ) فى باب الاشتغال باعتبار أنهما اسمان جرياً مجرى واحداً فى هذا الباب فإن ( أى ) تختلف عن ( زيد ) فى بقية الوجوه . انظر المقتضب ٤٩/٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ - ٣٠١ ، ٢١٧/٤ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٣ .

ومن باب ما يجرى مما يسكون ظرفاً هذا المجرى<sup>(١)</sup> :

**قال : فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا<sup>(٢)</sup> .**

قال أبو على : قوله : فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا يعنى أنه لم ينتصب كما ينتصب الظرف لا أنه خرج فى المعنى من أَنْ يسكون ظرفاً حاوياً للأحداث والأجسام<sup>(٣)</sup> ، بل هذا المعنى فى كل الأحوال قائم فيه موجود .

**قال : كَأَنَّهُ قَالَ : ( أَلَيْسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ) فَنَصَبَهُ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ ثُمَّ فَسَّرَ**  
فقال : أَلَيْسَ فِيهِ<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الكتاب ٤٣/١ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ .

(٣) يشير أبو على هنا الى ظروف الزمان وظرف المكان ، وأن هناك فرقاً بين ما يلزم الظرفية وبين ما يكون ظرفاً ويكون غير ظرف ، فيقول القائل : يوم الجمعة مبارك وقوله : أَلَيْسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فقلوه ( يوم ) فى المثال الأول مرفوع بالابتداء ، ويعامل معاملة أى اسم صريح ، وفى المثال الثانى منصوب على الظرفية ، والى هذا أشار أبو سعيد السيرافى بقوله : « الظروف على ضربين : ضرب يكون اسماً وظرفاً وهو الظرف المتمكن ، وظرف لا يكون اسماً وهو الظرف الذى لا يتمكن . . . » انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٤ ، وقال أبو العباس المبرد : « ليس كل ما كان من أسماء الأوقات مستعملاً ظرفاً كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن مستعملاً ظرفاً كالجبل » ، المقتضب ١١٨/٢ ، وقال أيضاً : « كل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظروف وصار اسماً » المقتضب ٣٤٢/٤ .

(٤) الكتاب ٤٣/١ ، ورواه أبو سعيد على هيئة المخاطب ( كَأَنَّكَ قلت : أَلَيْسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فنصبته . . . تم فسرتة ، فقلت ) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٤ .



قال أبو إسحاق<sup>(١)</sup> : إذا قال ( يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْقَاكَ فِيهِ ) فإن نصبه على الظرف أضر ( في ) كأنه قال : ( أَلْقَاكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ) وإن نصبه بالفعل مكانه قال : ( أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ) .

**قال :** والنصب في ( يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُغْتُهُ ) ، ( ويوم الجمعة سيرته ) / ١٩ /  
مثله في قولك ( عهدُ الله ضَرْبُهُ )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : صورة ما يَنْتَصِبُ على أنه ظرف من هذه الأسماء كصورة ما يَنْتَصِبُ منها على أنه مفعول فيه ، إلا أن الذي يَنْفَصِلُ به كل واحد من صاحبه موضع السكناية ، فلو قلت : ( صُنْتُ يَوْمًا ) فنصبته نصب المفعول لقلت إذا كنيت عنه : ( صُغْتُهُ ) .  
ولو كنيت عنه وقد جعلته ظرفاً لقلت : ( صُنْتُ فِيهِ ) .

وهذا التوسُّع إنما وقع في الظرف ، فأما الأسماء التي هي غير ظروف فلا تتمدى إليها الأفعال غير المتعدية على أنها مفعول بها كما تتمدى إلى الظروف على أنها مفعول فيها فتسمية الفعل الذي لا يتمدى إلى مفعول ، إما توسُّع فيه ما يتمدى إلى مفعول ويشبه ما يتمدى إلى مفعول إذا توسُّع فيه ما يتمدى إلى مفعولين ، وما يتمدى إلى مفعولين إذا توسُّع فيه ما يتمدى إلى ثلاثة مفعولين ، فأما الذي يتمدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يجوز أن ينتصب فيه الظرف نصب المفعول به ، لأنه ليس

---

(١) هو أبو إسحاق الزجاج ، وقد سبقت ترجمته ، وأبو علي هنا يكتفى بتفسير شيخه الزجاج ، فلا يضيف جديدا ، نوحيا للاختصار .  
(٢) الكتاب ٤٣ / ١ .

فَعَلَّ يَتَعَدَّى إِلَى أَرْبَعَةِ مَفْعُولَيْنِ بِهِمْ ، فَيُشَبِّهُ قَوْلَكَ : ( الْيَوْمَ أَعْلَمْتُهُ  
رَبِّدًا عَمْرًا مُفْعَلًا ) ، فَتَصَحِّحُهَا : ( الْيَوْمَ أَعْلَمْتُ فِيهِ ) .

**قوله : : ثلاثٌ كُلَّمَنْ قَعَلْتُ عَمْدًا<sup>(١)</sup> .**

قال أبو علي : أنكره سيبويه<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : إنما أنكره أبو العباس<sup>(٣)</sup> لأنه أكَدَ التَّنْكِيرَ  
بالمعرفة فهذا لا يجوز ، ولكن إن جعلته بدلًا جاز ، وأجوده  
أن يروى :

(١) هذا شطر ثبت من الوافر ، وعجزه :

● فأخزى الله رابعة تعود ●

أنشد سيبويه ولم ينسبه ، وكذلك الشنتمري أشار إلى موضع  
الشاهد فيه دون أن يذكر نسبه لقائلة ، انظر الكتاب وهامشه ٤٤/١ ،  
قال ابن النحاس ، وقد أنشد البيت : « يريه قتلتهن ، بنية الهاء ، ولو لم  
يمو الهاء لقال : ثلاثا كلهن ، على تعدي الفعل » شرح أبيات سيبويه/ ٤٩  
انظر الانتصار / ق ٢١ ، انظر الحجة لابن خالويه / ٣٤٢ ، وشرح  
السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٧٥ ، أمالي ابن الشجري / ٣٢٦/١ ، الخزائن  
١٧٧/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٦٧ ( الكعبى ) ، ولم أهتم إلى  
قائل هذا البيت .

(٢) عندما روى سيبويه هذا البيت بالرفع ( ثلاث كلهن ) قال :

« هذا ضعيف والوجه الأكثر الأعراف النصب » الكتاب ٤٤/١ .

(٣) قال أبو العباس المبرد : « وخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله

منصوبا ، وسمعنا بغض ذلك منصوبا من الرواة » انظر وجه الإنكار .

ورد ابن ولاد عليه في الانتصار / ق ٢١ .

ثَلَاثُ كَلْمَيْنِ قَتَلْتُ .. ...

وأهل السكوفة يُجيزون أن تؤكّد السكوة بالمعرفة في (كَلْمٌ) خاصةً يُجيزون : رأيتُ ثلاثاً كَلْمَيْنِ ، ولا يجيزون : رأيتُ رجلاً نفسه .

قال أبو بكر<sup>(١)</sup> : يجوز أن يسكون (ثَلَاثُ) مبتدأ ، وكَلْمَيْنِ مبتدأ ثانٍ وقتلتُ : خبر كَلْمَيْنِ ، وهما جميعاً خبرُ المبتدأ الأول ، والعاثِدُ إلى المبتدأ الثاني المحذوفِ مِنْ قَتَلْتُ ، كأنه [قال] (٢) قتلته أوقتلهم .

قال أبو عليّ : قُلتُ : ثلاثٌ مبتدأ ، وكَلْمَيْنِ قتلْتُ : خبرٌ كأنه في تقدير : زيدٌ أخاهُ ضَرَبْتُ .

(١) هو ابن السراج ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

ومن باب : ما يُحْمَلُ فِيهِ الْاسْمُ عَلَى اسْمِهِ بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ مَرَّةً<sup>(١)</sup>

قال أبو علي : حُكِمَ الْمَعْطُوفِ أَنْ يَكُونَ عَلَى لَفْظِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

إِنْ كَانَ اسْمًا فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ فِعْلًا ، فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِعْلٌ ، فَإِذَا جَاءَتِ الْجُمْلَةُ مَرْكَبَةً مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، وَوَقَعَتْ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ يُحْزَرُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهَا نَحْوُ ( زَيْدٌ كَذَّابٌ ) فَلَاخِيزًا فِيهَا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى فِعْلٍ مُضْمَرٍ ، وَيَنْصَبُ الْاسْمُ بِهِ لِيَقَعَ الْعَطْفُ فِي جُمْلَةٍ مُشَاكِلَةٍ لِلْجُمْلَةِ الْأُولَى فِي أَنَّهُ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ لِأَنَّ الْمَرْكَبَةَ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ أَشْبَهُ مِنَ الْمَرْكَبَةِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ .

١٩/ب **قال** : وَلَوْلَا أَنَّهُ كَذَلِكَ / مَا قُلْتُ أَزِيدُهُ أَنْتَ ضَارِبُهُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يَقُولُ : يَفْتَحِرُ ( ضَارِبُهُ ) غَيْرَ مَنْوَنٍ الْفِعْلُ تَفْسِيرُهُ لَهُ إِذَا كَانَ مَنْوَنًا ، وَإِذَا كَانَ مَنْوَنًا جَرَى مُجْرَى الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَنْوَنْ جَرَى مُجْرَى الْمَنْوَنِ فِي بَابِ تَفْسِيرِهِ الْمَضْمَرِ ، وَالْمَنْوَنُ يَجْرِي مُجْرَى الْفِعْلِ فَهَذَا أَيْضًا يَجْرِي مُجْرَاهُ .

---

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب ٤٧/١ هكذا « هذا باب يُحْمَلُ فِيهِ الْاسْمُ عَلَى اسْمِهِ بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ مَرَّةً ، وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمِهِ بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ » وهذه الترجمة عند السيرافي أيضا في شرحه للكتاب . ج ١ ، ق ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٤٨/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٠

**قال :** ومثل ذلك قولك : **أَرَأَيْتَ زَيْدًا ؟** فتقول : لا ، **ولَـكِنْ** **عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ** (١) .

قال أبو علي : فإن شَغَلَ الفعل بالضمير فسال : **أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ** كان في جوابه ضربان :

إِنْ حَمَلَهُ (٢) عَلَى الاسم للمبتدأ رَفَعَ ، فقال في جواب ( أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ ) ( عمرو رَأَيْتُهُ ) ، فهذا على قولك ( بَشَرٌ لَقَيْتُهُ ، وَعَمْرٌو كَلَّمْتُهُ ) .

وإن حملته على الاسم للمبنى على الفعل نَصَبَتْ ، فقلت في جواب ( أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ ) : ( عَمْرًا رَأَيْتُهُ ) ، فهذا على قولك : ( عمرو لَقَيْتُهُ وبَشَرًا كَلَّمْتُهُ ) يُحْمَلُ الفعل مرة على الجواب على موضع ( أَيْ ) (٣) ، وأخرى على موضع الهاء كما فَعَلْتَ ذلك في العطف (٤) ، فإذا لم تُشْغَلِ الفعل بالضمير في قولك : مَنْ رَأَيْتَ ؟ فالاختيار (٥) .

---

(١) الكتاب ٤٨/١ ، وأبو علي لم يشرح هذه العبارة ، ظنا منه بأن معالجاتها من جانب آخر يكون أجدى وأنفع ، على أن تقدير كلام سيبويه هنا يقتضى أن يكون جواب السؤال متضمنا للنصب ، لأن ( زيدا ) فى السؤال منصوب بفعله ، وتكون ( لكن ) فى الجواب يجنزلتها فى العطف ، فكان الجواب : ( ما رأيت زيدا لكن عمرا مرت به ) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٠ .

(٢) هكذا فى المخطوطة مرة للغائب ومرة للمخاطب .

(٣) أى فیرفع الاسم ، كما هو الحال فى الاحتمال الأول .

(٤) أى فينصب كما فى الوجه الثانى .

(٥) أى أن الرفع والنصب كليهما جائز ، فلك أن تقول : ( عمرو

والوجه (عمرأ رأيته) ، لأنه مثل (عمرأ ضربتُ ، ويشراً كلمته) وليس ها هنا مبتدأ ، تَوَلَّى الاسم المبتدأ من الجملة الثمانية عليه .

فإن قلت : أَيْهِمْ رأيته ، فالوجه فيه الرفع ، وإن نصبته كان على إضمار فعل يفسره (رأيتَ) وذلك الفعل مضارع بعد (أَيَّ) وتقديره إذا أظهر (أَيْهِمْ رأيتَ رأيته) ، وكذلك تقدير هذا في الضمير في كل موضع لا يجوز فيه أن يتسلط على الاسم الفعل الذي قبله .

قال أبو علي : نَصَبَ قوله . (أما زيداً فَضَرَبْتُهُ) <sup>(١)</sup> على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر ، وموضع إضمار هذا المفسر بعد الفاء تقديره (أما زيداً فَضَرَبْتُ ضَرَبْتُهُ) وإنما أضمرته في هذا الموضع عبرة للظاهر ألا ترى أن الفعل لا يقع بعد (أما) ولا يلي (أما) وإنما يقع بعد الفاء ، فكذلك تقدير الإضمار <sup>(٢)</sup> .

قال : وكذلك : ما أحسنَ عهدَ الله ، وزيدٌ قد رأيناهُ إلى آخر الفصل <sup>(٣)</sup> .

←

رأيتُ) ، مبتدأ ، أو تقول : (عمرأ رأيتُ) على تقدير فعل محذوف ، يفسره المذكور ، وهو ظاهر قول الأخفش بأن يكون الرفع على اللفظ كما يكون النصب على المعنى ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٢ .  
(١) هذا مثال ضربه سيبويه في الكتاب ٤٩/١ .

(٢) (أما) من حروف الابتداء ، تصرف الكلام الى الابتداء الا أن يدخل عليها ما ينصب ، ومثلها (إذا) انظر الكتاب ٤٩/١ ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٣ .

(٣) الكتاب ٤٩/١ .

قال أبو علي ( أفعل ) في التعجب ، وإن كان فعلا فقد قُربَ شَبَهَهُ  
من الاسم ، فَبَعُدَ بذلك عن شبه الفعل ، ألا ترى أنه لا يتصرف كما أن  
الاسم لا يتصرف ، ولا يسكون فيه من ضروب ضمير الفاعلين إلا ضمير  
الغائب فقط وتصح العين فيه من المعتل كما تصح في الاسم نحو ( هذا أقولُ  
منه ) وقد صُغِرَ هذا كما تُصَغَّرُ الأسماء نحو : ( ما أميلج زيدا ) نحو  
الأسماء أشلب عليه من خواص الأفعال <sup>(١)</sup> .

**قال : إلا أنك تُجَرُّ بِهَا إذا كانت غاية <sup>(٢)</sup> .**

(١) ظاهر كلام أبي علي هنا يدعو الى القول بأن مذهبه في ( أفعل )  
التعجب أنها اسم لما احتج به من عدم التصرف ، وعدم لحاق ضروب  
ضمائر الفاعلين به اذا استثنينا ضمير الغيبة ، وتصحيح عينه من المعتل  
وتصغيره ، وهذه كلها من خواص الأسماء ، وبالرغم مما سطره من حجج  
لذلك كله إلا أن مذهبه يقول بأن ( أفعل ) في التعجب ( فعل ) ماضٍ  
بدلالة لزوم الفتح في آخره ، وأنه لو كان اسما لارتفع لأنه خبر المبتدأ ،  
ثم ان النحاة صححوا العين في التعجب فقالوا : ( ما أقومه ) فدل ذلك  
على أن فعل التعجب وإن كان فعلا على الحقيقة ، فقد جرى مجرى الأسماء  
على هذا الوجه انظر الايضاح العضدي / ٩١ حاشية / ١ .

وقد احتج ابن السراج لتصغير فعل التعجب بقوله : « ان هذه  
الأفعال لما لزمتم موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا نزول  
الى ( يَفْعَلُ ) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ... » الأصول في  
النحو ١٠٠ / ١ .

(٢) الكتاب ٥٠ / ١ ، يرى سيبويه أن ( حتَّى ) تجرى مجرى  
الواو العاطفة ، ونم ، وتختلف عنهما بأن تجر اذا كانت غاية ، تقول

قال أبو علي : ( حَتَّى ) مع ( زيدٍ ) في قولك : ( هَلَكَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ ) في موضع نصب ، كما أن الباء مع الضمير في قولك : ( مَرَرْتُ بِهِ ) ٢٠/أ في موضع / نصب (١) .

**قال :** وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا يُرْفَعُ بعد (عبدُ اللهَ ضربتهُ) .

قال أبو بكر : يقول : لا يُرْفَعُ بعد (عبدُ اللهَ) ضربتهُ ، لأن (عبدُ اللهَ) في معنى الحديث مفعول ، فكان هذا لِقَسَاكِيلِ الْجَمَلِ (٢) .

قال أبو علي : قوله : إذا كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول أى إن كنت إنما تنصب عن الجملة بعد قولك : ضربتُ زيداً ، لأنه

←

مثلاً : لقيت القوم كلهم حتى زيدا لقيته ، ويجوز القول أيضا : مررت بهم حتى زيدا مررت به ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٤ - ١٨٥ .

(١) الكتاب ٥٠/١ ، وفيه « ٠٠٠ » وانصب بعد ان فيها زيدا وان كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا ترفع بعد عبد الله اذا قلت : ( عبد الله ضربته ) اذا كان بعده ( وزيدا مررت به ) « قال أبو سعيد : يعنى ان قال قائل : انا اذا قلنا ( مررت بزيد ، وعمرا كلمته ) ، انما نصبنا ( عمرا ) لأن ( زيدا ) في معنى المفعول لوقوع المرور به نى التحصيل ، للزومه أن يقول ( عبد الله ضربته ، وعمرا كلمته ) ، لأن ( عبد الله ) وان كان مبتدأ فقد وقع به الضرب فى التحصيل ، ولكنه يرفع ( عمرو ) و ( كلمته ) حملا على ( عبد الله ) لأنه مبتدأ ، حتى يصيرا مبتدئين ، وتكون الجملة انانية مشاكلة للأولى فى الابتداء ، ولا يراعى أنه فى معنى مفعول « شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٥ .

(٢) انظر الأصول فى النحو ٣٠٦/٢ .



مفعول ويعتبر ذلك دون الجمل ، وعطف الشكل منها على الشكل فلا يرفع  
بعده قولك : [ عبد الله ضربته ]<sup>(١)</sup> و ( زيدٌ مررتُ به ) لأن عبد الله  
في المعنى مفعول ، فلستَ تعتبرُ به انتصابَ الاسم من الجملة الأولى ،  
ولا انخفاضه ، إنما يُختار النصب في الاسم الأول من الجملة الثانية إذا  
كانت الجملة الأولى من فعل وفاعل ، سواء اتصل بها اسم مجرور أو مرفوع  
أو منصوب .

**قال :** وما لا يجوز أن يُبتدأ بعده الأسماء ( هَلَا )<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : يريد : إنه لا يرفع الاسم بعده بالابتداء لأن حدهُ  
أن يلي الفعل ، فإذا قال ( هَلَا زَيْدٌ قَامَ ) ارتفع بإضمار فعل قام تفسيره  
مُقامه كما يرفع الاسم بعد ( إذا ) بالفعل دون الابتداء ، وكذلك إذا قال  
( هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ) لم يرفع بالابتداء وانتصب بفعل مضمر .

**قال :** إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعده<sup>(٣)</sup>.

(١) ما بين المعقوفتين ليست في المخطوطة .

(٢) اجتزأ الفارسي طرفاً من عبارة سيبويه وهي قوله في الكتاب  
٥١/١ : « وأما ما يجوز فيه الفعل مظهراً ومضمراً ومقدماً ومؤخراً ،  
ولا يجوز أن يبتدأ بعده الأسماء فهلا ، ولولا ، ولما ، وألا » .

واشترط السيرافي أن تكون هذه الحروف كلها بمعنى ( هلا ) ،  
وأن يكون معناها جميعاً اللوم والاستنباط لما تركه المخاطب ، أو نقدر  
فيه الترك . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) العبارة في الكتاب ٥١/١ وفيه ( فابتدأوا بعده الأسماء ) ،  
وهو يعني أن حروف الاستفهام بنيت للأفعال ، وإنما تجيء الأسماء بعدها  
على غير الأصل توسعاً ، قال أبو سعيد : « حرف الاستفهام حكمه أن

قال أبو علي : ليس يريد بالابتداء الذي يقتضى خبراً نحو : (زيدٌ مُنطليقٌ) ، لكن يريد ذكر الاسم بعدها .

**قال :** لأنه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أولى<sup>(١)</sup> . أى ليس فى ضربت عمراً وزيداً كلمته حرف هو بالفعل أولى .

يقول : الواو التى تُعطفُ بها الجملة الثانية على الأولى ليست بأن يليها الفعل أولى من أن يليها الاسم ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى .

**قال :** وإنما اختير هذا على الجواز وليسكون معنى واحداً<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يعنى بقوله على الجواز ، وليسكون معنى واحداً ، أى ليقبَحَ العطف فى جملةٍ مُشاكِلةٍ للجملة الأولى فى أنها مثلها فى أنها من فعل وفاعل .

قال الأخفش : وتقول : أَنْتَ حَسِبْتِكَ مُنْطَلِقاً ، وَإِيَّاكَ حَسِبْتِكَ مُنْطَلِقاً<sup>(٣)</sup> .

←

يدخل على الفعل اذا اجتمع الاسم والفعل بعده ، فاذا وليه الاسم وقده وفع الفعل على ضميره اختير اضممار الفعل ٠٠٠ « انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٨٧ .

(١) الكتاب ٥٢/١ .

(٢) الكتاب ٥٢/١ ، أى فى نحو قوله : ( ضربتُ عمراً وزيداً كَلِّمْتُهُ ) هذا هو الاختيار للمشاكلة بينهما ، ويجوز أن نقول : ( ضربتُ زيدا وعمرو كَلِّمْتُهُ ) .

(٣) لبست مقولة الأخفش هذه نفسراً لبعض أقوال سيبويه ، كما أنه لا علاقة لها بما سبقها من التعاليق الا النسق فى المعنى ، فالعطف هناك لمشاكلة الجميل ، والحمل هنا منسوق على نوع الضمير ( أَنْتَ أَوْ إِيَّاكَ ) .

- ١٢٩ -

قال أبو علي : في قوله : حسبك منطلقاً حيران :

أحدهما : القاه<sup>(١)</sup> ، وهو ضمير مرفوع .

والآخر : السكاف<sup>(٢)</sup> وهو ضمير منصوب .

فإذا قل : أنت ، حمل على الضمير المرفوع ، وإذا قل : إياك ، حمل على الضمير المنتصب .

**قال :** قوله : ( وليس موضع إعمال )<sup>(٣)</sup> أى الفعل غير متسلط على ما قبله هنا ، فلا بد من شيء يشغل به الفعل ، فلذلك / صار ثبات ٢٠/ب الهاء أحسن .

**قال :** لأن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر<sup>(٤)</sup> .  
يُرِيدُ : إنه في موضع الصلة التي تكون للذي ، فشبه الوصف

(١) في المخطوطة ( والثناء ) .

(٢) الكتاب ٦٥/١ ، وهذه بعض عبارة سيبويه التي نصها : « وإذا كان الفعل موضع الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك : ( أزيد أنت رجل تضربه ) ( وأكثل يوم ثوب تلبسه ) ، فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضع إعمال » أى فى مثل ( أزيد أنت رجل تضربه ) أحسن من أن تقول ( أزيد أنت رجل تضرب ) قال أبو سعيد : « لأنك إذا حذف الهاء فلبس يصل الفعل إلى شيء قبله ، كما أنك إذا قلت : ( زيد ضربته ) ثم حذف الهاء قلت ( زيداً ضربت ) فلما لم يكن كذلك لم يحسن حذف الهاء » شرح السيرافى للكتاب ج ١ ق/٢٢٠  
(٣) فى الكتاب ٦٥/١ ، يقول : « وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه لأنه لبس بمبنى على الفعل ، ولكن الفعل فى موضع الوصف كما كان فى موضع الخبر » .

بالصلة ، فلا يجوز أن ينصب (نعمًا) <sup>(١)</sup> من أجل أن (تحوونه)  
صفةً ، ولو كان غير صفةً لجاز النصب ، وكذلك : (مأتمُّ  
تبعثونه) <sup>(١)</sup> .

(١) إشارة الى قول قيس بن حصين بن يزيد الحارثي من الرجز .  
أكل عام نعم تحوونه  
يلقحه قوم وتنتجونه  
أربابه نوكي فلا يحمونه

أنشد سيبويه البيتين الأولين دون نسبة ، انظر الكتاب ٦٥/١ ،  
وفيها شاهد على رفع (نعم) وأن قوله (تحوُّنُه) نعت له فلا  
يعمل فيه ، قال أبو سعيد : « ولو نصب على غير هذا الوجه لجاز لا  
تجعله نعتا كانه قال : أكل عام تحوون نعمًا تحوونه ، ويكون تحوونه  
تفسيرًا للفعل المضمر » . شرح السيرافي للكتاب ١ / ق ٢٢١ ، مجاز  
القرآن ٣٦٢/١ ، الطبري ٨١/١٤ ، العينى ٥٢٩/١ الحزانة ١٩٦/١  
الانصاف ٦٢/١ ، الاغانى ٦١٦٢/١٧ ، اللسان (نعم) .

(١) إشارة الى قول زيد الخيل من الطويل :

أفى كل عام مأتم تبعثونه على محمر ثوبتموه وما رضا  
وقد أنشده سيبويه وفيه شاهد على رفع (مأتم) لأن  
(تبعثونه) فى موضع الصفة ، انظر الكتاب وهامشه ٦٥/١ ،  
وانظر أيضا شرح السيرافي للكتاب ١/ق ٢٢١ شرح أبيات سيبويه لابن  
السيرافي ٨٤/١ (الريح) ، وقد أنشده سيبويه فى مكان آخر انظر  
الكتاب ٢٩٠/٢ ، الشعر والشعراء ٢٩٣/١ ، والبيت فى ديوان كعب  
ابن زهير ١٣١/ (دار الكتب) كنهه فى ديوان زيد الخيل ضمن  
أبيات (٢٥ - ٢٩) انظر أمالى القالى ٢٤/٣ حيث ذكر أبو على قصة  
هذا البيت والأبيات التى معه عندما تنافر كعب بن زهير وزيد الخيل  
بسبب الفرس الذى أعطاه زهير أبو كعب زيد الخيل ، الجهمرة ١٤٣/٢

**قال :** وليس لعبد الله في يأتيه حظ<sup>(١)</sup> .

أى : ليس لعبد الله حظ في ( يأتيه ) لأن ( يأتيه ) قد أضيف ( حين ) إليه ، ولا يجوز أن يقدم المضاف إليه على المضاف فكذا ( يأتيه ) .

**قال :** وذلك قولك ( أزيذا إن رأيت تضرِبُ )<sup>(٢)</sup> ، تقديره :

أنضربُ زيذا إن رأيت ؟ فليس تضرِبُ بجواب لأن ، ولو كان جواباً لها لانجزم ، ودل ( تضرِبُ )<sup>(٣)</sup> على جواب الشرط ، فحذف ليدلالة ( تضرِبُ ) عليه .

←

وأنشد أبو زيد هذه الآيات منسوبة إلى زيد الخيل ، انظر النوادر في اللغة / ٣٠٢ - ٣٠٣ ومعنى قوله ( المحمر ) الفرس يشبه الحمار ، وهو أيضا اللثيم من الرجال ، انظر الخزائن ، ١٤٨/٤ اللسان ( أتم ) .

(١) الكتاب ٦٧/١ ، أى فى مثل قولك : ( أعبد الله حين يأتيه ) ( أضرب ) فعبد الله منصوب بقولك ( أضرب ) لأن التقدير ( أضرب عبد الله حين يأتيه ) ؟ ولا يجوز رفع ( عبد الله حملا على الضمير المرفوع فى ( يأتيه ) لأن ( حين ) فصلت بينهما ، فكما لا يجوز ذلك لم يجوز أن يعمل ما بعد الحين فيما قبلها ، كما أن ما قبل المضاف لا يعمل فيه المضاف إليه ، نحو ( هذا غلام ضارب زيذا ) لا يجوز أن تقدم ( زيذا ) على المضاف فتقول : ( هذا زيذا غلام ضارب ) . انظر شرح السيرافى للكتاب ١ / ق ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ٦٧/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق

٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) فى المخطوطة « يضرب » .

**قال :** ولو جاز أن تَجْعَلَ زَيْدًا مبتدأ على هذا الفعل أقلت :  
( القتالُ زَيْدًا حِينَ يَأْتِي )<sup>(١)</sup> .

قال أبو بكر : قوله : مبتدأ أى مُتَقَدِّمًا إيس المبتدأ الذى يسكون  
فيه الثانى الأول .

**قال :** وأما الفعلُ الأولُ فصارَ مع ماقبله بِمَنْزِلَةِ ( حِينَ ) وسائر  
الظُرُوفِ<sup>(٢)</sup> .

أى لا يجوز أن يَعْمَلَ الفعلُ الواقعُ بعد ( أن ) فيما قبله<sup>(٣)</sup> ،  
كما لا يجوز أن يعمل الفعلُ المضافُ إليه ( حِينَ ) ونحوه فيما قبله .

**قال :** وَلَنْ أَضْرِبَ ، نفى قوله : سَأَضْرِبُ<sup>(٤)</sup> .

**قال :** اسْتَشْهَدَ أَمَا جاز فى النفى مِنَ التَّثْنِيَةِ والتأخير بما جاز  
مِنْهُ فى الإِجَابِ ، فقوله : زَيْدًا سَأَضْرِبُ نَظِيرُ قوله : زَيْدًا لَنْ  
أَضْرِبَ .

(١) الكتاب ٦٧/١ ، وفيه جاء المنال للمخاطب هكذا ( القتال زيد  
حين تأتى ، تريد : القتال حين تأتى زيد ) .

(٢) الكتاب ٦٨/١ ، أى فى مثل قولك : ( أيهم بأتيك تضرب ) ،  
أو قولك : ( أزيذا ان تر تضرب ؟ ) .

(٣) أى فى مثل قولنا : ( زيد ان يأتينى أضرب ) ونحوه ، فزيد  
مرفوع بالابتداء لا ببياتينى .

(٤) الكتاب ٦٨/١ ، وجاءت العبارة عند السيرافى هكذا ( كما أن  
لم أضرب نفى قوله ضربت ) انظر تعليقه على هذه الجزئية فى شرحه  
للكتاب ، ج ١ ق ٢٢٧ .

**قال :** فإن قلت : أيهم جاءك فاضرب ، رفعت لأنه جعل (جاءك) في موضع الخبر<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : لا يجوز أن يوصف أيهم بـ (جاءك) لأن (أيهم) وقع موقع حرف المجازاة ، فلا يوصف كما لا يوصف الحروف ، وأيضاً فإنه معرفة ، (وجاءك) نكرة ، فأراد بالخبر هنا (أى) ليس بصفة ولكنه شرط.

قال أبو علي : اختلف بين حرف النفي والاستفهام ، أن حرف النفي قد تليه الأسماء فيعمل فيها عمل النفي ، كقولك : ما زيدٌ مُطَبَّقاً ، هو كقولك كان زيدٌ مُطَبَّقاً<sup>(٢)</sup>.

**قال :** وإن قلت : ما أنا زيدٌ رَيْبُهُ ، رفعت إلا في قول من نصب زَيْداً رَيْبُهُ<sup>(٣)</sup>.

- (١) الكتاب ٦٨/١ ، (أى) من حروف المجازاة ، ولذا ففي مثل هذا لا يعمل ما بعد الفاء في (أيهم) لأنه في موضع الجواب ، والجواب لا يعمل في الاسم الأول . انظر شرح السيرافي للكتاب ١ / ق ٢٢٨ .
- (٢) عبارة أبي علي هذه تعد قاعدة عامة لبيان الفرق والاستفهام ، وهو يديرها هنا على الباب الذي عنوان له سيبويه بقوله : « هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنفي » الكتاب ٧٢/١ ، لكنه لم يشرح هذا الباب ولم يعلق على بعض ألفاظه ، واكتفى بذكر الفرق العام بين هذين الاستعماليين .
- (٣) الكتاب ٧٤/١ ، والنصب على تقديره فعله يفسره الفعل المذكور المشغول بالضمير .

**قال** : أبو علي : هذا على مذهبهم فيما تقدم<sup>(١)</sup> ، فأما في قول الأخفش :  
وَالَّذِي هُوَ الْقِيَّاسُ عِنْدِي فَالْتَّعْصِبُ فِي ( مَا ) إِذَا كَانَتْ تَمِيمِيَّةً  
أَجْوَدُ .

وَمِنْ بَابِ مَا يَجْرِي مِنْهُ تَجْرُوراً كَمَا حَرَى مِنْصُوباً وَذَلِكَ قَوْلُكَ :  
عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِيَمَضٍ إِذَا جَعَلْتَ النَّاسَ مَفْعُولِينَ<sup>(٢)</sup> .

٢١ / أ **قال** : أبو بكر :<sup>(٣)</sup> قوله : إِذَا جَعَلْتَ النَّاسَ مَفْعُولِينَ / أَيْ لَمْ يُسَمَّ  
الْفَاعِلُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : دَفَعَ بَعْضُهُمْ بِيَمَضٍ ، وَلَوْ لَمْ يَقَعْ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَ مَا لَمْ  
يُسَمَّ فَاعِلُهُ اسْتَفْهِنْتَ هُنَا الْبَاءَ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ ، كَانَ حِينَئِذٍ : عَجِبْتُ  
مِنْ أَنْ دَفَعَ بَعْضُ النَّاسِ بَعْضًا .

(١) انظر الكتاب ٦٨/١ ، ٧٣ والتعليقة ق ١٧ ، وانظر شرح  
السيرافي ١/ ، ق ٢٣٨ .

(٢) لم يعقد سيبويه باباً بهذا اللفظ ، وما ذكر هنا جاء في  
الكتاب ٧٥/١ ، ٧٦ . ضمن « باب من الفعل يستعمل في الاسم » .  
أَيْ أَنَّ الْمَصَادِرَ تَجْرِي فِي هَذَا الْبَابِ مَجْرَى أَفْعَالِهَا ، سِوَاءِ أَضْيِفَتْ أَمْ لَمْ  
يُضَفْ ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٤٣ .

(٣) انظر الأصول في النحو ١٣٨/١ . قال أبو سعيد : « فإذا  
قلب : عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِيَمَضٍ ، فَقَدْ أُبْدِلَتْ بَعْضُهُمْ مِنْ  
لَفْظِ النَّاسِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : بَعْضُهُمْ ، فَتَنْصِبَ عَلَى الْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ  
قُلْتَ : مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ ، لِأَنَّ النَّاسَ فِي الْمَعْنَى مَفْعُولُونَ ، وَإِذَا  
قُلْتَ : عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَبَعْضُهُمْ يَبْدُلُ عَلَى اللَّفْظِ .  
وَيَجُوزُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَتَحْمِلُهُ عَلَى مَوْضِعِ النَّاسِ ، لِأَنَّهُمْ فِي الْمَعْنَى  
مَفْعُولُونَ ، فَيُبَدَّلُ عَلَى لَفْظِ الْإِثْمَالِ بِمَعْنَاهُ » شرح السيرافي ١ ق ٢٤٦ .



**قال :** ولم نجعله في موضع مفعول هو غير الأول<sup>(١)</sup> .

يريد : إن الاسم المجرور مع حرف الجر في المسألة الأولى وهو قولك :  
عَلَى بَعْضٍ غَيْرِ قَوْلِكَ : فِيهَا<sup>(٢)</sup> بَعْضُهُمْ ، لأن البعض الأول بَسَكُوا ، وعلى  
بَعْضٍ بِيَكَيَّ عَلَيْهِمْ .

**قال :** لأنك لو قلت : هُوَ ظَهَرُهُ وَبَطْنُهُ ، وأنت تعنى شيئاً على  
ظهره لم يَجُزْ<sup>(٣)</sup> .

**قال :** أبو علي : لم يَجُزْ هذا لأن البطن والظهر مختصان ، والظروف  
المسكوبة لا تسكون مختصة<sup>(٤)</sup> .

**قال :** أبو علي : قد يجوز أن يقول : هَذَا مُطَيٌّ زَيْدٍ دِرْهَمًا أُنْسٍ ،  
ولقائل أن يقول : إذا كان اسم الفاعل لما مضى فإلّا الذي نصب الدرهم ؟

(١) الكتاب ٧٩/١ ، وفيه « ولم يجعله » .

(٢) إشارة إلى الجملة التي ساقها سيبويه وهي قوله : « وتقول :  
أبكيتم قومك بعضهم على بعض » وقوله : « بكى قومك بعضهم على  
بعض » . الكتاب ٧٨/١ .

(٣) الكتاب ٧٩/١ وفيه يقول سيبويه : « لأنك لو قلت قلب هو  
ظهره » .

(٤) في البذل تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، فتبدل الظهر  
والبطن من الاسم لأنهما بعضه ، ويجوز أن يكونا توكيدا كما يكون  
« أجمعون » توكيدا في قولك : « رأيت القوم أجمعين » كما يجوز أن  
تقول : « ضرب عبد الله ظهره وبطنه » ، انظر شرح السيرافي / ١٠٦٦ \*  
وانظر شرح الرماني / ١ ق ٥٢ .

- ١٣٦ -

والجواب: 'عن أبي بكر أنه على إظهار فعل يدل عليه (مُعْطَى)  
تقديره هذا مُعْطَى زَيْدٍ يُعْطِيهِ دِرْهَمًا<sup>(١)</sup>.

**قال** لأنك لو كُتِبَتِ النون في الإظهار لم يسكن إلا جرًّا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذا لا يكون إلا جرًّا ولا يكون فيه ما كان في قوله:  
(الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ)<sup>(٣)</sup> من النصب لأن الظاهر في هذا لا يكون  
إلا جرًّا، والمضمر لا يعتبر بالظاهر.

(١) انظر الأصول ١٢٧/١ ، ١٧٧ .

(٢) الكتاب ٩٤/١ وفيه « فان كفت النون جررت ... » ومثله  
في شرح السرافي ١ ، في ٢٥٥ . وهو يشير الى النون التي في مثل  
« الكاسرين » الواردة في بيت ابن مقبل .

ياعين بكى حنيفا رأس حبهـم الكاسرين القنا في عورة الدبر  
فقد أثبت النون مع الألف واللام في ( الكاسرين ) وان لم يثبت  
معهما التنوين لقوتها بالحركة ، وضعفه بالسكون ، ونصب ما بعدها ،  
انظر تحصيل عين الذهب بحاشيته ، الكتاب ٩٤/١ ، وانظر شرح  
السرافي ، ١ ق ٢٥٥ ، وانظر النكت ٢٩٢/١ .

(٣) إشارة الى البيت الذي أنشده سيبويه منسوباً لرجل من  
الأنصار وهو من المنسرح :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا نطف

وفيه شاهد على حذف النون من ( الحافظين ) اختصاراً واستخفافاً  
لطول الاسم ، للاضافة ونصب ما بعده على نبة اثبات النون ، لأنه لم يرد  
الاضافة انظر شرح السرافي ١/ ، ق ٢٥٥ - ٢٥٦ ، النكت ٣٩٣/١ -  
٢٩٤ ، ويجوز فيه الجر في « عورة » بالاضافة ، قاله الاعلم في نسبة  
البيت : ويقال هو قيس بن الخطيم ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش  
٣٦

**قال :** وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ ، أى علامة الإضمار كالنون فهي أقرب إليها ، أى الأسماء المضمرة المتصلة أقرب إلى التنوين من المظهر<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي : الأسماء المضمرة المتصلة تد أشبهت التنوين على ما تقدم ذكره ، وهي أيضاً تعاقبه ، ومما يؤيد أن الاسم المضمّر الجرور أشبه بالتنوين من الظاهر الجرور أنهم يحذفون في النداء الياء من ( يا غلام )

←

الكتاب ٩٥/١ ، وأنشده الفارسي دون نسبة في الايضاح / ١٤٩ ، وعلق بأن الأكثر في ( عورة ) الجر ، وأنشده ابن قتيبة وفيه « من ورائهم وكف » بدلا « من ورائنا نطف » انظر أدب الكاتب / ٣٢٤ وأنشده في جمهرة أشعار العرب / ٦٦٣ ضمن قصيدة عدة أبياتها ستة عشر بيتا ، منسوبة لعمر بن امرئ القيس الخزرجي جد عبد الله بن رواحة وفي فرحة الأديب / ١٦٧ كذلك ، وانظر الخزانة ٢٧٥/٤ - ٢٧٦ ، والبيت في شرح جمل الزجاجي ص ١٧٤ دون نسبة ، والى قيس بن الخطيم نسبة الزجاجي في كتاب الجمل / ٨٩ ، وفيه شاهد على حذف النون والنصب ، وشك في نسبته ابن منظور ، انظر لسان العرب ( وكف ) وأورده THADDAUS KOWALSKI وستة أبيات أخر ضمن الشعر المبحول الى قيس ابن الخطيم ، انظر ديوان قيس بن الخطيم / ٤٥ ، انظر أيضا الحجة ٩٣/١ ( ناصف وآخرون ) ، المقتضب ١٤٥/٤ . الافصاح / ٢٩٩ ، والى قيس بن الخطيم نسب في الاقتضاب ٢٠٧/٣ ، ونسبه ابن السيرافي الى شريح بن عمران من بني قريظة وقال : ويقال ان الشعر لمالك بن العجلان الخزرجي ، انظر شرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ ( الريح ) وأنشد أبو جعفر النحاس دون نسبة ، انظر شرح أبيات سيبويه / ٦٠ .

(١) مزج أبو علي تفسيره بعبارة سيبويه ، انظر الكتاب ٩٦/١ ،

كما يحذفون التنوين ونحوه ولا يحذفون الظاهر<sup>(١)</sup>.

**قال:** أبو على : يعمل المصدر عمل الفعل كما ذكره سيبويه على ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup> :

واحدُها وأقربُها شُبهًا بالفعل أن يعملَ حمَلُهُ وهو ممنون ، لِتَسْكُون قد أَدَمَّتْ مَقَامَ الفعل فَمِكرَةٌ مثله<sup>(٣)</sup>.

والذى يليه فى الجودة أن تُعْمِلَه مضافاً إلى الفاعل لأن الضمير من ( ضَرَبَ زَيْدًا )<sup>(٤)</sup> والظاهر من نحو ( ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا أَعْجَبَنِي ) يقوم مقام الفاعل كما أن التاء فى قولك ( ضَرَبْتُ زَيْدًا ) فاعل ، فأما كون المصدر بالإضافة مُعَرَّفًا فقد يُنَوَّى بالإضافة الانفصال فى باب إعمال الاسم عمل الفعل نحو : ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا ، فالإضافة قد نُوِّىَ بهما الانفصال فى هذا الباب .

وأبعدُ الثلاثة : أن تُعْمِلَه وفيه الألف واللام لأنه معروف من

(١) انظر شرح السيرافى ١ / ق ٢٥٦ وما بعدها .

(٢) يشبه أبو على هنا الى الباب الذى عقده سيبويه للمصادر الجارية مجرى الأفعال فى العمل والمعنى ، انظر الكتاب ٩٧/١ ، وفى الاضاح العضدى / ١٥٥ - ١٦٢ عقد أبو على باباً للمصادر التى أعملت عمل الأفعال ، وذكر الوجوه الثلاثة هذه هناك .

(٣) كقولك : أعجبني ضرب زيد عمرا ، انظر الايضاح العضدى

/ ١٥٥ .

(٤) مثل أبو على لهذا النوع من المصادر العاملة عمل الأفعال وهى

مضافة بقوله : « تقول ضربى زيدا حسن ، وصرنى ضرب عمرو خيالا »  
وفصل فى ذلك ، انظر الايضاح العضدى / ١٥٧ - ١٥٩ .

- ٦٣٩ -

جئة لا ينوَى بها الانفصال ، ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل ، فهو مُبَيِّن للفعل (١) .

قال أبو على : ومن الفرق بين / المَصْدَر واسم الفاعل أن المصدر إذا ٢١/ب أضيف إلى معرفة كان أبدأ معرفة (٢) ، وقد يضاف اسم الفاعل إلى المعرفة فلا يتعرف ، وذلك إذا أُريد به الانفصال .

قال : كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قُوَّةِ في الأشياء (٣) ، يعنى الصفة المشبهة باسم الفاعل .

(١) ومثاله قولك : أعجبنى الضرب زيد عمرا ، والشتم بكر خالدا قبيح ، قال أبو على : « ولم أعلم شيئا من المصادر بالالف واللام معملا في التنزيل » انظر الايضاح العضدى / ١٦٠ قال أبو سعيد : « وكان بعض البصريين المتأخرين لا ينصب بالمصدر اذ اكان فيه الالف واللام ، فاذا ورد شيء منصوب بالمصدر الذى فيه الالف واللام أضمر بعده مصدرا ليس فيه ألف ولا م ٠٠٠ وانما دعاه الى هذا أن المصدر انما يعمل بمضارعة الفعل ، والفعل لا يكون الا منكورا » شرح السيرافى ١/ق ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) ساق سيبويه المتل على هذا بقوله : « وان شئت قلت : هذا ضرب عبد الله ، كما تقول : هذا ضارب عبد الله فيما انقطع من الأفعال ، وتقول : عجبت من ضرب اليوم زيدا » كما قال : « ياسارق الليلة أهل الدار » الكتاب ١/٩٩٠ وانظر شرح السيرافى ١/ق ٢٥٩ .

(٣) الكتاب ١/١٠٠ اجتزا أبو على هذه العبارة من الباب الذى عنوان له سيبويه بقوله : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل » وكما هى عادة أبى على فى الاختصار فقد اقتطع هذه العبارة من الباب دون أن ينه الى موضوع التفسير ، أو

قال أبو علي : قوله في الأشياء يريد أنه ليس مثل اسم الفاعل في أنه مثل ( يَفْعَلُ ) في حركانه ومكنااته ، وأنه ليس فيه ما في اسم الفاعل من التقديم والتأخير وغير ذلك<sup>(١)</sup> .

**قال :** لأن الأول في الألف واللام في غيرها على حال واحد وليس كالفاعل<sup>(٢)</sup> .

←

أن يعطى القارئ فكرة عن مفهوم الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والفرق بينها وبين اسم الفاعل ، وقد تنبه لهذه المسألة معاصره أبو سعيد السيرافي ، فقدم بين يدي تفسير هذا الباب مقدمة بين فيها معنى الصفة المشبهة ، وبعد تلك التوطئة شرع في تفسير الباب ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٥٩ .

(١) أى أن الصفة المشبهة ليست مثل اسم الفاعل في العمل .  
فقولك : مررت برجل حسن وجهه ، فترفع الوجه بحسن ، وليس في ( حَسَنَ ) ضمير ، وتقول : مررت برجل حسن وجهها ، وحسن وجهه ، فيصبر الوجه لفظه لفظ المفعول ، وبمثلة قولك : مررت برجل ضارب زيدا ، فالصفة المشبهة ( حَسَنَ ) تعمل في ( وجهه ) ما يعمل ( ضارب ) في ( زيد ) إلا أن ( حسن ) ليس مثل ( ضارب ) من حيث كان ( ضارب ) يعمل عمل فعله ، ويجرى مجراه ، تقول : هذا ضارب زيدا ، كأنك قلت : يضرب زيدا ، وليس كذلك ( حسن وجهها ) لأنك لا تقول : هذا يحسن وجهها . انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي ١ ق ٢٦٠ وما بعدها .

(٢) في الكتاب ١٠١/١ قال : « واعلم أن ( كَبَدُوْنَةً ) ( الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكون فيه الألف واللام ، لأن الأول في الألف واللام وغيرهما هاهنا على حالة واحدة ، وليس كالفاعل . . . » .

**قوله :** وليس كالفاعل : أى أن الفاعل إذا أضيف إلى ما فيه الألف واللام فقد يترعرع به ، وليس ذلك فى هذا<sup>(١)</sup> .

**قال :** مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أُنْيَابًا<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : إن قَدَّرَ ( شَنْبَاءُ أُنْيَابًا ) على ( حَسَنُ وَجْهِهِ ) ، لم يَجْزُ أن يقول : شَنْبَاءُ أُنْيَابُهَا ، لأن ( شَنْبَاءُ ) صِفَةُ المرأة ، فإذا أظهرت الهاء فى قولك : أُنْيَابُهَا رَجَعَتْ إلى المرأة ، وَتَقَى ( شَنْبَاءُ ) صِفَةً لِلْأُنْيَابِ

(١) يريد أن مثل قولنا ( ضارب ) إذا أضيف إلى ما فيه الألف واللام قد يتعرف به نقول : مررت بضارب الرجل ، ولكن إنبات الألف واللام فى ( الوجه ) أحسن كأن تقول . مررت برجل حسن الوجه .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ينسب لأبى زبيد الطائى ، وصدره .  
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة

وهو فى ديوانه / ٣٦ .

والشاهد فيه نصب ( أُنْيَابًا ) بقوله ( شَنْبَاءُ ) لما فيه من نية التنوين ، كأنه قال : شَنْبَاءُ أُنْيَابًا ، انظر الكتاب ١/ ١٠٢ ، انظر أيضا شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦٠ النكت ١/ ٣٠٠ ، العينى ٣/ ٥٩٣ شرح المفصل ٦/ ٨٣ ، المفصل / ٣٣٠ . ونسبه خطأ لأبى زيد ، ولعله تصحيف طباعى ، ورواه ابن النحاس فى باب ما ينصب على نية التنوين هكذا :

هيفاء مقبلة لفاء مدبرة      خود خدلجة شنباء أنيابا

ثم قال : الوجه شنباء أنياب ولكن نوى التنوين . انظر شرح أبيات سيويوه / ٦٠ ، انظر أيضا شرح أبيات سببويه لابن السيرافى ٥/ ٨ ( الريح ) ، والبيت فى وصف امرأة إذا أفبلت رأيت لها خصرأ هيفا ، وإذا أدبرت نظرت منها إلى عجيزة مشرفه ، وإذا تبسمت لمعت أسنانها لنفائها ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/ ١٠٢ .

وإنما هو المرأة دون الأنثى ، فالوجه أن تقول : شَبَّهْتُ أُنثَاهُ ، لأن شَبَّهْتُ صفةٌ حينئذٍ للأنثى ، وفعلٌ لها .

**قال :** وقد جاء في الشعر : حَسَنَةُ وَجْهِهَا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : إنما صار قولك : حَسَنَةُ وَجْهِهَا رَدِيئاً<sup>(٢)</sup> ، لأنك إذا قلت : هذه امرأةٌ حَسَنَةٌ ، فالصفة جارية على المرأة ، وفيها ذكرُها ، فلذلك أنشأها بالتاء ، وإذا قلت : مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهِهَا ، فالحسن للوجه ، والهاء راجعةٌ من الوجه إلى المرأة كما رجعَ الضمير إليها من ( حَسَنَةٍ ) فإذا قلت : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِهَا ، فقد جمعت بين ضميرين للمرأة يُرْجَعَانِ إليها :

أحدهما : الضمير في حَسَنَةٍ ، والآخر : الهاء في وجْهِهَا .

وأيضاً فقد أضفت ( حَسَنَةً ) إلى الوجه ، والحسن للوجه . والشئ لا يضاف إلى نفسه .

فإن قيل : فقد أضيف ( حَسَنٌ ) إلى الوجه في قولك : الحَسَنُ الْوَجْهُ فالجواب : أنَّ في ( حَسَنٍ ) ضميراً يرجع إلى الموصوف فقد خرج عن أن يكون للوجه ، ولو كان للوجه لارتفع به الوجه على أنه كان فعلاً له .

ومما يدل على أن الحسن في باب ( زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ ) صفةٌ لزيد وليس قولك ( مِندٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ ) ، فلو كان ( حَسَنُ الْوَجْهِ ) لما جاز تأنيشه لأنَّ الْوَجْهَ ليس بمؤنث .

(١) الكتاب ١٠٢/١ .

(٢) أى فى النثر .



فَأَمَّا قَوْلُهُ : جَوْنَتَا مُصْطَلَاَهُمَا<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ قَدَّرَهُ سَبَبِيوِيَّةُ تَقْدِيرِ ( حَسَنَةُ وَجْهِيهَا ) وَجَعَلَ مِثْلَهُ كَقِيَاسِهِ<sup>(٢)</sup> ،  
وَكَانَ حُكْمُهُ عِنْدَهُ أَنْ يَقُولَ لَوْ أَجْرَاهُ عَلَى الْأَصْلِ دُونَ الْخَلْفِ :

(١) إشارة إلى قول الشماخ من الطويل مما روى سيبويه :

أَمِنْ دَمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرِّكْبَ فِيهِمَا      بِحَقْلِ الرِّخَامِي قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا  
أَقَامَتِ عَلَى رُبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا      كَمِيتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاَهُمَا

الكتاب ١٠٢/١ الديوان ٣٠٨/ من قصيدة في مدح يزيد بن مربع  
الأنصاري ، انظر أيضا الخصائص ٤٢٠/٢ ، الأصول ٤٧٥/٣ ، ورواهما  
ابن السيرافي وعنده ( عرج الركب ) بدل ( عرس الركب ) ، وأشار  
إلى ذلك بقوله : « ويروى ( عرس الركب ) فيهما ، ويروى : قد أنى  
لبلاهما ) ، والشاهد في البيت هو أن الشاعر أضاف ( جَوْنَتَا ) إلى  
( مصطلاهما ) ، و ( جَوْنَتَا ) صفة إلى ( جارتا صفا ) ، والمصطفى  
مضاف إلى الجارتين . والاضافة لاتقع في باب حسن الوجه الا بعد أن  
يُجْعَلَ الذي كان فاعلا مفعولا من طريق اللفظ وتنقل ضميره المجرور إلى  
أن يجعل فاعلا للصفة التي تجرى عليه » . شرح أبيات سيبويه ٧/١ ،  
وانظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٨١/ ، وقال أبو سعيد :  
« جونتتا مثنى ، وهي بمنزلة حسنتا ، وقد أضيفتا إلى مصطلاهما ،  
ومصطلاهما بمنزلة وجوههما ، فكأنه قال : حسنتا وجوههما ، والضمير الذي  
في مصطلاهما يعود إلى جارتا صفا ، ومعنى جارتا صفا الأثافي ، والصفا هو  
الجميل . . . » شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦٠ وعنه في النكت ٣٠١/١ ،  
انظر أيضا ما يحتمل الشعر ٢٥٣ - ٢٥٤ فال في الدرر ١٣٢/٢ :  
« استشهد به على قبج اضافة الصفة مجردة من آل إلى مضاف الضمير ،  
وأن جواز ذلك خاص بالضرورة » ، انظر أيضا المقرب ١٤١/١ ، شرح  
المفصل ، ٨٣/٦ ، ٨٦ ، الهمع ٩٩/٢ ، العينى ٥٨٧/٣ ، شرح التصريح  
١٢٢/٢ .

(٢) أى شبهوا حسنة وجهها بحسنة الوجه في الشعر وذلك ردى.

(أَقَامَتْ جَارَتَا صَفَا جَوْنُ مُصْطَلَاهُمَا) .

فيجري ( جَوْنُ ) على ( الجَارَتَيْنِ )<sup>(١)</sup> ، ويرتفع بجره عليهما ،  
 ٢٢/ أ لأنهما / مرفوعتان ، ثم يُرفع ( الْمُصْطَلَى ) ( جَوْنُ ) : ويعود ضمير  
 العنيفة<sup>(٢)</sup> ، إلى ( الجَارَتَيْنِ ) فيسكون كقولك : ( الهِنْدَانُ حَسَنٌ ثَوْبُهُمَا  
 هِنْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُمَا ) وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول :  
 ( أَقَامَتْ جَارَتَا صَفَا جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيَاتِ ) فيمن قال ( الهِنْدَانِ حَسَنَتَا  
 الوجود ) وفيمن قال ( وَصَمَا رَحْلَاهُمَا جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيْنِ ) فيصير كقولك

←

كما قال سيبويه ، قال أبو سعيد : وقد أنكر ذلك على سيبويه ، وخُرج  
 للبيت ما يخرج به عن حسن وجهه ، وحسنة وجهها ، وذلك أنه لا خلاف  
 بين النحويين أن قولنا ( زيد حسن وجه الأخ ) جيد بالغ ، وأنه يجوز  
 أن نكنى عن الأخ فنقول ( زيد حسن وجه الأخ ، وجميل وجهه ) ، فالهاء  
 تعود إلى الأخ لا إلى زيد ، فكأننا قلنا ( زيد حسن وجه الأخ ، وجميل  
 وجه الأخ ) فعلى هذا قوله ( كميتا الأعلى جونتنا مصطلهما ) كأنه قال  
 ( كميتا الأعلى ، جونتنا مصطلّي الأعلى ) فالضمير في المصطلّي يعود إلى  
 الأعلى لا إلى الجارتين ، فيصير بمنزلة قولك ( الهندان حسنتا الوجوه ،  
 مليحتا حدودهما ) فإن أردت بالضمير الذي في حدودهما ( الوجوه )  
 كان كلاما مستقيما ، كأنك قلت ( حسنتا الوجوه مليحتا حدود الوجوه )  
 وإن أردت بالضمير ( الهندين ) فالمسألة فاسدة ، فكذلك ( جونتنا  
 مصطلهما ) أن أردت بالضمير ( الأعلى ) فهو صحيح ، وإن أردت  
 بالضمير ( الجارتين ) فهو رديء » شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦١ . وعنه  
 ملخصا نقل الشنتمري انظر النكت ٣٠٢/١ ، وتحصيل عين الذهب  
 بهامش الكتاب ١٠٢/١ .

- (١) في المخطوطة ( الجاريتين ) وهو خطأ بين .
- (٢) يعنى ضمير التثنية في ( مصطلهما ) .

( الهِنْدَانُ حَسَنَتَا الثَّوْبَيْنِ ) ، فلم يستعمله في الإتمام والأصل ، ولا على الاختصار والحذف ولسكنه جعله كقوله : ( هذه امرأةٌ حَسَنَةٌ وَجْهُهَا ) ، وَثَمَنُ ( الْجَوْنِ ) وهما وصفُ ( الجارتين ) ، وإضافة مُثْنًى إلى ( الْمُصْطَلَيْنِ ) وهو هُما في المعنى ، إلا أنه وضع الواحد موضع الجميع فيمن قال : ( حَسَنَتَانِ الْوَجُوهِ ) وموضع الثمنية فيمن قال : ( وَضَعَا رَحْلَيْهِمَا ) ، وهو ( الْمُصْطَلَى ) ثم أضاف ( الْمُصْطَلَى ) إلى ضمير ( الْجَارَتَيْنِ ) كما أضاف الوجه من قوله : ( هذه امرأةٌ حَسَنَةٌ وَجْهُهَا ) إلى ضمير المرأة بعد إضافة ( حَسَنٍ ) الذي هو الوجه في المعنى إلى الوجه ، فعلى هذا وضع سيديويه هذا البيت ، وزد يحتمل غير ما أوله سيديويه .

ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوَّنًا عاملاً في التَّنْكِرة :

قال سيديويه : ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه<sup>(١)</sup> .

قال أبو بكر : يريد : إنَّ ( عَمَلًا ، وَأَبَا ) من سبب الذي هو ( خَيْرٌ )  
ولا يجوز أن يكون شيء لا سبب له فيه<sup>(٢)</sup> .

(١) كلام أبي على هنا يوهم بأن سيديويه عقد بابا بهذا العنوان ،  
وسيديويه إنما جاء به عرضاً فقال : « وتقول فيهما لا يقع إلا منونا عاملاً في  
نكرة ، وإنما وقع منونا لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل  
لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً ، وذلك قولك ( هو خير منك أبا ، وهو  
أحسن منك وجها ) ولا يكون المعمول فيه إلا ( ما كان ) من سببه » ،  
انظر الكتاب ١٠٤/١ ، شرح السيرافي ١ ق ٢٦١ .

(٢) قوله : ( عملاً ، وأباً ) إشارة إلى الأمثلة التي أوردها سيديويه  
في الباب وهي قوله : « وان شئت قلت » ( هو خير عملاً ) « . . . » وقبل  
ذلك قال : « هو خير منك أبا . . . » الكتاب ١٠٤/١ .

وهذا الباب لا تجوز فيه الإضافة ، وإلى ذلك أشار سيديويه بقوله :  
« لا يقع إلا منونا عاملاً في نكرة » وقد اعتل السيرافي لذلك بعليتين :  
الأولى : أن هذا الباب وضع للتفصيل ، وباب التفصيل يقتضي  
( رَمَنُ ) ظاهرة أو مضمرة ، ولذلك نون ولم تصلح إضافته إلى المفضل  
عليه لسخول ( رَمَنُ ) فاصلة بينهما لفظاً أو تقديرًا وانتصب ما بعده .  
الثانية : هي أنك إذا قلت : ( زيد أفضل منك ) ، فأفضل بمنزلة  
الفعل . . . كأنك قلت : فضله يزيد على فضلك ، ولذلك لم يشن ولم  
يجمع . . . ولما كان الفعل لا يضاف لم يضاف هذا . انظر شرح السيرافي  
١ ق ٢٦٧ ، وعنه ملخصاً النكت ٣٠٤/١ - ٤٠٥ .

**سؤال :** وليس هاهنا فصل<sup>(١)</sup> .

أى : لم يقل هو أفره مِنْكَ عَمْدًا فيفصل ( مِنْكَ ) بين ( أَمَدَل )  
و ( رَجُل ) وقوله : ( ولم يلزم إلا ترك التنوين )<sup>(١)</sup> ، أى أنك لم تفصل  
بشيء ، وقد اتقى الاسمان ، وليس إلا الإضافة .

**قال :** وتفسيره تفسير الأول<sup>(٢)</sup> .

أى جعلوا فيه الواحد موضع الجميع ، والنكرة موضع المعرفة كما فعل  
بالأول .

(١) هذا النوع من التفضيل يخالف سابقه بأنه لبس ثمة فصل  
بكلمة ( مِنْ ) بين المفضل والمفضل عليه ، فقولك : ( هو خير رجل  
فى الناس ) لم تفصل بين ( خَيْر ) وبين ( رَجُل ) بفواصل ، ولم  
تفضل الرجل على رجل مثله ، بل أضفته الى جموع هو أحدهم ، فالتقى  
الاسمان فوجبت الإضافة ، والى هذا أشار سيبويه بقوله : « ولبس  
هاهنا فصل ، ولم يلزم الا ترك التنوين » الكتاب ١/١٠٥ ، وترك  
التنوين يقتضى الإضافة الى جنسه الذى فضل عليهم ، ليعلم أنه فضل  
أمثاله ، ولو أراد المتكلم تفضيله على غير هذا الوجه لدخل فيه الفصل  
كقولك : الفرس خير من الحمار ، والعلم خير من المال ونحو ذلك . انظر  
تفصيل هذا فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وانظر الاصول  
٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ١/١٠٥ ، يريد لم يدخلوا الآلف واللام فى مثل ( هو  
خير رجل وأفره عبد ، كما لم يدخلوها على مثل ( هو خير منك أبا ) ،  
وتفسيرهما واحد كأنه قال ( هو أفره العبيد ، أو خير الآباء ) - انظر  
مزيدا من التوضيح فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٧٠ وما بعدها .

**قال :** وفَرَّقُوا بترك النون والتنوين بين معنيين<sup>(١)</sup> .

يريد بقوله ( النُّون ) : النون التي في عشرين و ( التَّنوين ) التنوين في ( حَيْرٍ ) ، وقوله ( بين معنيين ) يعنى : إذا قلت : ( هو أَفْرَهُ عَجْبٍ في الناس ) فالْفَرَاةُ للعبد ، وإذا قلت ( أَفْرَهُ الناس عبداً ) فالمعنى لِلْمَوْلَى .  
**قال :** فكَمْ هُنَا بِمَنْزِلَةِ ( مَا )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : وإذا قال : ( مَا صِيدَ عَلَيْهِ ) ؟ فسكأنه قال : ( أَخْبَى صِيدَ عَلَيْهِ أَمْ حَيْرٍ ) ، و ( مَا ) لا يكون ظرفاً ، فذكره بِعَيْبٍ ( كَمْ ) التي استعملت غير ظُرُوفٍ هُنَا لِتَعْلَمَ أَنَّ ( كَمْ ) غير ظرفٍ ، كما أن غير ظرفٍ .

**قال :** وَمِنْهُ فِي السَّعَةِ : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى مَنْ أَنْ أَضْرِبَكَ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحاق :<sup>(٤)</sup> أَى مِنْ صَاحِبِ الضَّرْبِ الَّذِي تَسْبِطُهُ إِلَى

(١) الكتاب ١٠٥/١ ، ساق أبو علي لفظ ( عشرين ) ها هنا لان سببويه جعل قولهم : ( " هو خَيْرٌ رَجُلٍ " ) بمعنى خير الرجال ، ولكنهم حذفوا الالف واللام استخفافاً ، وأداروا قولهم ( رجل ) بالافراد على معنى ( الرجال ) جمعاً ، وحذفوا للاختصار ، وهذا مثل قولهم : ( عِشْرُونَ دَرْهَمًا ) وهم يريدون ( عِشْرِينَ مِنْ الدَّرَاهِمِ ) فاختصروا واستخفوا هنا كما فعلوا هناك . انظر الكتاب ١٠٤/١ ، وانظر تفصيل هذا فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٧٠ .

(٢) الكتاب ١٠٨/١ .

(٣) الكتاب ١٠٩/١ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، والفارسي هنا يختصر مقولة الزجاج - كما هى عادته - ، ونمام لفظ أبى اسحق كما جاء عند أبى سعيد ←

نَفْسِكَ ، مثل ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي / الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> . ٢٢/ب

قال أبو علي : الشَّبه بين قوله تعالى « أَيْنَ شُرَكَائِي » وبين قولهم ( أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى أَنْ أَضْرِبَكَ ) أن تقدير قولهم : ( أَنْ أَضْرِبَكَ ) كأن قائلًا قال : أنا أضربه ، وطن سامع أنه عناء فقال : أتضربني فنفى المتكلم الأول ذلك بقوله : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى مَنْ أَنْ أَضْرِبَكَ : أي من صاحب هذا الضرب الذي نسبته إلى نفسك ، ولست به ، فكذلك الباري تعالى لم يُنسب لنفسه بقوله ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي ﴾ شركاء إنما قال أَيْنَ شُرَكَائِي الذين نسبتموهم إلى وليسوا بشركائي .

**قال :** كأنه قال : أي الأحيان سير عليه أو يسار عليه<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إذا قال : أي الأحيان سير عليه ، رفع (أيًا)

ونقله عنه الشنتمري : « ان قدرته أنت أكرم على من ضربك لم يجز » وهو ظاهر الكلام ، فان حمل المعنى عليه بطل ، قال : وتهذيب هذا « كان قائلًا قال : أنت تضربني فنسب الضرب الى نفسه ، فقال الآخر : أنت أكرم على من صاحب الضرب الذي نسبته الى نفسك وليس لك فكانه قال : أنت أكرم على ممن يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته الى نفسك ، ونظير هذا قوله تعالى : « أَيْنَ شُرَكَائِي » فإضافة الشركاء الى نفسه حكاية لقولهم وزعمهم أنهم له شركاء ، والمعنى أين شركائي على زعمكم » . النكت ٣١٢/١ ، وقد سقط من المطبوع من قوله « ونظير هذا » حتى قوله زعمكم » وصحح من المخطوطة ق ٩٦ .

(١) سورة فصلت ، الآية ٤٧ .

(٢) في الكتاب ١١٠/١ قال : « كأنه قال : أي الأحيان يسار عليه ، أو سير عليه ، والخلاف هنا قد يعود الى تصرف أبي على نفسه أو الى اختلاف نسخ الكتاب .

بالابتداء على الاتساع ، وجعل ما بعده خبره ، فجواب هذا : زعن كذا ، وإذا قال : أى الأحيان سير عليه ؟ جعله ظرفاً لسير ، وبجوابه جبن كذا بالنصب .

**قال :** وتقول : سير عليه طوران ، طور كذا ، وطور كذا والنصب ضعيف جداً إذا تممت ، كقولك : طور كذا ، وطور كذا ، وقد يسكون في هذا النصب إذا أضمرت<sup>(١)</sup> .

قال أبو على : ضعف النصب في قولك : طور كذا وطور كذا لافى قوله : طوران ، لأنه مبتدأ وخبر .

**قال :** وإن أنت<sup>(٢)</sup> قلت على هذا المعنى : ( سير عليه السير ) ، و ( ضرب به الضرب ) جاز على قوله : ( الحذر الحذر ) .

قال أبو على : يقول : إذا حلت المصدر وفيه الألف واللام على فعل مضمر بعد أن يُبنى الفعل الأول بناء مالم يُسم فاعله ، وتُشغله بما يرتفع به جاز كأنت قلت : ( ضرب به ) ، ( يضرب ) الضرب فيه قد شغل بها ضرب ( والضرب ) محمول على الفعل المضمر بعد ( به ) .

**قال :** وجميع ما يسكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يسكون إلا على فعل قد عمل في الإسم<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ١١٧/١ ، يريد أن النصب جائز في مثل قولك : سير عليه السير طورين ونحو ذلك .

(٢) في الكتاب ١١٨/١ « شئت » ورواية أبي على أكثر استقامة .

(٣) في الكتاب ١١٨/١ « قد عمل في اسم » .



قال أبو علي : يعنى بقوله : ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل ( الحذر الحذر ) .

وقوله : إلا على فعل قد عمل في الإسم أى قد عمل المضمرة في الفاعل .

وقوله : فمن ثم لم يكن فيه الرفع<sup>(١)</sup> أى في الإسم الذى صار بدلاً من اللفظ بالفعل ، وذلك أن في الفعل المضمرة قبل المصدر الذى كقولهم ( النجاء ) ضمة فاعل فإذا صار فيه ضمة فاعل لم يرتفع المصدر به .

وقوله :<sup>(٢)</sup> فأوتى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به<sup>(٣)</sup> أى : أوتى ما عمل فيه الفعل ما هو بمنزلة اللفظ بالفعل ، لأن هذا المعمول فيه لما كان بمنزلة اللفظ بالفعل صار الفعل كأنه قد ذكر وإن كان مضمراً .

قال : وأما ترى أى يرقى ها هنا<sup>(٤)</sup> .

قال أبو عثمان<sup>(٥)</sup> : ترى ها هنا من رؤية العين ، وليست التى تفعدى

(١) الكتاب ١/ ١١٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١١٩ .

(٣) الكتاب ١/ ١٢٠ ، وانظر النكت ١/ ٣٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ٤٢٥/٢ ، انظر أيضا المسائل البغداديات ٣٧٤/ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٣ ، ( فارسى ) عند تفسير قوله تعالى « رب أرني كيف تسخى الموتى » البقرة ٢٦٠ .

(٤) هو المازنى ، وقد تقدمت ترجمته .

- ١٥٢ -

إلى مفعولين ، لأنه يريد : انظر إليه ببصرك ، وهذه حكاية نادرة لا يقاس  
٢٣ / أعلينا / .

قال أبو علي : وإنما جاز هذا<sup>(١)</sup> لأن الرؤية التي هي قبل الحاسة ترجع  
في المعنى إلى الرؤية التي هي علم ، لأن كل محسوس معلوم ، فرؤية الحاسة  
تقع تحته ، فكذلك جاز في هذا في هذه الحكاية<sup>(٢)</sup> .

**قال :** لَيْتَ شِعْرِي أَعْبُدُ اللَّهَ ثُمَّ أُمُّ زَيْدٍ ؟<sup>(٣)</sup> .

قال أبو إسحاق<sup>(٤)</sup> : أزيد في الدار أم تَمَرُّو؟ وفي موضع رفع لأنه  
خبر لَيْتَ .

(١) في المخطوطة ( لهذا ) .

(٢) قال أبو علي في المسائل البغداديات / ٣٧٥ ، « ( رَأَيْتُ ) التي  
من رؤية العين توافق ( رَأَيْتُ ) التي بمعنى ( عَلِمْتُ ) في المعنى ،  
لأن كل محسوس معلوم ، وإن لم يكن كل معلوم محسوساً ، فرؤية العين  
ضرب من العلم ، فلذلك أجرى مجرى التي ( كَعَلِمْتُ ) في الالغاء ،  
(٣) الكتاب ١ / ١٢٠ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، وليس في قول الزجاج هنا  
ما يشير إلى ( لَيْتَ ) ، والذي يبدو أن أبا علي مزج بين قول الزجاج وقول  
سيبويه ، لأن سيبويه يقول « لَيْتَ شِعْرِي ، أَعْبُدُ اللَّهَ ثُمَّ أُمُّ زَيْدٍ ، وَلَيْتَ  
شِعْرِي هَلْ رَأَيْتَهُ ، فهذا في موضع خبر لَيْتَ » الكتاب ١ / ١٢٠ ، والذي  
يدل على ما ذهب إليه أن أبا علي أورد بعد ذلك مباشرة قوله ( قال ) التي  
هي في العادة تشير إلى سيبويه ، إلا أنها هنا ربما تعود إلى الزجاج ، لأن  
هذه الأقوال ليست في الكتاب ، انظر مذهب الزجاج في ( لَيْتَ ) في شرح  
جمل الزجاجة ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ . وانظر الهمع ١ / ١٤٤ .

**قال:** ويجوز أن يكون (شعري) العامل ، والخبر محذوف ، فيكون (شعري) في موضع نصب ، وخبر آيت مضمرة كأنه قال : ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو واقع .

قال أبو علي : موضع أعبد الله ثم أم زيد على هذا نصب بالمصدر الذي هو (شعري) وإنما جاز أن يكون نصبا لأنه بمعنى دامت ولو لم يكن المصدر مما الفعل مأخوذ منه يجوز أن يُلغى ، لم يجز أن تكون الجملة التي هي استفهام بعدها في موضع نصب .

ومما جاء محذوفا خبره : يا ليت أيام الصبا رواجعا<sup>(١)</sup>.

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه في غير هذا الباب ، وفيه شاهد على نصب ( رواجعا ) على الحال وحذف الخبر كما قدر أبو علي هنا ، انظر الكتاب ٢٨٤/١ ، قال أبو جعفر النحاس : « كأنه قال : يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا » شرح أبيات سيبويه ١٢٥/ ، قال في الدرر ١١٢/١ : « الشاهد فيه نصب الجزئين بليت عند الفراء ومن وافقه ، وقدر الكسائي ( رواجع ) خبرا لكان المحذوفة ، لأن كان تستعمل هنا كثيرا قال تعالى : « يا ليتها كانت القاضية » والبصريون يقدرون خبر ( ليت ) محذوفا . و ( رواجع ) حال من ضميره ، والتقدير ( يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا ) . انظر المسائل المنورة ٧٤/ المسائل البصريات ٣٦٩ ، ٧٢١ وابن سلام ينسب هذا البيت للعجاج ، ويقول : « وهي لغة لهم ، سمعت أبا عون الحرمازي يقول : ( ليت أباك منطلقا وليت زيدا قاعدا ) وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج فأخذها عنهم «طبقات الشعراء ٧٨/١ - ٧٩ وليس في ديوان العجاج ، وينسبه ابن يعيش الى رؤبة ، انظر شرح المفصل ١٠٤/١ ، وليس في ديوان رؤبة ، انظر البيت أيضا في الموشح ٢١٧/ ،

أَيُّ أَقْبَلَتْ رَوَاجِعًا<sup>(١)</sup>.

**قال :** وَمِنْ ذَلِكَ : قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْكَ ، فَهَذِهِ اللَّامُ تَمْنَعُ الْفَعْلَ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إنما وقع في هذا الباب من الأفعال ما يتعمد إلى مفعولين لأنها أفعال تُتْلَى والإلقاء فيها أعظم من التعاليق ، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في المفعول في لفظ ولا موضع ، وإذا حُلِّقَتْ عَمِلَتْ في الموضع .

**قال :** كما أنك إذا قلت : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُ شَيْءٌ أَمْ صَمَوْتُ ، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما شَيْءٌ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قولك : قَدْ عَلِمْتُ أَيُّهُمَا شَيْءٌ ، لا يوجب المخاطب عِلْمَ أَحَدِهِمَا بَعِيْنَهُ ، ولـسـكـن يوجب له أن يعلم أن أحدهما شَيْءٌ ، وذلك أن قولك ( أَيُّهُمَا شَيْءٌ ) معضمّن هذا المعنى ، كأنك قلت : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمَا شَيْءٌ ، إلا أنك لم تُعَرِّفْهُ بَعِيْنَهُ ولم يَخْلُصْ لك العلم بـكـوْنِ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ دون صاحبه ، فإذا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ ( عَلِمْتُ ) لم تغيّر من المعنى شيئاً .

←

وهو في الأصول ٢٤٨/١ بلا نسبة ، وكذا في ملح الأدلة ٨٢ ، المفصل ١٨/ شرح الأشموني ٢٧٠/١ ، الهمع ١٣٤/١ ، انظر أيضا شرح شواهد المعنى ٦٩٠ الخزائن ٤/٤٩٠ .

(١) في المخطوطة « رواجع » ، وانظر المسائل المنشورة ٧٥/ .

(٢) في الكتاب ١٢٠/١ « ٠٠ فهذه اللام تمنع العمل » ، وانظر النكت ٣٢٨/١ .

(٣) الكتاب ١٢٠/١ ، النكت ٣٢٨/١ .

**قال :** قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : حكم الاستفهام أن يقع صدرًا ، ولكن لما أضيف (أبو) إلى (مَنْ) وتقدّمه ترك في موضعه فأدّى معناه في الاستفهام ، إذ كان المضاف [إليه] لا يتقدم على المضاف .

**قال :** ومما يؤيّى النصب : قد عَلِمْتُه أَبُو مَنْ دُو<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : احتجّ بوقوع الاسم المضمّر المنصوب بعد (عَلِمْتُ ، وعرّفت ) على قوة النصب في قولك قد عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ دُو .

قال أبو علي : قوله : قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، لم يعمل الفعل في (أبو) وإن كان حرف الاستفهام متأخرًا ، لأن موضعه أن يتقدم على (أبو) فَحَجَزَ الفعل وهو متأخر ، كما أن اللام في قولك : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا لَمْ يَطْلُقْ حَجَزَتْ بَيْنَ (عَلِمْتُ) و (إِنْ) لأن موضعها قبل (إِنْ) وَإِنْ / كانت حُوِّلت إلى الخبر ولو لم تحجز اللام لانفتحت (إِنْ) ، ٢٣/ب فكما حَجَزَتْ اللام وإن كانت متأخرة عن موضعها ، كذلك حَجَزَ (مَنْ) الفعل وإن كان متأخرًا عن موضعه .

**قال :** وإن شئت قلت : قد عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ كما تقول ذلك فيما لا يعمد إلى مفعول ذلك قولك : اذهب فانظر زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ؟<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ١٢١/١ وفيه « قد عرفتُ أبو مَنْ زَيْدٌ » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الكتاب ١٢١/١ .

(٤) الكتاب ١٢١/١ ، النكت ٣٢٩/١ .

- ٦٥٦ -

قال أبو العباس : يعنى أنك إذا أدخلت زيدا في معنى الاستفهام لم يعد ( عَلِمْتُ وَلَا ظَنَنْتُ ) كما لا يعدى في ما لا يتعدى .  
وقال أبو العباس : اذهب فانظر زيد أبو من هو ؟ لم يرد أن يقول : اذهب فابصر بعينك ، ولكن يريد : أعلم ذلك ، فهو لا يتعدى (١) .  
قال : ومثل ذلك : دَرَيْتُ (٢) .

قال أبو العباس : قوله : ومثل ذلك دَرَيْتُ ، أى مثل انظر لأن انظر لا يتعدى فقال : لكن أكثرهم يقول : ما دَرَيْتُ به . فَيَعْدِيهِ بحرف جرٍّ ، وقد تقدم أنك تقول : دَرَيْتُ عبد الله أبو من هو ، كما قلت ذلك في ( عَلِمْتُ ) وأعلم أن بعضا يعدى ( دَرَيْتُ ) وبعضا لا يعدى به .  
قال أبو علي : قولك : زَيْدٌ أَبُوكَ هُوَ أَمَ دَمَرُو ، بمعنى أأبوكَ زيد أم عمرو ؟ فكما أنك لو أدخلت الفعل على قولك : أأبوكَ زيدٌ أو عمرو ؟ لم تعمله في ( زيد ) كذلك لا تعمله إذا قلت : زيدٌ أبوكَ هو أم عمرو ؟ لأنه بمعنى الأول .

قال سيبويه : ومثله ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (٣) .  
فابتدأ ، لأن معنى الحديث حين قال : إن زيدا مُنْطَلِقٌ ، زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، ولكنه أكد كما أكد (٤) .

(١) انظر المقتضب ١٢٢/٣ - ١٢٣ ، ١٨٩ .

(٢) الكتاب ١٢١/١ .

(٣) سورة التوبة ، الآية / ١ .

(٤) الكتاب ١٢١/١ وفيه « ٠٠ ولكنه أكد بان كما أكد » .

قال أبو إسحاق يريد : "أَكْدَ بَابٌ" ، كما أَكْدَ في قوله ( خَلَّتْ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ) بإظهار زَيْدٍ وإظهاره ، فلم يخرج زَيْدًا من معنى الاستفهام كما لم يخرج اسم ( إِنِّ ) عن معنى الابتداء<sup>(١)</sup>.

**قال :** فإن قلت : قد عَرَفْتُ أَبَا مَنْ زَيْدٌ مُسْكَنِي ، انتصب على ( مُسْكَنِي )<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي<sup>(٣)</sup> : أبا مَنْ زَيْدٌ مُسْكَنِي ، انتصب الأب بمسكني الذي هو بعد الاستفهام ، وتقديره : أبا بِشِيرٍ يُسْكَنِي زَيْدٌ أُمُّ أبا عَمْرٍو .

**قال :** وَمَنْ رَفَعَ زَيْدًا ثَمَّةَ رَفَعَهُ هَا هُنَا<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي : قوله : مَنْ رَفَعَ ثَمَّةَ أَي من رفع زَيْدًا في قولك : قد عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ، رَفَعَ ( زَيْدًا ) هنا أَي إذا أُدْخِلَ ( مَسْكَنِي ) فقال : قد عَرَفْتُ زَيْدًا أَبَا مَنْ هُوَ مَسْكَنِي ، فرفع هَا هُنَا كما يرفعُ ثَمَّ ، فانقصاب ( أَبَا ) بمسكني ، لأن التقدير : أَيُسْكَنِي أبا بِشِيرٍ أُمُّ أبا عَمْرٍو ، فقام ( مَنْ ) مُقام هذه الأسماء .

---

(١) انظر هذا القول في النكت ٣٢٩/١ ، ولا شك أن السيراني أحاله إلى الزجاج ، لكن الشنتمري ادعاه كما ادعى عمل السيراني .  
(٢) الكتاب ١٢١/١ وضبط الكنية هكذا ( مَسْكَنِي ) في الاثنتين ، ووافق أبا علي في ضبط الثالثة بعدهما .  
(٣) هكذا في المخطوطة ، والصواب أن يقول : ( قوله ) لأن الكلام لسبويه .  
(٤) الكتاب ١٢٢/١ .

## قال : لأنّ فيه معنى أخْبِرْنِي<sup>(١)</sup> .

قال أبو العباس<sup>(٢)</sup> : يعنى دخول معنى أخْبِرْنِي في أَرَأَيْتَ ، لم يمنعه من أن يكون له مفعولان ، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخْبِرْنِي ، ومنتهى هذا المعنى من أن يُلقَى ، كما كان يُلقَى ، وليس هو فيه ، لأنك قد ٢٤/ / تقول : / قد رأيتُ أبا من أنتَ ، إذا أردت معنى قد علمت ، ولا تقول أَرَأَيْتَ أبا من أنتَ ؟ حتى تُمدّي ( أَرَأَيْتَ ) إلى مفعول ، ثم تجعل الثانى استئنافاً ، أو ما أردت .

وقال أيضاً : من زعم أن كاف ( أَرَأَيْتَكَ ) لها موضع ، فقد أحال من قبل أنه إذا قال : أَرَأَيْتَكَ زيداً ما فعل ؟ فالكاف للمخاطب ، ( وزيدٌ ) للغائب ، ومفعولاً ( رأيتُ وعلمتُ ) لا يكونان إلا لشيء واحد . قال أبو العباس : صه ، ومه نهى ، يريد : لا تصكّاه ولا تفعل<sup>(٣)</sup> .

وأيضاً : أمر ، لأن معناها حدث<sup>(٤)</sup> ، وإيها معناها كف<sup>(٥)</sup> .

### (١) الكتاب ١/ ١٢٢ .

(٢) أورد الشنتمري صدر هذه الرواية ، ولم ينسبها الى أبي العباس كما فعل أبو علي ، وهو بلا شك لخص ذلك ضمن ما فعل في شرح السيرافي فذلك منهجه . انظر النكت ١/ ٣٣٠ .

(٣) انظر المقتضب ٣/ ١٧٩ ، ٢٠٢ .

(٤) المصدر السابق ، ٣/ ٢٥ ، ١٧٩ .

(٥) قال في المقتضب ٣/ ٢٥ : « ( ايّها ) يا فتى اذا كففته .

و ( ويّهّا ) يا فتى اذا أغريته » ، وانظر ديوان ذى الرمة / ٧٨٠ .



قال أبو إسحاق : إِيْهِ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا نَسْكَرَةً مُنَوَّنَةً  
ولهذا أنكر الأصمعي : إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ <sup>(١)</sup> .  
قال سيبويه : وَلَا تَظْهَرُ <sup>(٢)</sup> فِيهِمَا عَلَامَةُ الْمُضْمَرِ <sup>(٣)</sup> .

(١) هو بعض بيت من الطويل لذي الرمة وهو قوله :  
وقفنا فقلنا إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وما بال تكليم الديار البلاقع  
الديوان ٧٧٨/ ، قال أبو نصر الباهلي : « وقال الأصمعي : أساء  
( ذو الرمة ) في قوله ( إِيْهِ ) بلا تنوين ، وكان ينبغي أن يقول : إِيْهِ  
عَنْ أُمِّ سَالِمٍ ) ، المصدر نفسه ، وقال في المخصص ٨١/١٤ : « وكان  
الأصمعي يخطئ ذَا الرمة في هذا البيت ، ويَزْعَمُ أن العرب لَا تقول إلا  
( إِيْهِ ) بالتنوين ، والنحويون البصريون صوبوا ذَا الرمة ٠٠ » وروى  
المبرد البيت وفيه ( الرِسْوَمُ ) بدل ( الدِّيَارِ ) وقال قبله : « وأما  
( إِيْهِ ) يَا فَتَى ، فحركات الهاء لالتقاء الساكنين وترك التنوين لأن الأصوات  
إذا كانت معرفة لم تنون ٠٠ » ثم قال : « ولو جعله نكرة لقال : إِيْهِ  
يَا فَتَى » ، المقتضب ١٧٩/٣ - ١٨٠ ، قال ابن السكيت : « وتقول للرجل  
إذا استزدته من حديث أو عمل : إِيْهِ ، فإن وصلت قلت : إِيْهِ حَدَّثَنَا ،  
وقول ذِي الرمة ( البيت ) ، فلم ينون وقد وصل ، لأنه نوى الوقف ٠٠  
اصلاح المنطق ٢٩١/ ، مجالس ثعلب ٢٢٨/ ، وانظر الأصول ١٣١/١ ،  
وفي موضع آخر عده ابن السراج من الخطأ الذي وقع فيه ذُو الرمة ، وقال  
« وهذا لَا يُعْرَفُ إِلَّا مُنَوَّنًا فِي شَيْءٍ مِنَ اللُّغَاتِ » المصدر نفسه ٤٤٠/٣ .  
انظر معاني القرآن للفراء ١٢١/٢ ، سر صناعة الأعراب ٤٩٤/ ، شرح  
المفصل ٣٠/٩ ، ١٥٦ ، الخزانة ١٩/٣ ، الصحاح اللسان ( إِيْهِ ) .

(٢) في المخطوطة ( يظهر ) والتصويب من الكتاب .  
(٣) الكتاب ١٢٣/١ وأبو علي لم يقدم تفسيراً لعبارة سيبويه وليس  
ما نقل عن أبي إسحاق بعد هذا تفسيراً لذلك والواقع أن عبارة سيبويه  
صريحة وواضحة فهو يتحدث عن أسماء الأفعال نحو رويد زيداً ، وهلم  
←

— ١٦٠ —

قال أبو إسحاق : لا تقول : دُيِّدًا مثل اضرباً<sup>(١)</sup> .

**قوله :** وأُجريت مُجْرَى ما فيه الألف واللام نحو : النَّجَاءُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : قوله : نحو النَّجَاءُ ، أى لم يُضَفْ (رُويِدَ) إلى ما بعدها كما لم يُضَفْ النَّجَاءُ ، والنَّجَاءُ ليس مما يتعدى ، وإنما غرضه أن يُعْلَمَ أن (رُويِدًا) معرفة لا يضاف .

قال أبو بكر : قوله : وأُجريت مُجْرَى ما فيه الألف واللام نحو النَّجَاءُ يعنى أن (رُويِدَ) أُجريت مجرى المعرفة<sup>(٣)</sup> .

**قوله :** لِئَلَّا يُخَالَفَ لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهى<sup>(٤)</sup> .

←

زيدًا ، وحيثل الشريد ، ومه ، وصته ونحوها ويقول : « واعلم أن هذه الحروف التى هى أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك لأنها أسماء وليست على الأمثلة التى أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك » ، الكتاب ١/١٢٣ ، والمعنى أن هذه الأسماء تختلف عن المصادر التى تعمل عمل الأفعال ، وأسماء الأفعال لا تلحقها الضمائر كما تلحق المصادر — باستثناء (رُويِدَ) فقد نص سيبويه على أن الكاف تلحقها . وانظر الإيضاح العضدى ١٦٣/١٦٦ .

(١) أى لا يأتى منه المثنى مثل (اضربًا) خطابا للثنين كما يأتى فى (هَلُمَّ) : وهَلُمَّا .

(٢) الكتاب ١/١٢٣ .

(٣) يقول أبو بكر بن السراج : « ورويد يتصرف على أربع جهات يكون أمراً بمعنى : أروِد ، أى أمهل ، ويكون صفة نحو : ساروا سيراً رويداً ، أى سهلاً ، وتكون حالا تقول : ساروا رويداً أى متمهلين » وتكون مصدراً نحو : رويد نفسه « الأصول ١/١٤٣ .

(٤) الكتاب ١/١٢٣ ، « يعنى أنها جعلت مفردة غير مضافة كما أن :

←

أي : لم يُصَنَّف ( رَوَيْدَ ) إلى الاسم لِثَلَا يُشْبِهَ ما بعدها ما بعد الألف واللام في النصب .

**قال :** واعلم أن ( رويدَ ) يَلْحَقُهَا الكاف <sup>(١)</sup> .

قال : أبو علي : لا موضع للكاف في ( رُوَيْدَكَ ) ، ولو كان له موضعٌ وَأَنْتَ تأمر لَوَجَبَ أن يكون نصيباً ، ولو كان نصيباً لَعَدَّته في المظهر إلى مفعولين ، فقلت : رُوَيْدَ زَيْدًا عَمْرًا .

**قال :** وأما المطفوف كقولك : رُوَيْدَكُمْ أَنْتُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ <sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : ( أَنْتُمْ ) هنا توكيد للمضمر المرفوع في النية لما أريد المطف عليه ، كما أن الأحسن في المضمر المرفوع أن يؤكد ثم يعطف عليه .

**قال :** وتقول : رُوَيْدَكُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ <sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : الفصل بين أَنْفُسِكُمْ وأجمعين في باب التأكيد ، أن أَنْفُسَكُمْ قد استعمل اسماً غير تأكيد في قولك : ( نَزَلْتُ بِنَفْسِ الْبَهْمَرَةِ )

←  
النحاء مفرد غير مضاف حتى لا ينخفض ما بعدها ، وينصب كما ينتصب ما بعد الأمر والنهي » النكت ٣٣٣/١ .

(١) الكتاب ١٢٣/١ ، وفيه بتنوين ( رويداً ) وبالتالي في ( تلحقها ) قال ابن السراج : « وتلحق ( رويدَ ) الكاف ، وهي في موضع ( أفعل ) تبيننا لا ضميراً ٠٠ وإنما تلحقها لتبين المخاطب المخصوص فقط . غير ضمير ، وذلك اذ كانت تقع لكل مخاطب على لفظ واحد ٠٠ » الأصول ١٤٣/١ - ١٤٤

(٢) الكتاب ١٢٥/١ ، الأصول ١٤٣/١ .

(٣) الكتاب ١٢٥/١ .

( ١٦١ - التعليقة )

وأجمعين لم يُستعمل إلا تأكيداً ، فقبَّحَ حملُ أنفسكم على المضمَر بغير تأكيد من حيث قبَّحَ العطف به على المضمَر من غير تأكيد<sup>(١)</sup>.

**قال :** ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم ، لأنك لا تعطف المظهر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : لا يعطف الظاهر المجرور على المضمَر المجرور لأن المضمَر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين<sup>(٣)</sup> والعطف نظير التثنية ، فكما لا يعطف الاسم على التنوين ، ولا يُثنى معه ، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلة. فإن قيل : إن الظاهر المجرور<sup>(٤)</sup> في ذلك بمنزلة<sup>(٥)</sup> المضمَر المجرور .

ب/٢٤ قيل : إن المضمَر أشبه بالتنوين ، إذ كل واحدٍ / منهما غير منفصل

(١) يقيس سيبويه ( رَوَيْد ) على فعل الأمر ( افْعَلْ ) : ( رَوَيْدُكُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ) مقيسة على ( افْعَلُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ) وهذا حسن ، ولو حذف ( أَنْتُمْ ) من الأولى رفع ( أَنْفُسُكُمْ ) على قبَّح كما يقبح أن تحذف ( أَنْتُمْ ) من الجملة الثانية وأن يقال ( افْعَلُوا أَنْفُسُكُمْ ) . انظر الكتاب ١٢٥/١ .

(٢) الكتاب ١٢٥/١ ، وقد خص أبو علي هذا النص بإحدى مسائله في المسائل البغداديات / ٥٦١ - ٥٦٤ ، وهذا النص بتمامه في البغداديات مع اختلاف طفيف في بعض الكلمات .

(٣) لا تقول : ( هذا لك وأخيك ) ، بل بعاد الخافض في المعطوف : فتقول : ( هذا لك ولأخيك ) .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٦١ زاد قوله : « نحو دار زيد »

(٥) في المسائل البغداديات / ٥٦١ قال : « فيما ذكرت مثل المضمَر المجرور » بدل قوله « بمنزلة المضمَر المجرور » هنا .

من الاسم الظاهر ، بذلك على أنه أشد شَبَهًا بالتثوين من المظهر ، وأن المظهر إنما عاقَبَ التثوين ، ولم يُشَبَّهْ ، وإن عاقبه حَذْفُكَ الياء من المضاف في النداء (١٢) نحو ﴿ يَا عِبَادِ ﴾ (١) ، ولو كان بِذَلْ (٢) المضمَر ها هنا مُظَاهِر لم يَجْزُ حذفه ، فهذا يدلُّك على شدة شبه المضمَر للتثوين (٤) ، وأنه قد صار بمنزلة (٥) ، إذ (٦) صار لا يفصل بينهما (٧) ، كما لا يفصل بين التثوين والمنون ، وإذ (٨) صار يُحذف في الموضع الذي يحذف [ فيه ] (٩) .

ويدلُّك أيضاً على شدة اتصال المضمَر ، وأن المظهر دونه في الاتصال ، أنكَ تفصل بين المظهر وبين الجار بحرف الزيادة في السلام والسمعة (١٠) ،

(١) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « مِنْ » .

(٢) ورد هذا اللفظ منادى في القرآن الكريم وقد حذفت منه الياء في قوله تعالى : « يا عباد الذين آمنوا » سورة الزمر / الآية ١٠ ، وفي السورة نفسها « يا عباد فاتقون » الآية / ١٦ ، وفي الزخرف ، الآية / ٦٨ « يا عباد لا خوف عليكم » وجاء بالنداء مع اثبات الياء في قوله تعالى : « قل يا عبادي الذين أسرفوا ٠٠ » الزمر ، الآية / ٥٣ . كما جاء بحذف الياء من غير نداء في قوله تعالى « فبشر عباد » سورة الزمر ، الآية / ١٧ .

(٣) في المسائل البغداديات / ٥٦١ ( مَكَان ) .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٦١ ( بالتثوين ) .

(٥) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « وأنه قد ينزل عندهم منزلته »

(٦) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « إذا » .

(٧) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « بين التثوين والمنون كما

لا يفصل بينهما » .

(٨) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « وإذا » .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٦١ .

(١٠) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « والشعر » وهو خطأ بين .

وبالظرف في الشعر ، ولا تفصل<sup>(١)</sup> شيئاً من ذلك في المضمرة وذلك نحو  
﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ بِمِثْلٍ خَطِيئَاتِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ فِيمَا تَقْضِيهِمْ  
مِيشَاقَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمرة<sup>(٥)</sup> .

ومما جاء في الشعر قوله<sup>(٦)</sup> :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ لِمِغَالٍ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيجِ

(١) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « ولا تفصل » وأظنه خطأ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٩ .

(٣) سورة نوح ، الآية / ٢٥ .

(٤) سورة النساء ، الآية / ١٥٤ .

(٥) فصل بين حرف الجار والمجرور الظاهر في الآيات السابقة

بالحرف الزائد وبقي عمل الجار في الاسم الظاهر ، وهذا مشهور في هذا  
الباب شائع في كتب النحو .

(٦) البيت لدى الرمة ، وهو من البسيط ، وهو في ديوانه / ٩٩٦

والشاهد فيه الفصل بين المتضايقين بالمجرور ، يريد : كأن أصوات أواخر

الميس أنقاض الفراريج . وروى سيبويه البيت في أكثر من موضع ،

وسيبويه يرى هذا الفصل قبيح لكنه يجوز في الشعر ، لأن الشاعر إذا

اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه . انظر الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ،

٣٤٧ ، وفي هذه المواضع جميعها يرويه سيبويه ( أصوات الفراريج ) بدل

( أنقاض الفراريج ) ، ورواية الديوان ( أنقاض ) ، ومثل رواية سيبويه

روى في الحيوان ٣٤٢/٢ ، والمقتضب ٣٧٦/٤ ، اعراب القرآن

٦٨١/٢ ، وأكثر المصادر ترويه كذلك . والایغال : المضى والابعاد .

والميس : خشب الرجل والفتب : والأنقاض : مصدر أنقضت الدجاجة إذا

صوتت . . يريد : أن رجالهم جديدة ، وقد طال سيرهم ، فبعض الرجال

وقوله (١):

(د) (٢) كما خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُتَسَارَبُ أَوْ يُزِيلُ

←

يحك بعضا ، فيحصل مثل أصوات الفراريح من اضطراب الرِّجَال لشدة السير ، انظر الخزانة ١١٩/٢ ، ٢٥٠ ، انظر الشاهد أيضا في : المقتضب ٣٧٦/٤ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧/ ، الحجة لابن خالويه ١٥١ ، الخصائص ٣٠٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ١٠/١ ، الانصاف ٣٣٣/٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩١/ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢/ ، ١٠٠ ، عبار الشعر ٧٠/ ، العمدة ٦٠/ ، الموشح ٢٩٢/ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٧/٣ ، الصناعتين ١٨٢/ ، شرح دنوان الحماسة ١٠٨٣/٣ .  
الافصاح ١٢٨/ ، واللسان ( نقض ) .

(١) البيت من الوافر لأبي حية النيمري ، واسمه الهيثم بن الربيع ، وفيه شاهد على اضافة الكف الى اليهودي مع الفصل بالظرف ، يريد :  
كما خط الكتاب يوما بكف يهودي يقارب أو يزيل ، انظر الكتاب ٩١/١ .  
المقتضب ٣٧٧/٤ ، الأصول ٢٢٧/٢ ، ٤٦٧/٣ ، الخصائص ٤٠٥/٢ ،  
ما يحتمل الشعر ٢١٨/ ، أوضح المسالك ٢٣٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، الانصاف ٤٣٢/ ، ما يجوز للبايع في الضرورة ٤٥/ ، عبار الشعر ٧١/ ، الصناعتين ١٨٢/ ، أمالي ابن السجري ٢٥٠/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، الافصاح ١١٥/ ، الأشموني ٢٧٨/٢ ، الهمع ٥٢/٢ ،  
الدرر ٦٦/٢ شرح التصريح ٥٩/٢ ، وروى العيني بعده قوله :

على أن المصير بها اذا ما أعاد الطَّرفُ يُعْجَمُ أو يُقِيلُ  
وفي اللسان ( عجم ) جاء صدر البيت هكذا :

بتحجير الكتاب بكفِّ يوما

(٢) هذه الواو زائدة ، ويبدو أنه نسي أنه أثبت قبلها لفظ (وقوله)  
فأثبت الواو عطفا على الشاهد الذي قبله ، وقد وجدتُها كذلك في المسائل  
البغداديات ٥٦٢/ .

وقد فصلَ بينهما بما هو أشد من هذا في الشعر ، وهو قوله <sup>(١)</sup> :  
 لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ      لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا  
 ألا ترى أنه قد فصلَ بينهما بما لا يكون إلا محمولا على فعلٍ

---

(١) البيت من السريع ، لعمر بن قميئة ، انظر ديوانه / ١٨٢ ،  
 ونقل ياقوت عن العمراني قوله عن ( سَاتِيْدَمَا ) : « هو جبل بالهند  
 لا يعدم ثلجه أبدا وأنشد :

وأبرد من ثلج سَاتِيْدَمَا      وأكثر ماء من العكش  
 قال : وسَاتِيْدَمَا جبل بين ميفارفين وسعرت . وكان عمرو بن قميئة  
 قال هذا البيت وأبيات أخرى لما خرج مع امرئ القيس الى بلاد الروم ،  
 وهي :

قد سألتني بنت عمرو عن الأ      رض التي نكر أعلامها  
 لما رأت سَاتِيْدَمَا استعبرت      لله در اليوم من لامها  
 تذكرت أرضا بها أهلها      أخوالها فيها وأعمامها  
 انظر معجم البلدان ١٦٨/٣ - ١٦٩ ، معجم ما استعجم ٧١١/٣ ،  
 والبيت من شواهد الكتاب ٩١/١ ، ٩٩ ، وفيه شاهد على الفصل بين  
 المتضايقين ، وعجزه في الأصول ٢٢٧/٢ ، وفي المسائل البغداديات/ ٥٦٢  
 وانظر أيضا عيار الشعر / ٧١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٩٩ ،  
 هجالس نعلب / ١٢٥/١ المحتسب / ١١٦ ، ما يحتمل الشعر / ٢١٩ .  
 فرحة الأديب / ٨٦ - ٨٧ ، شرح أبيات سبويه لابن السيرافي / ٢٤٣  
 ( الريح ) الفصل / ٩٩ ، شرح المفصل / ١٠٣/١ ، ١٠٨/٢ ، ٢٠/٣ ،  
 الانصاف / ٤٣٢ مقدمتان في علوم القرآن / ١٢٥ ، الكافية في النحو  
 / ٢٩٣ ، شعراء النهرانية / ٢٩٥ ، انظر أيضا الافصاح / ١٥٦ ،  
 الخزانة / ٢٤٧/٢ ،



مضمر<sup>(١)</sup> ، (فَالْيَوْمَ) يكون متعلقاً بفى الفعل فى (لِلَّهِ) ولا يجوز أن يحمله<sup>(٢)</sup> على (دَرْ) ولا على (لَا مَمَّ) لأنه تقديم على الصلة .

فإن قيل<sup>(٣)</sup> : كيف استجزم الاستشهاد بالضرورة فى الشعر كالأستدلال<sup>(٤)</sup> على ما حاولتم تصحيحه بها ، قيل له : لم يُستشهد بالضرورة وإنما أُرِيفْنَا فيما استشهدنا به فى هذه الأشياء انفصال المظهر الجرور عندهم من المضمر الجرور ، إذ استجازوا الفصل بين المظهر الجرور فى الاختيار والشعر ولم يستجزوا ذلك فى المضمر لا فى سعة ولا فى ضرورة<sup>(٥)</sup> ، كما لم يستجزوا ذلك بين التنوين والمذون ، وإذا كان كذلك ، ثبت أن المضمر أدخل فى باب الشبهة بالتنوين من المظهر عندهم ، وكما<sup>(٦)</sup> لم يجيزوا<sup>(٧)</sup> فيه الفصل ، كذلك لم يستجزوا فيه العطف ، وكما استجازوا الفصل فى المظهر كذلك يستجزون العطف عليه ، فإجازة ذلك فاسد فى التنزيل ، خاصة إذ لم يكن لغة قبيل مطردة ، كجعل التثنية بالالف فى كل الأحوال<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) من قوله : ( أَلَا تَرَى ) الى قوله ( فَعَلِرَ مضمر ) لم يشبها فى المسائل البغداديات .
- (٢) فى المسائل البغداديات / ٥٦٢ « اخ لا يجوز حمله . . » ،
- (٣) فى المسائل البغداديات / ٥٦٢ « فان قال قائل » .
- (٤) فى المسائل البغداديات / ٥٦٢ « والاستدلال » .
- (٥) فى المسائل البغداديات / ٥٦٢ « لا فى ضرورة ولا فى سعة » .
- (٦) فى المسائل البغداديات / ٥٦٢ « وكما » .
- (٧) فى المسائل البغداديات / ٥٦٢ « يستجزوا » .
- (٨) فى المسائل البغداديات « كجعل التثنية فى الأحوال بالالف » .

ولم يسكن له في قياس العربية شيء يشبهه ويعضده<sup>(١)</sup>، بل الموجود فيه  
٢٥/أ ما يبطله ويدفعه<sup>(٢)</sup> لأنه إذا جاز / أن العطف على المظهر المجزور من  
حيث كان اسماً منفصلاً وجب ألا يجوز مع المضمحل لشدة اتصاله فيما أرينا  
وعلى هذا طرُق العربية<sup>(٣)</sup> ومقاييسها ، وقد أرينا نظائر ذلك ، وحكم  
ذلك إذا جاء في شعر ألا يجوز إلا في الضرورة ، وأن يُجمل من الضرورة  
المستبحة التي لا مَسَاغ لها في الكلام كقوله :

وإِضْفَادِي جَمَّةً فَنَاقِي<sup>(٤)</sup> .. ...

(١) في المسائل البغداديات « ولم يكن له قياس في العربية يشبهه  
ويعضده » .

(٢) في المسائل البغداديات « بل الموجود فيه ما يفسده ويمنع منه »

(٣) الجملة الأخيرة ليست في المسائل البغداديات .

(٤) البيت من الرجز ، قيل هو مصنوع لخلخلة الأحمر ، انظر النكت .

٥٩٤/١ ، تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ٣٤٤/١ .

أنشده سيبويه وأنشد قبله قوله :

ومنهل ليس له حوازيق

وفيه شاهد على ابدال الياء من العين في ( الضفادع ) ضرورة ،

وهي من الضرورات المستقبحة ، انظر الكتاب ٣٤٤/١ .

قال ابن جنى : « يريد : الضفادع ، فكره أن يسكن العين في

موضع الحركة ، فأبدل منها ما يكون ساكناً في حال الجر وهو الياء » .

سر صناعة الاعراب / ٧٦٣ . المسائل البغداديات / ١٦١ .

وكثير من المصادر تروى البيتين كما يرويهما سيبويه ، انظر المقتضب

٢٤٧/١ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢/ب/ق ١٦٥ ، المقرب ١٧١/٢ ،

وغيرهم . وأنشد أبو سعيد البيتين هكذا :

وَمِنْ أَرَانِيهَا<sup>(١)</sup> وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

←

وبلدة ليس لها حوازيقُ

ولضفادى جمَّها نَقَائِقُ

انظر ما يحتمل الشعر / ١٥٨ ، وانظر أيضا شرح جمل الزجاجي  
٥٩٦/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥/٢ (الريح) ، شرح  
أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٤٣ (زاهد) ، انظر أيضا الممتع / ٣٧٦ ،  
ضرائر الشعر / ٢٢٦ ، شرح شواهد الشافعية ٤٤١/٤ - ٤٤٢ ، شرح  
المفصل ١٠/٢٤ ، الهمع ٢/١٥٧ ، الدرر ٢/٢١٣ ، الضرائر للألوسي / ١٥٢  
(١) إشارة الى البيت الذي أنشده سيبويه من البسيط ، ونسبه  
لرجل من بنى يشكر وهو قوله :

لها أشار بر من لحمٍ تنمره من الثعالي ووخز من أرائنها

انظر الكتاب ١/٣٤٤ ، المقتضب ١/١٤٧ ، وفيه نسبة المبرد  
لأبي كاهل اليشكري ونسبه العيني لأبي كاهل أيضا انظر العيني ٤/٥٨٣  
وقبله ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٥٦٠ (سلطاني) ،  
وانظر أيضا شرح شواهد الشافعية ٤/٤٤٣ - ٤٤٤ ، مجالس ثعلب / ١٩٠  
ضرائر الشعر / ٢٢٦ ، الصناعتين / ١٦٩ ، الأصول ٣/٤٦٧ ، الصحاح ،  
اللسان (رنب) ، الضرائر للألوسي / ١٥٣ ، وفيه شاهدان :  
الأول : (من الثعالي) وهو يريد (الثعالب) .

والثاني : (من أرائنها) وهو يريد (من أرائنها) اذ أبدل الباء  
ياء فيهما لانه اضطر الى التسكين والباء لا تسكن في هذا الموضع ، والياء  
تسكن في حال الخفض . يقول عضيمة : « وقال النحاس في شرح أبيات  
الكتاب : ويقال ان المبرد صحفه بالتاء المنلثة ، وتعجب منه ثعلب . »  
انما كان يتمر اللحم بالبصرة ، فكيف غلط في هذا ؟ ! انظر هامش  
المقتضب ١/٢٤٧ ، ولم أجد هذا القول في شرح النحاس للبيت المذكور  
١٩٢ ، انظر ما يحتمل الشعر / ١٥٧ - ١٥٨ ، وبمثل هذه الرواية  
المختصرة هنا أوردته الفارسي مختصرا في المسائل البغداديات / ١٦١ ،  
انظر البيت أيضا في النكت ٥٩٤ .

قال أبو علي : في قولك : **عَلَيْكَ** <sup>(١)</sup> ضميران :  
 أحدهما مرفوع وهو ضمير الفاعل في النية .  
 والآخر : مجرور وهو الكاف .  
 وكلا الضميرين **المُخَاطَبُ** المأمور .  
 وفي قولك : **(عَلَى)** ضميران :  
 أحدهما : **المُخَاطَبُ** المأمور وهو مرفوع .  
 والآخر : **المُسْتَكَلِّمُ** وهو الياء ، وهو مجرور .

فإذا قلت : **عَلَيْكَ** **أَنْتَ** **نَفْسُكَ** ، جاز في **(نَفْسِكَ)** الرفع على أن  
 تحمله على الضمير المرفوع ، وجاز فيه الجرُّ على أن تحمله على الضمير المجرور .  
 فإذا قلت : **عَلَى** أنا نفسي ، لم يجز أن يكون قولك : أنا نفسي  
 مرفوعاً ، ولا يجوز فيه إلا الجرُّ ، لأنه تأكيدي لضمير المتكلم المجرور  
 وهو الياء . ولا يجوز أن تحمله على الضمير المرفوع الذي هو  
**المُخَاطَبُ** لأنك لو فعلت ذلك جعلت **المُخَاطَبَ** **مُسْتَكَلِّمًا** وهذا محال ،  
 فإن أردت أن تحمله على الضمير المرفوع قلت : **عَلَى** **أَنْتَ** **نَفْسُكَ**  
 زيدا كقولك : **أَوَّلِي** <sup>(٢)</sup> **أَنْتَ** **نَفْسُكَ** زيدا ، فتحمل **مُخَاطَبًا** على  
**مُخَاطَبٍ** ولا تجعل **المُخَاطَبَ** **مُسْتَكَلِّمًا** فيستحيل .

وقال أبو علي : **الشبهة** بين **(حَذَرَكَ)** و**عَلَيْكَ** <sup>(٣)</sup> أن كلَّ

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢٦ .

(٢) في المخطوطة « **أَوَّلِي** » .

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٢٦ ، والنكت ١/ ٣٣٤ .

وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، فَإِنْ قُلْتُ : تَحْذِيرِي زَيْدًا ،  
يَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، كَأَنَّكَ قُلْتُ : حَذَّرْنِي زَيْدًا ، فَاسْمُ  
الْمُتَكَلِّمِ فِي حَذَّرْنِي نَصَبٌ ، وَفِي تَحْذِيرِي جَرٌّ .

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتُ : عَلَيَّ زَيْدًا<sup>(١)</sup> ، تَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ  
كَأَنَّكَ قُلْتُ : أَوْلَانِي زَيْدًا .

**قَالَ :** وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَنْوَلُ : دُونِي كَمَا تَقُولُ : عَلَيَّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ  
فِعْلٍ يَجِيءُ بِمَنْزِلَةِ أَوْلَانِي قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ<sup>(٢)</sup> .

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : يَعْنِي : أَنْ (عَلَيْكَ زَيْدًا) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ  
(وَعَلَيَّ زَيْدًا) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَأَنْ هَذَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ . (فَعَلَيَّ)  
بِمَنْزِلَةِ (أَوْلَانِي) ، وَلَا يَجِيءُ (دُونَكَ) مُتَعَدِّيًا ، فَتَقُولُ (دُونِي زَيْدًا) ،  
لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ مَعْنَاهُ (أَوْلَانِي) يَتَعَدَّى كَمَا يَتَعَدَّى (أَوْلَانِي) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لِأَنَّ الْجُزْأَيْنِ عَلَى  
ضَرْبَيْنِ<sup>(٣)</sup> :

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ « عَلَيَّ زَيْدٌ » .

(٢) الْكِتَابُ ١/١٢٧ ، وَفِيهِ « كَمَا قُلْتُ » بَدَلُ « كَمَا تَقُولُ » .  
وَانْظُرْ سِرْحَ عَيُونِ سَيِّبِيهِ ١١٠/ .

(٣) يَتَسَيَّرُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى الْفَاءِ الرَّابِطَةِ لِجَوَابِ الشَّرْطِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ :  
« النَّاسُ مُجْزِئُونَ بِأَعْمَالِهِمْ : إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ  
عَقَّدَ سَبْئِيهِ لَذَلِكَ بِأَبَا عَنُودٍ لَهُ بِقَوْلِهِ . « هَذَا بَابٌ مَا يَضْمُرُ فِيهِ الْفِعْلُ  
الْمُسْتَعْمَلُ أَظْهَارُهُ بَعْدَ حَرْفِ » الْكِتَابُ ١/١٣٠ ، وَلَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
وَمَا سَبَقَهَا أَيْ رَابِطٌ ، وَانْظُرِ الْمَسَائِلَ الْعُضْدِيَّةَ ١٤٩/ - ١٥٢ ، وَانْظُرِ  
أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/٣٤١ ، ٣٤٣ ،

أحدهما : جملة من فعل وفاعل .

والأخرى : جملة من مبتدأ وخبر ، والجملة التي هي من مبتدأ وخبر لا ترتبط بالشرط ارتباط الجملة التي هي من فعل وفاعل ، فأدخل الفاء عليها ٢٥/ب لِيَتَّبِعَ الثاني الأول / وارتفع الاسم بعدها بالابتداء ، ومعنى الإنشباع في الفاء أعم من معنى العطف ، كما أن معنى الجمع في الواو أعم من معنى العطف ، فإذا كانت الفاء عاطفة كانت كقولك : جَاءَنِي زَيْدٌ فَعَمَّرُوْهُ ، وإذا كانت غير عاطفة بل مُتَّبِعَةٌ كانت كوقوعها في جواب الشرط .

والفرق بين العاطفة والمتبعية ، أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، والمتبعية لا يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها .

والفرق بين الواو العاطفة والواو الجامعة : أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، نحو : أَتَانِي زَيْدٌ وَعَمَّرُوْهُ ، والجامعة لا يدخل بها ذلك نحو : جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ ، أي مع الطيالسة فعنادنا هنا الاجتماع فقط (١) .  
قال سيديويه : فشبهوا الجواب بخبر الابتداء ، وإن لم يكن مثله (٢) .

(١) هذه بعض ألفاظ الواو عند أبي علي :

(أ) الواو العاطفة : نحو جاء زيد وعمرو .

(ب) الواو المتسعة وهي كالفاء المتبعية في قوله : ان خيرا صديق وان نرا فشر .

(ج) الواو الجامعة ، وتعرف بواو المصاحبة نحو النى هي فوله :  
جاء البرد والطيالسة .

وانظر تفصيل أحكام الواو المفردة في معنى اللبيب ٤٦٣/ وما بعدها

(٢) الكتاب ١/ ١٣٠ .

قال أبو علي : مما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ ، أن خبر المبتدأ يقوم على المبتدأ ، وجواب الشرط لا يقوم عليه .

فإن قيل : قد يقول : آتِيكَ إن آتَيْتَنِي ، فإن الجواب في هذا الموضع محذوف غير متقدّم ، والمعنى : آتِيكَ إن آتَيْتَنِي : آتِكَ أو آتَيْتَكَ محذوف<sup>(١)</sup> وأنشد<sup>(٢)</sup> :

وَأَحْضَرْتُ عُدْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنِّ عَاذِرًا لِي وَإِن تَارِكًا

(٢) فسر أبو نصر القرطبي هذا بقوله : « اذا قلت : آتِيكَ ان آتَيْتَنِي كان الجواب (آتِيكَ) وان كان مقدما على تقدير ( ان آتَيْتَنِي آتِيكَ) فان أدخلت الفاء فقلت ( آتِيكَ فان آتَيْتَنِي ) لم يكن كلاما ، لأن (آتِيكَ) لا يكون جوابا حين استأنفت ما بعده بدخول الفاء » ، شرح عيون كتاب سيبويه / ١١٣ .

(٣) البيت من المتقارب ، ونسبه سيبويه لابن همام السلولى ، ( عبد الله ) انظر الكتاب ١/ ١٣٢ ، وأنشده أبو علي في المسائل المنثورة ١٥١ دون نسبة . على معنى ( ان كان لى عاذر ، أو كنت لى عاذراً أهبها الأمير ) ، وأن الرفع لم يكن يمتنع فى القياس لولا نصب القافية ، وأنشده ابن السيرافى منسوباً لقائله وأنشده بعده :

وقد شهد الناس عند الاما م أنى عدو لأعدائكا

وذكر سبب هذا الشعر ، وأن الشاهد فيه نصب ( عاذراً ، وتاركاً ) وكل واحد منهما خبر لكان ، وأن الفعل المضمر : ان كنت عاذراً ، وان كنت تاركاً . انظر شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٨ ، ( الريح ) ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٨٩ ، وبعض أبيات القصيدة التى منها بيت الشاهد فى اصلاح المنطق / ٢٣١ ، ٢٤٩ ، والخزانة ٩/ ٣٦ (هارون) وانظر اللسان ( رهن ) ، انظر أيضا النكت ١/ ٣٤٠ .

- ١٧٤ -

( قال ) أبو إسحاق<sup>(١)</sup> : أى إن كنتَ عاذِرًا لى ، فالشهود مبتدأ  
وعليه خبره ، والجملة نصب فى موضع حال .

**قال :** وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالحٍ  
فطالِحٍ<sup>(٢)</sup> ، وقبحه سيديويه .

قال أبو على : إنما يقبحُ هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين .

أحدهما : ما كنتَ تُضمَرُه إذا نصبت صالحًا .

والآخر : مررتُ ، فيسكون التقدير : إلَّا أ كُنْ مررتُ بصالحٍ ،  
فَقَبِّحْ هذا ، كما قَبِّحَ إضمار الفعلين إذا أمرتَ المخاطب أن يأمر الغائب .  
ويزيد هذا قبحاً أنك تضمَرُ معه حرف اتلفض .

**قال :** ولا يجوز بعد ( أنْ )<sup>(٣)</sup> أن تُبنى ( عِنْدَنَا ) على الأسماء ،  
ولا الأسماء تُبنى على ( عِنْدَ ) .

قلت يريد : أنْ ( إنْ ) يليه الفعل ، وليس ( عِنْدَنَا ) فعلاً<sup>(٤)</sup> .

(١) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) فى المخطوطة « الا صالح فطالِح » ، والعبارة صريحة واضحة  
من نص الكتاب ١٣٢/١ ، تم شرح أبى على .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ١٣٣/١ ومن المسائل  
البغداديات / ٣٢٥ .

(٤) يريد أن ( ان ) الشرطية لا يليها الا الفعل المذكور كان أو  
مقدراً وأن ( عِنْدَ ) ظرف وليست بفعل ، وهو يشير الى الأمثلة



**قَالَ : وَجَرَهُ قَوْمٌ عَلَى سَمَةِ السَّكَّامِ ، وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ حَتَّى جَعَلُوهُ أَيْ (الشَّوْلُ) عَلَى الْحَيْنِ .**

←

الواردة عند سيبويه وهى قوله : « ولو قلت : عندنا أيهم أفضل ، او عندنا رجل ، ثم قلت : ان زيدا وان عمرا كان نصبه على (كان) ، وان رفعتاه رفعتاه على (كان) ، كأنك قلت : ان كان عندنا زيد او كان عندنا عمرو ، ولا يكون رفعه على (عندنا) من قبل أن (عندنا) ليس بفعل الكتاب ١٣٣/١ .

وفسر أبو نصر القرطبي هذه العبارة بقوله : « يعنى أنك اذا قلت (عندنا زيدا) فزيد محمول على الابتداء ، وليس محمولا على (عندنا) كبناء الاسم على الفعل فى نحو (فام زيد) » . شرح عيون سيبويه ١١٢/ وانظر التكت ٣٤١/١ ، وانظر فضل تفسير لهذا فى المسائل البغداديات ٣٢٦/١ .

(١) الكتاب ١٣٤/١ والعبارة هنا مختصرة . وهو يشير الى كلمة (الشَّوْلُ) الواردة فى بيت الرجز الذى أنشده سيبويه وهو قوله :  
من لد شولا فالى اتلائها

بنصب (شولا) على اضممار (كان) ، والتقدير عنده (من لد كانت شولا) ، وأنشد ابن الشجرى البيت وفيه (والى) بدل (قالى) ونقل عن أبى على توجيه النصب باضممار كان ، مضافا الى ما رواه ابن جنى عن شيخه أيضا . انظر أمالى ابن الشجرى ٢٢٢/١ وفى البيت شاهد آخر وهو حذف النون من (لَدُنْ) تخفيفا ، انظر سر صناعة الاعراب ٥٤٦/١ . شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٩٠/ ونسبه ابن النحاس الى العجاج ، وليس فى ديوانه ، انظر اعراب القرآن ٣٥٧/١ ، ٢٧٢/٢ . شرح المنصل ١٠١/٤ . انظر أيضا العينى ٥١/٢ الخزائنة ٨٤/٢ ، الهمع ١٢٢/١ ، الدرر ٩١/١ ، شرح الأشموني ٢٤٣/١ ، اللسان (لدى) ، شرح التصريح ٥٩٤/١ .

قال أبو علي : يقول : جعلوه مثل (مَقْدَمِ الْحَاجِّ) وليس المصدر  
هنا الذي هو (الشَّوْل) كَقَدَمِ الْحَاجِّ .

وكان أبو العباس يذهب إلى أن الجر في (شَوْلٍ) قوى<sup>(١)</sup> ، لأن  
(الشَّوْل) عنده مصدر ممتكن<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : والأشبه أن يكون المصدر في نحو هذا على (فَعْلَانِ)<sup>(٣)</sup>  
أ/٢٦ ولذلك / لم يُقَوِّمِ سيبويه .

قال : وأما قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

لَهْدَكَ كَذَبَتَكَ تَنْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِنْجَالًا صَبْرًا

(١) انظر النكت ٣٤١/١ ، شرح المفصل ١٠١/٤ - ١٠٢ .

(٢) لأنه من شالت الناقة بذئبها ، تشوله شولا وشولانا ، أى  
رفعته . والابل تشول بأذنانها اذا خف لبنها وارتفع ضرعها نتيجة  
الحمل . انظر اللسان ( شول ) .

(٣) البيت من الوافر ، وينسب لدريد بن الصمة ، وقد أنشده  
سيبويه فى أكثر من موضع ، انظر الكتاب ١٣٤/١ ، ٤٧١ ، ٦٧/٢ ،  
وأنشده المبرد فى المقتضب ٢٨/٣ ، والكامل ٢٨٩/١ ، الانتصار ٧٥/٢  
وأنشده الفارسي فى المسائل البغداديات ٣٢١/٣ ، ٣٢٢ ، وعالجه بلفظه  
هنا تماما ، وأنشده أيضا فى شرح الأبيات المشككة الاعراب ١٠٠/  
( هداوى ) ساهدا على حذف ( ما ) من ( اما ) ، وقدره ، فاما جزعت  
جزعا ، واما أجملت صبرا ، قال الأعلم : هذا على معنى ( اما ) ولا يكون  
على الجزاء ، انظر النكت ٣٤٢/١ ، وقال ابن النحاس : « يريد فاما أن  
يكون الأمر جزعا ، أو يكون اجمال صبر ، وهذا على غير الجزاء » شرح

- ٩٧٧ -

فعلى (إنا) ، وليس على (إن) .  
**قال : لاحتجت إلى الجواب .**

قال أبو إسحاق : قوله : لاحتجت إلى الجواب<sup>(١)</sup> ، يقول : ( أنت ظالم إن فعلت ) فيستغنى بالجملة المتقدمة عن الجزاء ، فإن أدخلت الفاء قلت : ( أنت ظالم ، فإن فعلت ) لم يكن بد من جواب ، فكذاك لو كانت ( إن ) للجزاء في قولك : فإن جزأها لاحتجت إلى الجواب<sup>(٢)</sup> .

←

أبيات سيبويه ٩٠/ ( زاهد ) ، وقد ذكر ابن السيراني رواية أخرى للبيت وفيها يوجه الشاعر الخطاب لمؤنث ، انظر شرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ - ١٤٣ ( الريح ) ، ومثله فعل الغندجاني في فرحة الأديب ١٦٩/ ، ومثل ذلك رواية الديوان ١٦٨/ ، وروى أبو نصر القرطبي هذا البيت ، وقال « فهذا على ( أمّا ) وليس ( أن ) الجزاء ، كقولك : ان حقا وان كذبا » شرح عيون سيبويه ١١٢/ ، انظر البيت في شرح المفصل ١٠١/٨ ، ١٠٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٩/ ، الهمع ١٣٥/٢ الدرر ١٨٤/٢ ، العيني ١٤٨/٤ ، الخزانة ٤٤٢/٤ .

(١) نقل أبو علي قول سيبويه مختصرا ، وتوجيه البيت عند سيبويه : « فهذا على ( أمّا ) ، وليس على ( أن ) الجزاء ، وليس كقولك ان حقا وان كذبا ، فهذا على ( أمّا ) محمول ، الا ترى أنك تدخل الفاء ولو كانت على ( أن ) الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت الى الجواب » . الكتاب ١٣٥/١ .

(٢) انظر مزيدا من التوضيح في شرح عيون سيبويه ١١٣/ ، النكت ٣٤٢/١ ، والمسائل البغداديات ٣٢٣/ ، وشرح الأبيات المشككة الاعراب ١٠١/ .

( ١٢ - التعليقة )

**قال :** ولو صححتها فقلت : ( إِمَّا ) جاز ذلك فيها<sup>(١)</sup> .

أى : لو صححت ( إِمَّا ) ، فلم تحذف منها ( مَّا ) لجاز أن تبدىء الاسم بعدها وتُخَيَّر<sup>(٢)</sup> .

**قال :** دَخَلَ عليه أن تقول مَرَدْتُ بِرَجُلٍ إِنْ صَالِحٍ وَإِنْ طَالِحٍ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : إذا قلت<sup>(٤)</sup> مررت بِرَجُلٍ إِمَّا صَالِحٍ وَإِمَّا طَالِحٍ ، أُجريت ما بعد ( إِمَّا ) على إعراب ما قبله ، لأن ما بعد ( إِمَّا ) صفة لما قبلها ، و ( إِمَّا ) فى هذا الموضع لم يمتدأ ما بعدها فجرى على ما قبلها<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ١/ ١٣٥ .

(٢) فسر أبو على هذا فى المسائل البغداديات / ٣٢٥ بقوله : « وذهب بعضهم الى أن مذهب سيبويه فى ( إِمَّا ) هو أنها ( انْ ) التى للجزاء ، ضمت اليها ( مَّا ) وهذا عندى غلط عليه ، وقد قال مالا يجوز ظن هذا به . ألا تراه أنه قال : ولو قلت : ان جزع وان اجمال صبر ، كان جائزا كأنك قلت : فاما أمرى جزع ، واما اجمال صبر ، لأنك لو صححتها فقلت : اما ، جاز ذلك فيها ، وقال أيضا : ( امَّا ) يجرى ما بعدها على الابتداء » . ونص بعد ذلك الى أنه رأى أبى العباس فى مسائل الغلط ، انظر المصدر نفسه / ٣٢٩ ، وانظر الانتصار / ق ٣٧ - ٧٥ .

(٣) الكتاب ١/ ١٣٥ .

(٤) فى المخطوطة « اذا قال » .

(٥) هذه احدى المسائل التى غلطه فيها المبرد ، انظر الانتصار / ق ٧٧ - ٧٩ . وانظر المسائل البغداديات / ٤٦٦ .

**قال :** وأما ( إِمَّا ) فيجربى ما بعدها هنا على الابتداء <sup>(١)</sup> .

قال أبو إسحاق : فى قول سيبويه : فيجربى ما بعدها على الابتداء وعلى الكلام الأول ، أى على ( إِمَّا جَزَعٌ ) أى امرئ جَزَعٌ وعلى الكلام الأول يعنى قوله : قد كان ذاك إِمَّا صلاحاً وإِمَّا فساداً ، فهذا على الكلام الأول لأنه خبر كان .

**قال :** ويجوزُ الرُّفْعُ على ما ذكرنا <sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : ما ذكرنا أى على ( كَانِ ) الَّتِي معناها وقع ، أو على إنْ كَانِ فيه صلاحٌ على أن تُضْمِرَ فيه .

قال أبو على : إنما مثَل ( إِيَّاكَ ) بِإِيَّاكَ نَحْ ، فَأَخْرَجَ ( نَحْ ) <sup>(٣)</sup> ولم يُقَدِّمَهُ ، لأنه لو قَدِّمَهُ لانتصل الضميرُ لوَّجاز اتصال هذا الضمير .

**قال :** ومن ذلك قولُكَ : إِيَّاكَ والأسد ، وإِيَّاي والشر <sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٣٥ .

(٢) الكتاب ١/١٣٥ .

(٣) إشارة الى الباب الذى عقده سيبويه فى اطار ماينصب على اضمار الفعل وسماه « باب ماجرى منه على الأمر والتحذير » وذلك قولك اذا كنت تحذر : اياك ، كأنك قلت : اياك نح وإياك باعد .

الكتاب ١/١٣٨ .

(٤) الكتاب ١/٣٨ .

قال أبو إسحاق : ليس يسكون هذا أمراً لنفسه ، وإنما معناه أن  
يُخاطَبَ رجلاً ، فيقول له : إياي والشر ، أى لا تقرب الشر فيأتيتك  
منى ما تكره ، أى : اتقِ الشر واتق أن أعاتبك عليه<sup>(١)</sup> ؛

**قال :** ( وَلَمْ يَسْكُنْ مِثْلَ إِيَّاكَ لَوْ أُوْرَدَتْهُ )<sup>(٢)</sup> أى رأسك مفرداً  
ليس بدلاً مِنْ اللفظ بالفعلِ حتى تَغِيْفَ عليه وتقول : والحائط<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : لم يَجْزْ إِيَّاكَ الْأَسَدُ<sup>(٤)</sup> ، كما جاز إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ ،  
لأن معنى ( أَنْ تَفْعَلَ ) معنى المصدر<sup>(٥)</sup> ، كأنك قلت : إِيَّاكَ أَهْطُ أَنْ  
تَفْعَلَ ، فكما جاز أن تقول : أُعْطِيَتْكَ رَجَاءُ الْخَيْرِ ، جاز : إِيَّاكَ أَنْ

(١) وفي النكت قوله : « وأما إياي والشر ، فليس يخاطب نفسه  
ولا يأمرها ، وإنما يخاطب رجلاً ، يقول ، إياي من الشر ، فينصب  
( إِيَّاىَ ) بعبء وما أشبهه ، ويحذف حرف الجر من الشر ويوقع الفعل  
المقدر عليه ، فيعطفه على الأول ، ومثله : ( إياي وأن بحذف أحدكم  
الأرنب ) ، يعنى يرميه بسهم أو ما أشبهه ، والمعنى أنهم حذروا أن يأتوا  
فعلهم الى المتكلم الناهى لهم » ، النكت ٣٤٥/١ .

(٢) الكتاب ١٣٨/١ - ١٣٩ .

(٣) عندما يقال « رأسك والحائط » يفهم من ذلك التحذير ، وإن  
لفظ ( رَأْسَكَ ) فى الجملة حمل معنى الفعل ( اتَّقِ ) أو نحوه ،  
لكن أن يفرد لرأس دون المعطوف ، فانه لا يدل على معنى الفعل .

(٤) الكتاب ١٤١/١ ، وفيه « وكذا لو قلت : إياك الأسد ،

نريد : من الأسد لم يَجْزْ كما جاز فى ( أَنْ ) » .

(٥) يعنى أن ( أن ) تحتسج الى الصلة ، انظر شرح عيون

سيبويه ١١٦/١ .

تفعل ، وكما لم يَجْزُ : جِئْتُكَ زَيْدًا ، يُرِيدُ لِيَزِيدَ ، لم يَجْزُ : إِيَّاكَ الْأَسَدُ ،  
فَأَمَّا ( إِيَّاكَ الْمَرءِ )<sup>(١)</sup> فعلى إضمارِ فَعَلٍ آخِر .

**قال :** وإذا رفعتَ فالَّذِي فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرَ<sup>(٢)</sup> .

ب/٢٦

(١) إشارة الى ما أنشده سيبويه من الطويل .

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرءِ فَانْه إِلَى النَّسْرِ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ  
الكتاب ١٤١/١ ، قال سيبويه : « كأنه قال : إِيَّاكَ ، ثم أضمر  
بعد ( إِيَّاكَ ) فعلا آخر فقال : ( اتق المرء ) » في المصدر نفسه ،  
انظر شرح عيون سيبويه ١١٦/ ، وأنشده الفارسي في المسائل  
العضديات ٤٠/ ، وقال : انه يحتمل تأويلين :  
أحدهما : أنه أضمر للمرء ( فعلاً ) حملوه عليه ، كأنه قد  
بعد ( إِيَّاكَ ) : ( اتق المرء ) فيكون على كلامين .

ويجوز أن تجعله من كلام واحد ، ويكون التقدير : أحذرك المرء ،  
أى أحذرك كراهة المرء . . . . . وفى المقتضب ٢١٣/٣ ما يؤيد تأويل  
الفارسي الأول الوارد هنا ، انظر الأصول ٢٥١/٢ ، وفيه ( زَاجِرٌ )  
بدل ( جَالِبٌ ) ، انظر البيت أيضا فى شرح أبيات سيبويه لابن  
النجاشي ٩١/ ( زاهد ) ، اللامات ٧٠/ ، الخصائص ١٠٢/٣ ، شرح  
المفصل ٢٥/٢ ، العينى ١١٣/٤ ، ٣٠٨ ، مغنى اللبيب ٨٩٠/ ،  
الأشموئى ٨٠/٣ ، ونسبه الزبيدى للفضل بن عبد الرحمن  
( القرشى ) ، انظر طبقات النحويين واللفويين ٥٣/ ، ومثله فى الخزانة  
٤٦٥/١ ، وانظر اللسان ( ايا ) ، شرح التصريح ١٢٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ ، وهو يشير الى جواز الرفع والنصب فى  
مثل قول الشاعر :

قال أبو علي : قوله : إِذَا رَفَعْتَ فَالَّذِي فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرْتَ ، لَأَنَّ  
الَّذِي فِي النَّفْسِ الْمَبْتَدَأُ<sup>(١)</sup> ، وَالْمَظْهَرُ هُوَ الْخَبَرُ ، وَالْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ شَيْءٌ  
وَاحِدٌ فَإِذَا نَصَبْتَ ، فَالَّذِي فِي نَفْسِكَ الزَّمَلُ وَالْفَاعِلُ<sup>(٢)</sup> ، وَالْفِعْلُ  
وَالْفَاعِلُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ ، وَأُنْشِدُ<sup>(٣)</sup> :

فَوَاعِدِيهِ مَرَّحَتْنِي مَا لَكَ ... .. البيت

←

اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطلل  
ربح قواء أذاع المعصرات به وكل حبران سار ماؤه خضل  
ففي قوله ( رُبْع ) وجهان : النصب على ( أعنى ) ، والرفع على  
اضمار مبتدأ كأنه قال : ذاك ربع ، أو هو ربع .  
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطلل كما عرفت بجفن الصيقل الحلا  
دار لمروءة اذ أهلى وأهلهم بالكائسة نرعى اللهو والغزل  
فقوله ( دَارُ ) يجوز فيها الرفع والنصب بالعلة المذكورة آنفا .  
(١) والتقدير ( هو ) أو نحوه .

(٢) والتقدير ( أعنى ) أو نحوه .

(٣) البيت من السريع لعمر بن أبي ربيعة وهو بتمامة :

فواعديه سرحتنى ممالك أو الربا بينهما أسهلا

انظر ديوانه ٣٤١/ ( عبد الحميد ) ، ورواية الديوان :

وواعديه سدرتنى ممالك أو ذا الذى بينهما أسهلا

وقد أشار المحقق الى الرواية الثانية . والبيت من شواهد سيبويه :

انظر الكتاب ١/ ١٤٣ ، والشاهدة فيه نصب ( أسهل ) ، باضمار فعل دل



قال أبو علي : لَمَّا قَالَ : ( وَاعِدِيهِ ) دَلَّ عَلَى ( لِيَأْتِ ) ، فَكَأَنَّهُ  
قال وَاعِدِيهِ لِيَأْتِ أَسهلاً ، وكذلك ( زَيْنٌ لِسَكْتِيهِ مِنْ الْمَشْرِكِينَ قَتْلُ  
أَوْلَادِهِمْ شَرَّ كَاؤُهُمْ ) (١) .

قال أبو علي : التَّنْذِيرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : ( زَيْنٌ ) (٢) دَلَّ عَلَى  
أَنَّهُمْ مُزَيَّنَاتٌ فَقَالَ : شَرَّ كَاؤُهُمْ ، أَيْ زَيْنُهُ شَرَّ كَاؤُهُمْ (٣) ، كَمَا كَانَ  
التَّنْذِيرُ فِي :

←

عليه ما قبله ، قال في النكت ٣٥٠/١ ، لما قال : واعدية ، دل على أنها  
تقول له : أئت مكان كذا وكذا ، ( وأسهل ) على وجهين :  
أحدهما : مكاناً سهلاً فيه رمل وليس بخشن ، والآخر : أن يكون  
مكاناً بعينه بين سرحتي مالك والربا ، وقيل المعنى يكن ذلك أسهل لك ،  
انظر البيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٤/١ ( الريح )  
شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٩٢ ( زاهد ) ، اعراب القرآن  
لابن النحاس ٥٠٩/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٤/١ ، الخزانة ٢٨٠/١ ،  
البحر المحيط ١٩٩/١ .

(١) سورة الأنعام ، الآية / ١٣٧ .

(٢) في المخطوطة « أنه قال : لما زين » .

(٣) قال أبو سعيد في توجيه هذه الآية : « على تقدير زينه  
شركاؤهم ، لأنه قد دل ( زَيْنٌ ) على قوم قد زينوا ، فرفعهم على ذلك  
الفاعل ، وهم الشركاء ، وليس هذا بالمختار في كتاب الله ... » ما يَحْتَمِلُ  
الشعر ٢٥١/ - ٢٥٢ .

وقه أورد ابن مجاهد اختلاف القراء في قراءة هذه الآية فلمسأل :  
« قرأ ابن عامر وحده ( وكذلك زين ) برفع الزاي ( لسكتيه من المشركين

لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ<sup>(١)</sup> :  
( لِيُبَيِّنَ ضَارِعٌ ) لأنه لما قال : لِيُبَيِّنَ ، عُلِمَ أنه با كِيَا .

←-

قتل ) برفع اللام ( أَوْلَادُهُمْ ) بنصب ( لعله أراد بنصب الدال ) ،  
( شَرَكَاؤُهُمْ ) بباء ، وقرأ الباقر ( وكذلك زين ) بنصب الزاي ،  
( لكثير من المشركين قتل ) بنصب اللام ، ( أَوْلَادُهُمْ ) حفصا ،  
( شَرَكَاؤُهُمْ ) رفعا السبعة / ١٧٠ . انظر أيضا حجة القراءات / ١٧٤ ،  
معاني القرآن للأخفش / ١٨٧ ( فارس ) ، معاني القرآن للفراء / ١ / ٣٥٨ -  
٣٥٩ ، وانظر مزيدا التفصيل في اعراب هذه الآية في اعراب القرآن  
لابن النحاس ٩٧ / ٢ - ٩٨ ، الحجة لابن خالويه / ١٥٠ ، اتحاف فضلاء  
البشر / ٢١٧ - ٢١٨ ، وانظر رأى السيرافي في توجيه القراءات لهذه  
الآية في ما يحتمل الشعر / ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(١) هذا بعض من صدر بيت من الطويل ، منسوب الى لييد ، وهو  
في ديوانه ضمن أبيات نمائية منقولة عن الخزائن / ١٥٢ ، عن ابن  
النحاس ، انظر ديوان لييد / ٣٦١ - ٣٦٢ ، والبيت هو :

ليبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائج

وروى ابن النحاس البيت دون نسبة في شرح أبيات سيبويه / ٩٣  
وفي اعراب القرآن ٧٦ / ٢ ، ٩٨ ، وأنشده سيبويه منسوبا للحارث  
بن نهيك ، انظر الكتاب / ١٤٥ ، ودون نسبه أيضا في الكتاب / ١٨٣  
- ١٩٩ والى الحارث ابن نهيك نسب في أكثر من مصدر ، انظر الايضاح  
العضدي / ٧٤ ، الكافية في النحو / ٧٦ ، الانصاح / ١٤٠ وأنشده  
ابن السيرافي منسوبا للحارث بن ضرار النهشلي في رثاء يزيد بن نهشل ،  
انظر شرح أبيات سيبويه / ١١٠ - ١١١ ( سسلطاني ) ونسبه على

**قال:** ولا يجوز أن تقول وصاعيد ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدَّرم مع (صاعيد) ثمنٌ لشيء (١) .

قال أبو علي: الواو معناها الجمع ، ومما يدل على أن معناها ذلك دخولها على الجملة التي هي في موضع الحال كقوله عز وجل: ﴿ يَفْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ (٢) .

←

ابن حمزة الى نهشل بن حري ، انظر التنبيهات / ١٣٢ ، وأبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ٣٤٨ ، ٣٤٩ مع اختلاف في الرواية ، لكنه أنشده في الشعر والشعراء / ١٠٥ - ١٠٦ من غير نسبة برواية وافقت رواية الآخرين ، وقال : « وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول ، ما اضطره اليه » وإنما الرواية ، لِيُبَكَّ يَزِيدُ ضَارِعُ لخصومة ، « ، وذكر العيني ٢/ ٤٥٤ بعض الروايات في نسبته وقال : « أقول : قائله هو نهشل بن حري بن ضمرة بن جابر النهشلي ، وينشده بعضهم من غير نسبة . انظر المقتضب ٣/ ٢٨٢ ، حيث قال : لما قال : ( لِيُبَكَّ يَزِيدُ ) علم أن له باكيًا ، فكأنه قال : ليبكه ضارع لخصومة » ، انظر أيضا شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٥٠٣ ، أوضح المسالك ١/ ٣٤٢ ، الهمع ١/ ١٦٠ ، الدور ١/ ١٤٢ . الخزائن ١/ ١٤٧ ، ٢/ ٤٤٣ ، والشاهد فيه رفع ( ضَارِعُ ) باضممار فعل دل عليه ما قبله ، كأنه لما قال : ( لِيُبَكَّ يَزِيدُ ) قال ( لبك ضارع ٠٠٠ ) انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/ ١٤٥ وانظر ما يحتمل الشعر / ٢٥٠ - ٢٥١ ، وشرح الرماني ١/ ق ٨٧ .

(١) الكتاب ١/ ١٤٧ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٤ .

دخلت الواوُها هنا لمدى الجمع ، وإنَّ حكم الحال أن تكون مُصاحبة  
لذى الحال فى وقت حديثه ، ولو وقع غير الواو من حروف العطف هذا  
الموقع لم يَجُزْ ، لأن هذا المعنى غير موجود إلا فى الواو<sup>(١)</sup> .

**قال :** وصاعداً بدلٌ من زَادَ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : قوله : بَدَلٌ من زَادَ ، يريد أنه دالٌّ على الفعل  
المُضْمَر الذى انْتَهَب به .

**قال :** وزعم يونس أنه على قوله : مَنَ أَنْتَ تَذَكَّرُ زَيْدًا<sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : قوالم : مَنَ أَنْتَ تَذَكَّرُ زَيْدًا ، لا يجوز أن يكون  
موضع ( تَذَكَّرُ ) نصيباً على الحال من<sup>(٤)</sup> ( مَنَ أَنْتَ ) لأن ( مَنَ أَنْتَ )

(١) قال فى النكت ٣٥٥/١ : « ولا يحسن أن تقول ( أخذته  
بدرهم فصاعد ) من جهتين : أحدهما : أن ( صاعداً ) نعت ، ولا يجوز  
أن تعطف على الدرهم الا المنعوت ، والجهة الأخرى : أن الثمن لا يعطف  
بعضه على بعض بالفاء لأن الثمن تقع جماته عوضاً عن المبيع ، فلا يتقدم  
بعضها على بعض ، وإنما لم يعطف بالواو لأنها للجمع . . . » ويرى  
ابن جنى أن ( صاعداً ) من قوله ( أخذته بدرهم فصاعداً ) حال  
مؤكدة ، والتقدير أراد الثمن صاعداً ، لأن الثمن إذا زاد لم يكن  
الا صاعداً وأن ( صاعداً ) هنا ناب فى اللفظ عن الفعل ( زَادَ ) ،  
انظر الخصائص ٢٦٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٧/١ وفيه ( وصاعد ) .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ .

(٤) فى المخطوطة ( مَمْنَنٌ ) .

جملة لا معنى فَعَلٍ فعل فيها<sup>(١)</sup>، والحال إنما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فعل ، وكلا لا يجوز أن يسكون موضع (تذكرُ) نصباً على أنه حال من (مَنْ أُنْتَ) كذلك لا يجوز أن يفتصبَ ذا كراً في قولك : (مَنْ أُنْتَ ذا كراً) على أنه حالٌ من (مَنْ أُنْتَ) حتى تُضمَر جملة فيها معنى الفعل ، كأنك تقول : مَنْ أُنْتَ تتعاطى ذا كراً وتنتحلُ ذا كراً<sup>(٢)</sup>.

**قال :** ومن ذلك قول العرب : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي : (أَمَا أَنْتَ) في موضع نصب ، المعنى (انطلقتُ) لِأَنَّ كُنْتُ مُنْطَلِقًا ، فلما أسقطت اللام صار في موضع نصب<sup>(٤)</sup> ، و (مَا) بدل من (كُنْتُ)<sup>(٥)</sup> .

وقال أبو العباس : لا أرى وقوع الفعل بعد (أَمَا) إذا كانت مفتوحة ممتنعاً<sup>(٦)</sup> .

(١) في المخطوطة (لا معنى لها فعل فيها) .

(٢) انظر النكت ١٥٦/١ ، الانتصار ، ق ٣١/ .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ - ١٤٨ .

(٤) بسط أبو علي القول في هذه المسألة في كتابه المسائل البغداديات / ٣٠٣ - ٣٠٧ إذ عقد لها باباً ل (مَا) الحرفية إذا كانت زائدة . ولفظه هنا مختصر من تلك المسألة .

(٥) انظر المسائل البغداديات / ٣٠٣ .

(٦) في المسائل البغداديات / ٣٠٥ - ٣٠٧ أورد أبو علي مذهب المبرد في «هذه القضية ورد عليه بقوله : « فأما ما ذكره أبو العباس في

٢٧/أ **قال** : <sup>(١)</sup> والقياس لا يمنع (أما كنت منطلقاً إلا أنه / إذا لم يسمع لم يجز أن يقال ، فلذلك ذهب سيبويه إلى أن (ما) عوض من (كنت) فلا يجمع بين العوض والمعوّض منه كما لم يجمع في (إمّالاً) بينهما <sup>(٢)</sup> .

**قال** : كما كانت الهاء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني <sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : الألف في اليماني عوض من إحدى يائي النسب يدلّك على ذلك أن البلد يَمَنّ ، وإنما تلحقه الألف في الإضافة ، وإن قلت : يَمَانِي ، كنت كأنك نسبت إلى منسوب إلى اليمين <sup>(٤)</sup> ، أو تكون

←

(الترّد) من أنه لا يرى وقوع الفعل بعد (أن) هذه ممتنعاً ، وأنه جائز عنده في القياس ، فكالمغالطة ٠٠٠ ان موضع (أن) في (أما أنت منطلقاً) ونحوه ، نصب بالفعل الذي ذكرنا ، و (ما) هذه هي الزائدة ، وليست (أمّا) هذه بجزء » قال أبو الحسن الرماني . « عامل الاعراب في (أنت) من قولهم : (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) (كنت) المحذوفة ، وتقديره (أن كنت منطلقاً انطلقت معك) ، ودليله كثرة مصاحبة (أن) الفعل على الاختصاص به مع العوض المعاقب » شرح الرماني للكتاب ١/ق ٨٩ .

(١) القائل هو أبو علي ، وانظر المسائل البغداديات / ٣٠٤ .

(٢) انظر المسائل المتنورة / ١٣٩ ، المسائل البغداديات / ٣٠٩ .

- ٣١٠ ، النكت ١/٣٥٧ ، والمسألة في الكتاب ١/١٤٨ .

(٣) الكتاب ١/١٤٨ .

(٤) المانع من اظهار الفعل في قولك (أما أنت منطلقاً انطلقت معك)

هو العوض المعاقب ، كما يجتنع في سائر النغائر أن تجميع بين العوض

←

- ١٨٩ -

جمعت بين العوض والمعوّض منه ، وهو ردّي كقوله : يا اللهم<sup>(١)</sup> .

وقال شَبَّوْها يعنى ( ما ) فى ( أمّا أنتَ ) بما يلزم من النونات فى لَأَمَعَنَّ ، واللام فى ( إن كان كَيْفَعَلُ ) وإن كان ليس مثله<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : لو لم يَدْخُل النون فى ( لَأَمَعَنَّ ) لالتبس الفعل للمستقبل بفعل الحال ، وكذلك اللام فى ( إن كان كَيْفَعَلُ ) لو لم يَشَبَّتْ لالتبس الإيجاب بالنفى ، فهاتان الزيادتان تَبَتَّما للفصل بين المعانى ،

←

والمعوّض ففى زنديق - زنادقة ، الهاء عوض عن الياء فى زناديق . انظر شرح الرماني للكتاب ١/ق ٩٨ .

(١) اشارة الى ماوقع فى لفظ « اللَّهُمَّ » من التعويض من قول أمية ابن أبى الصلت وقيل غيره :

انى اذا ماحدث ألما

دعوت يا اللهما يا اللهما

فقد دخل النداء على ( اللَّهُمَّ ) ونبت مع وجود العوض آخر الاسم وهو الميم ، قال أبو سعيد : « ليس من ضرورتف ادخال ( يا ) على اسم الله عز وجل ، وانما الضرورة الجمع بين ( يا ) وبين الميم فى هذا الاسم ، وذلك أن العرب لاتنادى اسما فيه ألف ولام الا اسم الله عز وجل فيقولون : ( يا الله أغفر لنا ) ويدلون الميم فى آخره من حروف النداء عوضا ، فيقولون : يا اللهم أغفر لنا » ما يحنمل الشعر / ١٤٩ - ١٥٠ وبهامشه مصادر أخرى لمعرفة أكثر حول هذا الشاهد .

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٤٨ ، وقد نصرف أبو على فى عبارة سيبويه قليلا ، وفى الكتاب ( كَيْفَعَلَنَّ ) بدل ( لا فعلن ) هنا ، وانظر المسائل البغداديات / ٣١٠ - ٣١١ .

(وَلَيْسَ مَا) فِي (آثِرًا مَا)<sup>(١)</sup> ، كَذَلِكَ وَإِنَّمَا جَاءَتْ لِلتَّوَكِيدِ ، وَلَمْ تَعْلَمْ  
مَعْنَى ، وَلَوْ حُذِفَتْ لَمْ يَلْتَبَسْ (آثِرًا) بِشَيْءٍ .

**قال :** حتى كأنهم قالوا : إِذْ صِرْتَ مُنْطَلِقًا<sup>(٢)</sup> ، أَيْ إِنَّمَا جَعَلَ  
(إِذْ) بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) لِأَنَّ (إِذْ) لِمَا مَضَى ، كَمَا أَنَّ (أَنْ) تَسْكُونُ لِمَا  
مَضَى نَحْوُ : أَهْجَيْتَنِي أَنْ قُمْتَ .

**قال :** إِلَّا أَنْ (إِذْ) لَا يُحْذَفُ مَعَهَا الْفِعْلُ ، وَ (أَمَّا) لَا يُذَكَّرُ  
بَعْدَهَا الْفِعْلُ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قوله : إِذْ لَا يُحْذَفُ مَعَهَا الْفِعْلُ ، يَرِيدُ : أَنْ (إِذْ)  
إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى فِعْلٍ ، لَمْ يُلْزَمِ الْفِعْلُ الْحَذْفُ ، كَمَا أُلْزِمَ الْفِعْلُ الْحَذْفُ فِي (أَمَّا)  
فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا (إِذْ) فِي نَحْوِ  
(يَوْمَئِذٍ وَحِينَئِذٍ) فَهَذَا الْحَذْفُ كَمَا لَا حَذْفَ لِلتَّنْوِينِ الَّذِي عُوِّضَ عَنْ  
الْمَحْذُوفِ .

---

(١) إشارة إلى ما رواه سيبويه من قولهم : « آثِرًا مَا » ، الكتاب  
١٤٨/١ ، وانظر شرح الرماني ، ج ١ ق ٨٩ ، والنكت ٣٥٧/١ ، ومعنى  
هذا القول : « لا بد من ذا ، أو آثِرًا أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا وَأَنْتَ تَرِيدُ :  
أَفْعَلْ هَذَا أَوَّلَ شَيْءٍ تَلْزِمُهُ » قال المنضِل بن سلمة : « معناه أفعله مؤثرا  
له » وأنشد عليه قول عروة :

وقالت ما تريد فقلت ألهو إلى الاصباح آنر ذي آثر  
ونقل عن الأصمعي تفسير في معنى هذا القول : « أفعَلْ ذاك  
عازما عليه » . انظر الفاخر ٢٨/٠ وانظر تهذيب اللغة ١٢٢/١٥ (أثر) .

(٢) الكتاب ١٤٨/١ ، وانظر شرح الرماني ج ١ ، ق ٨٩ .

(٣) الكتاب ١٤٨/١ .



**قال :** ومثل ذلك قولهم : إِمَّا لَا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : ( إِمَّا لَا ) تُستعمل في جواب من قال : أَفْعُلُ كَذَا ، ولا أَفْعُلُ كَذَا ، فَيُقَالُ : أَفْعُلُ كَذَا إِمَّا لَا ، أى أَفْعُلُ مَا ذَكَرْتَ أَنْتَ تَفْعُلُهُ إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعُلُ غَيْرَهُ ، فَحُذِفَتْ ( كُنْتُ ) ، وَ ( تَفْعُلُ غَيْرَهُ ) ، وَاسْتَعْنَى بِمَا أَتَى عَمَّا حُذِفَ .

و ( مَّا ) فِي قَوْلِكَ : ( إِمَّا لَا ) عِوَضٌ مِنْ ( كُنْتُ ) .  
وَأَنْشَدَ<sup>(٢)</sup> :

\* فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ \*

(١) الكتاب ١/١٤٨ .

(٢) هذا صدر بيت من المتقارب ، لأسامة بن الحارث الهذلي ، وهو :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ      يعبر بالذكر الضابط

انظر الكتاب ١/١٥٣ وهو قلى ديوان الهذليين / ١٢٨٩ ، ورواية

الديوان :

مَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ      يعبر بالذكر الضابط

قال : « ( يعبر بالذكر ) أى » يحمله على ما يكره ، ( والضابط )

يعنى البعير العظيم ، يقول : مَا أَنَا وَذَاكَ ، أى لَسْتُ أَبَالَى السَّيْرَ فِي

مَهْلِكِهِ . وسيبويه يرويه بنصب ( السَّيْرُ ) باضماء اللام على معنى

مالى الألبس السَّيْرَ وأتشبث به ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش

الكتاب ١/١٥٣ ، قال الرماني : « نصب ( السَّيْرُ ) على المفعول معه »

انظر شرح كتاب سيبويه ج ١ ق ٩١ وقال ابن النحاس : « أراد مع

السَّيْرَ ، وأضمر فعلا كأنه قال : مَالِي أَكُونُ مَعَ السَّيْرِ ؟ فلما حسن اضممار

- ١٩٢ -

(مَا) هَا هُنَا بِمَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ، وَهُوَ اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الْحُرُوفِ وَتَقْدِيرُهُ:  
أُمُتِيماً كُنْتَ هَا هُنَا أَمْ ظَاعِناً .

**قال:** كما أن كَيْفَ عَلَى مَعْنَى يَكُونُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو العباس: لأن (كَيْفَ) سؤال عن حال، فالمعنى كيف يقع؟

**قال:** \* أَرْزَمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي<sup>(٢)</sup> \*

←

الفعل ههنا نصب ٠٠٠ » . انظر شرح أبيات سيبويه / ٩٨ ، شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافي / ٩٨/١ ، النكت / ٣٦٣/١ ، وروى في كتاب الجمل  
للفراهيدي / ١٧٠ « وما أنا والشر ٠٠٠ » شرح جمل الزجاجي / ٣١٩ ،  
انظر أيضا شرح المفصل / ٥٢/٢ ، وروى في رصف المبانى / ٤٢١ « فما  
أنا والسير في مدلج » . انظر أيضا: العنى / ٩٣/٣ ، الهمع / ٢٢١/١ ،  
الدرر / ١٩٠/١ ، الأشموني / ١٣٧/٢ .

(١) الكتاب / ١٣٥/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل أنشده سيبويه منسوباً على الزعم

الى الراعى ، وهو :

أَرْزَمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي منع الرحاله أن نميل ممبلا

وأنشد الأعلم للراعى وقال ويروى للأعشى ، انظر الكتاب / ١٥٤/١

وهامشه وليس فى ديوان الأعشى ، وهو فى ديوان الراعى النميرى / ٢٣٤

( هرت ) وفيه ( كَزِمَ ) بدل ( مَنَعَ ) . قال ابن النحاس : « أراد

أَرْزَمَانُ كان قَوْمِي مع الجماعة ؟ . فلما حذف الفعل ونصب مع أعمل ٠٠٠ »

شرح أبيات سيبويه / ٩٨ ، وقال الرماني : « أضمر كان فى الخبر أَرْزَمَانُ

كان قَوْمِي والجماعة ، وانما جاز ذلك لأنه تذكير بحال قومه ، والتذكير

بأمر ليس بحاضر كالاستفهام عما ليس بحاضر ، ولهذا جاز اضمار

←

- ١٩٣ -

**قال : لا تنقض ما أرادوا من المعنى<sup>(١)</sup> .**

قال أبو العباس<sup>(٢)</sup> : أى لا ينقضون بالنصب معنى الرفع في قوله (والجماعة) .

**قال : لأن الشأن ليس يَلْتَمِسُ بِعَمْدِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> .**

قال أبو بكر<sup>(٤)</sup> : لأن الشأن مصدر فإِذَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ . ٢٧/ب

←  
(كان) ٠٠٠ « شرح كتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ٩٢ ، النكت ٢٦٤/١  
انظر البيت في كتاب الجمل في النحو للفراهيدي / ٩٦ ، ونسبه في  
الأهمية الى الراعي وفيه « أَتَيْتُمُ ، لَزِمَ » بدل « أزمان ، منع » ،  
وبمثل تلك الرواية في رسالة الغفران / ٢٦٣ ، العيني ٥٩/٢ ، ٩٩/٣ ،  
الخزانة ٥٠٢/١ ، والمقرب ١٦٠/١ وفيه (مَنْعَ الدَّعَاةِ) بدل  
(مَنْعَ الرَّحَالَةِ) ، انظر أيضا شرح التصريح ١٩٥/١ ، شرح  
الأشمونى ١٣٨/٢ ، الهمسج ١٢٢/١ ، الدرر ٩٢/١ ،  
٢١١/٢ .

(١) الكتاب ١٥٤/١ ، والضمير في (تنقض) يعود على (كان)  
التي تقع في هذا الموضع كثيرا كما يقول سيبويه .

(٢) يعنى المبرد ، وقد مرت ترجمته .

(٣) الكتاب ١٥٥/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٤  
النكت ٣٦٦/١ . وشرح الرماني ج ١ ، ق ٩٢ .

(٤) هو ابن السراج ، وقد سبقت ترجمته .

( ١٣ - التعليقة )

قال : وأما هذا لك وأباك ، فَيَقْبِيحُ أَنْ تَنْصِبَ (١) .

قال أبو علي : ليس في هذا معنى فعل ، وفي الاستفهام ، كأنك ذكرت الفعل ، لأن الفعل يقع فيه كثيراً .

قال أبو علي : هَئِثَا (٢) ، يَنْصِبُ عَلَى إِضْمَارٍ ( هَذَاكَ ) وَانْتِصَابُهُ

(١) الكتاب ١٥٦/١ ، قال أبو سعيد : « لا يجوز أن تقول : ( هذا لك وأباك ) لأنه لم يتقدم استفهام ولا فعل ولا حرف فيه معنى فعل ، وإنما يجوز هذا في ضرورة الشعر ، لأن الذي يقول : ( مررت بك وزيدا ) لا يقول : ( هذا لك وزيدا ) لأن الفعل عامل قوى قد ظهر ، وموضع حرف الجر نصب ، فيحمل الثاني في النصب على معنى الفعل ، فكأنه قال : ( لقيتُك وأباك ) ، ولا يقال : ( هذا لك وأباك ) لأنه لا فعل هاهنا » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ج ١ / ق ٩٣ .

(٢) يعني التي في قولك : « هَئِثَا مَرِئِثَا » انظر الكتاب ١٥٩/١ ، وانظر النكت ٣٦٩/١ . قال الرماني : « الصفة التي تجرى المصدر في الدعاء هي التي لها معنى يصلح أن يدعى به . فتجري مجرى المصدر في الفعل المنروك اظهاره ، كقولهم ( هَئِثَا مَرِئِثَا ) ، وجعله على ثبت ذلك هَئِثَا مَرِئِثَا على الحال ، لأن الصفة النكرة التي يتوجه فيها معنى الحال تكون أحق به لشدة اقتصاصها له ، وهي مناسبة للمصدر المدعو به من ثلاثة وجوه :

الأول : الاشتقاق ، لأنها مشتقة من المصدر ، والمصدر مشتق منه .

الثاني : أن لها معنى يصلح أن يدعى به كالمصدر .

والثالث : أن فيها عمل الفعل كما في المصدر فجرت مجرام ، ،

شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٥ ، وانظر المسائل المنثورة / ٢ .

١٩٥ -

على الحال ، لأنه صفة ، وإذا جاز أن يُنصب المصدرُ على تأويل الحال  
كان ذلك في الصفات أجوز .

قال أبو علي : انتصابُ اسم الله عزَّ وجلَّ في ( تَعْمَرُكَ اللهُ )<sup>(١)</sup> .  
أن السكاف قد حالَ بينَ ( عَمَرَ ) وبين اسم الله تعالى أن يضاف إليه  
وكذلك ( فَعَمَدَكَ اللهُ )<sup>(٢)</sup> .

قال : ومِثْلُ ( خَيْرُ مَارْدٍ فِي أَهْلِ وَمَالٍ )<sup>(٣)</sup> .

قال أبو العباس : كأنه اشترى عبداً<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : يقالُ هذه الكلمة لمن اشترى عبداً أو غيره ، فتهل :  
خَيْرَ مَارْدٍ ، أي اشتريتَ خَيْرَ مَارْدٍ .

(١) انظر الكتاب ١٦٢/١ - ١٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، انظر المقتضب ٣٢٦/٢ ، شرح السيراني  
للكتاب ج ٢ / ق ٧ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ١ ق ٩٧ ، وانظر  
النكت ٣٧٤/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٦٥/١ ، وانظر شرح السيراني ، ج ٢ ق ٩ ،  
قال الرمانى : « وتقول خيراً ما رُدَّ في أهل ومال بالنصب والرفع ،  
فالنصب على رددت خير ما رد ، والرفع على ردك خير ما رد ٠٠٠ » ، شرح  
الرمانى للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ .

وهذا القول مما سمع عن العرب فهو يجرى مجرى المثل انظر  
مجمع الأمثال ٤٢٦/١ .

(٤) لم يكمل أبو علي ما فسر به المبرد هذا القول ، ولعله لم يخرج  
عن تفسيره هو .

ومن رفع أراد : هذا خير ما رد ، والذي اشترى خيراً ما رد .

قال : وإنما استعملوا الرفع فيه .

يعني ( الحمد ) لأنه صار معرفة ، وهو خبر (١) .

قال أبو هلى : المصادر إذا كانت فـكـرة في هذا الباب قامت مقام الأفعال نحو ( سقياً ) وما أشبهها ، وإنما قامت مقامها لما كانت فـكـرة مثل الأفعال ، ( والحمد ) وسائر المصادر المعرفة لا يحسن أن تقوم مقام الأفعال ، لأنها معرفة ، فلذلك كان الرفع في هذا الباب أحسن .

قال أبو بكر : لا يدخل المرفوع الذى فيه معنى الدعاء فى المنصوبات التى فيها معنى الدعاء ، ولا المنصوبات فى المرفوعات ، لأن إخراجك [ ما يتكلم به مرفوعاً إلى المنصوبات كإدخالك ما لم يتكلم به من الأخبار فى معنى الدعاء .

(١) الكتاب ١/١٦٥ ، وانظر المقتضب ٣/٢٢٦ ، قال أبو سعيد . . . هذه المصادر الذى ذكرها سيبويه وهى الحمد لك ، والعجب لك والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك اختارت العرب فيها الرفع لأنهم جعلوها كالشئ اللازم الواجب ، فأخبروا عنها فجعلوها مبتدأ ، وجعلوا ما بعدها خبرها ، وصار بمنزلة قولك ( الغلام لزيد ) ، ثم وصل ذلك من جهة الابتداء . . . » شرح السيرافى للكتاب ج ٢ / ق ٩ . وقال الرماني : « المصدر الذى يختار فيه الحمل على الابتداء وهو الذى يأتى معرفاً قد بنى عليه ما يصلح أن يكون خبراً عنه لأنه إذا كان هكذا فقد جاء على أصل الابتداء والخبر » شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ وانظر النكت ١/٣٧٥ .

- ١٩٧ -

**قال** : كأنك قُلت : « وَتَبًّا لَكَ »<sup>(١)</sup> . قال<sup>(٢)</sup> : لك هذه بِمَعْرِزَةِ التَّبْيِينِ  
ليست التي في ( وَيَجَ لَهُ ) .

**قال** : لأن له لَمْ يَعْمَلْ فِي التَّبْ<sup>(٣)</sup> .

أى ( لَهُ ) الثانية لم يَتِمَّ بِهِ الْكَلَامُ<sup>(٤)</sup> .

قال أبو بكر : إذا قُلت : أَنْتَ سَيْرٌ فَقَدْ جَعَلْتَ السَّيْرَ عَلَى  
التَّكْثِيرِ ونظير ذلك قولهم : شُغْلٌ شَاغِلٌ ، جمل الشُّغْلُ هو الشَّاغِلُ  
وليس كُلُّ واحد منهما صَاحِبُهُ<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٦٨ . عبارة سيبويه : « فإذا قلت : ويح له ،  
ثم ألحقها التَّبْ » ، فإن النصب فيه أحسن ، لأن ( تبًا ) إذا نصبها فهي  
مستغنية عن ( لك ) ، فأنما قطعناها من أول الكلام كأنك قلت :  
( وتبًا لك ) . . . .

(٢) القول لأبي على لا لسيبويه .

(٣) الكتاب ١/١٦٨ .

(٤) يريد ما أشار إليه سيبويه بقوله : « ولا يختلف النحويون  
في نصب ( التَّبْ ) إذا قلت : ويح له وتبًا له ، فهذا يدل على أن  
النصب في ( تبًّا ) فيما ذكرنا أحسن ، لأن ( له ) لم يعمل في التب »  
الكتاب ١/١٦٨ ، وعلل أبو سعيد ذلك بأن ( له ) خبر لويح ، وليس  
بخبر في ( تبًّا ) ، وإنما هو تبين . انظر شرح السيرافي للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٢ وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ١ ق ١٠٠ .

(٥) انظر الأصول ١/١٦٨ - ١٦٩ ، النكت ١/٣٧٨ ، قال  
أبو سعيد : « إنما يقال هذا ونحوه لمن كثر منه ذلك الفعل ويوصاه ،  
واستغنى عن اظهار الفعل بدلالة المصدر عليه . . . » شرح السيرافي  
للكتاب ج ٢ ق ١٢ ، وانظر الانتصار ، ق ٨٩ .

## قال : ألم ترني عاهدتُ ربِّي (١) .

(١) هذا بعض بيت من الطويل للفرزدق وهو والذي يليه مدار البحث وفيهما الشاهد :

ألم ترني عاهدت ربى واننى      لبين رتاج قائما ومقام  
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما      ولا خارجا من فى زور كلام  
وقد أنشدهما سيبويه منسوبين للفرزدق ، انظر الكتاب ١/١٧٣ ،  
وهما فى الديوان ٢/٢١٢ وفيه ( قَائِمٌ ) بالرفع ، و ( قَسَمَ ) بدل  
( حَلْفَةٍ ) ، و ( سُوءٌ ) بدل ( زور ) ، وأنشد الفارسي عجز البيت  
الثانى شاهدا على وضع اسم الفاعل موضع المصدر ، انظر شرح الأبيات  
المشكلة الاعراب / ٤٠٥ ، وأنشد الفراء البيت الثانى وفيه موضع  
الشاهد وقال : « انما أراد : لا أشتم ولا يخرج ، فلما صرفها الى ( خارج )  
نصبها ، وانما نصب لأنه أراد : عاهدت ربى لاشاتما أحدا ، ولا خارجا  
من فى زور كلام » معانى القرآن ٣/٢٠٨ ، وأنشدهما المبرد فى المقتضب  
٤/٣١٣ ، وقدر النصب على معنى « لا أشتم شتما ولا أخرج خروجاً » ،  
لأنه على ذلك أقسم ، وذكر مذهب عيسى بن عمر الذى أشار اليه الفارسي  
هنا ، وهو أنه يجعل ( خارجاً ) حالا ، ولا يذكر ما عاهد عليه ، ولكنه  
يقول : عاهدت ربى وأنا غير خارج من فى زور كلام ، وانظر البيهقي فى  
الكامل ١/١٢٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٣ ، قال أبوسعيد :  
« فسر أبو العباس وأبو اسحاق الزجاج فى هذين البيتين قول سيبويه  
وقول عيسى بن عمر ، فأما قول سيبويه فإنه جعل ( لا أشتم ) جواب  
يمين ، أما أن يكون جواب ( حَلْفَةٍ ) ، كأنه قال : عاهدت ربى على أن  
أقسمت ، وعلى أن حللت ( لا أشتم الدهر مسلما ) ، أو يكون ( عاهدت )  
بمعنى أقسمت فكأنه قال : ( ألم ترني أقسمت ) ويكون ( خارجا ) فى  
أعنى ( خروجاً ) ، ويكون التقدير ( ولا يخرج خروجاً ) عطفا على ( لا أشتم )  
بمعنى



قال أبو علي : مذهبُ عيسى في (١) هذا البيت أنه لم يذكّر للمعادنة عليه الله تعالى ، ولم يجعل (لَا) في (لَا أَشْتُمُ) تَلَقُّيًا للقسَم ، لكن جعل (لَا أَشْتُمُ) موضع الحال ، كأنه قال : عاهدت ربِّي غير شائِم ، فَمَوْضِعُ (لَا أَشْتُمُ) ، نصب ، (وَلَا خَارِجًا) معطوفٌ عليه ، وليس على قوله بِاسْمِ فاذِلِ مقام المصدر ، إنما هو حالٌ معطوفٌ على حاله .

قال : فسما لم يَجُزْ في الإضمار أن يُضمَر بعد الواقع ناصباً / (٢) ٢٨/١

←  
وجعل (خارجا) في معنى (خروجا) . . وفسر قول عيسى أن (خارجا) حال ، وإذا كان حالا وهو عطْفٌ على ما قبله ، فلا بد أن يكون ما قبله حالا وإذا كان ذلك ، وجب أن يجعل الفعل في موضع الحال ، فكانه قال : (لأشائما مسلما ، ولا خارجا من في زور كلام) والفعل المستقبل يكون في معنى الحال ، كقولك : (جاءني زيد يضحك) أي ضاحكا . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٥ ، شرح الرماني للكتاب ج ١ ، ق ١٠٠ ، وانظر أيضا شرح عيون سيبويه / ١٢٤ ، النكت ١/ ٢٨٤ ، المحتسب ١/ ٧٥ ، انظر أيضا شرح المفضل ١/ ٥٩ ، ٥٠/ ٦ - ٥١ ، الافصح / ١٨٢ ، ٢٢٤ ، ٣٣٦ ، المغنى / ٥٢٩ ، الخزائن ١/ ١٠٨ ، ٢٧٠/ ٢ .

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي ، في طبقة أبي عمرو بن العلاء ، من مقدمي نحويي البصرة ، أخذ عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وكان فصيحا وصاحب تقدير في كلامه ، وتروى عنه بعض القراءات ، توفي سنة ١٤٩ هـ . انظر أخبار النحويين البصريين / ٣١ - ٣٣ ، طبقات النحويين واللفويين / ٤٠ - ٤٥ ، الفهرست / ٤١ - ٤٣ ،  
(٢) الكتاب ١/ ٢٧٤ ، والذي في الكتاب (كسبتا) من غير ألفاء

- ٢٠٠ -

أى لو قُلْتُ : أُعَوَّرَ وَذُو نَابٍ<sup>(١)</sup> فَرَفَعْتُهُ عَلَى إِحْمَارِ (هُوَ) لَمْ يَجْزُ أَنْ  
يضمَّر بعد (هُوَ) الرَّافِعَةَ شَيْئًا نَاصِبًا لِأُعَوَّرَ .  
قال أبو علي : قوله : يُصَوِّتُ<sup>(٢)</sup> فِي مَوْضِعٍ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ كَأَنَّهُ  
قال : فَإِذَا هُوَ مُصَوِّتًا .

**قوله :** صَوَّتَ الْإِحْمَارُ ، مُتَّصِبٌ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ ، أُعْبِي صَوْتٌ ،  
فهذا معنى قوله : على غير الحال ، وإِنَّمَا قال ذلك ، لِأَنَّ صَوْتَ الْإِحْمَارِ  
هنا غير حالٍ كما كان كذلك في المسألة الأولى<sup>(٣)</sup> .

**قال :** اِخْتَجَّتْ إِلَى فِعْلِ آخَرَ تَضْمِيرُهُ ، فَنَ ذَلِكَ قول الشاعر :

(١) انظر الكتاب ١/١٧٤ .

(٢) اشارة الى قول سيبويه : « وكذلك له صوت ، كانه قال :  
فإذا هو يصوت فحملة على المعنى فنصبه ، كانه توهم بعد قوله . له  
صوت يصوت صوت حمار . . . » الكتاب ١/١٧٨ ، وانظر شرح  
السرافي ج ٢ ، ق ١٨ ، النكت ١/٣٨٨ ، شرح عيون سيبويه ١٢٥/٠ .  
(٣) هذه المسألة وضحتها سيبويه بقوله :

« فإذا قلت : مررت به فإذا هو يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل  
لغير حال » انظر الكتاب ١/١٧٩ .

أما قول أبي علي « المسألة الأولى » فانه اشارة الى قوله : « مررب  
به فإذا له صوت صوت حمار » وقد فسرها سيبويه بقوله : « كانه توهم  
بعد قوله : له صوت يصوت صوت الحمار ، أو يبدية أو يخرججه صوت  
حمار ، ولكنه خلف هذا لأنه صار ( له صوت ) بدلا منه » . انظر  
الكتاب ١/١٧٧ - ١٧٨ .

- ٢٠١ -

إِذَا رَأَيْتَنِي سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا ... .. (١)

قال أبو علي : أى إذا كنت تضرع مع الفعل فعلا فالمصدر أولى أن  
تضرع معه .

**قال :** فِيمَا لَا يَكُونُ حَالًا وَيَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ :

\* لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنَقْ \* (٢)

(١) الكتاب ١٧٩/١ ، والبيت من الرجز ، وقد أنشد سيبويه  
بيتا بعده دون نسبة وهو قوله :

دأب بكار شايحت بكارها

وأنشدهما المبرد في المقتضب ٢٠٤/٣ دون نسبة أيضا ، كما  
أنشدهما السيرافي ، وقال : « أعلم أن مذهب سيبويه أنه إذا جاء المصدر  
من فعل ليس من حروفه كان اضممار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فمن  
أجل هذا استدل على اضممار فعل بعد قوله ( لَهُ صَدَتْ ) بهذا الشعر ،  
لأن قوله ( دَأْبَ بَكَار ) منصوب وليس قبله فعل من لفظه ، فأضر  
( دَأْبَتْ دَأْبَ بَكَار ) ، أو ( تَدَأْبُ دَأْبَ بَكَار ) » شرح السيرافي  
للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ ، وفي شك أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٥  
« إِذَا رَأَوْنِي » ونسبهما ابن السيرافي إلى حريث بن غبلان ، انظر شرح  
أبيات سيبويه ٢٠٥/١ ( الرِّيح ) ، شرح عيون سيبويه / ١٢٥ ، النكت  
٣٨٩/١ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥ .

(٢) الكتاب ١٧٩/١ ، وهذا البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج  
انظر ديوانه / ١٠٤ ، وليس فيه موضع الشاهد ولكنه في البيت الآخر  
وهو قوله :

- ٢٠٢ -

قال أبو علي : لأن هذا قد ثبت<sup>(١)</sup> ولا يسكون حالا ، فهو بمنزلة  
اليدين والخلقة .

قال : وإن شئت نصبت على ما سترناه وكان غير حال<sup>(٢)</sup> .

←

تضميرك السابق يطوى ليسسبق  
اذ نصب ( تضميرك ) على اضمار الفعل الذى دل عليه معنى الفعل  
المذكور ( لوحها ) لأنه فى معناه .  
ورواية الديوان هي :

لوح منه بعد بدن وسبق  
من طول تعداء الربيع فى الأتق  
تلويحك الضامر يطوى للسبق

وانظر شرح أبيات سيبيوه لابن السيرافى ٢١١/١ ( الريح ) ،  
شرح أبيات سيبيوه لابن النحاس ١٠٥/١ ، قال أبو سعيد فى نصب  
( تضميرك ) : « نصبه على أنه مصدر ، ولا يكون منصوبا عنده على الحال ،  
لأنه مضاف الى الكاف متعرفا به ولا يكون الحال معرفة ، وكذلك الباب فى  
كل مصدر مضاف الى معرفة أن لا يكون حالا » ، انظر شرح كتاب سيبيوه  
للسيرافى ، ج ١ ، ق ١٩ ، وانظر التكت ٣٩٠/١ ، شرح الرمانى للكتاب  
ج ٢ ، ق ٦ .

(١) يريد لأنه أصبح معرفة بالاضافة الى الكاف ، فلا يكون حالا .  
(٢) الكتاب ١٨١/١ ، وفيه « على ما فسّرنا » من غير ماء . وملاح  
الأمر على ما أورده سيبيوه وهو قوله : « فاذا قلت : ( فاذا هو يصو » ،  
صوت حمار ) فان شئت نصبت على أنه مثال وقع عليه الصوت ، وإن  
شئت نصبت على ما فسّرنا ، وكان غير حال » ، قال الرمانى : الغرض  
نصب

قال أبو العباس : يعنى مصدرأ على غير التشبيه<sup>(١)</sup> ، أى هو مفعول يتناولهُ الفعلُ ، لاعلى أنه مثال وقع به الصّوت<sup>(٢)</sup> .

**قال :** وكأن هذا جوابٌ لقوله : على أى حال<sup>(٣)</sup> .

قال أبو العباس : وكأن هذا راجعٌ إلى أول الكلام ، وهو الحال ، حيث يقول : وإن شئت جمّلتُهُ<sup>(٤)</sup> .

**قال :** وهو مَوْتُوعٌ فيه وعليه<sup>(٥)</sup> .

بين النصب على الحال وبين النصب على المصدر ، أن النصب على الحال من جواب كيف بعد المعرفة ، . . . وليس كذلك المصدر ، لأنه من جواب ( أى كذا هو ؟ ) كأنه قال : أى صوت هذا ؟ أو قال : أى صوت صوت ؟ فقال : صوت حمار فهذا إنما هو على تقدير ما يحتاج فيه الى أن يعرف الشيء فى نفسه بالبيان عنه ، فمن ها هنا افترق الوجهان ، وكان أحدهما جواب ( كيف ) ، والآخر جواب ( أى ) « شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦ » وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠ .

(١) انظر المقتضب ٢٠٢/٣ - ٢٠٤ ، وليس فيه هذا النص ، لكن مضمون الموضوع مطروح بالتفصيل .

(٢) الكتاب ١٨١/١ يعنى قوله ( صَوْت ) فى ( هو يُصَوِّتْ صَوْتٌ حِمَارٍ ) .

(٣) اشارة الى قول سيبويه : « فما كان معرفة لم يكن حالا ، ولم يكن الا مفعولا ، ولا تشركه النكرة ، وان شئت جعلته حالا عليه وقع الأمن وهو تشبيهه للأول » ، الكتاب ١٨٠/١ ،

(٤) الكتاب ٢٨١/٢ ،

قال أبو العباس : قوله : مَوْقُوعٌ فِيهِ كَالْحَالِ ، وعلمه كالمصدر .  
**قال** : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ ( لَهُ صَوْتُ صَوْتِ الْحَمَارِ ) لِأَنَّهُ  
 تَشْبِيهِ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : ذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهِ ، وَالتَّشْبِيهِ يَكُونُ  
 بِمِثْلِ فَكَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ : لَهُ صَوْتُ مِثْلِ صَوْتِ الْحَمَارِ ، جَازَ أَنْ يَجْعَلَ  
 صِفَةً لِلصَّوْتِ ، كَذَلِكَ أَجَازَهُ مَعَ حَذْفِ ( مِثْلِ ) .

**قوله** : رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ ، عَلَى زَيْتَةٍ ( مِثْلِ ) عِنْدَ الْخَلِيلِ<sup>(٢)</sup> .  
 قال أبو عثمان<sup>(٣)</sup> : لَا يَجُوزُ عِنْدِي قَوْلُ الْخَلِيلِ أَنَّ تَوْصِفَ النَّكَرَةَ  
 بِالْمَعْرِفَةِ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١/ ١٨١ .

(٢) مزج أبو علي تفسيره بعبارة الكتاب ١/ ١٨١ ، اذ أن سيبويه  
 يقول : « وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ،  
 اذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد ، وهذا قبيح » .

(٣) أبو عثمان هو المازني ، بكر بن محمد ، قرأ على الأخفش كتاب  
 سيبويه وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد ، له كتاب التصريف  
 وكتاب ما تلحن فيه العامة وغيرهما ، توفي سنة ٢٣٧ هـ وقيل غير ذلك .  
 انظر ترجمته في الفهرست ٥٧/ وما بعده ، أخبار النحويين  
 البصريين ٧٤ - ٨٥ ، طبقات النحويين واللغويين ٨٧ - ٨٣ ، البلغة /  
 ٧١ .

(٤) يريد أن في قوله ( هذا رجل أخو زيد ) كلمة ( رَجُلٌ )  
 نكرة ، وقوله ( أخو زيد ) معرفة فلا يرى الوصف هنا .

قال أبو علي : إنما امتنع وصف النكرة بالمعرفة ، لأن النكرة تدل على أكثر من واحد ، والمعرفة مُختصة تدل على واحد ، فمن حيث لم يجوز أن يكون الواحد جمعاً ، لم يجوز أن توصف النكرة بالمعرفة ، ولا المعرفة بالنكرة .

قال أبو علي : إذا قال : هذا صوت صوت حمار ، فليس في لفظك فاعل في المعنى ، كما أنك إذا قلت : له صوت صوت حمار ، فقد لفظت بفأيد في المعنى ، والوجه في : عليه نوح نوح الخمام<sup>(١)</sup> ، وهذا صوت صوت حمار الرفع ، لأنه لافاعل في المعنى مذكور في لفظك ، كما أنه مذكور في قولك : له صوت<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس : قال أبو عثمان : جمعاً<sup>(٣)</sup> لا / يكون في الحال ٢٨/ب ولا يكون إلا مصدرأ ، وغلط عندى ، قال الله تعالى : ﴿ سَيُزَمُّ

(١) هذا من جملة الأمثلة التي يسوقها النحويون في هذا الموضع ، وليس لهذا المثال مزية على غيره نحو ( له صراخ صراخ الثكلى ، له دفع دفعك الضعيف ، مررت به فاذا له دق دقك بالمنحساز حب الفلفل ، واه صوت خوار ثور ) وغير ذلك ، انظر الكتاب ١/١٨٣ .

(٢) الذى فرق بين المضمونين في هاتين العبارتين أن قولنا ( له ) بمثابة فعل الملك ، كأننا قلنا ( يملك ) ، أما اسم الإشارة ( هذا ) فلا يتضمن الفاعل في المعنى ولا الفعل .

(٣) انظر الكتاب ١/١٨٨ ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢/ق ٢٥ ، وشرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٧ النكت ١/٤٠١ - ٤٠٢ .

الْجَمْعُ<sup>(١)</sup> ، فوجب أنه اسم ، إن نزعته منه الألف واللام كان تَكْرُماً  
ووقع حالاً .

**قال :** وقد رأينا المصادر صيغ فيها ذاً<sup>(٢)</sup> .

أى أنها لا تُصَرَّف ، فشبّه هذا أيضاً بها ، يريد : قاطبةً ونحوه<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة القمر ، الآية / ٤٥ .

(٢) الكتاب ١/ ١٨٨ وفيه « وقد رأينا المصادر قد صنع ذاً فيها »  
وهذا الاختلاف قد يكون بسبب تصرف أبى على فى الألفاظ ، أو لاختلاف  
نسخ الكتاب التى اعتمد عليها .

(٣) اشارة الى قول سيبويه : « فصار ( طراً وقاطبةً ) بمنزلة  
سبحان الله فى بابهِ ، لأنه لا يتصرف كما أن ( طراً ، وقاطبةً )  
لا يتصرفان ، وهما فى موضع المصدر ، ولا يكونان معرفة ٠٠٠ » الكتاب  
١/ ١٨٨ ، قال الرماني : « طرا وقاطبة مما لا يتصرف ، كما لا يتصرف  
( سبحان الله ) لأنهما جميعاً على معنى المبالغة ، الا أن ( سبحان الله )  
مبالغة فى التعظيم على أعلى مرتبة ، و ( طرا وقاطبة ) مبالغة فى العموم  
الى أعلى مرتبة ، وقد بينا أنه لا يكون فى الصفة المشتقة مثل هذا ، لأنها  
تجرى على الحال بحق الأصل ، ولبس كذلك المصدر والاسم » شرح  
الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ .

وقال أبو سعيد : « وحمل سيبويه ( قاطبةً وطراً ) على  
المصدر وصار بمنزلة مصدر استعمل فى موضع الحال ، ولم يتجاوز  
ذلك الموضع ٠٠٠ » انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٥ .  
والنكت ١/ ٤٠٢ .



هذا باب ما يسكون فيه المصدر توكيداً لنفسه

وهو قولك : لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٌ عُرْفًا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : الفرق بين هذا الباب والذي قبله<sup>(٢)</sup> أن الذي يُنْتَصَبُ فيه ، عليه دليل من الجملة المذكورة قوله ، والأول لا دليل فيه على المُنتَصَبِ من الجملة التي قبله<sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾<sup>(٤)</sup> يدل على أن ذلك صُنِعَ الله تعالى وخلقه ، فحمل ﴿ صُنِعَ اللَّهُ ﴾<sup>(٥)</sup> على ( صَنَعَ ) لأن فيما قبله دليلاً على ( صَنَعَ ) .

(١) الكتاب ١٩٠/١ .

(٢) إشارة إلى الباب الذي ترجم له سيبويه بقوله : « هذا باب

ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله » . الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) يعني أن قوله : ( لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٌ حَقًّا ) لا دليل في الجملة على نصب ( حَقًّا ) ، وهو هنا خبر على طريق الإيجاب ، فيحتمل أن يوصل مثل قولك : ( فيما أحق ، أو فيما أظن كان قوله حقاً ) ، وهو لا يؤكد نفسه ، لاحتماله غير معنى ( حَقًّا ) ، وعلى العكس قوله : ( لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٌ عُرْفًا ) ، فالدليل في الجملة موجود ، وهذا من المصدر المؤكد لنفسه ، لأنه مما دل عليه هذا الخبر الخاص . انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٢ ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٧ والنكت ٤٠٥/١ .

(٤) سورة النمل ، الآية ٨٨ .

(٥) في الآية المذكورة آنفاً ، حمل ( 'صُنِعَ' ) المصدر على الفعل

( 'صَنَعَ' ) .

**قال :** لأنه ليس في معنى كيف ، ولا ليم<sup>(١)</sup> ولا ( ما كان ) على معنى كيف وليم ، هو الحال والمفعول له ، وهذان ينتصهان على الجملة المتصلة بهما ، وما ذكر في هذا الباب وفي الذي قبله<sup>(٢)</sup> ينتصب على إضمار فعل دلّ ما قبل المنتصب عليه ، فالحال والمفعول له ينتصهان من جملة واحدة ، وهذا الباب لم ينتصب من الجملة المذكورة قبل المنتصب ، إنما هو على فعل آخر .

**قال :** وذلك قولك : أمّا سمنا فسمين<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وعمل فيه ما قبله وما بعده<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١/١٩٢ ، وقد فسر السيرافي هذه العبارة بقوله .  
« ليس في معنى كيف : يعنى ليس بحال ، ولا لم : يعنى ليس بمفعول له ، لأن الحال جواب كيف ، والمفعول له جواب له » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٢٨ .

(٢) يعنى ماسماه سيبويه المؤكد به العام نحو ( هذا زيد حقاً ) ماؤكد به نفسه نحو ( له على ألف درهم عرفاً ) ، فهذا كله ينتصب على إضمار الفعل .

(٣) الكتاب ١/١٩٣ ، وقد ضرب سيبويه هذا المثال للباب الذى ترجم له بقوله : « هذا باب ماينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور » .

(٤) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : « معنى ( ما قبله ) : ما تتضمنه الجملة التى تدل عليها ( أمّا ) ، كأنه قال : مهما يذكر زيد سمنا فهو سمين ، لأن هذا الكلام إنما جرى على انسان مذكور ، وحذف ذكره استغناء وأما ( ما بعده ) : فيعنى به ( سمين ) أنه قد عمل فى ( سمين ) ونصبه » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ ، وانظر النص فى النكت ١/٤٠٩ .

قال أبو علي : فَعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده ، يريد بما قبله ، ما في ( أمّا ) من معنى الفعل وهو مهما يكن من شيء سَمَنًا .

وأما بعده فَسَمِينٌ ، كأنه قال : مهما يكن من شيء فهو سَمِينٌ سَمَنًا . وكان أبو العباس لا يجوز أن ينتصب سَمَنًا بِسَمِينٍ وهو قبله لأن ( فَعَمِلَ ) خبر مقعدٌ ، وإذا تقدّم عليه كان أبعد من أن يعمل فيه<sup>(١)</sup> .  
**قال :** ومن ذلك : أمّا علمًا فلا علم له<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس : أمّا علمًا فلا يجوز أن ينتصب بما بعده ، لأن ما بعد ( لا ) لا يعمل فيما قبلها<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وكان [ إضمار ] هذا عندهم أحسن من [ أن ] يدخلوا فيه ما لا يجوز<sup>(٤)</sup> . قلت : أى من أن يدخلوا فيه الألف واللام وهو حال .  
**قال :** ولا يسكون في الصفة ، الألف واللام لأنه ليس بمصدر<sup>(٥)</sup> .  
قد أجاره أبو العباس<sup>(٦)</sup> على أن يكون الاسم الثانى الظاهر في موضع

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ والنكت ٤١١/١ .

(٢) الكتاب ١٩٢/١ .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ . ٢٧/٣ ، وانظر شرح

السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٣١ .

(٤) الكتاب ١٩٣/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه في كلا الموضعين

وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٣١ وشرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٣ ، ٢٤ .

(٥) الكتاب ١٩٤/١ .

(٦) في قوله : ( أما صديقًا مصافيًا فليس زيد بصديق ) ، يقول

أبو العباس المبرد : الذى يعمل في ( صَدْرِيْقًا مُصَافِيًا ) هو ما يقدر

←

( ١٦٤ - التعليقة )

- ٢١٠ -

المُضمر ، كقولك : أَمَا الصَّدِيقُ المَصَافِي فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ ، وكان مُجْرَى  
الكلام فَلَيْسَ هو ، وَلَسَكُنْ هَذَا مِثْلَ قَوْلِهِ :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ<sup>(١)</sup> .

أَيَّ يَسْبِقُهُ فِي وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ .

قَالَ : وَإِنَّمَا الْمَصْدَرُ تَابِعٌ لَهُ<sup>(٢)</sup> .

←

مِمَّا تَدُلُّ عَلَيْهِ ( أَمَّا ) ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَهْمَا يَذْكُرُ زَيْدٌ صَدِيقًا مَصَافِيًا  
فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مَصَافٍ ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ عِنْدَهُ بِصَدِيقٍ ، لِأَنَّهُ مَا بَعْدَ الْبَاءِ  
عِنْدَهُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلُهَا ٠٠٠ فَإِذَا قُلْتُ : أَمَا الصَّدِيقُ المَصَافِي فَلَيْسَ  
بِصَدِيقٍ مَصَافٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حَالًا وَهُوَ بِالْأَلْفِ  
وَاللَّامِ ، فَوَجِبَ رَفْعُهُ بِالْإِثْمَاءِ » شَرَحَ السِّيرَافِيُّ لِلْكِتَابِ ج ٢ ق ٣٠ - ٣١  
(١) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْخَفِيفِ ، أَنشَدَهُ سَبْيُوهُ فِي غَرِّ هَذَا

الْبَابِ مَنْسُوبًا لِسَوَادَةَ بْنِ عَدَى ، وَعَجَزَهُ :

نَغْضُ الْمَوْتَ ذَا الْغِنَى وَالنَّقِيرَا

وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى إِعَادَةِ الظَّاهِرِ مَكَانَ الْمُضْمَرِ وَهُوَ قَبِيحٌ ، لِأَنَّهُ التَّنْكِيرُ  
وَقَعَ فِيهِ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ - انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٠/١ وَانْظُرْ شَرَحَ أَبْيَاتِ سَبْيُوهِ  
٨٧/١ ( الرِّبْعُ ) حَيْثُ رَوَى الْبَيْتَ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَمَا قَبْلَ عَنْ نَسْبَتِهِ .  
وَنَسَبَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ٢٨٨/١ إِلَى عَدَى بْنِ زَيْدٍ - انْظُرْ أَيْضًا  
مَا يَحْتَمِلُ الشُّعْرُ مِنَ الضَّرُورَةِ ٢٣٣/١ ، دِيْوَانُ الْحَمَاسَةِ ٣٦/١ ، ١١٨ ،  
وَانْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٤٣/١ ، شَرَحَ أَبْيَاتِ سَبْيُوهِ لِابْنِ النُّحَاسِ  
٦٧/١ ، النَّكْتُ ١٩٨/١ ، وَغَسَى اللَّبِيبُ ٦٥٠/١ ، الْبَيَانُ فِي غَرِيبِ أَعْرَابِ  
الْقُرْآنِ ٦٣/١ ، الْخَزَانَةُ ١٨٣/١ ، ٥٣٤/٢ ، ٥٥٢/٤ ، وَالْبَيْتُ فِي  
دِيْوَانِ عَدَى بْنِ زَيْدٍ ٦٥٠ .

(٢) هَذَا بَعْضُ عِبَارَةِ سَبْيُوهِ وَهِيَ قَوْلُهُ : « وَلَا يَكُونُ فِي الصِّفَةِ  
الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، فَيَكُونُ جَوَابًا لِقَوْلِهِ ( لَهُ ) ، وَإِنَّمَا  
الْمَصْدَرُ تَابِعٌ لَهُ ، وَوَضَعَ فِي مَوْضِعِهِ حَالًا » ، الْكِتَابُ ١٩٤/١ .

قال أبو علي : / يُحتمل أن يسكون تابعا للصفة في أن وقعَ حالا ٢٩/أ  
كما وقعت ، ويُعمل أن تسكون ( له ) ، أى يتبع قول الفاعل : لِمَ فَعَلْتَ ؟  
فَيُنْصَبُ على أنه مفعول له .

**قال :** وسمنام يقولون : العَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَرْنَا بِهِ قَبْلَ قَفِيزَا بِدَرَمٍ  
فَعْمَلُوهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ <sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : قَبَّحَ أَنْ يَجْعَلَ قَفِيزَا حَالاً مِنْ بَرٍّ ، لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ  
النَّكَرَةِ قَبِيحٌ ، وَقَبَّحَ أَنْ يَجْعَلَ صِفَةً لَهُ ، لِأَنَّ الْقَفِيزَ لَيْسَ بِوَصْفٍ ، فَلِذَلِكَ  
جُعِلَ حَالاً مِنَ الْهَاءِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَالاً مَا لَا يَكُونُ صِفَةً <sup>(٢)</sup> .

قال أبو بكر : الصفة لا تسكون إلا فعلا أو ما اشتق منه ،  
ويسكون الحال فعلا ويسكون اسما لأنه زيادة في الإخبار ، فالصفة تسكون  
حالا ، وليس كل حال تسكون صفة .

#### (١) الكتاب ١/ ١٩٨ .

(٢) فصل السيراني السبب في نصبهم ( قَفِيزَا ) حالا من الهاء  
في ( بِهِ ) ، وهي معرفة ، وقال : « وانما حسن أن يكون حالا ، ولم  
يحسن أن يكون صفة ، لأنهم قد يجعلون الجواهر أحوالا ، كقولهم :  
هذا مالك درهما ، وهذا خاتمك جديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة ،  
فتقول : مررت بخاتم حديد ، ولا مررت بمال درهم » ، شرح السيراني  
للكتاب ج ٢ ، ق ٣٦ ، والنكت ٤١٦/١ - ٤١٧ ، قال أبو الحسن  
الرماني : « النصب في هذا حسن ، لأنه حال من معرفة ، فأما الجر  
فقبيح ، لأنه اسم جنس لا يتبع على جهة الصفة ٠٠٠ لأن الحال أوسع من  
الصفة ٠٠٠ » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٩ .

هَذَا بَابٌ مَا تُنْصَبُ فِيهِ الصِّفَةُ لِأَنَّهَا حَالٌ وَقَعَ [ فِيهَا الْأَمْرُ ]  
وَفِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي : الذي يُوَفَّقُ بين هذه الصفة التي فيها الألف واللام وبين ما يُشَبِّه من الأسماء بالمصادر ، أن الاسم المشبَّه بالمصدر المنصوب على الحال معرفة بالإضافة ، وهذه الصفة معرفة أيضاً بالألف واللام فقد جمعها التعريف<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> عن أبي العباس<sup>(٤)</sup> : إذا قلت دخلوا الأول فالأول فهو غير شاذٍ ، وذلك أن الألف واللام ما دخلتا على معهود وإنما هو تعريف للجنس ، فهو أقرب إلى التَّسْكِينِ<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ١/ ١٩٨ ، وما بين المعقوفتين سقط من الكتاب ، وأثبتته  
السِّيَرافِي أنظر شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٦ .

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٢٧١ .

(٣) هو الزَّجَّاج تلميذ أبي العباس المبرد ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) يعنى المبرّد ، أستاذ الزجّاج .

(٥) انظر المقتضب ٣/ ٢٧١ - ٢٧٢ .

- ٤١٣ -

**قال :** فإن قلت : ادخلوا وأمرت ، فالنصب الوجه ولا يسكون بدلاً<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : لم يجوز ذلك لأن الأمر إذا كان للمخاطب لم يجوز أن يرتفع به الاسم الظاهر ، وقد أجاز عيسى وأبو العباس ذلك على أن يُحمل على معنى ليدخل الأول فالأول<sup>(٢)</sup> .

**قال :** ولا يجوز في غير الأول هذا<sup>(٣)</sup> .  
أي : إدخال الألف واللام في شيء من الصفات ، ونصبه على الحال في غير الأول<sup>(٤)</sup> .

**قال :** وذلك قوالتك : هذا بشرأ أطوب منه ثمراً<sup>(٥)</sup> .  
قال أبو علي : كأن هذا الباب مركب من البابين اللذين قبله .

(١) الكتاب ١٩٨/١ .

(٢) عقد الفارسي لهذه القضية مسألة مستقلة في كتابه المسائل المنشورة ٣٨ - ٣٩ ، وخصها بفضل شرح وإيضاح .

(٣) الكتاب ١٩٩/١ .

(٤) انظر تفصيل هذه الباب في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣٦ - ٣٧ . وشرح الرماني للكتاب أيضاً ، ج ٢ ق ٣١ - النكت ٤١٨/١ .  
(٥) الكتاب ١٩٩/١ ، وفي التعليقة ( بشر ) بالضم وهو خطأ ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٧ ، وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « هذا الباب إنما يأتي في تفصيل شيء في زمن من أزمائه على نفسه في سائر الأزمان ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضّل فيه ماضياً ، ويجوز أن يكون مستقبلاً ، ولا بد من اشتراط ما يفيد على المقضى منه » .

قال أبو علي : 'إِذَا أَضْمَرَ فَعَلَ مُسْتَقْبِلٌ أَوْ فَعَلَ مَاضٍ ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَنْتَصِبَ الْأَسْمُ عَنْهُ عَلَى الْحَالِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَيَضْرِبُ قَائِمًا ، وَسَيَضْرِبُ قَائِمًا ، فَكَذَلِكَ : هَذَا بُسْرًا وَرُحْطًا ، يَنْتَصِبَانِ عَلَى إِضْمَارِ هَذَا إِذَا وَقَعَ أَوْ إِذَا وَقَعُ ، فَلَيْسَ الْحَالُ هِيَ الْمُضْمَرُ إِعْمَالُ الْعَامِلِ فِيهَا مُضْمَرٌ .

قال سيديويه : هذا كله ينتصب ( الغاروف ) على ما هو فيه ودلي ما هو غير ما هو فيه .

←

والاستقبال نحو ما يقصد من ذلك ، فان كان زمانا ماضيا أضمرت ( اذْ وَآلْ ) ، وان كان مستقبلا أضمرت ( اذا ) ، فاذا قلت ( عندا بسرا أطيّب منه تمرا ) وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر ، فالتفضيل وقع فيما مضى ، والتقدير : هذا اذ كان بسرا أطيّب منه اذ صار تمرا ، فهذا مبتدأ ، وخبره ( أطيّب منه ) ، وبسرا وتمرا جميعا حالان من التثنية البه في زمانين ، والعامل في الحال ( كَانَ ) ، وفي ( كان ) ضمير من المبتدأ » . وانظر أيضا شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ وانظر النكت ٤١٩/١ .

(١) الكتاب ٢٠٢/١ وفي هذه العبارة اضطراب سببه تداخل كلام سيديويه بنفسير أبي علي ، وصحة العبارة كما جاءت في الكتاب . « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره » وبمثل هذا جاء النص عند السيرافي في شرحه للكتاب ، ج ٢ ق ٤٠ .

وسيديويه يرمي الى أن ما ينصب على الظرفية ليس كله داخلا فيها ، ففي بيت الأعشى الذي ساقه سيديويه :



أى : معنى الاستقرار / وما هو غيره : أى النَّاصِبُ لهذه الظروف ٢٩/ب  
للضَّمر ، وهو غيرها •

**قال :** ومثل ذلك : أَنْتَ كَعَبْدِ اللَّهِ <sup>(١)</sup> .

أى : أى جملته ظرفاً ، لأن هذه الكلمة قد تدخلُ عليها كاف  
أخرى <sup>(٢)</sup> .

**قال :** يدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول :  
مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ <sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : يَدْخُلُ قولك : مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ على أن  
سواك ظرف ، لأن الأسماء الموصولة يوصل بها الجملُ ، فإذا وصل بها  
الظرف فعلى أن الظرف مُتَعَلِّقٌ بِجُمْلَةٍ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ مَحذُوفَةٍ ، كأنك  
قلت : مررت بمن استقرَّ سواك ، فالضمير يرجع إلى الموصول مِنْ اسْتَقَرَّ ،

←

نحن الفوارس يوم الحزو ضاحية جنبى فطيمة لاميلى ولاعزل  
نصب ( جنبى فطيمة ) على الظرفية ، ( فطَيْمَة ) هذه امرأة  
لامكان • انظر شرح أبيات سيبيويه لابن السيرافى ١٠٣/١ ( الريح ) ،  
وانظر هامش الكتاب ٢٠٢/١ ، وفرحة الأديب ٤١/ - ٤٢ •

(١) الكتاب ٢٠٣/١ •

(٢) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٤٢ •

(٣) الكتاب ٢٠٣/١ •

إلا أنه لما حذِفَ فام الظرفُ مقامه ، وعلى ذلك قولك : الذي كزَيْدٍ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : الأماكنُ المختصة<sup>(٢)</sup> تُشَبِّهُ زَيْدًا وَعَمْرًا في أن لكلَّ ضَرْبٍ منها جُشْتًا متميزا بَعْضُها من بَعْضٍ ، ومختصة ، فكما أن الفعل غيرُ المَعْدِي لا يَتَعَدَّى إلى زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، كذلك إلى هذا النحو مِنَ الأماكنِ .

**قال :** واعلم أن ظُرُوفَ الذِّمْرِ أَشَدُّ تَمَكُّنًا في الأَسْمَاءِ<sup>(٣)</sup>.

(١) شبه سيبويه قولنا ( مررت بمن سواءك ) بقولنا ( الذي كزَيْد ) وأن ( سَوَاء ) غير متمكن شبيه بالكاف التي هي حرف توضع موضع ( مثل ) في حال التشبيه ، فتكون اسما ، « ثم بين أن ( سَوَاء ) والكاف جميعا بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواءك ، ونزلت على من سواءك ، ومررت بالذي كزَيْد ، فصار ذلك كقولك : بمن عندك ، وبالذي عندك ، وهو غير متمكن ، ولو قلت مررت بمن فاضل ، وبالذي صالح كان قبيحا ، لأن فاضلا وصالحا اسمان متمكانان ، ولا يحسن أن تقول : بمن هو فاضل ، والذي هو صالح ، ولا يحسن أيضا أن نقول : بمن مثل زيد ، وممن غير زيد ، وبالذي مثل زيد ، ولا بالذي غير زيد ، لأنها أسماء متمكنة ، غير ظروف ، فلا بد من ذكر العائد الذي يعود إلى ( الذي ، أو ممن ) » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ : ٤٢ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٧ .

(٢) يشير أبو علي هنا إلى الباب الذي عقده سيبويه لما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص . انظر الكتاب ١/٢٠٥ .  
(٣) الكتاب ١/٤٠٨ .

قال أبو العباس : ليست<sup>(١)</sup> ظروف الزمان أشدَّ تمسُّكاً في الأسماء بل هي أبعدُ من الأسماء من الظروف المكانية<sup>(٢)</sup> ، وذلك أن الظُّرفَ ظرفان ؛ ظَرْفٌ مكاني وظرف زمني<sup>(٣)</sup> ، فالفعل يدل بصيغته على الظرف الزماني<sup>(٤)</sup> فهذا الظرف أقمدُ في الظرفية من الضرب الآخر ، وأبعد من الاسمية منه ، وعلى هذا عقد سيبويه في أول الكتاب ، واسكنه سَمًا في هذا الموضع<sup>(٥)</sup> .

**قال :** وإذا قلت : رَبُّ رَجُلٍ يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجلِ بِرُبِّ<sup>(٦)</sup> .

قال أبو علي : ( يَقُولُ ) ها هنا في موضع جرٍّ لأنه صفة رَجُلٍ ، والصفة تجري على الموصوف من غير أن تضاف إليه بحرف جرٍّ ، والمضاف إلى رجلٍ بِرُبِّ فعل محذوف ( رَأَيْتُ ) وما أشبهه ، جواباً لمن يقول : مارأيت رجلاً يقول ذاك وهو مذهب أبي بكر .  
**قال :** مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتُ مِنْ رَجُلٍ<sup>(٧)</sup> .

(١) في المخطوطة ( ليس ) .

(٢) الظروف المكانية أقرب إلى الأسماء المتكئة من الظروف

الزمانية .

(٣) لأن الفعل يتضمن الحدث والزمان معا .

(٤) انظر الكتاب ١/ ١٦ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٠٩ ، وانظر شرح السبكي للكتاب ج ٢ ق ٤٨ .

(٦) الكتاب ١/ ٢١٠ .

- ٤١٨ -

قال أبو علي : ( مَا ) في قوله : مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ ، بمعنى المصدر ، ولا يجوز أن يكون بمعنى ( الَّذِي ) لأنه صفة لشكرة ، وقد وقعت المصادر مضافة صفاتٍ للشكرة في هذا الباب ( بِمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ )<sup>(١)</sup>.

قلت : إنما وصف هذه التكرات بهذه الأسماء المضافة إلى المعرفة لما فيها من معنى الفعل وَنَيْةِ الانْفِصَالِ ، فعنى ( قَيْدِ الأَوَابِدِ ) مُقْبِدِ الأَوَابِدِ .

قال : وَإِنْ شِئْتَ أَجْرِيَّتَهُ يَجْرِي الْعِدَّةُ<sup>(٢)</sup> .

(١) هذا بعض بيت لامرئ القيس ( من الطويل ) في وصف فرسه :  
بمنجرد قيد الأوابد لاجله طراد الهوادي كل شأو مغرب  
انظر ديوانه / ٤٦ ، وقد ساقه سيبويه شاهداً على أن ( قيد الأوابد ) أجرى على ( مُنْجَرِدٍ ) نعتاً له ، وإن كان مضافاً إلى معرف بالالف واللام لأنه في معنى الفعل ، فكأنه قال : ( بمنجرد يقيد الأوابد ) . انظر الكتاب وهامشه ٢١١/١ ، وانظر شرح السيراني للكتاب ج ٢ ق ٤٩ ، وشرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٤٩ ، النكت ٤٣/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٩ .

وأبو علي هنا وفي المسائل البغداديات / ٢٧٥ - ٢٧٦ يقرر أن المصادر نوصفاً بها التكرات وإن كانت على لفظ المعارف ، لما يقدر فيها من الانفصال ، فتقدير ( قيد الأوابد ) : قيسد الأوابد ، أو مقيد الأوابد .

(٢) في الكتاب ٢١٤/١ - ٢١٥ قوله : « مرت بثلاثة نفر رجلين مسامحين ورجل كافر ، جمعت الاسم ، وفصلت العدة ، ثم نعته وفسرته ، وإن شئت أجرئته مجرى الأول في الابتداء فترفعه ، وفي البديل فتجره »  
انظر شرح السيراني للكتاب ج ٢ ق ٥٣ .

قال أبو علي : أى وضعت ( رَجُلًا ) موضع المِدة المجموعة  
أعنى قوله : بِرَجُلَيْنِ<sup>(١)</sup> ، فيكون تقدير الكلام : مررت برجل  
مُسْلِمٍ ورجل / كافر .

**قال :** وتقول : مَرَرْتُ بأربعة صَرِيحٍ وجَرِيحٍ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : لا يجوز الجر في موضع ( صَرِيحٍ وجَرِيحٍ ) على  
الصفة ، لأن الصفة حكمها أن يكون الموصوف ، وليس إتيان  
أربعة .

قال أبو بكر : دخلتِ ( الوَاو ) على ( لَكِنَّ ) وهما جميعاً قد  
يسقطان حرف عطف ، لأن الواو لازم للعطف لا يزول ، و ( لَكِنَّ )  
يُشَدَّدُ فيعمل ويخرج عن حدِّ العطف<sup>(٣)</sup> .

(١) أصل العدد عند سيبويه في هذه العبارة ( ثلاثة رجال ) ،  
ثم لما فصل العدد قال : « ٠٠٠ رجلين مسلمين ، ورجل كافر » ، فكانما  
تقدير الأمر عند الفارسي سواء قوله ( ثلاثة رجال ) أو ( رجلين ) .

(٢) الكتاب ١/٢١٦ ، وعلل سيبويه وجه الرفع في الصريح  
والجريح أن « الصريح والجريح غير الأربعة » ، فصار على قولك : منهم  
صريح وجريح » ، قال أبو سعيد : « لأن عدة النعت أقل من عدة  
المنعوت » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٥٤ .

(٣) الواو من حروف العطف ، وتستعمل ( لكن ) للعطف أيضاً ،  
وتدخل الواو على ( لكن ) عند العطف ، فتقول : ( ما مررت برجل  
صالح ولكن طسالج ) ، والواو في العطف أمكن من ( لكن ) ، وليس  
خفي

قال : فَنَفَى هَذَا مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَمَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو<sup>(١)</sup> .

قال أبو عثمان<sup>(٢)</sup> : أخطأ عُمْدِي ، ونفّيه عن اللفظ : ما مَرَرْتُ  
بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو .

←

لازمة للعطف لا تزول عنه - كما يقول الفسارسي - فهي حرف يتعدى  
العطف الى القسم ، والجبر ، والحال وغير ذلك ، كما أن ( لَكِنَّ ) اذا  
سددت تخرج الى النصب .

قال ابو سعيد : « وأما ( لَكِنَّ ) ، فاذا أتت بعد منفى جار أن  
يكون ما بعدها عطفا ، كقولك : ما زرت زيدا لكن عمرا ، وما مررت بزيد  
لكن عمرو ، وما خرج زيد لكن عمرو ، وليس يكون لها عطف الا على هذا  
( فهي ) توجب لما بعدها ما نفى عما قبلها ، كما أن ( لا ) تنفى ما بعدها  
ما أوجب ما قبلها ، فهي نقيضة ( لا ) » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٥٥  
(١) الكتاب ٢١٨/١ .

(٢) هو أبو عثمان المازني ، وقد مرت ترجمته ، ويرى أن نفى  
المرور بهما كان يقع بقوله : ( ما مررت بزيد وعمرو ) ، أما قوله :  
( ما مررت بزيد ، وما مررت بعمر ) فهو الذي بسميه سيبويه  
( 'مُرُورَيْنِ' ) الكتاب ٢١٨/١ ، ولما كانت الواو تشرك بين المتعاطفين  
في الاعراب ، فاتها تشرك بينهما في المعنى ، حتى يكون الثاني داخلا  
فيما دخل فيه الأول من المعنى الذي ذكر للأول في الجمع والتفريق ،  
فالجمع أن تقول : ( مررت بزيد وعمرو ) اذا كان مرور واحد وقع  
بهما ، والتفريق أن تقول : ( مررت بزيد وعمرو ) وقد مررت بأحدهما  
في وقت وانقطع مرورك ثم مررت بالآخر بعده حينئذ . انظر شرح السيرافي  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٦ .

- ٣٣١ -

وذهب أبو عثمان إلى أن النقي على لفظ الإيجاب ، فسكا أنه لم يذكر  
في الإيجاب المرور مرتين ، وفهم عنه ما أراد . منهما فكذاك حال  
النقي (١) .

**قال :** ( لَكِنْ ) معناها الإضراب ، ويعطف بها فإذا ذكرت  
الوار قبلها كانت العاطفة الواو ، وبقي في ( لَكِنْ ) معنى الإضراب  
وزال عنها معنى العطف مع الواو (٢) .

**قال :** وإذا كان قبل ذلك منعوت ، أى : مذكور فأضمرته ،  
أو اسم أضمرته ، أو أظهرته فهو أقوى ، أى الرفع (٣) .

(١) هذه إحدى المسائل التي غلط المبرد فيها سيبويه ، مستدلا  
برأى المازني ، ورجع ابن ولاد رأى سيبويه . انظر الانتصار ، ق ١٠٩  
- ١١٠ ، ولم يقف عند هذه المسألة طويلا في المقتضب ١٥١/٤ .  
(٢) « لكن وبل » حرفا عطفًا عند سيبويه والنحويين ، كما  
أنهما يفيدان الاضراب انظر الكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٨ ، الا أنهما لا يكونان  
في أول الكلام انظر المصدر نفسه ٢١٧/١ ، قال أبو سعيد : « ( بل  
ولكن ) إذا كان قبلهما جملة فهما في المعنى سواء ، كقولك : مامرت  
بزيد بل عمرو ، وما مررت بزيد لكن عمرو » شرح السيرافي  
للكتاب ج ٢ ق ٥٩ . وقال سيبويه : « والمعرفة والنكرة في ( لكن ،  
و بل ، ولا بل ) سواء » الكتاب ٢١٩/١ .

(٣) مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه ، ونحريه عبارة سيبويه  
كالتالي : « وقد يكون فيه الرفع ( في مثل قولك : مامرت بـرجل ولكن  
سمار ) على أن يذكر الرجل ، فيقال من أمره ومن أمره ، فتقول أنت :

- ٢٢٢ -

قال أبو إسحاق<sup>(١)</sup> : أى إذا كان الاسم منوعاً كقولك :  
ما مررت ببغل فارم ، لأن البغل مضمر فى الفارم ، فإذا كان كذا  
فهو أحسن .

وأما قوله<sup>(٢)</sup> : أو اسماً أضمرته فهو كقولك : ما مررت به بغلاً ،  
يريد بالاسم الهاء الذى فى ( به ) .

←

قد مررت به ، فما مررت برجل بل حمار ، ولكن حمار ، أى بل هو حمار  
ولكن هو حمار ٠٠٠ كانه قال : ولكن الذى مررت به حمار وإذا كان  
قبل ذلك منوعات فأضمرته أو اسم أضمرته أو أظهرته فهو أقوى «  
الكتاب ١/٢١٩ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ٥٧ . وفى  
المخطوطة نصب ( منوعاً ، مذكوراً ، اسماً ) .

(١) هو الزجاج ، وقد مررت ترجمته .

(٢) الضمير يعود الى سيبويه والقول فى الكتاب ١/٢١٩ ، وانظر  
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٩ .



هذا بابٌ مجرى نمِ المعرفة عليهم<sup>(١)</sup>

قال أبو بكر<sup>(٢)</sup> : شرط هذا الباب أن يسكون الأعمُّ صفةً للأخصَّ ، وإنما صار الأعمُّ صفةً للأخصَّ لأنه إذا بُعِثا تركبُ منهما ما هو أخصُّ من كل واحدٍ منهما على الأفراد ،<sup>(٣)</sup> كقولك : زيدٌ الطويلُ ، فإنه أخصُّ من كل واحدٍ من الصفة والموصوف .

قال أبو علي : وإنما لا تقول ( مَرَرْتُ ) بهذين الطويلين والقصيرين<sup>(٤)</sup> لأن ( هذا ) مع ما يوصف به بمنزلة اسم واحد ، فمنزلة صفة منه منزلة حرف من حروفه ، فكما لا يجوز أن تُثنى الاسم وتجمعه قبل تمامه ، كذلك لا يجوز أن تُثنى ( هذا ) قبل أن تُتممه بضم الصفة إليه<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر الانتصار ق ١١٣ .

(٢) لعله أبو بكر بن السراج ، وإن كان السيرافي قد أحال إلى أبي بكر مبرمان رأيا في هذا الباب ، لكن الغالب عند السيرافي والفارسي إضافة ( مبرمان ) إلى ( أبي بكر ) إن كان الرأي لمبرمان ، أما إن كان لابن السراج ، فانهما يكتفيان بذكر كلمة ( أبي بكر ) . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) جاء بعد هذا قوله : « كقولك : زيد الطويل ، فإنه أخص من كل واحد من كل على الأفراد » وهو تكرار ، ويبدو أنه سبق نظر من الناسخ حيث كرر الكلام ، ومزج بين العبارات الواردة في السطور الثلاثة الأخيرة .

(٤) العبارة في الكتاب ٢٢١/١ ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٥) في المخطوطة تكرار لقوله : « ولا يجوز أن تُثنى ( هذا ) قبل

أن تتمه بضم الصفة إليه » ولعله سبق نظر من الناسخ .

ولا يجوز أن تقول : مَرَرْتُ بهذا ذِي النَّمَلِ<sup>(١)</sup> ، لأن الاسم المضاف لا يكون مع اسم آخر بمنزلة اسم واحد .

قال أبو علي : الذي سُمِّيَ سيبويه في باب تجرى النعْت على المفعول تفسيراً للنعْت ، هو الذي يُنتصب هنا على الحال ، والمثال في ذلك : قولك :  
 ٣٠ ب مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ طَالِحٍ ، فنقول : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ /  
 صالِحاً وطالِحاً ، ومررت بأخويك رجلاً صالحاً ورجلاً طالحاً ، فذكرت  
 ها هنا رجلاً ، وَصَلَةً إلى الحال ، كما كان في التَّسْكِرَةِ وَصَلَةً إلى الصِّفَةِ ،  
 وهذه الوصلة هي التي سماها سيبويه تفسيراً للنعْت ، وتوكيداً له ونظير  
 قولك : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ رَجُلًا صَالِحًا وَرَجُلًا طَالِحًا<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٢٢١ ، قال أبي سعيد : « لا تقول : « مررت  
 بهذين الطويل والقصير » ، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة  
 ( هذا الرجل ) . بمعنى : لا يجوز ( مررت بهذين الطويل والقصير ) وتجعل  
 الطويل والقصير نعْتاً لهذين ، وهذا معنى قوله : تجعله من الاسم الأول وإنما  
 لم يجوز ذلك ، لما ذكرنا من فساد الفصل بين المبهم ونعته ، لأن قوله  
 ( والقصير ) لم يُلْ اشارة لفصل ( الطويل ) بينه وبين الاشارة » .  
 شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ . وقال أبو الحسن الرماني :  
 « وتقول : ( مررت بالزيدين الطويل والقصير ) على الصِّفَةِ ،  
 ولا يجوز ( مررت بهذين الطويل والقصير ) على الصِّفَةِ ، لأن اتصال صفة  
 المبهم به أشد من اتصال صفة العلم به ٠٠٠ » انظر شرح الرماني للكتاب  
 ج ٢ ، ق ٦٠ .

(٢) قال الرماني : « تقول : ( مررت بأخويك مسليماً وكافراً )

**قوله : تَرَى خَلْقَهَا نِصْفُ قَنَاةٍ قَوِيمةٌ (١).**

إذا جعلت (قناة قويمه) حالا ، فعولك (قناة) وصلة إلى ذكر

الحال .

←

على الحال ، ويجوز (مررت بأخويك مسلم وكافر) على البدل ، ويجوز الرفع على الابتداء بتقدير (أحدهما مسلم ، والآخر كافر ، وإنما جاز بدل النكرة من المعرفة لأن الثاني يقدر في موضع الأول ٠٠) شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ .

(١) هذا صدر بيت من الطويل لذي الرمة وهو بتمامه :

تَرَى خَلْقَهَا نِصْفُ قَنَاةٍ قَوِيمةٌ وَنِصْفُ نَقَاٍ يَرْتَجِ أَوْ يَتَمَرَمَرُ

وقد استشهد به سيبويه على رفع (نصف) على الابتداء ، ولو نصبه على البدل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ٢٢٣/١ وانظر هامشه ، نصبه على البدل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ٢٢٣/١ وانظر هامشه ، والبيت في ديوان ذي الرمة ٦٢٣ ، وفيه (خلقها) بالفاء ، وأشار المحقق إلى رواية سيبويه بالثقاف ، والمعنى يؤيد ما جاء عند سيبويه ، كما أن رواية الديوان بنصب (نصفها) ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : « وبعضهم ينصبه على البدل ، وإن شئت كان بمنزلة (رأيتُه قائما) » كأنه صار خبراً على حد من جعله صفة للنكرة ، الكتاب ٢٢٣/١ ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٦٢ - ٦٣ ، والنكت ٤٤٥/١ ، وروى ابن السيرافي البيت بنصب (نصفاً) على البدلية ، وجعل القناة وصفا للمنصوب وأشار إلى رواية الرفع ، انظر شرح أبيات سيبويه ٣٤٦/١ (الريح) ، وخطأ المبرد نصب (نصفاً) على الحال ، مقرر أن (نصفاً) لا ينبغي أن يكون هنا إلا معرفة ، لأن معناه الاضافة ٠٠٠ انظر الانتصار ، ق ١١٤ ، قال البغدادى « والحجة لسيبويه أنه نكرة ٠٠٠ » انظر الخزانة ٤٨٠/٢ .

(١٥ - التعليقة)

وَأُنْشِدَ لِلْفِرْدُوقِ<sup>(١)</sup> :

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ الْتَقَيْنَا شَرِيدُهُمْ  
طَلِيقٌ وَمَسْكُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْهِفُ

قال أبو علي : قوله : طَلِيقٌ وَمَسْكُوفُ الْيَدَيْنِ ، طَلِيقٌ مع المبتدأ  
المضمر قبله في موضع نصب لوقوعه خبراً لأصبح ، والظرف على هذا  
الفقير مُلَانِي ، أعنى قوله : في حيث التقينا ، وكذلك قوله<sup>(٢)</sup> :

\* وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا \*

لو لم ينصب ( شامِتًا ومزرياً وزارياً ) لصارت الجملة التي كانت

(١) البيت من الطويل ، وأنشده سيبويه برفع ( طَلِيقٌ ) وما بعده  
على القطع ، والابتداء على معنى ( مِنْهُمْ طَلِيقٌ ومنهم مكتوفُ اليدين )  
انظر الكتاب وهاشميه ٢٢٢/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ،  
ق ٦١ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه  
لابن النحاس ١١١/ ، الخزانة ٣٦/٥ ( هارون ) والبيت في ديوان  
الفردوق ٢٩/٢ .

(٢) إشارة الى بيت النابغة الجعدي من الطويل وهو قوله :  
وكانت قُشَيْرٌ شَامِتًا بصديقها وآخر مزرياً عليه وزارياً  
حيث نصب ( شَامِتًا ) خبراً لكان ، ولو قطع ورفع على الابتداء  
لجار وكان حسناً ، انظر الكتاب وهاشميه ٢٢٢/١ ، والبيت في ديوانه  
١٧٧ ، وانظره أيضاً في كتاب النابغة الجعدي - حياته وشعره ١٥٩/  
انظر أيضاً شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، وشرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، النكت ٤٤٤/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس  
١١٢ ، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢١/٢ ( الريح ) : ( وآخر  
مَزْرِيّاً وآخر زَارِيّاً ) ، ومثل ذلك عند الشننجرى في هامش الكتاب  
٢٢٢/١ ، وانظر البيت في الخزانة ٢٩٨/٢ .

- ٤٢٧ -

(يسكونُ بعضهم شامتٌ) والجملة التي كانت (تسكون) معطوفاً عليها

في موضع نصب .

أبو على : إنما وصِفَ العلمُ الخاصُّ بالمُبْهَمة ، والصفاتُ إنما تسكون حُلًى ، وليست المبهمة بظاهرةٍ في لفظها الحَلْمِيَّة ، لكنّها تتضمن معنى الشبهة والإشارة ، وبهذا المعنى انتصب الحال بعدها في قولك : هذا زَيْدٌ راكباً ، فمن حيث انتصب الحال بعدها لمعنى الفعل الذي تتضمنه وجاز أن يُنعتَ بها<sup>(١)</sup>.

وقوله : معطوفة<sup>(٢)</sup> ، يريد بها معنى الإنباع ، وعلى هذا سمّي الاسم الذي يبيّن به كما يبين بالصفة عطف البيان .

قال : كقولك : لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مُحِيرٌ ، وقد بقي منهم<sup>(٣)</sup>.

(١) يقرر سيبويه أن الصفة تكون تحليلية نحو ( الطَّوِيل ) ، ونكون قرابة نحو ( أخيك ، أو صديفك ) ، كما تكون اسماً مبهماً ، وأن العلم الخاص نحو ( زيد ) لا يكون صفة لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم . انظر الكتاب ١/ ٢٢٣ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ . (٢) إشارة الى قول سيبويه : « واعلم أن المضمّر لا يكون معطوفاً . من قبل أنك إنما تضمّر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ، ولكن لها أسماء تعطف عليها ، نعم وتؤكد ، وليست صفة ، لأن الصفة تحليلية نحو الطويل ، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك ، وما أشبه ذلك ، أو نحو الأسماء المهمة ولكنها معطوفة على الاسم تجري مجراه ، فلذلك قال النحويون صفة ، وذلك قولك : ( مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ ) » الكتاب ١/ ٢٢٣ فمعطوفة هنا تعنى عطف البيان لا النسق ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ / ق ٦٣ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٣ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ ، قال الرماني : « إذا قلت : ( مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ ) جاز على وجهين : أحدهما : العموم ، والآخر : الخصوص على المبالغة التي لا تعد فيها من بقي منهم لم تمر به ، ولكن لا يجوز هذا الا بدليل يصحب الكلام لأنه خلاف الأصل والحقيقة » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ .

قال أبو إسحاق : قوله : وقد بقي منهم ، وإنما يريد تسكثير ذلك ، كقولك : رأيتُ بني تميم اليوم كلهم ، وإنما رأيت بعضهم ، وقد بقي منهم قومٌ لم ترهم ولستُ بكفٍ تسكثير .

**قال :** وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف ، لأن المبهم مُقَرَّبٌ به شيئاً أو مُتَبَاعِدُهُ ، وتشير إليه (١) .

قال أبو علي : معنى قوله المبهم بمنزلة المضاف ، أى ليس يجوز فى صفة المبهم إذا ناديتُهُ إلا الرفع ، كما أنه ليس يجوز فى صفة المضاف إلا النصب ، فلما لزم صفة المبهم إعراب واحدٌ كما لزم صفة المضاف إعراب واحد وخالف كل واحدٍ منهما صفة المنادى المفرد ، غير المبهم ، إذ كانت تُرفع وتُنصب ، اتفقا من هذا الوجه .

**قال :** ولم يُريد أن يُبين بقوله : ( كلُّ الرجلِ ) / ما قبله كما يُبين ( زيداً ) إذا خاف أن يلتبس (٢) .

قال أبو بكر : يُريد لا يبين بقولك ( كلُّ الرجلِ ) ما قبله كما يبين ( بالطويل ) ، وما أشبهه ، لأن قولك : ( كلُّ الرجلِ ) ، ليس بصفة مُخْلِصةٍ مميزة ، وإنما هو مُتَعَدٍّ ، وكذلك صفات الله عز وجل .

(١) الكتاب ١/ ٢٢٣ .

(٢) خلط الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه ، فقوله ( كلُّ الرجلِ ) يعنى المثال الذى أورده سيبويه وهو قوله : ( عبد الله كلُّ الرجلِ ) ، وقوله : كما يبين ( زيداً ) ، يومئ إلى قول سيبويه : « ولم تُترد أن تجعل ( كلُّ الرجلِ ) شيئاً تعرف به ما قبله وتعينه للمخاطب ، كقولك : ( هذا زيد ) ، فإذا خفت أن يكون لم يُعرف قلت ( الطويل )

انظر الكتاب ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤ .

قال أبو علي : إنما قُبِحَ ( ما يَحْسُنُ بعبدِ الله مثلكَ )<sup>(١)</sup> في المدح ، من حيثُ قُبِحَ : ( مَرَزَتْ بعبدِ الله كُلُّ الرجلِ ) في المدح ، لأنَّ عَبدَ الله ليسَ مما يمدح به<sup>(٢)</sup> ، كما يمدح بالرجل ، لما يَدْخُلُه من معنى الكمال والنفاذ فإن لم تُرِدِ المدح في قولك : ( ما يَحْسُنُ بعبدِ الله مثلكَ ) وأردت بـمثلكَ المعروف بِشِبْهِهِ فقد جاز<sup>(٣)</sup> .

**قال : والتبعية والابتداء أقوى<sup>(٤)</sup> .**

(١) انظر الكتاب ٢٢٤/١ حيث قال سيبويه : « ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ٠٠٠ واعلم أنه لا يحسن (ما يحسن بعبد الله مثلك ٠٠٠) » .

(٢) يريد أن ( عبد الله ) علم ، وهو غير وصف ، وليس اسم جنس ( كالرجل ) الذي ربما وصفاً به لتضمنه معنى المدح والكمال ، تقول : ( هذا رجلٌ كَلَّ الرجلِ ) ونحو ذلك ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) في المخطوطة ( فقد أجاز ) بزيادة الهجزة .

(٤) في الكتاب ٢٢٦/١ : « والابتداء في التبعية أقوى » ، ومدار الحديث حول كلمة ( أخوالنا ) في بيت مهمل الذي أنشده سيبويه وهو قوله :

ولقد خبطن بيوت يسكر خبطة أخوالنا وهم بنو الأعمام

فقطع ( أخوالنا ) مما قبلها وحملها على الابتداء .

انظر الكتاب ٢٢٥/١ وانظر تعليق الشنتمري بهامشه . قال ابن النحاس : « للعرب في هذا البيت ثلاث لغات : الرفع ، والنصب ، والجر أما الرفع فعلى التفسير ، كأنه قيل له : أى بنى يشكر ؟ فقال : هم أخوالنا ، وأما النصب فعلى معنى ( أخوالنا ) ، وأما الجر فعلى البذل من يشكر » . انظر شرح أبيات سيبويه ٩٥ - ٩٦ ، انظر أيضاً شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١/٢ .

والقارنى يرى أن رفع ( أخوالنا ) في البيت على أنها خبر للمبتدأ قوى ، ومثله أيضاً الجر على أنها بدل بعض من كل

قال أبو علي : إنما صار الابتداء والتهيهض في المعرفة أقوى ، لأن  
حُكم المبتدأ أن يكون معرفةً .  
قال أبو بكر : مُخَالِطُهَا السَّعَامُ ، وَمُخَالِطُهَا بُهْرٌ<sup>(١)</sup> على خلاف ما حكوا  
ولو كانوا كما قالوا لسكانا منصوبين .

**قال :** فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا ، فهم ينصبون به  
دَاءَ مُخَالِطِهِ ، وهو صفة الأول ، وهم يقولون : هذا غُلامٌ لَكَ ذَاكِهَا<sup>(٢)</sup> .

(١) جمع أبو علي هنا عبارتين وردتا في بيتين رواهما سيبويه ،  
الأول من الكامل ونسبه إلى ابن ميادة المرثى من غطفان وهو قوله :  
وارثش حين أردن أن يرميننا نبلا مقلدة بغير قداح  
ونظرن من خلل الستور بأعين مرضى مُخَالِطُهَا السقام صباح  
أما الثاني فهو من الطويل وهو من قول الأخطل :

حمين العراقيب العصا وتركه به نفس عالٍ مخالطه بهر  
انظر الكتاب ٢٢٦/١ ، ففي الشاهد الأول حمل الشاعر (مخالطها)  
على الأعين وهي نكرة لما فيه من نية التنوين والخروج عن الإضافة ، فجرى  
مجرى الفعل فرفع ما بعده ، وفي الشاهد الثاني حمل (مخالطه بهر)  
على قوله ( به نفس ) لما فيه من نية التنوين أيضاً ، انظر نحصيل عين  
الذهب بهامش الكتاب ٢٢٧/١ ، وانظر في الشاهد الثاني شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافي ٣٥٦/١ ( الريح ) . وانظر الشاهدين في شرح  
أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٢/١ ، وبيت الأخطل في ديوانه ٢١٥/١ ،  
وانظر الشاهدين في النكت ٤٤٩/١ ، الخزنة ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ . وفي  
المخطوطة جاء في بيت الأخطل ( مخالطها ) وهو سهو من الناسخ إذ يظهر  
أنه ظنها كالتى في البيت السابق .

(٢) الكتاب ٢٢٨/١ ، ويبدو أن أبا علي قد تصرف قليلاً في لفظ  
سيبويه ، أم أن يكون قد اعتمد على نسخة تخالف نسخة المطبوع .



- ٢٢٨ -

**قوله :** ينصبون هذا ، هو إشارة إلى ما في البيتين وما أشبهه .

يقول : ليس انتصاب هذا الضرب من حيث حذف التنوين منه ، إنما انتصابه على الحال من النكرة أو المعرفة ، والتقدير فيما وقع من ذلك منصوباً متصلاً الانفصال .

**قال :** أبو علي : وإنما ذكر سيئويه الحال من النكرة في قولك : هذا غلامٌ لك ذاهباً<sup>(١)</sup> ، ليعلم أنه إذا سُمع ( به نفسٌ حالٌ مُخاطبٌ ) منصوباً ، فقد نُصِبَ على أنه حال من النكرة ، ولم ينصب من حيث حذف التنوين ، وقد يجوز أن يكون ( ذاهباً ) حالاً مما في ذلك من الضمير ، ولا حُجَّة فيه على هذا الوجه ، لأن الحال فيه من المعرفة ، وإنما الحُجَّة أن يكون الحال من ( غلامٍ ) النكرة ، وكذلك قولك : مررت برجلٍ قائماً ، الحُجَّة أن يكون الحال من ( رجلٍ ) دون التاء من ( مررت ) .

**قال :** وبعضهم يجعله منصوباً إذا كان واقعاً ، ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع<sup>(٢)</sup> .

الواقع هنا الحال ، وغير الواقع هنا الاستقبال .

(١) انظر الكتاب ٢٢٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/١ ، وفيه ( يجعله نصيباً ) بدل ( يجعله منصوباً ) .

**قال :** وإذا جعلته أمماً لم يسكن فيه إلا الرفع على كل حال <sup>(١)</sup> .  
أى : وإن جعل اسم الفاعل الماضى دون الحال والاستقبال .

قال أبو على : وإذا قلت : أتأني الحسنَةُ أخلاقُهُ <sup>(٢)</sup> فعناه :  
أتأني الرجل الحسنَةُ أخلاقُهُ ، فالحسنة فعل للأخلاق ، وإن كان جارياً  
ب/٣١ على الرجل ولذلك أنشأه ، والراجع إلى الرجل الهاء من أخلاقه ، وإنما /  
قلت : الحسنَةُ ، لأن الصفة ليست للرجل ، وإن جرت عليه ، ولو حذفت  
الهاء التي أضيفت للأخلاق إليها ، لم يجوز أن تقول : أتأني الرجل الحسنَةُ  
الأخلاق . لأن الحسن قد صار فيه ضمير للرجل من حيث جرى عليه  
صفة له ، ولم يرتفع به شيء من سببه ، فتأنيث ( حسن ) خطأ إذا كان فيه  
ضمير مذكور ، ولم يسكن الفعل للأخلاق إذا حذفت الهاء الراجعة إلى  
الرجل ، لسكنك جعلت الحسن وصفاً للرجل ، ثم بلغت به الأخلاق ،  
ولما أن الحسن صار فيه ضمير للأول ، لم يجوز أن ترفع <sup>(٣)</sup> به الأخلاق  
كما كنت ترفعه به قبل أن تحذف الهاء ولو رفعت الأخلاق بالحسن  
كما كنت ترفعه به وهو مضاف إلى الهاء لم تتخل في ذلك من أحد أمرين :

إما أن تُخلَّى الصفة من أن يرجع منها شيء إلى الموصوف ، وإما أن  
ترفع به الأخلاق وفيه ضمير للموصوف ، ولو فعلت ذلك لارتفع بالفعل

(١) الكتاب ٢٢٨/١ : ١٠

(٢) انظر الكتاب ٢٢٨/١ .

(٣) في المخطوطة ( يرفع ) .

فاعلان بغير حرف إثرائي وذلك غير جائز ، والأول أيضاً غير جائز ،  
أعني إخلاء الصفة من ضمير الموصوف .

قال سيبويه : ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعت رجُلين  
من العرب عربيين يقولان : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا<sup>(١)</sup> أي :  
لم يعمل حَسْبُكَ هنا إعمال الفعل وإن كان قد جرى صفة فتقول : كَانَ  
عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ بِهِ فترفع ( بِهِ ) بقولك ( حَسْبُكَ ) وتعمله عمل الفعل ،  
لَسَكُن رُفِعَ ( حَسْبُكَ ) بالابتداء ، و ( بِهِ ) على أنه خبره ، فَبِهِ<sup>(٢)</sup>  
في موضع رفع ، لأنه خبر مبتدأ ، ولو أُعِلَّ ( حَسْبُكَ ) عمل الفعل لَسَكُنَ  
( بِهِ ) يصير موضعه رفعا ، لارتفاعه بحَسْبُكَ ، مُعَمَّلاً لإعمال الفعل .

فإذا لم يُجْزَ أن يعمل ( حَسْبُكَ ) و ( كُـلُّ )<sup>(٣)</sup> إعمال الفعل ، وقد  
جرتا صفتين للنسكرة ، كان إعمال ( حَزَّ )<sup>(٤)</sup> وما أشبهه من أسماء الجواهر  
المعيدة الشبهة من الفعل أبعد من أن تعمل عمل الفعل .  
وقولك ( حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا ) في الحسكية ، جملة من مبتدأ وخبر  
في موضع نصب لوقوعه خبراً لِسَكُنَ .

(١) الكتاب ٢٣٠/١ .

(٢) في المخطوطة ( فيه ) .

(٣) إشارة الى قول سيبويه : « وتقول ( مررت برجل كل ماله

درهمان ) لا يكون فيه الا الرفع » . الكتاب ٢٣٠/١ .

(٤) في قول سيبويه : « مررت برجل خز صفته » انظر الكتاب

٢٣٠/١ ، أو قوله في الباب قبل هذا الباب : « مررت بسرير خز صفته »

انظر الكتاب ٢٢٨/١ .

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل ولا مفعول  
يُشَبِّهُ الْفَاعِلَ كَالْحَسَنِ (١)

**قال :** أبو علي : الذي يوافق هذا الباب الباب الأول ، إنهما  
يَعْتَدَانِ مِنْ أَنْ يَمْعَلَا عَمَلَ الْفِعْلِ ، لِهَيْئَةِ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ ،  
وَيُعْتَرَفَانِ فِي أَنَّ الصِّفَاتِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مَوْصُولَةٌ بِشَيْءٍ ، غَيْرِ مُفْرَدَةٍ  
٣٢/أ وفي هذا الباب مفردة غير موصولة / .

**قال :** فاخترت الرفع فيه لأنك لا تقول ذِرَاعُ الطُّولِ منوناً ولا غير  
منونٍ (٢) .

الفصل ليس في كتاب أبي بكر ولا معنى له ها هنا أيضاً في تعميم  
هذه الصفات من أن تعمل عمل الفعل (٣) لأن وقوع الصفة خبراً لمبتدأ  
لا يعمده من أن يعمل عمل الفعل ، ألا ترى أنك تقول : زيدٌ خيرٌ

(١) الكتاب ٢٣٠/١ وانظر الاختلاف في الصيغة .

(٢) الكتاب ٢٣١/١ : « لأنك تقول ذراع الطول ، ولا تقول مرت  
بذراع طوله » ورواية أبي توافق رواية السيرافي ، انظر شرح الكتاب ،  
ج ٢ ق ٦٠ .

(٣) في المخطوطة بعد هذا قوله : « ألا ترى أنك تقول » ، وهو  
بلا شك سبق نظر من الناسخ ، لأن هذا العبارة مذكورة في السطر  
الذي يليه .

منك<sup>(١)</sup>، فيقع (خيرٌ ونكٌ) وما أشبهه من الصفات التي لا تعمل عمل الفعل، أخباراً، وليس يُبعده ذلك من أن يعمل عمل الفعل، وإنما الذي يُبعده عن أن يعمل عمل الفعل تعريضه من المعاني التي بها شابهت الصفات الأفعال كالجمع بالوار، والتأنيث، وموافقة الفعل في البناء.

**قال:** ولكنهم يقولون: هو نارٌ حمرة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو إسحاق: يعني أن النار لا يصفون بها، وقد يبتدونها ويبنونها على المبتدأ<sup>(٣)</sup>.

**قال:** وقد يجوز أن تقول على هذا الحد: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه وهو فيه أبعد<sup>(٤)</sup>.

قال: أبو بكر: الرفع في الصفة إذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه في الرداءة نظيرُ الجر في الاسم في الرجل إذا قلت: مررتُ

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٣٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣١ .

(٣) ساق أبو على تفسير أبي إسحق بالمعنى، وهنَّه عادته حتى في أقوال سيبويه وقد روى السيرافي قول أبي إسحاق فقال: «قال أبو إسحاق الزجاج: باب الأخبار أن تكون أفعالا، لأنك إنما تنخرر يحدث، وقولك: (هو نار حمرة) ليس الضمير لنار، إنما هو لرجل أو جوهر، وإنما المعنى هو مثل نار حمرة». شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٦٠.

(٤) الكتاب ١ / ٢٣١ .

بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبَوْهُ ، يريد إعمالك (رجل) إعمال الفعل في القبح ،  
كَوْضْعِكَ (حَسَن) موضع الاسم ، وترك إعماله عمل الفعل (١) .

قال أبو حلى : إذا وصفت الصفة الشبهة بالفاعل ، أو المشبهة  
بالمشبهة بالفعل ، بعدت من أن تعمل عمل الفعل كما كانت تعمل عمله  
قبل أن توصف ، وإنما بعدت بوصفك إما من أن تعمل عمل الفعل لأن  
الأفعال لا توصف ، وإنما توصف الأسماء ، فأنت إذا وصفت هذه الصفات  
فقد بعدتها من مشابهة الفعل ، وأدخلتها في حيز (الأسماء) (٢) ، فإذا  
قلت : مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ظَرِيفٍ أَبَوْهُ ، وإنما قوى الرفع لأن الصفة  
لم تدخل في اللَّابِ وحدها ، بل شملت اللَّابَ وَصِفَتَهُ الأولى (٣) . ألا ترى  
أنك لو طلبت رجلاً حسناً ظريفاً أَبَوْهُ ، اطلبت في الرجال الحسنان

---

(١) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « . . . وما يجرى مجرى  
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك في الرفع (مررتُ برجلٍ  
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك في الرفع (مررتُ برجلٍ  
رجلُ أبوه) ، إذا أردت معنى أنه كامل ، وفي الجر (مررتُ برجلٍ رجلٍ  
أبوه) كما تقول (أسدٌ أبوه) ويحمل (رجل) على معنى (كامل) ،  
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٠ .

(٢) في المخطوطة « الأفعال » .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٣٦ ، قال سيديويه عن الحكم في مثل هذا .  
« الرفع فيه الوجه والجد ، والجر فيه قبيل » .

آبَاؤُهُمْ ، الرجل الظريف أبوه ، ولم تَعْلَمُ بِهِ في الرجال الظِّرَافِ آبَاؤُهُمْ  
دون الحسان آبَاؤُهُمْ ، ولذلك لا تدخل الواو في الصفات إذا طالت لأنها  
كالاسم الواحد ، <sup>(١)</sup> فإذا أدخلت الواو في الصفات الكثيرة إذا أجريتها  
على اسم واحد فحكمه أن يسكون قد عُرِفَ بالصفة التي عطفُ الصفة  
عليها بالواو .

قال أبو علي : صار حسنُ الوجه ، بمنزلة (حسن) في إضافة  
حسنٍ إلى الوجه ، من أجل أن التنوين والانفصال فيه جائز أن ،  
بمنزلة (حسن) غير مضاف في أن الاسم يرتفعُ بِحَسَنِ وهو مضاف  
إلى (الوجه) / كما يرتفع به إذا كان مُنَوَّنًا غير مضاف فليس إضافة ٣٢/  
(حسن الوجه) <sup>(٢)</sup> كإضافة (أبي عَشْرَةٍ) <sup>(٣)</sup> لأن الانفصال يجوز في  
حسن الوجه كما يجوز في (مُلَازِمِ أَبِيهِ رَجُلٌ) إذا أردت : (مَرَرْتُ  
بِرَجُلٍ مُلَازِمِ أَبَاهُ رَجُلٌ) ، فالإضافة في (حسن) بمنزلتها في (مُلَازِمِ)  
وليس بمنزلتها في (أبي عَشْرَةٍ) <sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) يقال في مثل هذا « مررت برجل حسن وظريف أبوه » .  
انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠٣/٢ .  
(٢) في مثل قوله : (مررت برجل حسن الوجه أبوه) انظر  
الكتاب ٢٣١/١ - ٢٣٢ .  
(٣) في مثل قوله : (مررت برجل أبي عَشْرَةٍ أبوه) . انظر  
الكتاب ٢٣٢/١ .  
(٤) انظر الكتاب ٢٣٢/١ .

قال سيديويه : فهي هاهنا معطوفة على المضمير ، وليست بمنزلة أبي  
[عشرة] ، فإن حملته على قبجحه رفعت (١).

قال : أبو علي : تقول : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَتَجَمُّونُ ، على أن  
(أَتَجَمُّونَ) يرتفع بضمير في (عَرَبٍ) ، تقديره (هُمْ) ، وتقول :  
مَرَرْتُ بِأَبِي عَشْرَةَ أَبْوَةٍ ، فلا يحسن أن يكون (أَبُوهُ) مرتفعاً  
بأبي عشرة كحسن ارتفاع (أَتَجَمُّونَ) بضمير (عَرَبٍ) .

فإن قال : أليس (عَرَبٍ) صفة بعيدة الشبه من الفعل ، كما أن  
أبا عشرة صفة بعيدة الشبه من الفعل ، فمن أين حسن ارتفاع المضمير  
الحمول عليه أَتَجَمُّونَ بعَرَبٍ ، ولم يحسن ارتفاع (أَبُوهُ) بأبي عشرة ؟

فالجواب في ذلك أن الظاهر ليس بمنزلة المضمير ، لأن الصفة لا بد من  
أن يكون فيها هو الموصوف بغيرها كان شبهها بالفعل أو قريباً ، لأنه  
إن لم يكن فيها ضمير الموصوف لم يتعلق به ، ولم تسكن صفة له ،  
فالضرورة تؤدي إلى تقدير هذا المضمير في الصفة ، وليست الضرورة  
بمؤدية إلى رفع الاسم بالصيغة غير المشبهة بالفعل ، ولا المناسبة له .

(١) الكتاب ٢٣٢/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وفيه أيضاً  
(فإن تكلمت به على قبجحه رفعت العدم) ، والضمير في قوله (فهي)  
يعود على (والعدم) في قوله : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاهُ وَالْعَدَمُ) ،  
أي أنه يقبح الرفع في (العدم) ، لأنه معطوف على ضمير الرفع المستكن  
في (سِوَاهُ) ولا يحسن العطف إلا باظهار الضمير . وانظر مزيد تفصيل  
وتعليل لقبج العطف هنا في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧١ .



**قال : أبو على :** لو رفعت ( أَبْقَضَ ) وما أشبهه<sup>(١)</sup> في هذه المسائل على الابتداء ولم تُجْرَ على إعراب رَجُلٍ ، لم يَخْلُ ذلك من أحدهُ أمرين :

إما كنت قائلاً : مارأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه الكُحْلُ منه في عينه ، رفعتَ ( أحسنُ ) بالابتداء ، ورفعتَ ( الكُحْلُ ) بخبره ، وفصلت بالكُحْلُ الذى هو الخبر بين الصلة التى هى ( مِنْهُ ) وبين الموصول الذى هو ( أحسنُ ) وهو منهما أجنبي .

وإما كنت قائلاً : مارأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه منه الكُحْلُ في عينه ، والهاء فى ( مِنْهُ ) ضمير ( الكُحْلُ ) كنت قد أضمرتَ قبل مذكور ، والإضمار قبل الذِّكْرِ فى أنه لا يجوز كالفصل بين الصلة والموصول بما هو أجنبي منه .

**قال :** يصيرُ خبراً للمعرفة لأنه ليس من اسمه<sup>(٢)</sup> .

**قوله :** ليس من اسمه أى ليس فى التعريفِ مثله فلم يَجْرَ عليه فى الإعراب .

(١) يشير الى التى فى الكتاب ٢٣٢/١ وهى قوله : ( ما رأيتُ رجلاً أبغض اليه الشر منه اليه ) وقوله : ( ما رأيتُ أحداً أحسنَ فى عينه الكُحْلُ منه فى عينه ) . وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٧٢ .  
(٢) تمام عبارة الكتاب ٢٣٣/١ تقول : « واعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة منصوب فى اعرفة ، لأن ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة لأنه ليس من اسمه » .

**قال :** ومن قال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةَ أَبْوهِ ، كما تقول :  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبْوهِ فهو يَظْنِي له أن يقول : بعهدِ اللهِ  
أبي العشرة أَبْوهِ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي : الألفُ واللامُ في العشرة إذا أعملت أى العشرة  
عمل الفعل ليستقام تعريف عهدٍ وتخصيصٍ ، ولكن دخولهما كدخولهما  
في : ( نِعِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ ) .

**قال :** ولو مُنات : مَرَرْتُ بِأَخِيهِ أَبُوكَ ، كان مُعَالَاً / أن  
يرفع الأبُ بالأخ<sup>(٢)</sup> . أى : لأن الصفة تجرى مجرى الفعل إذا كانت  
نسكرة غير مختصة .

**قال :** وهى في مَرَرْتُ بِأَبِي عَشْرَةَ أَبْوهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٢٣٣/١ - ٢٣٤ وفيه ( فَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِ ) بدل ( كما  
تَقُولُ ) عند أبي علي ووافق السيرافي رواية الكتاب ، انظر شرح  
السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٢ - ٧٣ .

(٢) الكتاب ٢٣٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٣٤/١ ، وهو يعنى أن قوله : مررت بأبي عشرة أبوه  
يجوز على استكراه ، وأن قوله : « مررت بأخيه أبوك » محال .

وفسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : لأن مذهب الفعل الذى يعمل  
وما يجرى مجراه هو شبايع غير معين ، فإذا تغير الاسم لم يجر مجراه ،  
ألا ترى أنك لا تقول ( مررت بأخيه أبوك ) ، ويجوز أن تقول ( بمؤاخيه  
أبوك ) فى مذهب ( يواخيه ) ، والعشرة إذا كانوا بأعيانهم فهم بمنزلة  
قولك ( هؤلاء اخوتك ) ، وإذا لم يكونوا بأعيانهم ، فكأننا قلنا : ( مررتُ

٢٤١ هـ

قال أبو بكر<sup>(١)</sup> : يريد بأبي عشرة أبوه ، أى رجل أبي عشرة أبوه ، وإنما ذكر التثنية وحده اختصاراً .

**قال :** وبأبي العشرة أبوه إذا لم يسكن شيئاً بعينه يجوز على استكرام<sup>(٢)</sup> .

فإن جعلت الأخ صفة للأول لم تمتنع كما تمتنع إذا جعلته لما هو من سبب الأول ، كقولك : مررت بزيد أخيه أبوك<sup>(٣)</sup> . وإنما لم تمتنع إذا خلصته للأول ، لأن الذى يرتفع به مضمر هو ضمير الموصوف فإذا جعلته لما هو من الأول امتنع أن يرتفع به ما هو من سبب الأول ، لأن الذى يرتفع به اسم ظاهر ، وقد تقدم الكلام فى هذا .

قال أبو على : الصفات التى جرت على الاستكرام فارتفع بها ما كان من سببها إذا أريد إجراؤها على المعارف ، ورفع ما كان من سببها بها أدخل عليه الألب واللام ، فإن كانت الصفة على زنة فاعل ، أو كانت

←

بعبد الله الكبير الأولاد أبوه ) وعلى أن جوازه فى الذكر إذا قلنا : ( مررت بأبى عشرة أبوه ) وفى المعرفة إذا لم يكن شيئاً بعينه يجوز على استكرامه ، فكيف إذا صار شيئاً بعينه ؟! « تفسير السيرافى ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(١) هو أستاذ ابن السراج ، وقد سبقته ترجمته .

(٢) الكتاب ٢٣٤/١ .

(٣) فى هذه العبارة مزج الفارسى تعلية بكلام سيبويه ، انظر الكتاب ٢٣٤/١ . وانظر أيضاً شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٣ ( ١٦ - التعليقة )

مشبهة به ، دخلها الألف واللام على معنى الذى ، فصار الاسم بمعنى (الأنفل) ، ووقع ما يتصل به صفة للمعرفة ، فقولك : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الضَّارِبِ بِهِ تَهْمَزُو ، تقديره : الذى ضرب به تَهْمَزُو ، وقولك : مَرَرْتُ بِالْحَسَنِ وجهه أى بالذى حسن وجهه ، ولولا أن الألف واللام بمعنى الذى ، لم يَحْسُنَ أن يعمل الاسم الذى دخلت عليه عمل الفعل ، لما كان يحدث فيه يَدُّ خُولُها من التعريف ، والاسم الذى يعمل عمل الفعل لا يكون مُعَرَّفًا ، كما أن الفعل لا يكون كذلك ، ويَدُّ لَكِ على أن الألف واللام بمعنى الذى فى هذه الصفات أن ما وقع فى صلتها لا يجوز تقديمه عليها ، كما أن ما يقع فى صلة الذى لا يجوز تقديمه عليه ، فالمعملُ عمل الفعل فى قولك : (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الضَّارِبِ بِهِ زَيْدٌ) باق على تنكيره لم يحدث فيه تعريف ، إذ كان معناه : مررتُ بِأَخِيكَ الذى ضرب به عمرو ، فالمعمل (ضَرْبٌ ، وَحَسَنٌ) وأشباههما .

وكان أبو بكر<sup>(١)</sup> يقول فى هذا : ليس إقامتهم الاسم هنا مقام الفعل بأعجَبَ من إقامتهم الحرف مقام الاسم ، بل إقامة الاسم مقام الفعل أقرب لأنه من لفظه ، وليس الحرف كالاسم .

(١) هو ابن السراج -

هذا باب ماجرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها  
من الصفات التي ليست بفعل

قال أبو علي : / هذا الباب يوافق الباب الذي قبله في أنه صفة ٣٢/أ  
كما أن ذلك صفة ، ويخالفه في أن هذه الصفات مشبهة بالأفعال ، ومشبهة  
بالمشبهة بها ، وليس ما قبله كذلك .

**قال :** وفصلوا بينها في التذكير والتأنيث ، ولم يفصلوا بينهما في  
التثنية والجمع <sup>(١)</sup> .

قال أبو بكر : لم يقولوا : ذهبوا أخوانك ، وذهبوا إخوانك ،  
فيفصلوا بين التثنية والجمع كما فصلوا بين التأنيث والتذكير <sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس <sup>(٣)</sup> : وإنما لزمّت علامة التأنيث ، ولم تلزم  
علامة التثنية والجمع للفعل ، لأن التأنيث لما كان معنى لازماً ، لزمّت  
علامته ، وليس التثنية والجمع بلازمين ، لأن الاثنين والجمع قد  
يؤولان إلى الافتراق ، والتأنيث لا يؤول إلى التذكير .

(١) الكتاب ١/٣٣٤ ، وفيه ( التي ليست بفعل ) ، وقد أشار  
أبو سعيد إلى وجود الروايتين في بعض نسخ الكتاب ، انظر السيرافي  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/٢٣٥ ، والضمير في قوله ( بينهما ) يعود إلى الفعل  
فاذا كان فاعله مذكراً ذكر ، وإن كان مؤنثاً أثبت الفعل له ، وليس مثل  
هذا الفعل يقع عند تثنية الفعل أو جمعه .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته

**قال : (١)** وأيضاً فاحتجج إلى الفصل بين فعل المذكر المؤنث ، لأن المذكر قد يسمى باسم مؤنث كقولهم : أسماء بن خارجة وما أشبهه ، فلو لم يلزم المؤنث علامة التثنية المذكر بالمؤنث والاثنان والجميع إذا ذكروا بعد الفعل أغنوا عن العلامة .

**قال :** لأنه خرج عن الأول الأمكن<sup>(٢)</sup> .

يعنى بالاول الأمكن الجمع الصحيح الذي لم يميل .

**قال :** وأما قوله عز وجل ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾<sup>(٣)</sup> .

قال : أبو العباس : بابه يجي على وجهين :

على البذل<sup>(٤)</sup> : وعلى أن يذكر رجل قوماً بأهم انطلقوا فيقال له :

من ؟ فيقول : بنو فلان .

قال : أبو على : قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ على قوله تعالى

﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فالضمير

(١) لعله الفارسي نفسه ، لأن هذا القول ليس في المقتضب ولا في

الكتاب .

(٢) الكتاب ١ / ٣٣٦ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية / ٣ .

(٤) أي أن ( الذين ) بدل من الواو في ( أسروا ) ، ويرى الفراء

أن ( الذين ) تابعة للناس في قوله تعالى « اقترب للناس حسابهم » فهي

مخفوضة ، قال : كأنك قلت : « اقترب للناس الذين هم حالهم » وقال

« وان شئت جعلت ( الذين ) مستأنفة مرفوعة ، كأنك جعلتها تفسيراً

للأسماء التي في ( أسروا ) » . معاني القرآن ٢ / ١٩٨ .

(٥) سورة الأنبياء ، الآية ١ .

الذى فى (أَسْرُوا) راجع إلى قوله (وَهُمْ) ، ولما جاء (وَأَسْرُوا) متراجياً عن الأول كأنه قيل : مَنْ الْمُسْرُونَ ؟ فقيل الذين ظلموا ، أى هم الذين ظلموا ، وقد يسوغ ذلك فى غير المتراخى ، من ذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَأَنْتُمْ تُكْفِرُونَ بِمَا يَشْرِي مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾<sup>(١)</sup> كأنه قيل : ما هو ؟ وقيل : هو النار ، فالنار خبيرٌ محذوف المبتدأ ، ومثله ( لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ )<sup>(٢)</sup> . على قولهم : ما هى ؟ أو كيف هى ؟ نقال : ذاك بلاغ<sup>(٣)</sup> .

**قال** فإن تَنَيْتَ أو جمعت فإن أحسنه أن تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَرَشِيَّانٍ أبواه ، ومررتُ بِرَجُلٍ كَمُلُونٍ أصحابه<sup>(٤)</sup> .

قال أبو على : إذا تَنَيْتَ الصفة أو جمعتها فالوجه فيها ألا تُعَمِّمَها عمل الفعل ، كما أنك إذا وصفتها فالوجه ألا تُعَمِّمَها ، لأنها بالتثنية والجمع تبعد من شبه الفعل ، كما / أنها بالوصف تبعد من شبهه ، فلذلك اختير فيها ٣٤/أ

(١) سورة الحج ، الآية ٧٢ ، وثى المخطوطة وهم فى سياق الآية . حيث وضع ( قُلْ هَلْ أَنْتُمْ تُكْفِرُونَ ) ، وهذه فى المائدة ، والمقصود آية الحج .

(٢) سورة الأحقاف ، الآية ٣٥ .

(٣) وأبو سعيد يرى فى آية الأنبياء أن يكون ( التدين ) بدلا من الواو فى ( أسروا ) ، ( وأسروا ) عطف على ( اسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يُحِبُّونَ ) فيكون من لغة مَنْ قال : ( قاموا اخوتك ، وأكثروني البراءة ) ؟ شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٧٦ .

(٤) الكتاب ٢٣٧/١ ، والقول للخليل .

الرفع ، وتترك إعمالها عمل الفعل كما كان ذلك في ( خَيْر )<sup>(١)</sup> وما أشبهه .

**قال :** وإن شئت قلت : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ آبَاؤُهُ ، كأنك تسكمت به . على حَدِّ ( أَعْوَرَيْنِ ) وإن لم يتكلم به<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إنما دَلَّ بقولهم : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ آبَاؤُهُ على أنه على زِنَةِ ( أَعْوَرَيْنِ ) لوقيل ، لكن لما لم يقل عَوْرَ آبَاؤُهُ ، فيذكر الجمع المكسر الذي هو بمنزلة الواحد .

قال أبو علي : قوله : كَعُوبُهُ ، مرتفعة بالأصم<sup>(٣)</sup> ، كأنك قلت : بالقي صُغِّتْ كَعُوبُهُ ، ولا يجوز أن يرتفع ( كَعُوبُهُ ) بالابتداء ، لأنه إذا قدر ارتفاعه بالابتداء أوجب أن تجمع الأصم ، وإفراد الأصم

(١) في مثل قولك : ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْكَ أَبَوُهُ ) ونحوه

(٢) الكتاب ٢٣٧/١ مع بعض اختلاف في العبارة .

(٣) إشارة إلى التي في بيت النابغة الجعدي من الطويل وهو قوله :

ولا يشعر الرمح الأصم كَعُوبُهُ بشرة رطم الأعْيَطِ المتظلم

وفد ساقه سيبويه وفيه شاهد وهو رفع الكَعُوبِ بالأصم ،

وأفراده نشببها له بما يسلم جمعه من الصفات، وكان وجه الكلام أن نقول :

الصم كَعُوبُهُ . انظر الكتاب وصامشه ٢٣٧/١ ، انظر شرح السيرافي

للكتاب ج ٢ ، ق ٧٦ . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٣ . وشرح

ابن السيرافي للأبيات ٢٢/٢ ( الريح ) برواية ( الأَبْلَح ) بدل ( الأَعْيَط )

ومعنى اللفظين متقارب وفيهما دلالة على التعالي ، فالأعيط : الطويل ،

والأبلح : المتكبر التائه . وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه ١١٣ ،

النكت ٤٥٩/١ وفه ( الأَبْلَح ) ؛ وهو في ديوانه ١٤٤/١ ، وانظر اللسان

( عيط ) .



في البيت ، دليل على أن ( كعوبه ) مرتفعة به .

**قال :** وكان أبو عمرو<sup>(١)</sup> يقرأ ( خاشعاً أبصارهم )<sup>(٢)</sup>

قال أبو علي : جاء ( خاشعاً ) على قول من قال : مرزتُ برجلٍ حسنٍ قومه . و ( خُشِعاً أبصارهم ) على قول من قال : مررتُ برجلٍ حسانٍ قومه .

**قال :** وزعم الخليل أن ( السماء مُنْفَطِرٌ به )<sup>(٣)</sup> كقواك ( مُعْضَلٌ )<sup>(٤)</sup> لَلْأَمْطَةِ<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : لم يُرد بمنفطر الاسم الجارى على الفعل<sup>(٦)</sup> ، وإنما أراد الذى بمعنى النسب ، أى ذات انفِطَارٍ .

قال أبو بكر : قال أبو العباس : ( السماء ) في هذا الموضع يراد بها الجمع وإنما قال : ( مُنْفَطِرٌ ) ، فذكر ، لأن السماء من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء وواحدها سماءة ، أو سماءة ، وهذا الضرب

(١) هو أبو عمرو بن العلاء ، ومثله قرأ الكسائي ( خاشعاً ) بالالف انظر السبعة / ٦١٨ ، الكتاب ١ / ٢٣٨ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٤ .

(٢) سورة القمر ، الآية ٧ .

(٣) سورة المزمل ، الآية ١٨ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٤٠ ، نقل الأزهري عن الليث قوله : « يقال للقطاة إذا نشب بيضها : قطاة مُعْضَل ، وقال الأزهري : كلام العرب : قطاة مُطَرَّق ، وامرأة مُعْضَل » انظر تهذيب اللغة ( عضل ) .

(٥) أى اسم الفاعل ، وانظر شرح الرمانى للبكتياف ، ج ٢ ،

ق ٨٤ - ٨٥ .

من الجمع يخبر عنه مرةً كما يخبر عن الواحد المذكور ، وأخرى كما يخبر عن الواحد المؤنث ، فعلى الأول قوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وعلى الثاني ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَارِيَةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

واستدل أبو العباس على أن السماء تكون جمعاً بقوله عز وجل في الآية الأخرى ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

**قال :** ولو كان هذا على القلب <sup>(٤)</sup> .

قال أبو على : معنى قوله : ولو كان هذا على القلب ، أن قوماً من النحويين المتقدمين كانوا يقولون : إذا لم يعجز أن تقلب الصفة الثانية أى توضع موضع الأولى لم يعجز فيها إلا النصب فيه ، كانت في موضع رفع أو خفض ، وسيبويه لا يعتد بذلك ، ويقول : ما جاز فيه القلب من الصفات وما لم يعجز منها سواء في الإجراء على الأول .

(١) سورة القمر ، الآية ٢٠ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية ٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٩ .

(٤) الكتاب ١/٢٤٢ ، وانظر شرح السبغاني للكتاب ، ج ٢ ، ف ٧٩ لمعرفة المزيد عن هذه القضية ، قال أبو الحسن الرماني : « واختلفوا في القلب ، فذهب بعض النحويين الى أن ما جاز فيه القلب حمل على الصفة ، وما لم يعجز فيه القلب ، حمل على الحال ، وأنكر هذا سيبويه لما يلزم عليه من فساد كلام كثير هو صحيح مستقيم ... والذي عندي في هذا أنه الزمهم على طاهر اللفظ ، لا على حقيقة المعنى ... » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ف ٨٩ :

قال أبو علي: وإذا قلت: مررتُ برجل حسن الوجه جميلهٗ ،  
فلو كان ما أدقوا من أمر القلب صحيحاً لنصبت ( جميلهٗ ) من حيث  
يتمتع القلب فيه ، لأنك لو قلت : ( جميلهٗ ) ، فقلت : مررتُ برجل  
جميلهٗ حسن الوجه لم يَجُزْ ، لأنك كنت تضمّر الوجه قبل أن تذكره ،  
والقلب في هذا يتمتع ، والجُرْ ، لأنك / وكنت تضمّر الوجه قبل أن يـ/ب  
تذكره فالقلب في هذا يتمتع ، والجُرْ فيه مع امتناع القلب سائغٌ ،  
ولو نصبت ( جميلهٗ ) لصار حالاً من النكرة ولكان في المعنى  
ضهيلاً .

**قال :** وإن كانت ليست له قوّة الوصف في هذا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : إنما قال : ليست له قوّة الوصف لأن الحال من النكرة  
قبيحةٌ ، وإجراؤه الاسم على النكرة وصفاً أحسن من إجرائه عليها  
حالاً ، لأن النكرة إلى أن تقرّب بالوصف من المعرفة أخوّج منها  
إلى الحال .

**قال :** لكان الحدّ والوجه في قولك : مررتُ بامرأة آخذةٍ عهدها  
فَضَّارٍ بقرّة النصب ، لأن القلب لا يصلح<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : لا يتوسّط بين ذى الحال والحالِ حرفٌ عطفٌ فلذلك  
لا يجوز فَضَّارٍ بقرّة على الحال ، لأن الفاء منعت من ذلك .

(١) الكتاب ١/ ٢٤٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٢ .

**قال** : ولأنت : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة ، لأنه لا يصلح أن تقدم ( لبيبة ) ، فتضمير فيها الأم ثم تقول : عاقلة أمه <sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : يمتنع أن تقول : مررت برجل لبيبة عاقلة أمه ، لأن ( لبيبة ) يصير فيها إذا جرت حالا للأم ، أو صفة لها ضمير الأم ، فإذا قدمتها على الأم ، وقد ارتفعت الأم بماتلة ، لم يجز ، لأن في ( لبيبة ) ضمير الأم ، وقد قدمتها عليها ، والإضمار قبل الذكّر لا يجوز .  
**قال** : واعلم أنك إذا نصبت في هذا الباب ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ، فالنصب على حاله ، لأنه ليس بابتداء <sup>(٢)</sup> .

قال أبو بكر : قوله : لأن هذا ليس بابتداء يعني ( معه صقر صائداً به ) لأن ( معه ) عندهما <sup>(٣)</sup> صفة وهو يرفع هذا بالظرف <sup>(٤)</sup> ويمتنع منه في غير هذا الموضع قال <sup>(٥)</sup> وإنما رفع هذا بالظرف لأنه لا سبيل إلى التقديم ، كما رفع في قولك : ( في الدار إنك منطلق ) بالظرف .

**قال** : وقوله : لا يشبهه ( فيها عبد الله قائم غداً ) <sup>(٦)</sup> . يعني : أن ( معه ) لا يشبهه ( فيها ) ( وصقر ) لا يشبهه ( عبد الله ) .

(١) الكتاب ٢٤٢/١ .

(٢) الكتاب ٢٤٣/١ .

(٣) في المخطوطة ( عندهما ) . وليس لها معنى .

(٤) في المخطوطة ( الظرف ) من غير حرف الجر .

(٥) القول لأبي علي ، وهو تفسير لعبارة أستاذه أبي بكر بن السراج

(٦) الكتاب ٢٤٣/١ .

وقوله : لأن الظُّروف تُلغى حتَّى كأن التشكُّم لم يذكرها في هذا  
الموضع<sup>(١)</sup>. يعنى : في قوله : فيها عبد الله قائم غداً .  
وقوله : فإذا صار الاسمُ 'تَجَرُّوراً'<sup>(٢)</sup>. يعنى : ( برجل ) في قوالك :  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، أو هالِلاً فيه فعل<sup>(٣)</sup> نحو : رأيتُ رجلاً معه  
صقرٌ .

وقوله : أو مبتدأ<sup>(٤)</sup> .

يعنى : مثل قولك هذا رجلٌ معه صقرٌ ، فقال : في جميع هذا إذا  
صار الاسم كذلك لم تُلغِ ، يعنى الظرف .  
وقوله : في الظروف إذا قلت : ( فيها أخوالك قائمان ) يرفعه  
الابتداء<sup>(٥)</sup> .

أى<sup>(٦)</sup> يجوز أن تجعل ( فيها ) خبر ( أخويك ) فرفعهما الابتداء . / ٣٥ / أ  
قال أبو على : من مذهب سيبويه إذا قال : فيها زيدٌ ، أن يرفع  
بالابتداء ، ولا يرفع بالظرف ، وقد أدخل على من يرفعه بالظرف إن فيها

- 
- (١) الكتاب ١ / ٢٤٣ مع اختلاف فى السياق ، وعبارة أبى على أصح  
واسلم . ورواية السيرافى توافق ما جاء الكتاب ، انظر شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٠ .  
(٢) الكتاب ١ / ٢٤٣ .  
(٣) الكتاب ١ / ٢٤٣ .  
(٤) الكتاب ١ / ٢٤٣ .  
(٥) الكتاب ١ / ٢٤٣ .  
(٦) فى المخطوطة ( أن ) ، ولعله سهو من الناسخ :

زيداً فإذا قال : مررت برَّسُلٍ معه صقرٌ صائداً به ، رأى أن ارتفاع (صقر) بالظرف ، ولم يرفعه بالابتداء كما يرفع (زيد) في قولك : (فيها زيد) بالابتداء ، وإتما لم يرفعه بالابتداء هنا ، لأنه لو رفعه به دون الظرف لَلَزِمَ وقوع (صقر) بين (رجل) وبين (معه) فصار : مررت برجل صقرٌ معه ، ولا يجوز أن يُحال بين (رجل) وبين (معه) بصقر ، لأن (معه) صفة لرجل ، وصقر أجنبيٌّ منهما فلا يجوز الفصل به بينهما ، كما لم يجوز الفصل بين الصلة والموصول بما كان أجنبياً منهما ، فلما لم يجوز أن يرفع (الصقر) بالابتداء ، ارتفع بالظرف ، وإتسا وقع الظرف صفة للنكرة من حيث وقع صلة للأسماء الموصولة وحالا المعارف ، لأن هذه المواضع تشترك في أنها مواضع نكرات ، ونظير (مررت برجل معه صقر) في أنه رُفِعَ بالظرف عند سيمويه دون الابتداء توالك : (في الدار إلك منطلق) إذا أردت : في الدار انطلاقك ، (إلك منطلق) عنده يرتفع بالظرف ، لأنه لو ارتفع بالابتداء لَلَزِمَ أن يقع مقدماً على الظرف لفظاً أو مرتبةً ، ولو وقع كذلك لصارت مبتدأة بها ، ولو صارت مبتدأة بها ، لَلَزِمَ دخول (أن) عليها ، وإذا جاز دخول (أن) عليها لم يجوز لانهما كانا يجتمعان معاً ومعناها التأكيد وإن اختلف لفظهما ، وكلا لا يجوز أن يجتمع تأنيان واستنهامان ونحو ذلك ، كذلك لا يجوز أن يجتمع تأكيدان .

والدليل على أن (إن) إنما كُـرِهَ دخولها على (أن) لما ذكرنا من أجل أن معنييهما واحد ، فلا يجوز أن يجتمعا ، كما لا يجتمع المعنيان معاً ، نحو الاستفهام والتأنيث .

إنك إذا فصلت بين ( إن ) و ( أن ) فلم تلي إحداهما الأخرى لفظاً ،  
بجاز أن تعمل فيهما ، كقول الله عز وجل : ﴿ إِن لَّكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا  
وَلَا تَعْرِى ، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾ (١) .

فمن فتح ( أنك لا تظمأ ) أحمل فيها ( أن ) للمبتدأة .

**قال :** ولا يوصف به شيء غيره . مما يكون من سببه ويلتبس به (٢) .

قال أبو علي : قوله : لا يوصف يعنى لا يرتفع .

**قال :** وأما رُبَّ رجل وأخيه مُنْطَلِقِينَ ففهما قُبُح ، حق يقول :  
وَأَخٌ لَهُ (٣) .

قلت : لو كان قوله : ( وَأَخِيهِ ) معرفة محضة لكان ( مُنْطَلِقِينَ )  
منصوباً إذا كانا في كلام تام ، فأما رُبَّ رجل وأخيه مُنْطَلِقِينَ ،  
فتقديره : رُبَّ رجل وأخيه مُنْطَلِقِينَ قد رأيتُ / .

ب/٣٥

قلت . واتصال هذه المسألة بما قبلها أن الاسم الثانى قد اتبع فيه  
الأول وإن كان يتوسط حرف (٤) .

**قال :** ولو قال :

( و ) أى فَي هَيَجَاءُ أَنتَ وَجَارِهَا

(١) سورة طه ، الآيتان ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٤ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٤ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٨٢ .

(٤) يريد حرف العطف .

لم يكن فيه معنى : أى جارها الذى هو فى معنى التمتع<sup>(١)</sup> .  
قال أبو على : لو رفع قوله : ( جَارِهَا ) لانتقطع عن ( أى ) الذى  
فيه معنى المدح والتمتع<sup>(٢)</sup> ، ولصار جملة مقطوعة عن الأول ، وكم  
دون بيتك<sup>(٣)</sup> .

(٢) الكتاب ٢٤٥/١ وهذا متعلق بالبيت الذى رواه سيبويه من  
الطويل ولم ينسبه لقائل وهو :  
وأى فتى هيجاء أنت وجارها إذا مارجال بالرجال استقلت  
بعطف ( جَارِهَا ) على ( فتى ) المخفوضة ، انظر شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ ، قال الرماني : « لايجوز فى ( جَارِهَا ) الا  
الجر على المعنى الذى عناه الشاعر ، وذلك أنه على صفتى مدح لمذكور  
واحد ، كانه قال : وأى جار هيجاء أنت ، ولو رفع على غير هذا المعنى  
جاز ٠٠٠ » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ وانظر النكت ٤٦٦/١ ،  
قال ابن النحاس : « جعل ( أيتا ) بمعنى ( رب ) ورب لا تقع على  
المعرفة ، كانه قال : رب فتى هيجاء ، ورب جار لها » شرح أبيات  
سيبويه ١١٥/ ، وانظر المسائل البغداديات / ٤٢٦ . وضبط  
( وَجَارَهَا ) رفعاً ولرفع وجه هو الاستفهام لا التعجب ، انظر أيضاً  
الأصول ٢٩/٢ ، شرح عيون سيبويه ١٣٦/ ، ونسبه الصيمرى لمجنون  
بنى عامر ، انظر التبصرة ١٤٣/١ ، انظر البيت فى الأحاجى النحوية  
٣٣/ ، وقد أورد سيبويه صدر البيت بنصب ( وَجَارَهَا ) ، انظر  
الكتاب ٣٠٥/١ .

(٣) اشارة الى قول الأعشى من المتقارب :  
وكم دون بيتك من صفصف ودكداك رمل وأعقادها  
ووضع سقاء واحقابه وحل حلوس واغمادها



قال أبو إسحاق . قوله : وأَعْقَادِهَا عطف على صنف وأَعْقَادِهَا معرفة ، وصنف نكرة ، لأن ( مِنْ ) لا يَجُوزُ فِي ( كَمْ ) إلا نكرة .

**قال :** ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بمثل<sup>(١)</sup> .

أى : لم يُبتدأ بأعقابها<sup>(٢)</sup> ونحوها منكرة كما ابتدىء بمثل<sup>(٣)</sup> منكراً ، لم يقل : رُبَّ أعقادِها كما قيل : رُبَّ مِثْلِكَ .

قال أبو إسحاق : يعنى أن ( سَجَارَهَا ، وَأَعْمَادَهَا ) وما أشبهها من المعارف لا يجرى واحد منها تجرى ( مِثْلِكَ ) وحده ، لأن ( مِثْلِكَ ) إنما كان وحده ، فهو نكرة وهذه الأشياء إذا كنَّ وَحْدَهُنَّ معارفٌ .

←

انظر الكتاب ٢٤٥/١ ، الأصول ٤٠٢ ، ونسبهما الصبمى الى الأعشى ، انظر التبصرة ١٤٣/١ ، وقال ( بتقدير : وأعقاد لها ، واحقاب له وأعقاد لها ) . وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ وأنشدهما الرمانى منسويين للأعشى أيضا وقال : « فهذا شاهد فى رب رجل وأخيه لأن هذا الموقع للنكرة خاصة ، وهو الموقع الذى يدخل فيه ( من ) لاستفراق الجنس » شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ ، انظر النكت ١/٦٦٧ وأنشدهما ابن السيرافى يتوسطهما بيت ثالث وبين مناسبة القصيدة ، انظر شرح أبيات سيبويه ١/٤٧٤ - ٤٧٦ ( سلطانى ) وقال : « والمعنى الذى قصده الأعشى ، أنه وصف مألقيه من الشدة والعناء والتعب فى السير حتى لقي سلامة ذا فائش ( الممدوح ) ، وانما يقول له قبل هذا ليعظم حال قصده له » وأنشد ابن النحاس البيت الأول منهما دون نسبة انظر شرح أبيات سيبويه ١/١١٥ ، ونظر اللسان ( عقد ) .

(١) الكتاب ٢٤٥/١ .

(٢) الواردة فى بيت الأعشى المذكور آنفا .

٢٤٦

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ  
لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة

وذلك قولك : هذا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمَتَيْنِ. (١)

قال أبو علي : قد يكون الحالُ مِنَ النكرة كما يكون مِنَ  
المعرفة ، ولا توصف نكرة بمعرفة ، ولا معرفة بنكرة ، فلذلك أُجْرِيَ  
الحال على المضمر في ( مَعَهُ ) وهو معرفة على ( رَجُلٍ ) الثاني وهو نكرة  
فأما شرحه المسألة الأولى بقوله : مَعَهُ امْرَأَةٌ قَائِمَتَيْنِ (٢) ، فإنما ذكر  
من المسألة ما انتصت الحال عنه ، أعني قوله ( مَعَهُ ) ، وحذف ما قبله  
ليرى أن الحال منه صفة غيره .

كان أبو بكر لا يميز أن يكون انتصاب ( قَائِمَتَيْنِ ) في قولك :  
( هذا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمَتَيْنِ ) على الحال ، ويقول : مَعَهُ رَجُلٌ : صفة  
لِرَجُلٍ الْأَوَّلِ ، فكما لا يجوز : هذا رَجُلٌ ظَرِيفٌ قَائِمَتَيْنِ ، كذلك  
لا يجوز الأول .

**قال :** وإنما نصبه على أعني (٣) .

قال أبو علي : إنما لم يَجْزُ أن يكون ضمير قولك : رَجُلٌ مَعَهُ ،  
مِنْ قولك : هذا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ ، مرفوعاً كما كان ضميره في قولك :

(١) الكتاب ٢٤٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٦/١ ، والضمير يعود الى سيبويه .

(٣) هذا القول لأبي على لا لسيبويه ، وهذا الأسلوب يتكرر كثيراً

عند أبي على .

هذا رجلٌ معه<sup>(١)</sup> امرأةٌ مرفوعاً ، لأن قولك : ( معه ) في قولك :  
هذا رجلٌ معه رجلٌ ، قد ارتفع رجل الثماني ، فيستحيل أن يسكن في  
( معه ) ضمير رجل الأول مرفوعاً وقد ارتفع به ظاهر ، وقولك :  
معه<sup>(٢)</sup> امرأة<sup>(٣)</sup> في ( هذا رجلٌ معه<sup>(١)</sup> امرأة ) لم يرتفع به ظاهر ، فلذلك  
صار ضمير ( رجل ) مرفوعاً .

فأما ارتفاع ( رجل ) بالظرف في قولك . هذا رجلٌ معه رجلٌ ،  
فقد تقدم القول في ارتفاع ( رجل ) بالظرف / هنا . ١٣٦

**قال :** وما لا تجوز فيه الصفة : فوق الدار رجل ، وقد جئتكَ  
برجلٍ آخر عاقِلينِ مُسلمينِ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو بكر : قوله في المسألة : عاقِلينِ مُسلمينِ ، نُصِبَ على المدح  
وعليه يدلُّ كلامه وتفسيره بعد<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : وإنما امتنع نصب ( عاقِلينِ ) على الحال ، لأن  
ما عمل في الإسمين اللذينِ الحالُ عنهما مختلف ، أحدهما رافع والآخرُ  
فانصب وإذا اختلف العاقلانِ لم يجزِ انتصابُ الاسمِ الثماني والمجموع على  
الحال كما أنهما إذا اختلفا لم يجزِ الاسمِ الثماني والمجموع عليهما ، على أنه  
صفة لهما ، فالحال في هذا عند أبي بكرٍ يجزى تجزى الصفة ، ولذلك لم

(١) في المخطوطة ( مع ) في المواضع الثلاثة .

(٢) الكتاب ٢٤٦/١ .

(٣) إشارة إلى قول سيبويه ، « ٠٠٠ تنصبه على المدح والتعظيم »

الكتاب ٢٤٦/١ .

يُجْزَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى انْتِصَابُ (قَائِمَيْنِ) عَلَى الْحَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ  
مِنْ الْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ فِي (مَمَّةُ) وَمِنْ (رَجُلٌ) الْمَرْفُوعِ<sup>(١)</sup> .

**قال :** وَفَرَّوْا مِنْ الْإِحَالَةِ فِي عِنْدِي غُلَامٌ ، وَأُتَيْتُ بِجَارِيَةٍ إِلَى  
النَّصَبِ كَمَا فَرَّوْا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : لَمْ يُجْرُوا الصِّفَةَ الْمُثْنَاةَ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ عَلَى  
مَوْصُوفَيْهَا فَنَصَبُوهَا أَوْ رَفَعُوهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ ، كَمَا يَسْكُرُهُ رَفْعُ  
(قَائِمٌ) لِيَثَلَا بِصِيرٍ (رَجُلٌ) صِفَةً<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : النَّصَبُ فِي بَابٍ مَا لَا يَسْكُونُ إِلَّا عَلَى الْمَدْحِ وَالذَّمِّ  
كَالرَّفْعِ فِي أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ غَيْرِ الْأُولَى ، كَمَا أَنَّ الرِّفْعَ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ  
إِلَّا أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا أَنَّ النَّصَبَ قَدْ حَذَفَتْ فِيهِ الْجُمْلَةُ بِأَسْرِهِا ، وَهِيَ  
(أَعْنَى) ، وَتَرَكْنَا مِنْهَا شَيْئًا دَلَّ عَلَيْهَا وَهُوَ الْمُنْقِصُ .

فَأَمَّا الرِّفْعُ فَقَدْ حَذَفَتْ فِيهِ بَعْضُ الْجُمْلَةِ نَفْسُهَا وَهُوَ قَوْلُكَ : (هُمَا وَهُمُ)  
وَنَحْوُهُ ، وَتَرَكْنَا فِيهِ بَعْضَ الْجُمْلَةِ .

(١) يُشِيرُ إِلَى الْمَثَالِ السَّابِقِ « هَذَا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمَيْنِ » .

(٢) الْكِتَابُ ٢٤٧/١ ، وَالنَّصَبُ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ هُنَا هُوَ فِي قَوْلِهِ  
(فَارَّهَيْنِ) مِنْ قَوْلِهِ : « عِنْدِي غُلَامٌ ، وَقَدْ أُتَيْتُ بِجَارِيَةٍ فَارَّهَيْنِ »  
اذْ قَرُّوا إِلَى (فَارَّهَيْنِ) عَلَى الْمَدْحِ ، كَمَا هَرَبُوا إِلَى نَصَبِ (قَائِمًا)  
مِنْ قَوْلِهِ : (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ) إِلَى الْحَالِ . انْظُرْ شَرْحَ السِّيْرَافِيِّ لِلْكِتَابِ  
ج ٢ ، ق ٨٣ .

(٣) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : « فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ » .

قال : ومثل ذلك : هذا فرس أخوى ابنك الفضلاء  
الحكماء<sup>(١)</sup> .

قال : الأخفش<sup>(٢)</sup> : هذا كنه هندي سواه ، لأن حدّ هذا بالإضافة ،  
وقد ردّ عليه ذلك .

قال أبو علي : تمتنع الصفة من أن تجري على موصوفين قد  
اختلفت العوامل فيها ، لأنها إذا جرت على أحد العوامل لم تجري  
على الآخر .

قال سيديويه : ومثل ذلك من ذا قائما<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : قرأت بخط أبي إسحاق : غلط سيديويه في شرح هذه  
المسألة غلطة من حيث غلطة أبو العباس<sup>(٤)</sup> .

- (١) الكتاب ٢٤٧/١ وفيه « ٠٠٠ ابنك العقلاء الحكماء » وفي شرح  
السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٨٤ « ٠٠٠ العقلاء » وحذف ما بعدها .  
(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي ، وقد سبق ترجمته .  
(٣) الكتاب ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .

(٤) قال أبو العباس : « ولو قلت : من زيد قائما ؟ لم يجز ،  
لأن قولك : من زيد ؟ سؤال يقتضي أن تعرف : ابن عمرو هو أم ابن  
خالد ؟ التميمي هو أم القيسي ؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ،  
فلبس الحال هاهنا موضع » . المقتضب ٢٧٣/٣ ، ووجه السيرافي اعراب  
( قائما ) على الحال ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٥ ، وعرض  
أبو الحسن الرماني لهذه المسألة فقال : « وتقول : من ذا قائما ؟ ففي  
ذا معنى الإشارة الى حاضر ، كأنك قلت : من المشار اليه قائما ؟ فالإشارة

**قال :** كما قلت : مَنْ ذا قائماً ، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك  
عن هذا الذى قد صار فى حال<sup>(١)</sup> .

قال أبو على : أبو العباس يعجب من قوله : مَنْ ذا قائماً ، أنه جعل  
معنى الفعل الذى ينتصب الحال عنه فى الجملة الاستفهام ، كأنه إذا قال :  
مَنْ ذا ؟ فكأنه قال : أستفهم ، وليس ذلك بمستقيم ، ولا يكون معنى  
٣٦/ب الفعل الناصب للحال هذا .

قال أبو العباس : لأنه لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فعل ينتصب  
عنه الحال فى قولك : مَنْ ذا قائماً لجاز أن يكون الإخبار أيضاً معنى فعل  
ينتصب عنه الحال ، فكان يجوز على هذا : زيدٌ أخوك قائماً ، تريد معنى  
أخبر ، كما أردت فى ( مَنْ ذا قائماً ) معنى أستفهم فهذا لا يجوز ، ولكن  
المعنى الناصب للحال ما فى ( ذا ) من معنى الإشارة<sup>(٢)</sup> .

←

وقعت فى حال القيام ، وقدره سيبويه بقوله : من الذى هو قائم بالباب ؟  
فهنا قوم هذا التقدير ، لأنه يوجب الرفع ، والمقدر يوجب النصب ،  
وهذا فاسد ، لأن سيبويه لم يرد هذا الوجه ، وإنما أراد تعيين المعنى  
لاتقدير اللفظ فى العامل ، وقد صح أنه قد تخلف تقدير اللفظ فى  
العامل والمعنى واحد كقولك : ان زيدا فى الدار وعمره ، فتقدير العامل  
تخلف والمعنى واحد • شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ٩٤ •

(١) الكتاب ٢٤٨/١ .

(٢) النظر المقتضب ٢٧٤/٣ ، ١٦٨/٤ •

- ٢٦١ -

**قال :** وهذا شبيهه بقوله : **إِنَّا بَنَى فُلَانٍ نَفْعُلُ كَذًّا<sup>(١)</sup>**.

قال أبو علي : كلُّ مُنَادَى مختص ، وليس كل مختصٍّ مُنَادَى ، ألا ترى  
أن قولك : ( أَيْتُهَا الْعَصَابَةُ ) مختصٌّ وليس بِمُنَادٍ .

**قال :** إلا أن هذا يجري على حرف النداء ؟<sup>(٢)</sup> يعني أن ما اختصَّ  
قد يجري على حرف النداء نحو : **اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيْتُهَا الْعَصَابَةُ ، وَأَنَا**  
**أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ،** ليس يُنَادِي نفسه إنما يخصها .  
وأنشد :

**\* يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْإِيَّامَ ذُو حَيْدٍ<sup>(٣)</sup> \***

(١) الكتاب ٢٥٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٥٠/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ٩٧ .

(٣) اشارة الى قول مالك بن خويلد الخناعى من البسيط :

يامى لا يعجز الأيام ذو حيد      فى حومة الموت رزام وفراس  
يحمى الصريمة أحيان الرجاله      صيد ومجترى بالليل هماس

انظر الكتاب ٢٥١/١ ، قال أبو سعيد : وروى هذا الشعر أيضا  
لأبي ذؤيب ، ووقع فى الأول من هذين البيتين غلط فى كتاب سيبويه ،  
لأن قوله : ( ذُو حَيْدٍ ) وعِل ، ورزام وفراس أسد ، والصواب الذوق  
حملته الرواة :

يا مئ لا يعجز الأيام ذو حيد      بمشمخر به الظيان والآس

انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٦ ، وانظر النكت  
٤٧٤/١ ، والواقع أن فى هذين البيتين تداخلا عجيبا فالسكرى ينسب  
القصة التى تحويها الى أبي ذؤيب ، ويقول : قال أبو نصر : وإنما هى

قال أبو علي : قوله أَحَدَانُ الرِّجَالِ لَهُ وَيَذْهَبُ ، جملة في موضع

←

لمالك بن خالد الخناعي ، وهي في ديوان الهذليين ٢٢٦/١ - ٢٢٧  
يا ممي ان سباع الأرض هالكة والعفر والآدم والآرام والناس  
تالله لا يامن الأيام مبترك في حومة الموت رزام وفراس  
وبعدهما قوله :

ليث هزبر مدل عند خيسته بالرقمئين له أجر وأعراس  
يحمي الصريمة أحدان الرجال له صيد ومستمتع بالليل هجاس  
صعب البديهة مشبوب أظافره موائب أهوت الشدقين مساس  
يامي لا يعجز الأيام ذو حيدر بمشمر به الظيان والآس  
وروي البيت الثاني في المختضب ٣٢٤/٢ دون نسبة ، وفيه ( لله  
يبقى على الأيام ) مكان ( يامي لا يعجز الأيام ) ، على أن سيبويه روى هذا  
البيت منسوباً لأمية بن أبي عائد ، انظر الكتاب ٦٤٤/٢ ، وبالرواية  
نفسها في المختضب ، وأنشد الرماني البيتين منسوبين لمالك بن خويلد  
انظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ٩٨ ، وانظر البيت الأخير في الأصول  
٤٣٠/١ ، حيث نسبته إلى أمية بن عائد ، قال الزمخشري : « وأنشد  
سيبويه لعبد مناة الهذلي : ( لله يبقى ٠٠ البيت ) » انظر المفصل ٣٤٥/  
ومثله فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٩ ، وانظر أمالي ابن الشجري  
٣٦٩/١ ، انظر المسائل البصريات ٩١٦/١ وابن النحاس ينسب البيتين  
للهمذاني دون التصريح باسمه ، انظر شرح أبيات سيبويه ١١٧/ ، وذكر  
ابن السيرافي البيتين واللبس الذي وقع فيه سيبويه في روايتهما ، انظر  
شرح أبيات سيبويه ٤٩٨/١ - ٤٩٩ ، وانظر الحاشية ( سلطاني ) ،  
انظر الجمهرة ١٧/١ ، والصاحبي ٨٦/ ، الهمع ٣٢/٢ ، ٣٩ ، والدرر  
٢٩/٢ ، ٤٤ ، الخزائن ٣٦١/٢ ، ٢٣١/٤ ، اللسان ( حيد ) ، ( ظبا ) .  
(١) هذا الجزء رواه أبو علي بهذه الرواية نفسها منسوباً للهمذاني ،  
شاهد على أن جمع أحد ( وحَدَّان ) ، انظر المسائل البغداديات ٥١٥/  
والله أعلم تأمل من غير نسبة في المسائل البغداديات ٣٤٠/ .



- ٢٦٣ -

رفع لوقوعها صفة لقوله : ذو حديد ومجتري : معطوف عليه ، وإتاوصف  
( ذو حديد ) بالجملة لأنه منكرة ، والجمل نسكوات .

**قال :** وإن حملته على الابتداء يعنى ( مجتري )<sup>(١)</sup> .

قال أبو على : إن قل قائل : فإذا سأل قوله : ( ومجتري ) على  
الابتداء كانت الجملة في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله : ( ذو حديد ) ،  
كما كانت الجملة التي قبلها في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله ( ذو حديد )  
قيل : هذا محال ، لأن قولك : هو ضمير ( ذو حديد ) فلا يجوز أن يكون  
اسمه مرة له ، لأن الشيء لا يكون صفة نفسه .

**قال :** ثم تعظمه كما تعظم النبوة<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : لا يجوز أن تعظمه بالصلاح إلا أن يكون تدعوف  
عبد الله بالصلاح حق معرفته فتعظمه به<sup>(٣)</sup> ، وإلا فلا .

(١) الكتاب ٢٥١/١ ، والاشارة الى ( مجتري ) في البيت قبله  
وهو قوله :

يحمى الصريمة أحداً الرجال له صيد ومجتري بالليل حماس

(٢) الكتاب ٢٥١/١ ، وتام عبارة سيبويه : « وأما الموضع الذي  
لا يحسن فيه التعظيم فإن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ولا معروف  
بالتعظيم ، ثم تعظمه كما تعظم النبوة ، وذلك قولك : مرتت بعبد الله الصالح  
فإن قلت : مرتت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلت : المطعمين في المحل  
جاز ، لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك . . . »  
وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ٩٩ ، شرح السيرافى للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ٨٧ .

**قال** : وزعم الخليل أنه يقول : إنه المسكين أحقُّ على الإضمار<sup>(١)</sup>  
الذي جازَ في مررت<sup>(٢)</sup> .

أى : في قوله : مررت به المسكين ، كأنه قال : إنه هو المسكين أحقُّ  
وهو ضعيفٌ ، وجاز في هذا .

قال أبو على : قوله : إنه المسكين ، يريد هو المسكين ، جاز أن يكون  
فصلا بين الهاء وأحقُّ .

وقوله : لأنَّ فيه معنى المنصوب<sup>(٣)</sup> .

يريد أنك فصّلت بين (إنَّه ) ، و (أحقُّ ) بجملة : كما فصّلت بين  
قوله : (إنَّا ) ، و (ذاهبونَ ) بجملة هي : (أخني ) انتصب بها (تيممًا)  
في قولك : إنَّا تيممًا ذَوُو عَدَدٍ<sup>(٤)</sup> .

**قال** : لو قال : أنا عبد الله مُطلقًا ، وهو زيدٌ مُطلقًا كان  
مُحالا<sup>(٥)</sup> .

قال أبو على : إذا أخبرك<sup>(٦)</sup> عنه أو عن غيره رفع فقال : أنا

(١) في المخطوطة « على اضممار » وما أثبتته هنا من الكتاب .

(٢) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٣) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٤) في المخطوطة ( ذو ) بواو واحدة .

(٥) في الكتاب ٢٥٧/١ قال : « لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو

عن غيره بأمر فقال : أنا عبد الله مُطلقًا ، وهو زيد مُطلقًا كان محالا » .

(٦) أى إذا أخبرك المتكلم عن نفسه ، وانظر شرح السيرافى

للكتاب ، ج ٢ ، ف ٩٠ ، قال الريمانى : « ويقول في الجواب لمن قيل له :

- ٢٦٥ -

منطلق ، وهو منطلق ، ولم يحتج أن يقول : / أنا زيدٌ منطلقاً ، أو هو ٣٧/أ  
زيد منطلقاً ، لأنك لا تضير حتى تعرف .

**قال :** إلا أن رجلاً لو كان خاف حائطاً أو في موضع تجهله ،  
فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا زيد منطلقاً في حاجتك ( كان حسناً )<sup>(١)</sup> .  
قال أبو إسحاق : كأي تقدمت إليه أن يمشي في حاجتي ، فأحسست  
ما بين خلف الحائط ، فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا زيدٌ منطلقاً في حاجتك  
أي على ما فارتكك ، فصار بمنزلة أنا زيدٌ معروفاً .

**قال :** فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقاً<sup>(٢)</sup> وإساءة يريد في هذا  
الموضع أن يذكر المحاطب برجل قد عرفه<sup>(٣)</sup> .

←

من أنت ؟ فله أن يقول : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، على الحال ،  
ولو لم يكن في الجواب لم تجز هذه الحال ، لأنه إذا سأل فهو طالب  
تعريف المسؤول عنه ، فظهر بهذا معنى التعريف الذي في قوله : أنا  
عبد الله ، فكأنه قال : فأعرفني منطلقاً في حاجتك ، فصار بمنزلة الحال  
المؤكد ، إذ قد ظهر المعنى الذي في الخبر كان خفياً ، فظهره الطلب  
له ، وصلاح أن يقع على الحال التي لا تؤكد ، وهذا في الجواب خاصة ،  
ولو لم يكن في الجواب لم يجز ٠٠٠ « شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٠٥  
(١) الكتاب ١/٢٥٧ - ٢٥٨ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب  
لاستقامة المعنى .

(٢) الكتاب ١/٢٥٨ ، وفيه « كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقاً » .

(٣) قال أبو سعيد : « ولا يجوز أن تكون النكرة صفة لعبد الله »

انظر شرح السبكي في الكتاب ، ج ٢ ق ٩١ .

قال أبو علي : يقول : يريد في النصب أن يُذكر الخساطب  
برجلٍ قد عرفه لا يريد أن يخبره بانطلاقه ، ولو أراد ذلك لرفع منطقاً ،  
ولو جمعت بَدَل هذا لم يسكن النصب في مُنطَاق ، وذَكَر هذا في الهاب  
الذات مثل هذا .

قال : لأن الذي يرفع وينصب ما يستغنى عليه السكوت وما لا يستغنى  
بنزلة ( واحدة )<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : قوله : ما يستغنى عليه السكوت مبتدأ ، خبره بنزلة  
الجملة في موضع خبر لأن .

قال : فجميع ما يكون ظرفاً تلغيه إن شئت ، لأنه لا يكون آخرأ  
إلا على ما يكون عليه أولاً قبل الظرف .<sup>(٢)</sup>

قال أبو العباس : يعنى إذا كان يقوم مقام ( مُنطَاق ) وليس  
في الكلام ذكر ( منطَاق ) ، ولا قائم ، ولا ما أشبهه ، وإنما هو زيد فيها  
فقط ، وإنما لك أن تُلغى ولا تُلغى إذا ذكرت مع ( فيها ) ( منطَاقاً  
أو قائماً ) ، أو ما أشبهه .

(١) الكتاب ٢٦٢/١ ، وما بين المعفوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) الكتاب ٢٦٢/١ ، قال أبو سعيد في شرح هذه العبارة : « أى  
جميع ما يكون خبراً للاسم وظرفاً تلغيه إذا جئت بخبر سواء » شرح  
السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٩٣ . وقال الرمانى : « ٠٠٠ فان قال : فانى  
أعمله ( الظرف ) إذا كان خبراً ، ولا أعمله إذا لم يكن خبراً ، قيل له :  
فان كونه خبراً يوجب تأخره عن الاسم فى المرتبة ، وكونه عاملاً يوجب  
تقدمه فى المرتبة ، وهذا مستحيل » . شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ١١٣

**قال :** ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف  
قوله :

إِنْ لَسَكُمْ أَمَلُ الْبِلَادِ وَفَرَدَمَا فَاتْلُهُمْ فَبِسْكُمْ ثَابِتًا مَبْذُولًا<sup>(١)</sup>  
قال أبو العباس : قوله : وهو مقدم قبل الظرف ، يريد : إن  
حقه أن يكون مقدمًا قبل الظرف ، وليس لفظه كذلك ، والظرف انتصب  
منه قوله : ( فَبِسْكُمْ ) .

قال أبو علي : الحال التي هي ثابتًا مَبْذُولًا مِنْ لَسْكُمْ ، والقدير :  
إِنْ لَسَكُمْ أَمَلُ الْبِلَادِ ثَابِتًا مَبْذُولًا .

**قال :** وَإِنْ قُلْتُ : هَذَانِ زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ ، وَهَذَانِ عَمْرَانِ  
مُنْطَلِقَانِ ، لَمْ يَسْكُنْ هَذَا السَّكْلَامُ إِلَّا نَسْكَرَةً<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق : هَذَا بَيْنَ سَبْوَِيَةِ قِصَّةِ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي  
التَّمْثِيلَةِ بِقَوْلِهِ : تَتَوَلَّى عَلَى هَذَا الْحَدِّ : زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ ، مِنْ قَبْلِ أَنْكَ

(١) الكتاب ٢٦٢/١ ، والبيت من الكامل أنشده سيبويه دون  
نسبة وفيه شاهد على نصب ( ثَابِت ) على الحال ، والاعتماد فيه على  
المجرور في الخبر ، والرفع فيه حسن ، انظر حاشية الكتاب ٢٦٢/١ ،  
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٩٤ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢  
ق ١١٣ ، النكت ٤٤٨/١ وقال ابن النحاس في شرح أبيات سيبويه  
١٢١/ : « هَذِهِ حِجَّةٌ لِنَصْبِ ( ثَابِتٍ وَمَبْذُولٍ ) كَقَوْلِكَ : الرَّجُلُ عِنْدَكَ  
قَائِمًا ، وَنَصْبِهِ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ دُونَهُ » .  
(٢) الكتاب ٢٦٨/١ .

- ٢٦٨ -

جملتهما من أدمة كل واحد منها<sup>(١)</sup> زبد.

أنشد : ... .. كمن بواديه بند المحل ممطور<sup>(٢)</sup>

قال أبو علي : ( كمن بواديه ) : على تقدير كرجل بواديه ،  
فذلك ( بواديه ) صفة ( لمن ) ، وليس بصلة ، والدليل على أن  
ب/٣٧ ( من ) في هذا البيت نكرة ودفة إياه ( ممطور ) وهو نكرة .  
قال أبو بكر : الغرض في صفة الذي في الكلام أن يتوصل به إلى  
ودف المعارف بالجل ، وذلك أن النكرات تودف بالجل لأنها نكرات

(١) في المخطوطة « منهما » .

(٢) هذا عجز بيت للفرزدق من البسيط ، وهو بتمامه :

اني وإياك ألا حلت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور  
الكتاب ٢٦٩/١ ، وهو في الديوان ٢١٣/١ من قصيدة في مدح  
يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب وروايته :

اني وإياك ان بلغن أرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور

قال في الحاشية : كمن بواديه بعد المحل ممطور : أي كرجل  
ممطورة بواديه بعد المحل . وأنشده ابن النحاس في شرح أبيات  
سيبويه ١٢٣/ ، وقال : « حجة بأن يجعل ( من ) نكرة و ( ممطورا )  
من نعتها ، كأنه قال : أنا كائن من ممطور بواديه بعد المحل » وأنشده  
السيرافي منسوباً إلى الفرزدق وقال : « جر ( ممطور ) لأنه صفة  
( من ) ، كأنه قال : كائن من ممطور » شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢  
ق ١٠١ ، النكت ٤٩٧/١ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، ١٢٣ ،  
وأنشد الفارسي عجز البيت في المسائل البغداديات ٣٧٦/ شاهد على  
استعمال ( من ) في الأخبار بلا صلة كما استعمل في الاستخبار ،  
وانظر البيت في أمالي ابن السجري ٣١٢/٢ ، والخزانة ٤٧/٢ .

ولم يسع وصف المعارف بالجل من حيث لم يجز وصف المعرفة بالنسكرة ،  
فلما أريد وصف المعارف بالجل جُمِلَتْ في صلة الذي ، فوصفت المعارف  
به لأنه معرفة ، وعادَ مِنَ الْجَمَلِ إلى الذي ذُكِرَ لِقَتَصِلَ الجملة التي هي  
صِلَتُهُ به .

قال أبو على : والدليل على أن ( الذي ) وُضِعَ لما قال . إنه لا يوصل  
إلا بالجل فأما وصلتهم إياه بالظرف ، فالظرف يؤول في المعنى إلى أنه  
جُمِلَ من فعل وفاعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : جَاءَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ ،  
فمعناه الَّذِي اسْتَمَرَّ فِي الدَّارِ ؟ .

**قال** : وتقول : هذا من أعرف مُنْطَلِقٌ ، فتجعل ( أعرف ) صفة ،  
وتقول : هذا من أعرف مُنْطَلِقاً فتجعل ( أعرف ) صلة<sup>(١)</sup> .

قال أبو على : الفرقُ بَيْنَ الصِّلَةِ<sup>(٢)</sup> والصفة أن الصلة لا تكون إلا جملة

(١) الكتاب ١ / ٢٧٠ .

(٢) الصلة ويعنى بها الحال ، ويسمى أبو تميم هنا حشوا ،  
قال : « والحشو لا يكون لمن وما الا وهما معرفة ، وذلك من قبل أن  
الحشو اذا صار فيهما أشبههما ( الذي ) فكما أن ( الذي ) لا يكون الا  
معرفة ، لا يكون ( من ، وما ) اذا كان بعدهما حشو وهو الصلة لا  
معرفة » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٠١ ، قال الرماني :  
« وتقول : هذا من أعرف منطلق ، فتجعل ( أعرف ) صفة لمنطلق ،  
ومنطلق صفة ثانية ، وان شئت قلت : هذا من أعرف منطلقا ، على أن  
يكون ( أعرف ) صلة لمن ، ويكون حينئذ معرفة ، وينصب منطلقا على  
الحال » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ .

والصحة قد تكون اسماً مفرداً ، فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة فإنما تقع من حيث توصف الانكرات بالجمال ، نحو قوالك : هذا رَجُلٌ ضَرَبْنَا ، والفصل بين الجملة التي تكون صلة لِمَنْ وبين الجملة التي تكون صفة لها أن الجملة التي تكون صفة موضعها من الإعراب يحسب إعراب موصوفها وأن الجملة التي تكون صلة لا موضع لها من الإعراب .  
واعلم أن :

\* وَكُنَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا \*  
أجود وفيه ضعف ، إلا أن يكون فيه هو (١) .

(١) الكتاب ٢٧٠/١ ، وما ذكره سيبويه هنا شطر بيت من الكامل ، فكان قد رواه في أول الباب وشبه شاهد على حمل ( غَيْرُ ) على ( مَنْ ) نعتا لها لأنها نكرة مبهمه ، فوصفت بما بعدها ٠٠٠ والتقدير : ( على قوم غيرنا ) ورفع ( غير ) جائر على أن نكون موصولة ٠٠٠ والتقدير : ( على من هو غيرنا ) ، انظر الكتاب ٢٦٩/١ وهامشه ، والشئتميري ينسب البيت لحسان بن ثابت ، في حين أن سيبويه نسبه الى الأنصاري فحسب ، ومثله فعل السيرافي والرماني ، انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٠١ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٣ ، واختلفا في نسبة هذا البيت ، فهو في ديوان كعب بن مالك الأنصاري / ٢٨٩ ، واليه نسبه ابن السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب ٣٧٢/١ ( الريح ) وابن الشجري في أماليه ١٦٩/٢ ، لكنه عاد فنسبه لحسان ، انظر الأمالي ٣١١/٢ ، والي حسان نسبه الفراء في معاني القرآن ٢١/١ ، وأنشده العيني ٤٨٦/١ وقال : « قائله هو حسان بن ثابت شاعر النبي



- ٢٧٢ -

قال أبو إسحاق : لأن ( مَنْ وَمَا ) أن يسكونا بمنزلة ( الَّذِي ) هو أكثر وأحسن من أن يسكونا بمنزلة ( رَجُلٍ ) .  
وقوله : وفيه ضعف<sup>(١)</sup> .

أى : بحذفك المبتدأ العائد من الصلة إلى الموصول وهو ( هو ) نحو :  
مررتُ بأيّهم أفضلُ ، لأن تقديره : أيهم هو أفضل ، وكذلك :

←

صلى الله عليه وسلم ، ويقال : قائله هو بشير بن عبد الرحمن بن كعب  
ابن مالك الأنصارى الخزرجى « والأزهبة / ١٠١ ، وأنشده ثعلب فى  
مجالسه / ٢٧٣ دون نسبة ومثله فى سر صناعة الاعراب / ١٣٥ ،  
الهمع / ٩٢ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور / ٤٩٢ ، والجمسل  
/ ٣٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٢٣ ، والجنى الدانى  
/ ١١٤ ، رصف المبانى / ١٤٩ ، شرح جمل الزجاجى لابن هشام / ٣٨٥ ،  
مغنى اللبيب / ١٤٨ ، لكن ابن هشام نسبته لحسان رضى الله عنه فى  
موضع آخر ، انظر مغنى اللبيب / ٤٣٢ ، شرح المفصل / ١٢/٤ دون  
نسبة أيضا ، واللسان ( من ) ينسبه لبشر بن عبد الرحمن بن كعب  
الأنصارى ، قال فى الدرر / ٧٠/١ : « البيت لكعب بن مالك ، وقيل  
لعبد الله بن رواحة ، وقيل لحسان بن ثابت رضى الله عنهم ، وكلهم  
من الأنصار » .

(١) الكتاب / ١/٢٧٠ وقد قسم الفارسى عبارة الكتاب التى نسقها :  
« واعلم أن : ( وكفى بنا فضلا على من غيرنا ) أجود وفيه ضعف ، الا  
أن يكون فيه ( هو ) » .

(لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) <sup>(١)</sup> عند سيبيويه <sup>(٢)</sup> ، وقراءة مَنْ قَرَأَ (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) <sup>(٣)</sup>

(١) سورة مريم ، الآية ٦٩ .

(٢) قراءة الكوفيين بنصب « أَيُّهُمْ » انظر الكتاب ٣٩٧/١ ، وسيعود الفارسي لمعالجة هذه القضية في التعليقة ق ٦٥ - ٦٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « ٠٠٠ فأما رفع ( أَيُّهُمْ ) فهو القراءة ، ويجوز ( أَيُّهُمْ ) بالنصب ، حكاه سيبيويه ، وذكر أن هارون الأعور القاريء قرأ بها ، وفي رفعها ثلاثة أقوال ٠٠٠ » انظر معاني القرآن وعرابه ٣٣٩/٣ - ٢٤٠ .

وقال ابن النحاس : « وهذه آية مشكلة في الاعراب ، لأن القراءة كلهم يقرأون ( أَيُّهُمْ ) بالرفع الا هارون القاريء ، فان سيبيويه حكى عنه « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم » بالنصب ، أوقع على ( أَيُّهُمْ ) ( لَنَنْزِعَنَّ ) ٠٠٠ » اعراب القرآن ٢٣/٣ - ٢٤ ، ونقل عن النحاس عن أبي اسحاق قوله في الوجوه الثلاثة الجائزة في رفع ( أَيُّهُمْ ) ، وابن الزجاج وابن النحاس نقل القرطبي ، انظر الجامع لأحكام القرآن ١٣٣/١١ - ١٣٥ ، وعد العكبري قراءة النصب شاذة ، انظر التبيان في اعراب القرآن ٨٧٨/٢ ، وأسند ابن خالويه قراءة النصب الى معاذ بن مسلم الهراء استناد الفراء وطلحة بن مصرف ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ٨٦/ ، وانظر البيان في غريب القرآن ١٣٠/٢ - ١٣٣ ، انظر أيضا المسألة ١٠٢/ من الانصاف ٧١١/٢ - وما بعدها .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « الرفع في ( بعوضة ) جائز في الاعراب ، ولا أحفظ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحد أم لا ، فالرفع على اضممار ( هو ) ، كأنه قال : مثلاً الذي هو بعوضة ، وهذا عند سيبيويه ضعيف » معاني القرآن وعرابه ١٠٤/١

- ٢٧٣ -

فإذا طألت الصلة كان الحذف أحسن<sup>(١)</sup> .

وأنشد :

\* وكلُّ خليلٍ غَيْرُ ما ضَمَّ نَفْسَهُ<sup>(٢)</sup> \*

←

ونسب ابن خالويه قراءة الرفع هذه لرؤبة بن العجاج ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ٤ والأخفش ينسب ذلك الى ناس من تميم ، وأنهم يجعلون ( ما ) بمنزلة ( الذى ) ويضمرون ( هو ) كأنهم قالوا : « لا يستحي أن يضرب منلا الذى هو بعوضة » ، معانى القرآن ٢١٥/١ ( الورد ) .

قال أبو عبيدة : « وسأل يونس رؤبة عن قول الله تعالى « مَا بَعُوْهُ ضَةً » فرفعها وبنو تميم يعملون آخر المعلنين والأداتين فى الاسم ، وأنشد رؤبة بيت النابغة مرفوعا :

قالت ألا ليت ما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد

مجاز القرآن ٣٥/١ . وقد روى قراءة الرفع هذه سيبويه ، انظر الكتاب ٢٨٣/١ ، وانظر البيان فى عريب اعراب القرآن ٦٥/١ - ٦٦ . (١) يريد حذف المبدأ كقوله تعالى « تماما على الذى أحسن » الانعام / ١٥٤ ، على تقدير « هوَ أَحْسَنُ » .

(٢) هو صدر بيت من الطويل منسوب فى الكتاب ٢٧١/١ ، ٣٧١ الى الشماخ ، وعجزه :

لوصل خليل صارم أو معارز

والبيت فى ديوانه ١٧٣/ عن قصيدة علة أبياتها ستة وخمسون بيتا ومطلعها :

عفا بطن قو من سليمى فعالز فذات الصفا فالمشرفات النواشز

وانظر القصيدة فى جمهرة أشعار العرب / ٨٢٦ - ٨٤١ ، والبيت

فى المعانى الكبير ١٢٥٦/٣ ، قال ابن قتيبة : « والمعارز : المجانب ، ( ١٨ - التعليقة )

قال أبو العباس : ( غَيْرُ ) نعت ( كُلِّ ) ، وصَارِم : خبر ( كُلِّ ) .  
وأنشد :

\* وَلَهَتْ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> كُلُّ مُعْصِفَةٍ <sup>(٢)</sup> \*

قال أبو علي : وَلَهَتْ كُلُّ مُعْصِفَةٍ أَحْسَنُ مِنْ : ذَهَبَتْ بِعَضِّ  
أَصَابِعِهِ لِأَنَّ كُلَّ الشَّيْءِ هُوَ بِأَسْرِهِ ، وليس بعض الشيء يُؤْدِي عن كل  
الشيء ، وعلى هذا يندى قوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِمَةُ الْمَوْتِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
قال : وقد يجوز على هذا ( فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا ) وهو قول الخليل ،

---

أبو عمرو : يقال : استعزز مني فلان أى انقبض وقيل : هو المعاتب ،  
وقيل : هو المعاند ، وكل قريب من بعض ، انظر البيت فى شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافى ٢٩١/١ ( الريح ) ، شرح أبيات سيبويه لابن  
النحاس ١٤٨/١ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت ٤٩٨/١  
شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٥ ، ١٢٧ ، وانظر أيضا المحكم ٣٢٢/١  
مقاييس اللغة ٢٦١/٤ ، نهذيب اللغة ١٣١/١ .

(١) فى المخطوطة ( عليها ) والصواب من الكتاب ٢٧٢/١ .  
(٢) هذا صدر بيت من الكامل أنشده من قول ابن أحمر ، وهو بتمامه :  
ولهمت عليه كل معصفةٍ هـوَجَاءُ ليس للبا زبر  
شعره ٨٧/١ ، وفيه شاهد على جرى ( هَوَجَاءُ ) على ( كل ) نعتا  
لها . انظر الكتاب ٢٧٢/١ وهامشه ، والى ابن أحمد نسبه الرمانى  
والسيرافى أيضا ، انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٧ ، شرح  
السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت ٤٩٩/١ .  
(٣) سورة آل عمران ، الآية ١٨٥ ، سورة الانبياء ، الآية ٣٥ ،  
سورة العنكبوت ، الآية ٥٧ .

ومثله : عليه مائة بيضاء<sup>(١)</sup> .

قال أبو العباس : مائة بيضاء انتصب ( بيضا ) على التمييز .

قال أبو علي : وانتصاب الجمع المكسر على التمييز جيد ، لأنه يجرى مجرى الواحد<sup>(٢)</sup> ، ومثله في قول : دَلَّ أَنْبَسُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا<sup>(٣)</sup> وقوله ( هذا رجل قائم ) معناه : أشهر إليه قائما ، ولا يجوز هذا رجل أحر لأن الحال حكمها أن تكون منقولة غير ثابت ، وقولك : ( أحر ) هيئة ثابتة وكذلك طويل ونحوه .

قال : لأنه مخالف لما يضاف ، شاذ منه<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : لأنه لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف مثل ( قبل و بعد ) في الغاية .

وقال أبو علي : لما كانت الحال من المعرفة لا تجرى مجرى صفتها ، لأن الصفة تكون لازمة ، والحال مُنْقَلَةٌ كذلك جعلوا الحال من النكرة ، فاشترك هاتان الحالان في الرفع والتبديل .

(١) الكتاب ٢٧٢/١ ، وليس انتصاب ( قائما ) في حكم انتصاب ( بيضا ) في هذين المثالين ، فالأول منصوب على الحال ، والثاني على التمييز ، ويرى سيبويه الرفع هو الوجه ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٣ .

(٢) قال أبو العباس المبرد : « يجوز أن تقول : أفره الناس عبدا فتعني جماعة العبيد نحو التمييز ، والجمع أبين إذا كان الأول غير محظور العدد » المقتضب ٣/٣٤ .

(٣) سورة الكهف ، الآية ١٠٣ .

(٤) الكتاب ٢٧٣/١ .

**قال :** فجاز هذا كما جاز (لَامِ أَبُوكَ) يريد : اللهُ أَبُوكَ ، حذفوا الألف واللامين ، وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله ، لأنه ليس من كلامهم أن يَضْمِرُوا الجار<sup>(١)</sup> .

وقال أبو علي : يحتمل أن تكون اللامان المحذوفتان هي التي للتعريف والى هي فاء الفعل ، في قول من قال : أَنهى أَبُوكَ<sup>(٢)</sup> وَيُقَوِّى هذا المذهب أن الحروف إنما حذفت لتكررها ، والتكرير والاستتقال بهما وقع ، ويقوى هذا المذهب أيضاً أن لام الجر حرف معنى ، واللامان الأخريان أحدهما من نفس الحرف ، والآخر بمنزلة ما هو من نفس الحرف أولى لدلالة ما يبقى منه على المحذوف ، وتبقي حرف المعنى أولى ، لأنه إذا حذف لم يبق منه شيء يدل عليه ، ولهذا الحكم في مثل ﴿ أَعْلَمَكُمْ

---

(١) الكتاب ٢٧٣/١ ، وسيبويه يعني . باضمار الجار هنا حذفه ، قال أبو سعيد : « ومن الحذف الشاذ أيضاً قولهم : لَامِ أَبُوكَ ، يريد : اللهُ أَبُوكَ ، فحذفوا منه لامين ، وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل ، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر ، واللام التي بعدها » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ و ١٠٤ ولسيبويه رأى صريح في هذه المسألة بسطه في مكان آخر اذ يقول : « حذفوا اللامين من قولهم لَامِ أَبُوكَ : حذفوا لام الاضافة واللام الأخرى ، لينخفوا الحرف على اللسان وذلك ينون ، وقال بعضهم : لهُ أَبُوكَ ، فقلب العين وجعل اللام ساكنة ، اذ صارت مكان العين ٠٠٠ » الكتاب ١٤٤/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٤٤/٢ .

تَذَكَّرُونَ<sup>(١)</sup> وَتَفَكَّرُونَ<sup>(٢)</sup> في قول من لم يُنقل الذال من (يَذَكَّرُونَ)<sup>(٣)</sup> أن المحذوف من التاءين هي الثانية<sup>(٤)</sup>، ولمن قال : إن اللامين المحذوفتين هما الزائدتان أن يقول : حذف الزيد أدلى من حذف الأصل لأنه لو كانت المحذوفتان التي هي للتعريف والتعريف اللفظي الاسم مبتدأ به بحرف ساكن ، وذلك غير موجود .

ولمن قال : إن اللام الهاقمة هي الجارة ، والمحذوفتان هما التي للتعريف

(١) سورة الأنعام ، الآية / ١٥٢ ، وقد وردت هذه في القرآن في ستة مواضع مختلفة .

(٢) ليس في (تَفَكَّرُونَ) تثقيب ولا تخفيفاً مثل (تذكرون) ، والذي ينتاب (تَفَكَّرُونَ) هو زيادة تاء في أولها كالتى في قوله تعالى في البقرة / الآية ٢١٩ ، ٢٢٦ « لعلكم تتفكرون » وفي الأنعام ، الآية / ٥٠ « أفلا تتفكرون » وفي سورة سبأ الآية / ٤٦ « ثم تتفكرون ما بصاحبكم » .

(٣) قال ابن مجاهد : « واختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها من قوله (تَذَكَّرُونَ) ونظائره ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (تذكرون) و (يذكرون) ، و (يذكر الانسان) و (أن يذكر) ، (لِيَذَكَّرُوا) مشدداً كله . وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر كل ذلك بالتشديد الا قوله (أولا يذكر الانسان) فانهم خففوها . وروى على ابن نصر عن أبيه عن أبان عن عاصم (تَذَكَّرُونَ) خفيفة الذال ، وكل شيء في القرآن مثله خفيفاً ، وكذلك روى حفص عن عاصم ٠٠٠ » كتاب السبعة / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) أى في (تَذَكَّرُونَ) في الأنعام ، الآية / ٨٠ ، السجدة ، الآية / ٤ و (تَتَفَكَّرُونَ) في البقرة الآية / ٢١٩ ، والآية ٢٢٦ ، الأنعام ، الآية / ٥٠ .

والفاء ، أن يقول : الاسم مجرور ، وحروف الجر قلما تحذف ، يحمل ( لا ) على الأكثر أولى من تحمله على الشاذ .

فأما قولنا التي هي فاء الفعل في قول من قال : ( لَهَيَ ) فإن اسم الله تعالى قد مُثِّلَ بمثالين :

ف قيل : إن أصل الاسم ( إلآة ) فحذفت الهمزة التي هي ( فاء ) مع الألف واللام ، كما حذفت الهمزة التي هي ( فاء ) مع الألف واللام في قولهم ( الناس ) إذا أرادوا قولهم ( أناس ) ، فالألف في قولنا ( الله ) ألف ( فعال ) زائدة على هذا القول <sup>(١)</sup> .

وقد قيل : لَهَيَ أبوك ، في معنى ( لا ه أبوك ) فقلب ( لَهَيَ ) عن ( لا ه ) ، فالألف في اسم الله عز وجل على هذا القول أصل ليست بزيادة ، إنما هي عين الفعل ، وهي منقلبة عن ياء ، والدليل على ذلك قولهم : ( لَهَيَ ) ، لما قلب فأظهرت الياء ، ولو كانت الألف في ( الله ) منقلبة عن واو لظهرت في القلب واواً فكان ( لَهَوَ ) <sup>(٢)</sup> .

**قال :** وأما كل شيء وكل رجل ، فإنا يبينان على غيرهما ، لأنه لا يوصف بهما <sup>(٣)</sup> .

---

(١) الألف في ( لا ه ) التي حذفت همزته وهي فاء الكلمة فصارت الكلمة بعد الحذف ( لا ه ) هي ألف ( فعال ) ، انظر الخصائص ٢/٢٨٨  
(٢) عرض الفارسي لهذه المسألة في كتابه شرح الأبيات المشككة الأعراب ٥٥ - ٥٧ ( هندوى ) بأسلوب أكثر تفصيلاً وتوضيحاً ، فالتمس ذلك في مكانه ، وانظر الانصاف ١/٣٩٤ والحاشية هناك ،  
(٣) الكتاب ١/٢٧٤ ؛



- ٢٧٩ -

قال أبو علي : قوله : لأنه لا يوصف بهما<sup>(١)</sup> ، أى لم يلزم ألا يكون  
( كل ) إلا وصفاً ، كما أن ( أجمعين ) لم يكن إلا وصفاً ، لكن  
( كل ) وإن كان الأحسن فيه أن يتجرى وصفاً ، فقد يُبنى على غيره ،  
ويبنى غيره عليه<sup>(٢)</sup> .

ولسكنهم جعلوه إلى ما ينصب ويرفع<sup>(٣)</sup> .  
أى : جعلوا هذه الجواهر كائن<sup>(٤)</sup> .  
وقوله : إلى ما ينصب .  
أى : يقول أى خلا<sup>(٥)</sup> .  
**قال** : ومثل ذلك هو عربى حسبه<sup>(٦)</sup> .

(١) فى المخطوطة ( بها ) .

(٢) يقول أبو سعيد : « الأغلب فى ( كل ) أن يجرى مجرى  
( أجمعين ) ، لأنه يعم به كما يعم بأجمعين ، لأن معناه معنى أجمعين .  
واتسع فى لفظه فأضيف إلى المكنى والظاهر والمعرفة والنكرة . . . وجعل  
نعنا على معنى المبالغة والكمال لا على معنى العموم كقولنا : رأيت الرجل  
كل الرجل ، ورأيت رجلاً كل رجل . . . على معنى رأيت الرجل الكامل  
واستحسنوا الابتداء به لهذا التصرف . . . » ، انظر شرح السيرافى  
للكتاب ، ج ٢ ق ١١٤ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٩ - ١٣٠  
(٣) الكتاب ٢٧٤/١ .

(٤) يشير إلى المثال الذى ساقه سيبويه فى هذا الباب الذى عنوان  
له بقوله : « هذا باب ما ينصب لأنه قببح أن يكون صفة وذلك قولك :  
هذا راقود خلا ، وعليه نحى سمنا . . . » الكتاب ٢٧٤/١ .  
(٥) انظر أعلاه .

(٦) الكتاب ٢٧٥/١ ، وفيه ( هذا ) مكان ( هو ) خطأ ؛ لأنظري  
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٥ .

قال أبو علي : الهاء مَنَوِيٌّ بِهَا الانفصال ، لأن المعرفة لا يجوز أن تقع هُنَا .

قال أبو بكر : الفرقُ بين هذا البابِ والبابِ الذي قبله أن الأول فيه ما يدلُّ على المنصوب ، لأنك إذا قلت : ابنُ عَمِّي دَنِيَاءٌ ، فكَهْوَكَ : ابنُ عَمِّي مُدَانَاءٌ ، وليس في هذا ما يدلُّ على المحضِ والقلبِ .  
**قال :** وإن زعمتَ أنه انتصب بالآخر فسكانك قلت : زَيْدٌ قائماً فيها<sup>(١)</sup> .

أى : فلم ينتصب بالأول ، إنما انتصب بالآخر<sup>(٢)</sup> .  
**قال :** وزعم الخليل أنه يُسَمَّيْجُ أن يقول : قائمٌ زَيْدٌ ، وذلك إذا لم يحمل قائماً خبراً مُقَدِّماً<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٢٧٧/١ .

(٢) فسر السيرافي هذا بقوله : « جعل سيبويه تشنية الظرف وتكريره بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ ، وجعل التكرير توكيدا للأول لا يغير شيئاً من حكمه فيما يكون خبراً ، وما لا يكون خبراً ، فأما ما يكون خبراً فقولك : ( في الدار زيد قائماً فيها ) ، ان شئت رفعت ( قائم ) ، وان شئت نصبت كما كان ذلك قبل النكرة والتشنية ٠٠٠ »  
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٠ وانظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٣٤ .

(٣) الكتاب ٢٧٨/١ مع اختلاف يسير في بعض الالفاظ رواية السيرافي ما جاء في الكتاب ، وعليه فان اختلاف العبارة ربما يعود الى تصرف أبيه علي فيها ، وهذا كثير عنده ، وانظر المسائل البغداديات/٢٨٥ .

قال أبو علي: قُلْتُ لِأَبِي بَسْكَرٍ: مِنْ أَيْنَ قَبَّحَ أَنْ تَرْفَعَ (زَيْدٌ) وَيَتَأَسَّمُ هُنَا؟ • فَقَالَ: لِأَنَّ السَّكَّامَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَلَيْسَ هَذَا كَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، لِأَنَّهُ بِفِعْلٍ يَرْتَفِعُ بِهِ فَاعِلُهُ، وَلَا هُوَ مَبْتَدَأٌ يَجْزِي بِهِ خَبَرُهُ، الْمَخْرُوجُ عَنْ حَدِّ مَا عَلَيْهِ السَّكَّامُ قَبَّحَ، فَإِذَا أُرِدْتُ بِذَلِكَ التَّأْخِيرَ كَانَ أَحْسَنَ كَلَامٍ.

**قال:** وَإِنَّمَا حَسُنَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَجْزِيَ تَجْزِي الْفِعْلِ إِذَا كَانَ صِفَةً جَرَّ عَلَى مَوْصُوفٍ أَوْ جَرَّ عَلَى اسْمٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ، (أَيُّ عَمَلٍ ذَلِكَ الْاسْمُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ) كَمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَفْعُولًا، (أَيُّ الْاسْمِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ ضَارِبٌ) فِي ضَارِبٍ، حَتَّى يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى غَيْرِهِ، (أَيُّ يَكُونُ اسْمُ الْفَاعِلِ مَحْمُولًا عَلَى غَيْرِهِ) (١).

←

المقتضب ١٩٢/٤ • وفسر أبو سعيد عبارة الكتاب بقوله: « إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل، ورفعت الفاعل به، ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبَّح، وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان قام زيد وقام الزيدان: قائم زيد وقائم الزيدان، وقائم الزيدون، والذي قبَّحه فساد اللنظ لا فساد المعنى، وذلك أنك إذا قلت: قائم الزيدان، رفعت (قائم) بالابتداء و (الزيدان) فاعل من تمام (قائم)، فيكون مبتدأ بغير خبر، ولو جاز هذا لجاز أن تردّ (تضرب زيداً) إلى ضارب زيداً و (زيداً) في صلتته، ولا يكون له خبر، والذي يجيزه يزعم أن الفعل سد مسد الخبر، وقائل هذا يحتاج إلى برهان على ما ادعاه ٠٠٠ »، شرح السيرافي للكتاب، ج ٢ ق ١١٢ •

(١) الكتاب ٢٧٨/١، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه، وتظهر منه أخلاته محصورة بين الأقواس •

قال أبو علي : اسمُ الفاعِلِ يحسنُ إعمالهُ عملُ الفاعِلِ إذا جرى على شيءٍ وبَرَّيهُ على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يسكون خبر مبتدأ نحو : زَيْدٌ قائمٌ أبوه ، وهذا زَيْدٌ ضاربٌ عمراً .

والثاني : أن يسكون صفة نحو : هذا رجلٌ قائمٌ أبوه ، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً .

والثالث : أن يسكون حالاً نحو : زَيْدٌ قائماً أبوه ، وهذا زَيْدٌ ضارباً عمراً .

٣٨/١ وقد يحسنُ أن يعمل / عمل الفعل إذا اعتمد به على حرف استفهام وما أشبهه ، فيسكون اعتماد عليه مُشَبَّهاً باعتماده على ما قبله في هذه المواضع الثلاثة ، نحو : أقامَ زَيْدٌ ، وما قامَ زَيْدٌ <sup>(١)</sup> .

**قال :** تقول : هذا ضاربٌ زَيْدًا ، وأنا ضاربٌ زَيْدًا ، ولا يسكون ( ضاربٌ زَيْدًا ) على قولك : ضربتُ زَيْدًا <sup>(٢)</sup> .

(١) فسر أبو سعيد عبارة سيبويه بتفسير لا يخرج عن تفسير أبي علي - هذا فقال : « انما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وينتصب به المفعول اذا كان معتمدا على شيء يكون خبرا له أو صفة أو حالا أو صلة ، كقولك : هذا زَيْدٌ قائما أبوه ، ومررت برجلٍ ضاربٍ أبوه زَيْدًا ، وهذا زَيْدٌ ضارباً أبوه أخاك ، ومررت بضاربٍ أخاك » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٢ وانظر شرح الرمانيه للكتاب ، ج ٢ ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .  
(٢) الكتاب ١/ ٢٧٨ ،

قال أبو علي : قوله : ولا يكون ضارب زيداً على قوالك : ضربتُ زيداً إنما لم يجز هذا لأن زيداً ينتصب على جملة كلام تام ، ( وضارب ) وحده ليس بجملة فينتصب عنه ( زيد ) ، فكما لم يجز إعمال ( ضارب ) في زيدٍ غير مُعتمد على شيء وكذلك لم يحسن أن يقول : قائم زيدٌ على أن تعمل ( قائم ) عمل الفعل غير معتمد على شيء<sup>(١)</sup> .

**فقال :** ولم تُرد أن تحيل الدرهم على ما حمل عليه العشرون<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إذا قال : ليس بِمَحْمُولٍ عليه فالمراد أنه ليس بصفته ولا بمنزلة ، وليس إعرابه كإعرابه<sup>(٣)</sup> .

(١) الاعتماد الذي يشبر اليه هنا هو ما أورده آنفاً ، وهو اعتماد الفعل على الاستفهام أو النفي وما أشبههما .

(٢) الكتاب ٢٧٩/١ ، وفيه : ولم تُرد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه .

(٣) أي « إذا قلت : : هذه عشرون درهماً ، فليس ( درهماً ) نعتاً لعشرين ، فيتبعها في إعرابها ، ولا العشرون مضافة إليه فيكون خفضاً بالاضافة ، ولا معطوف على العشرين محمول عليها فيعمل فيها عامل العشرين ، ولكن ( درهماً ) بين به العشرون فعملت فيه كعمل ( ضارب ) و ( ضاربين ) إذا قلت : هؤلاء ضاربون ، والشبه بينهما أن ( عشرين ) مقدار يقدر به ، فإذا قال : هذه عشرون درهماً ، فتقديره : هذه الدراهم تقادر ، أو تساوي ، أو تماثل ، أو توازن ، عشرين ، وورد إلى اسم الفاعل ، ويضاف ، فتصير هذه الدراهم مقادير عشرين ، وتحدث فتقام العشرون مقامهما والعشرون تقتضي نوعاً يقدر بهما . شرح السيرة في الكتاب نجد ٢ في ١١٤ .

**قال :** وزعم الخليل أنها عملت دَعْلِي الرفع والذهب<sup>(١)</sup>.  
قال أبو بكر : الدليل على قوله : أن ( إن ) هي الرافعة للخبر ،  
أن الابتداء قد زال ، وبالأبتداء والمبتدأ كان يرتفع الخبر ، فلما زال  
العامِلُ بطل أن يسكون الخبر معمولا فيه<sup>(٢)</sup> .

**قال :** ودليل آخر ، وهو أنا وجدنا كل ما عمل في الاسم عمل في  
الخبر أيضا نحو : كان وظننت<sup>(٣)</sup> .

**قال :** فإن لم تذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو علي : إذا قال لك : إن زيدا الظريف ، فال مخاطب ليس  
بجاهل لهذا الخبر بعينه ، يعرف الظريف على دعه ، وزيدا على حده ،  
إلا أنه لم يعلم أن الظريف زيد ، ولا أن زيدا الظريف ، فإذا أخبر  
بهذا الخبر وقعت له الفائدة باجتماعهما ، فإذا قل لك : زيد ظريف ،  
فقد أخبره بما كان جاهلا به من ظرف زيد .

(١) الكتاب ٢٨٠/١ وهو يعني ( ان وأخواتها ) .

(٢) انظر الأصول ٢٣٠/١ . وفي هذه العبارة يرد ابن السراج على  
الكوفيين الذين يرون أن هذه الحروف إنما تعمل في الاسم فقط  
فمنصبه ، وأن الخبر يترك على رفعه كما كان مع الابتداء قبل دخولها .  
انظر أيضا الانصاف ١٠٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٢٨/٢ .

(٣) القول لابن السراج ، وقد ساقه أبو علي مختصرا ، وقبارة  
أساده هي « أنا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ رفعا أو نصبا ، عمل في  
خبره ، ألا ترى إلى ( ظننت ) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في  
خبره ، وكذلك ( كان ) وأخواتها ، فكما جاز لك في المبتدأ والخبر ،  
جاز مع ( ان ) ، لافرق بينهما في ذلك » . الأصول ٢٣٠/١ - ٢٣١ .  
(٤) أي في قوله : ان زيدا الظريف منطلق ، الكتاب ٢٨٠/١ .

**قال :** لم يكن ( بك ) ، ولا ( لك ) مستقرين لعبد الله<sup>(١)</sup> .

أى : خبرين كما كان فيها إذا قلت : فيها زيد قائماً ، مستقراً ، وإنما  
الهاء فى ( بك ) و ( لك ) صلتان للفعل ، فذلك لانكونان إلاملتانين ،  
ولا يحرفان مجرى الخبر<sup>(٢)</sup> .

**قال :** ولو نصبت هذا لقلت : إنَّ اليوم زيداً منطلقاً<sup>(٣)</sup> .

قال أبو بكر : لأنَّ اليوم لا يكون خبراً لزيد إذا قلت : اليوم زيدٌ  
كما لا يكون ( بك ) ولا ( فيك ) فى قولك : مأخوذ بك ، وراغب فيك  
خبرين للاسم ، فلو جاز فى ( بك ) لجاز فى اليوم<sup>(٤)</sup> .

**قال :** وتقول : إن زيداً لفيها قائماً ، وإن شئت ألغيتَ لَفيها<sup>(٥)</sup> .

قال أبو بكر : اللام لا بد من أن يكون خبراً للاسم بعدها على كل

(١) يعنى فى قوله : « ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقف ،  
من قبل أنك اذا أردت الوقوف والاخذ ... » الكتاب ٢٨٠/١ .

(٢) يقول الرماني : « تقول : ان بك زيدا مأخوذ ، لا يجوز فى  
( مأخوذ ) الا الرفع ، لأن ( بك ) ظرف ناقص ، اذ لو قلت : ان بك  
زيدا ، لم يحتمل الآخر ، وكذلك ان لك زيدا واقف ، لأنك لو قلت :  
ان لك زيدا لم يحتمل الوقوف ، وانما على معنى آخر خلاف معنى وقوفه  
لك ، وهو معنى الملك أو ماجرى مجراه ... » شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٣٥ .

(٣) الكتاب ٢٨٠/١ .

(٤) انظر الأصول ٢٣١/١ - ٢٣٢ .

(٥) الكتاب ٢٨١/١ .

٤٨٦ -

حال ، لأن اللام كان حقه أن تقع موقع إن ، لأنها للتأكيد ، ووصلة  
٧٣/ب القسم ، فلما أزيلت عن المبتدأ أدخلت / في الخبر ، ولا يجوز أن زيد آكل  
لأعمالك ، ولا أن زيد اراغب لفيك لأن اللام وقعت بعد الخبر (١)

وزعم الخليل أن قوله :

..... كأن ظبية ..... (٢)

(١) النص ورد هنا مختصرا من الأصول ٢٣١/١ ، وانظر شرح  
السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٥ .  
(٢) هذا بعض بيت من الطويل منسوب لابن صريم اليشكري ،  
وهو قوله :

ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم  
أنشده سيبويه وفيه شاهد وهو رفع « ظبية » على الخبر ، وحذف  
الاسم مع تخفيف ( كان ) على تقدير كأنها ظبية . انظر الكتاب وهامشه  
٢٨١/١ ، وأنشد سيبويه الشطر الأخير دون نسبة ، وعلى الاضمار ورفع  
الظبية . انظر الكتاب ٤٨١/١ ، وأنشده المبرد دون نسبة ، انظر  
الكامل ٨٢/١ ، ونقل بسنده عن أبي زيد أنه سمع العرب تنصب  
( الظبية ) وترفعها وتخففها ، وأن الرفع على الضمير ، والنصب على  
غير الضمير وأعمال ( أن ) مخففة عملها مثقلة ، والخفض على زيادة ( أن )  
وأعمال الكاف ، أراد ( كظبية ) . انظر الكامل ٨٣/١ ، والبيت في  
الأصول ٢٤٥/١ وأنشده في المحتسب ٣٠٨/١ على زيادة ( أن ) وخفض  
الظبية بالكاف ، كما أنشده في المنصف ١٢٨/٣ . محتسلا الوجوه  
الاعرابية الثلاثة في ( الظبية ) ، وأنشده الأصمعي ضمن قصيدة منسوبة  
الى علباء بن أرقم بن عوف من بني بكر بن وائل أولها :

ألا تلكما عرسي تصد بوجهها وتزعم في جاراتها أن من ظلم



٢٨٧

يشبه قول الشاعر وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا .. (١)

←

أبونا ، ولم أظلم بشيء علمته سوى ماترين في القذال من القدم  
فيوما توافيننا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم  
انظر الأصمعيات / ٦٢ ( الورد ) ، ١٥٧ ( شاكر وهارون ) وأنشد  
لفارسي موضع الشاهد من البيت على زيادة ( أن ) ، انظر المسائل  
البصريات / ٦٥٣ ، أمالي السهيلي / ١١٩ ، النكت / ١/ ٥١٣ ، المقرب  
١/ ١١١ ، ٢/ ٢٠٣ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، ونسب  
في شرح الرمانى ، ج ٢ ق ١٤٥ الى ابن حريم اليشكرى ، ولعله تصحيف  
من الناسخ ، ونسبه ابن السيرافي الى أرقم بن علباء اليشكرى ، وصحح  
المحقق الاسم بأنه علباء بن أرقم ، انظر شرح أبيات سيبويه / ١/ ٥٢٥  
( سلطاني ) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٨ ، ١٢٤ ، انظر  
الانصاف / ١١٣ ، الفصل / ٣٠٢ ، شرح المفصل / ٨/ ٨٣ ، العيني / ٢/ ٣٠١  
- ٤/ ٣٨٤ ، الهمع / ١/ ١٤٣ ، الدرر / ١/ ٢٩٣ ، الخزانة / ٤/ ٣٦٤ .

(١) اشارة قول الفرزدق من الطويل :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر  
وقد أنشده سيبويه رفعا وقال : « والنصب أكثر فى كلام العرب ،  
كانه قال : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى ، ولكنه أضم  
هذا » الكتاب / ١/ ٢٨٢ ، الأصول / ١/ ٢٤٧ ، ورواه أبو العباس  
ثعلب بنصب ( زنجيا ) وعنده ( غليظ المشافر ) مكان ( عظيم المشافر )  
انظر مجالس ثعلب / ١/ ١٠٥ ، وبمثل رواية ثعلب رواه ابن جنى فى  
المحتسب / ٢/ ١٨٢ على معنى « ولكن زنجيا غليظ المشافر لا يعرف قرابتى ،  
لكنه فى المنصف / ٣/ ١٢٨ رواه برفع ( زنجى ) على معنى « ولكنك زنجى  
فأضم الكاف » .

←

- ٤٨٨ -

قال أبو علي : يشبهه في أن الإصمار مراد ، في ( لـكن ) كما أنه مراد في قوله . كأن : ثدياه<sup>(١)</sup> .

←

ومثل ذلك عند الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٤٥/ . وانظر مغني اللبيب ٣٨٤/ ، والبيت في الانصاف ١٨٢/١ ، شرح المفصل ٨٢/٨ . وانظر الخزانة ٣٧٨/٤ - ٣٧٩ ، الهمع ١٣٦/١ - ٢٢٣ ، الدرر ١١٤/١ ، ١٩١ ، ولم أجد البيت في الديوان ( طبعة دار بيروت للطباعة والنشر ) .

والبيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، وشرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه وابن النحاس ٥٨/ ، ١٢٤ النكت ٥١٤/١ المقرب ١٠٨/١ .

(٢) اشارة الى قول الشاعر من الهزج :

ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان

وأنشده سيبويه وفيه تخفيف ( كأن ) مع حذف اسمها ، ولم ينسبه لشاعر ولا نسبه الأعلام ، انظر الكتاب وهاشمه ٢٨١/١ ، كذا أنشدته المصادر دون نسبه انظر الأصول ٢٤٦/١ ، وأنشد الفارسي في المسائل البصريات ٥٥٥/ هذا الجزء من البيت وأعمل ( كأن ) مخففة وأنها انما هي ( أن ) أدخلت الكاف عليها وهذا الوجه جائز عند النحويين ، واعمالها مخففة بروى عن الأخفش انظر النكت ٥١٤/١ ، وانظر الانصاف ١٩٧/١ ، ورواية النصب هذه أوردها سيبويه أيضا ، انظر الكتاب ٢٨٣/١ . انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ١٤٥ ، أمالي ابن الشجرى ٢٣٧/١ ورواه ابن الشجرى في أماليه ٣/٢ وأعمل ( كان ) مخففة ، وأنشد الزمخشري البيت هكذا :

←

إلا أن النصب بعد (لكن) أحسن ، والرفع في (كأن) ظلية (وكان ثدياه) أحسن ، لأنهم جعلوا حذف (أن) وتخفيفها علامة لحذف الإضمار فيها ، وكذلك (كأن) وهو قول سيبويه ، وإنما شبه (كأن) بـ (لكن) هاهنا من جهة أن فيها جميعاً إضمارين ، فأما حذف الضمير من (لكن) فقبیح عنده ، ويميزه في الإظهار وحذف الضمير من (أن) ، وكأن) حسن عنده ، لأن تخفيفهما يدل على الإضمار فيهما ، إذ لم يخففاً إلا على هذه الشريطة فكأن المحذوف مثبت لوجود ما يدل عليه ، وليس هذا في (لكن وإن) .

**قال :** فرمعه على وجهين ، على أن يكون بمنزلة قول من قال (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ<sup>(١)</sup>) .  
قال أبو علي : من قال : ( ما بعوضة ) فما على معنى الذي ، كأنه قال :

←

ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان

وأشار الى اعمال (كان) مخففة ، انظر المفصل / ٣٠١ ، ومثل في ذلك شرح المفصل ٨/ ٨٢ وانظر شرح شذور الذهب / ٣٦٩ ، انظر العيني ٢/ ٣٠٥ ، شرح التصريح ١/ ٢٣٤ ، الهمع ١/ ١٤٣ ، الدرر ١/ ١٢١ ، الخزائن ٤/ ٣٥٨ . وفي هذه المصادر يروى صدر البيت :

ووجه مشرق النحر

ونحر مشرق اللون

وصدر مشرق النحر

وبعضهم يرويه بكسر الوجه ، وبعضهم يرويه برفعه .

(١) الكتاب ١/ ٢٨٣ ، وانظر قبله ، ص ٢١٥ .

( ١٩ - التعليقة )

ما هو بعوضة ، أى الذى هو بعوضة ، وتقديره : إن الله لا يستحي أن يضرب الذى هو بعوضة مثلاً ( فالذى ) هو المفعول الأول ، لأن يضرب ( ومثلاً ) المفعول الثانى .

قال أبو العباس : ويجوز الاختصار على المفعول الأول ، لأنه من باب ( أعطيت ) وليس هو من باب ( ظننت ) .  
قال أبو بكر : الفرق بين ( إن ) و ( إئتما ) فى المعنى ، أن ( إئتما ) تبنى لتهجير الخبر .

قال سيهويه : تقول : إئما سرت حتى أدخلها إذا كنت محقراً لسورك [ الذى أدى ] إلى الدخول ، هذا لفظ سيهويه <sup>(١)</sup> .

قال أبو على : ( إن ) التى بمعنى ( ما ) مثل التى فى قوله تعالى ﴿ إن الكافرين إلا فى غرور ﴾ <sup>(٢)</sup> وكالتى فى ﴿ ما إن مكناكم فيه ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وعلى هذا تأويل بيت الفرزدق <sup>(٤)</sup> :

(١) الكتاب ٤١٥/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) سورة الملك ، الآية ٢٠ .

(٣) سورة الاحقاف ، الآية ٢٦ .

(٤) البيت فى الديوان ٢٠٦/٢ ، وفيه ( الصخر ) مكان ( التراب )

هنا ، وهو من الطويل من قصيدة فى رثاء ابنين له من النوار ، ومن أبياتها قوله :

فلست ولو شقت حيازيه نفسها من الوجد بعد ابنى نوار ، بلازم

٤٤٩

بني الشامتين الترب إن كان مسنى  
رزية شبلى نخدر في الضرايم  
معناه : ما كان مسنى (١) .

←

يذكرني ابني السما كان موهنا اذا رتفعنا بين النجوم التوائم  
وينصح زوجه ويذكرها بمن رزى قبلهما في فقد حبيب ، وكم من  
ملك وكبير قوم مات ، « فاقنى حياء الكرائم » :  
فما ابنك الا ابن من الناس فاصبري  
فلن يرجع الموتى حنين المآثم  
وقوله : شبلى مخدر : يعنى ابنيهما ، والمخدر والخادر الأسد  
المقيم في عرينه ، قال كعب بن زهير :  
من خادر من ليوت الأسد مسكنه  
ببطن عشر ، غيل دونه غيل  
انظر اللسان ( خدر ) ٢٣١/٤ .

(١) سبق أن فصل الفارسي الحديث عن ( ما ) في صدر هذا  
الكتاب ، ولما كانت تشترك مع ( ان ) في النفي ، فقد وجدها مناسبة  
للتذكير بما بين هذين الحرفين من علاقة . و ( ان ) النافية تدخل على  
الجملة الاسمية كالتي في الملك التي ساقها أبو على أنفا ، كما تدخل  
على الجملة الفعلية نحو التي في قوله تعالى : « ان أردنا الا الحسنى »  
وآية الأحقاف التي وردت أنفا ، فمعنى قوله تعالى : « فيما ان مكناكم  
فيه » في الذي ما مكناكم فيه ، قال ابن هشام في هذه الآية : « كأنه  
انما عدل عن ( ما ) لثلا يتكرر فينقل اللفظ ، معنى اللبيب ٣٤ / - ٣٥  
وانظر رصف المباني / ١٠٧ .

**قال** : فيقول : إن زيدا وحمرا ، أى : ( إن ) لنا <sup>(١)</sup> .

قال أبو بكر : إنما كان حذف الخبر مع لا ، أكثر لأنه جواب عن سؤال عن الذات ، فإذا قال : لا رجل ، فهو جواب لقولك : هل من رجلٍ والعناية هنا بالذات ، فكان إبقاء العناية به أحسن <sup>(٢)</sup> .  
**قال** : وكذلك قوله : إن محلاً وإن مرتحلاً <sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٢٨٤/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) ليس مانقل الفارسي عن أستاذه ابن السراج هنا تفسيراً لعبارة سيبويه وإنما هو متعلق بعمل ( لا ) النافية للجنس ، والعلاقة بين الموضوعين تأتي من الاضمار الواقع بعد ( ان ) ( لا ) ، وأن الاثنين تاتيان في الجواب ، فقوله : « ان زيدا وان عمرا » يكون في جواب من قال : هل لكم أحد ان الناس ألْب عايكم ، كما أن قوله : « لا رجل » تكون جواباً لمن قال : هل من رجل ؟ وفسر أبو علي هذا في المسائل البغداديات / ٤٣٠ حين قال : « وهذا أحد ما تشبه فيه ( ان ) ( لا ) النافية العاملة النصب » وانظر دلائل الاعجاز / ٣٢١ ( شاكر ) .

(٣) هذا صدر بيت من المنسرح وهو للأعشى ، وعجزه :

وان في السفر ما مضى مهلاً

انظر ديوانه / ٣٧ ، وهو مطلع قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائش اليمصبي أحد ملوك اليمن ، وفيها يقول :

الشعر فلدته سلامة ذا فائش والشئ حيث ما جعل

فقال له سلامة : صدقت ، الشئ حيث ما جعل ، انظر الاغانى / ١٢٥/٩  
انظر أيضاً دلائل الاعجاز / ٣٢١ ، ( شاكر ) المقرب / ١٠٩/١ . وأنشده سيبويه في الباب شاهداً على حذف خبر ( ان ) لعلم السامع ، انظر الكتاب وهامشه / ٢٨٤/١ ، وانظر موضع الشاهد في شرح الآبيات

- ٢٩٣ -

وإن رجلا ، جواب من قال : هل لكم تحل ؟ وهل لكم مياك ؟ .

فهذا في الإيجاب نظير ( لا ) في النفي ، والعناية هنا بالذات كما كان  
تم كذلك .

قال ( ولكن ) لثمة : جميع الكلام بمنزلة ( إن ) ( ١ ) .

قال أبو علي : يريد في العطف / في اللفظ ، والحمل على اربع لأنه ٣٨/ب  
في هذا يتكلم ٢١ .

←

المشكلة الاعراب / ٥٣٣ ، المسائل البغداديات / ٤٣٠ ، المقتضب / ١٣٠/٤  
الأصول / ٢٤٧/١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٦ ، شرح الرماني  
للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٦ - ١٤٧ ، وبعض هذه المصادر ترويه ( مضى )  
كالنبي عند سيبويه ، وبعضهم ، يرويه ( مضوياً ) ، ولا اختلاف في  
المعنى ولا الوزن في الحاليين ، انظر النكت / ٥١٧/١ وفيه ( مثلاً )  
مكاً ، ( مهلاً ) ، وأنشده ابن جني شاهداً على حذف خبر ( ان ) مع  
الـة خاصة ، وقال عن معناه : « أي ان لنا محلاً ، وان لنا مرتحلاً »  
الخصائص / ٣٧٣/٢ ، المحتسب / ٣٤٩/١ ، وانظر شرح أبيات سيبويه  
لابر النحاس / ١٢٥ ، أمالي ابن الشجري / ٣٢٢/١ ، وفيه ( اذ مضوا  
مهلاً ) ، ومثله في مغني اللبيب / ١١٤ ، ٤٣٢ ، ٧٩٤ ، ٨٢٥ ، شرح  
اللفظ / ١٠٣/١ ، ٨٤/٨ ، وانظر الخزانة / ٣٨١/٤ ، الهمع / ١٣٦/١ ،  
الدرر / ١١٣/١ .

(١) الكتاب / ٢٨٦/١ .

(٢) تفسير أبي علي هذا لا يجلي الغموض في هذه المسألة ، وهي  
أحدى مسائل الغلط التي غلط فيها المبرد سيبويه ، اذ قال أبو العباس  
بما أن روى عبارة سيبويه هذه : « لو قال في العطف والابتداء والقطع

**قال :** فتبيح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع النفي (١) .

قال أبو علي : يريد بقوله : الواجب ، المعطوف المرفوع .

وقال أبو بكر : يعنى أنك لو قلت : ليت زيدا منطلقا وعمرؤ ،  
فرفعت حمرا ، كما ترفعه إذا قلت : إن زيدا منطلقا وعمرؤ ، فعطفت  
حمرا على الموضع ، لم يصلح من أجل أن ليت ولعل وكأن لها معان غير  
معنى الابتداء و ( أن ، ولكن ) يؤكدان الخبر ، والمعنى معنى الابتداء

←  
لم ينكر ، ولكن قال : فى جميع الكلام ، وليس كما قال ، لأن اللام تدخل  
فى خبر ( ان ) ولا تدخل فى خبر ( لكن ) « ٠٠ » وقد رد ابن ولاد على  
أبى العباس هذه المسألة بقوله : « أراد بقوله : ( فى جميع الكلام ) أى  
فى جميع الكلام الذى نحوه بذكره ، ووصفه ، وهو العطف والقطع والابتداء  
لأنه قال هذا بعقب المسائل فى هذا الكلام ٠٠٠ والجواب الآخر : أن  
يكون أراد بقوله : ( ان ) لكن المثقلة فى جميع الكلام بمنزلة ان » ، أى  
بمنزلتها ومعناها فى الإيجاب ، لأن ( ليت ، ولعل ) وأخوات ( ان )  
يفارقنها فى الإيجاب ، وهذه موافقة لها فى الإيجاب فى جميع الكلام ٠٠  
الانتصار ، ق ١٤٠ - ١٤١ ، وقد أورد أبو سعيد اعتراض المبرد هذا ورد  
عليه مناصرا سيبويه ، موجهها لكلامه الوجهة الصحيحة . انظر شرح  
السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٨ ، وانظر النكت ١/ ٥١٩ .

لكن المبرد فى المقتضب يقول : « ومثل ( ان ) فى هذا الباب  
( لكن ) الثقيلة » ولعل هذه المسألة مما عاد فيه المبرد إلى رأى سيبويه .  
(١) الكتاب ١/ ٢٨٦ ، ولفظ ( الكلام ) لم ترد فى الكتاب ، وعبارة  
أبى على توافق ما رواه السيرافى ، انظر شرح السيرافى للكتاب ،  
ج ٢ ق ١١٨ .



والخبر ، ولم يزل الحديث عن وجهه وما كان عليه<sup>(١)</sup> .

**قال :** فيجوز في المنطلق [ هنا ] ما جاز فيه حين قلت : هذا الرجل منطلق<sup>(٢)</sup> ، يريد : من نصب ( منطلقاً ) على الحال ، وأن يحمل الرجل خبراً لهذه أو صفة .

**قال :** وتقول : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، كأنه قال : من الذي في الدار ؟ فقال : إن الذي في الدار أخوك قائماً<sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : قائماً في هذه المسألة حكمه أن ينتصب عما في قوله ( أخوك ) من معنى النعل ، وهو الذي بمعنى الصداقة ، ولا يجوز أن يكون حالاً من قوله ( في الدار ) لأن ( في الدار ) صلة ( الذي ) ( وقائماً ) إذا انتصب عنه لم يجز أن يفصل بينهما وليس من الصلة<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر الأصول ١/ ٢٥٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٨٧ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وهو يعني أن قوله : إن هذا الرجل منطلق مثل قوله : هذا الرجل منطلق في جواز نصب ( منطلق ) على أنه حال ، وكلمة ( الرجل ) خبر لهذا ، أو صفة ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٩ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٨٧ .

(٤) قال أبو سعيد : « أما قوله : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، فعلى هذا الظاهر لا يجوز إذا أردت به أخوة النسب : لأنك إن نصبت ( قائماً ) بـ ( أخوك ) لم يجز ، كما لم يجز ( زيد أخوك قائماً ) في النسب ، وإن نصبت ( قائماً ) بالظرف على تقدير ( إن الذي في الدار قائماً أخوك ) صار ( قائماً ) في صلة ( الذي ) ، ولم يجز أن يفصل

**قال :** وإن قُبِحَ أن يُذكَرَ الأَخُ في الابتداء قُبِحَ ما هنا <sup>(١)</sup> .

**قال :** وإن قُبِحَ أن يذكَرَ الأَخُ في الابتداء ، أى إذا لم يجعله خبراً <sup>(٢)</sup> .

**قال :** وأما في ( لَيْتَ ، وَكَانَ ، وَلَمَل ) فيجوز مجرى الأول <sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : يريد : أن الاسم قد يفتصب على الحال في هذه الأحرف وإن لم يكن في الجملة التي يقع بعدها معنى فعل ، لأن هذه الحروف على معاني الأفعال كقولك : لعل زيدا أخوك قائماً ، وأخوك بمعنى النسب وكان زيدا الأسد قائماً .

**قال :** وهذا فيه قُبِحَ <sup>(٤)</sup> .

قال أبو على : أى قولك : إن أفضلهم كان زيدا ، وقُبِحَ حذف الهاء من إن وكان ، لأنهم ليسوا من المواضع التي يُحذف فيها الهاء

←

بين الصلة والموصول ب ( أخوك ) وهو خبر ، وإن جعلت ( أخوك ) بمعنى المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في ( قائماً ) جاز ، وإن حملته على مثل قولك ( أنا زيد منطلقاً في حاجتك ) إذا كان قد عهد قائماً قبل هذه الحال جاز ٠٠٠ « شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٠ والنكت ٥٢٠/١ »

(١) الكتاب ٢٨٧/١

(٢) يومىء إلى المثال الذى ذكره سيبويه آنفاً وهو قوله : « إن

الذى فى الدار أخوك قائماً » .

(٣) الكتاب ٢٨٧/١

(٤) الكتاب ٢٩٠/١

والموضع الذى يستحسن حذف الهاء منه هو الصلة والصفة ، فأما الأخبار  
حذف الهاءات منها ليس يحسن ، وقد تقدم قولنا فى ذلك ملخصاً<sup>(١)</sup> .

**قال :** وقد يجوز أيضاً على قوله : إن زيدا ضربته<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : يقول : يجوز أن ينتصب (زيداً) فى قولك : (إن  
زيداً ضربت) بإن ، وتُشغِل ضربت بالهاء المحذوفة فى اللفظ المرادة  
فى المعنى .

**قال :** وفيه فُيُح كـا كان فى (إن)<sup>(٣)</sup> .

قال أبو على : قوله : كما كان فى (إن) يريد فى قولك : (إن  
زيداً ضربت) وأنت تضم الهاء التى هى ضمير القصة والحديث وتنصب  
(زيداً) بضربت<sup>(٤)</sup> .

**قال :** وأما قوله تعالى : { وَالصَّابِثُونَ }<sup>(٥)</sup> على التقديم والتأخير / ٣٩٩ أ

(١) انظر مزيداً من التفصيل والتمثيل على هذه المسألة فى شرح  
السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، وقد ذكر الرماني لهذه المسألة خمسة  
أوجه ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٤ .

(٢) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٣) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٤) قال أبو الحسن الرماني : « إن زيدا ضربت يجوز على حذف  
الهاء من الهاء من (ضربت) ونصب (زيد) بأنه اسم (إن) ويجوز  
نصب (زيد) بضرب ، على أنه زيدا ضربت » . شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ، ق ١٥٤ .

(٥) قال تعالى ( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابثون والنصارى  
من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون )  
المائدة آية ٩٩ ،

(٦) الكتاب ٢٩٠/٢ .

قال أبو علي : يُتقديرُ إِقوله تعالى ﴿ وَالصَّابِتُونَ ﴾ على أن ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ كلهم كذا والصابئون ، أى والصابئون مَنْ آمَنَ منهم فله كذا ، فحذف خبرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم ، كقولك : إن زيدا منطلق وهو ، إذا أردت : وعمرو منطلق ، فحذفت خبره لاشتراكه مع الأول فى الخبر وخُل (عمرو) على موضع (إن) ، كما حُل (الصابئون) عليه ، ومثل هذا قوله :

﴿ فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ ﴾<sup>(١)</sup> \*

(١) هذا عجز من بيت من الطويل أنشده سيبويه فى غير هذا الموضع منسوباً الى ضابئ البرجمى ، وهو قوله :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب

وأنشده سيبويه بنصب ( وقياراً ) على حذف خبر ( ان ) اجتزاء بالآخر لأن الخبر عنهما واحد ، فهو بمنزلة انى وقياراً بها لغريبان .

انظر الكتاب وهامشه ٣٨/١ ، وأنشده ثعلب بالرفع كما هو الحال عند الفارسى ، انظر مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، كما أنشده فى مكان آخر بالنصب معللاً ذلك بالاكفاء بالثانى ، انظر المصدر نفسه ٥٣٠/٢ ، وروى ابن السراج جواز الرفع والنصب فى ( قيار ) وأن الكسائى يجهز الرفع فى الاسم الثانى مع الظاهر والمكنى ، والفراء يجهزه فيما لم يتبين فيه عمل ( ان ) نحو ( انى وزيد ذاهبان ، وإن الذى فى الدار وزيد ذاهبان ) ولا يجهزه فيما يتبين فيه عمل ( ان ) ، فلا يجهز ( ان زيدا وعمرو قائمان ) انظر الأصول ٢٥٦/١ - ٢٥٧ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٢ انظر أيضاً معانى القرآن ٣١١/١ ، وأنشده

←

فيمى رفع ، كأنه قال : فإنى بها لغريب وقيار ، فذوى بقرار التأخير  
وسمّله على موضع (إنّ) ، وما عمل عليه ، فعلى هذا تقدير الآية<sup>(١)</sup> .

←

المبرد ضمن أبيات آخر بنصنّب ( وقيارا ) وقال : « أراد : فانى لغريب  
بها وقيارا ، ولو رفع لكان جيدا ، انظر الكامل ٣٢١/١ ، انظر أيضا  
مغنى اللبيب / ٦١٨ ، ٨١١ ، الانصاف / ٩٤ ، أوضح المسالك / ١٥٦/١ .  
وانشد ابن قتيبة ضمن أبيات أخرى ، انظر الشعر والشعراء / ٣٥٨/١ ،  
كما أنشده أبو زيد نصبا وقال : « ويجوز ( قيار ) بالرفع على الابتداء »  
ونقل عن الأصمعى أن ( قيارا ) صاحبه ، لكنه فسره هو بأنه جملة ،  
انظر النوادر فى اللغة / ١٨٢-١٨٣ . انظر أيضا شرح أبيات سيبويه  
لابن النحاس / ٤٥ ، شرح المفصل / ٦٨/٨ ، الهمع / ١٤٤/٢ ، الدرر  
/ ٢٠٠/٢ ، الأشمونى / ٢٨٦/١ ، شرح التصريح / ٢٢٨/١ ، الخزانة / ٣٢٣/٤ .  
(١) انظر تفصيل الوجوه المحتملة فى رفع ( الصابئون ) فى هذه  
الآية ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ١٢٢ ، قال الرماني : « كأنه قيل  
بعد انقضاء الآية ( والصابئون كذلك ) ثم قدم ذكرهم على هذا التقدير  
ليكونوا مع نظرائهم فى الذكر ، وان كانوا مؤخرين عنهم فى التقدير ،  
ويحسن هذا انفرادهم من أهل الكتاب بأنهم أجروا مجراهم ، وليس  
لهم كتاب معروف كما لليهود والنصارى ، فحسن أن يعاملوا فى اللفظ  
هذه المعاملة لما لهم من الحال بين الحالين ، فهم معهم فى الحكم ، وهم  
مؤخرون عنهم بأنهم ليسوا أهل كتاب كهؤلاء » شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٢ ق ١٥٥ ، وانظر مغنى اللبيب / ٦١٧ .

هذا باب كَمْ<sup>(١)</sup>

**قال :** ومعناها معنى رُبَّ<sup>٢</sup> .

قال أبو علي : الاشتراك بين ( كَمْ ) و ( رُبَّ ) في أنهما يقعان صدرًا وفي أنهما لا يدخلان إلا على فـكـرة ، وفي أن الاسم الفـكـرة الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد ، وإن كان الواقع بعد ( كَمْ ) يدل على كثير ، والواقع بعد ( رُبَّ ) يدل على قليل .

والذى يخالف فيه ( كَمْ ) ( رُبَّ ) أيضاً أن ( كَمْ ) اسم و ( رُبَّ ) حرف خَفَضٍ<sup>(٣)</sup> .

**قال :** لأنهما غير مُتَمَكِّنَيْنِ في الكلام<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : قوله : غير متمكنين أى ليسا بمُعْرِبَيْنِ لما فيهما من معنى الحرف ، نفي ( كَمْ ) معنى أَلِف الاستفهام ، وفي ( إِذْ ) أنها لا تقع إلا مضافة أو ملحقة ما هو بدل من الإضافة ، وذلك المأخوذ هو النون في ( يومئذٍ ) ، ولما لم يُنْزَلْ صار بمنزلة بعض حروف المضاف إليه .

(١) الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) هذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه ( لِكَمْ ) ، فالأول الاستفهام فتكون مثل ( كيفَ وأين ) ، والثانى الخبر وهو هذا الذى يكون بمعنى ( رُبَّ ) الكتاب ٢٩١/١ .

(٣) عقد أبو علي باباً فى الإيضاح العضدى ٢١٩ - ٢٢٦ ( لِكَمْ ) وتحدث عن أحكامها بالتفصيل لكنه لم يتطرق إلى هذه المقارنة بينها وبين ( رُبَّ ) وانظر شرح السبغى للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ . وانظر هذه المقارنة فى الأصول ٣١٧/١ - ٣١٨ .

(٤) الكتاب ٢٩١/١ ، وهو يعنى ( كَمْ ) و ( إِذْ ) ،

- ٣٠٩ -

قال أبو علي : لم يفصل بين العشرين وما أشبهه ، وبين معموله لأن العشرين ليس في قوة ما شبه به من أسماء الفاعلين وكما قُبِحَ الفصل بين (عِشرين) وما عمل فيه ، كذلك قُبِحَ الفصل بين (كَمْ) ومعموله إذ كانت مُشَبَّهة به ، فلذلك قال : كَمْ دِرْهَمًا لك أقوى من (كَمْ لك دِرْهَمًا) <sup>(١)</sup>.

قال : : وكَمْ رجُلًا أَتاك أَقوى من كَمْ أَتاك رجُلًا ، و (كَمْ) هوها هنا فاعل <sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : (كَمْ) ها هنا فاعل في المعنى لا في اللفظ ، وتقديره ارتفاعه بالابتداء .

قال : فإن أردت هذا المعنى قلت : كَمْ لك غِلْمَانًا <sup>(٣)</sup> .  
أى تجعل غِلْمَانًا تَمييزًا لـ (لَكَ) فإذا فعلت ذلك لم يَجُزْ تقديم التَّمييز .

(١) إنما صارت (كَمْ دِرْهَمًا لَكَ) أقوى من (كَمْ لك دِرْهَمًا) لأنه لم يفصل في الأولى بين (كَمْ) ومعمولها ، وفصل بينهما في الثانية والفصل وإن كان عربيًا جيدًا عند سيبويه إلا أنه لا يجوز في (العشرين) فلا تقول : (العشرون لك دِرْهَمًا) انظر الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٢/١ ، مع اختلاف طفيف في بعض الألفاظ .

(٣) الكتاب ٢٩٢/١ ، وعبارة سيبويه بتمامها : « ولم يَجُزْ يونس والخليل (كَمْ علمانا لك) لأنك لاتقول (عشرون ثيابا لك) إلا على وجه (لك مائة بيضا) ، وعليك راقود خلا ، فإن أردت هذا المعنى . . . الخ » . وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ ، وانظر الأصول ٣١٥/١ - ٣١٦ .

٤٠٤ ط

**قَالَ :** فإذا قلت : كم جَرِيماً أَرْضُكَ ؟ فأرضُك مرتفعة بكم<sup>(١)</sup> ، لأنها مُبتدأةُ والأرض مَهْيئةٌ عليها<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : جعلَ المبتدأ ( كَمْ ) وهى فسكرة ، و ( أَرْضُكَ ) خبره وهو معرفة ، وقد كان أبو بكر أجاز مرّةً فى ( كَيْفَ زَيْدٌ ) أن يكون ٣٩/ب ( زَيْدٌ ) الخبر و ( كَيْفَ ) المبتدأ<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وإن شئت قلت : كم غِلْمَانٌ لك<sup>(٤)</sup> ؟  
قال أبو بكر : يسكون للفسر لـ ( كَمْ ) رجلاً ونحوهما ، كأنك قلت : أعشرون رجلاً غِلْمَانٌ لك<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ٢٩٢/١ .

(٢) لم أجد هذا الرأى فى المصادر المتاحة لدى ، والذي جاء عن ابن السراج أن ( كيف ، وأين ) وما أشبهها مما يستفهم به من الأسماء تعرب أخباراً ، وأن المعنى فى ( كيف زيد ) : على أى حال زيد ، ولكن الاستفهام الذى صار فى ( كيف ) جعل لها صدر الكلام ، وهو فى الحقيقة الشئ المستفهم عنه . انظر الأصول ٦٠/١ ، ولم أجد من جعل ( كيف ) أو ( أين ) مبتدأ ، ( وكيف ) تكون خبراً قبل ما لا يستغنى نحو ( كيف أنت ) ؟ و ( كيف كنت ) ؟ ، وحالا قبل ما يستغنى نحو ( كيف جاء زيد ) ؟ . انظر مغنى اللبيب ٢٧١/١ - ٢٧٢ .

(٣) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٤) أورد الفارسى قول أسستاده مختصراً ، وابن السراج يقول واعلم أنه لك ألا تذكر ما تفسر به ( كَمْ ) كما جاز لك ذلك فى العدد تقول : كم درهم لك ، فالتقدير : كم قيراطاً لك ، ولا تذكر القيراط



٤٠٣

**قال :** والاسمُ المذنُونُ قد يفصل بينه وبين الذى يعملُ فيه<sup>(١)</sup> ،

قال أبو على : مثالُ ذلك أنك تقول : ( كَمْ رَجُلٌ فى الدَّارِ  
أَعْطَيْتَ ) فى الخبر ، ثم تقولُ : ( كَمْ فى الدَّارِ رَجُلًا أَعْطَيْتَ ) ، فننصب  
فى الخبر للفعل<sup>(٢)</sup> .

**قال :** وليس زَيْدٌ مِنَ المَرَارِ<sup>(٣)</sup> .

←

وتقول : كم غلمانك ، والمعنى : كم غلاما غلمانك ، ولا يجوز الا الرفع  
فى ( غلمانك ) لانه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة ، فكانك قلت :  
أعشرون غلمانك ؟ • ولا يجوز : كم غلمانا لك ، كما لا يجوز :  
أعشرون غلمانا لك • الاصول ٣١٦/١ - ٣١٧ •

وقال أبو سعيد : « فاذا قلت : ( كم غلمانا لك ) . لم يجز على  
وجه من الوجوه ، لأنك انت نصبت ( غلمانا ) على التمييز لم يجز ،  
لأن ( كم ) فى الاستفهام لاتميز الا بواحد كعشرين ، وان نصبتها على  
الحال لم يجز • • • شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٥ •  
(١) الكتاب ٢٩٥/١ •

(٢) انظر علة هذا فى شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٥ •  
(٣) الكتاب ٢٩٥/١ ، وزيد هنا اشارة الى التى فى المثال الذى  
ساقه سيبويه وهو قوله : ( كم قد أتانى زيد ) ، وأن ( زيد ) هنا  
ليس من ( المرار ) المفهومة من بيت القطامى :

كم نالنى منهم فضلا على عدم اذ لا أكاد من الاقتار أحتمل  
أى كم المرار التى نالنى فيها الفضل ، ونصب ما بعد ( كم ) على  
التمييز من أجل الفصل بين ( كم ) ومجرورها وهو قبيح • انظر الكتاب

←

- ٣٠٤ -

أى : فلا يجوز أن يُفسر (كَمْ) ، يريد إنما يُفسره المضمر وهو في  
التقدير كَمْ مَرَّةً ، أو كَمْ يوماً أنا في زيد .  
قال : وقد قال بعض العرب :  
كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً \* (١)

←

وهامشه ٢٩٥/١ ، قال أبو سعيد : « اذا فصلت بين ( كَمْ ) وهي  
خافضة وبين ماتخفذه ، فان الاحسن حملها على لغة من ينصب بها لقبج  
الفصل بين الخافض والمخفوض . . .  
واهل الكوفة يخفضون ما بعد ( كَمْ ) في كل حال ( يمين ) ،  
فان اظهرتها فهي الخافضة ، وان حذفت وخفضت فهي مقدرة ، فلذلك  
فصلوا بين ( كَمْ ) والمخفوض » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ .  
وانظر البيت وتفسيره في النكت ٥٣٠/١ ، انظر اختلاف النحويين في  
الفصل بين ( كم ) وتمييزها في الانصاف ٣٠٣/١ .  
(١) اشارة الى ما يروى في بيت الفرزدق من الكامل من جواز  
الرفع والنصب والخفض في لفظ ( عَمَّة ) ، والبيت من الكامل  
وهو قوله :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري  
وقد جاءت رواية الرفع هذه في هذا الموضع من الكتاب ٢٩٥/١ ،  
وكان سيبويه قد ذكر روايتي الخفض والكسر في ( عَمَّة ) ، انظر  
الكتاب ٢٥٣/١ - ٢٩٣ . والبيت في الديوان ٣٦١/١ بخفض معمول  
( كَمْ ) ونصب ( فدعاء ) وقدم ( الخالة ) وآخر « العمة » ، وأنشده  
المبرد وقال : « اعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه ( البيت ) :  
فاذا قلت : كَمْ عَمَّةً ، فعلى معنى : رب عمة ، واذا قلت : كم عمة ؟

←

٣٠٥

## قال : نَجْعَل (كَمْ) مِرَاراً (١) .

←

فعل الاستفهام ، واذا قلت : كم عمة ، أوقعت (كَمْ) على الزمان ، فقلت : كم يوما عمة لك وخالة قد حلبت على عشارى وكم مرة ، ونحو ذلك ، المقتضب ٥٨/٣ ، وانظر الأصول ٣١٨/١ - ٣١٩ ، الذئى عول على المقتضب كثيرا ، وأنشد أبو على البيت فى المسائل المنورة ٧٩/ ، وقال : « فاما النصب فى العمة فتجعل (كَمْ) رفعا بالابتداء ، و (حَلَبْتُ) خبرها ، و (عمة) تفسير العدد ، كأنه « عشرون عمة حلبت » ٠٠٠ وأما الرفع فى العمة اذا قال : (كَمْ عمة) فتكون (كَمْ) فى موضع نصب ، وتقديره « كم عمة حلبت على عشارى » مرارا ، فتكون (كَمْ) فى معنى (مرارا) فيصير ظرفا للحلب ، وذكر السيرافى الوجوه الثلاثة وقال : « أجودها الخفض لأنه خبر (كَمْ عمة) » ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٦ ، انظر البيت فى شرح ابن النحاس لأبيات سيبويه ١١٨/ ، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ١٥٠/ ، حيث عد (كَمْ) فى البيت خبرا ، وقال انه لا يجوز أن يكون استفهاما لفساد المعنى به ، وانظر أيضا الافصح ٢٢٢/ ، وتوجيه امرابه ص ٢٢٣ ، المقرب ٣١٢/١ ، شرح المفصل ١٣٣/٤ ، شرح الكافية الشافية ١٧٠٧/٤ ، مغنى اللبيب ٢٤٥/ ، شرح ابن عقيل ١٠٥/١ ، شرح شواهد المغنى ٥١١/١ ، شرح جمل الزجاجى لابن هشام ٢١٧/ ، الجمل للزجاجى ١٣٧/ انظر الخزانة ١٢٦/٣ ، العينى ٥٥٠/١ ، ٤٨٩/٤ ، انظر أيضا البيت فى التبصرة والتذكرة ٣٢٢/١ ، الهمع ٢٥٤/١ ، الدرر ٢١١/١ ، التصريح ٢٨٢/٢ الأشمونى ٩٦/٤ ، ٩٧ .

(١) الكتاب ٢٩٥/١

(٢٠ - التعليقة)

٤٩٠

قال أبو علي : قوله : جعل ( كَمْ مِرَاراً ) أى كأنه قال : كَمْ مَرَّةً  
عَمَّةً لك ، أى عشرين مَرَّةً حللت عَمَّتَكَ ، وموضع ( كَمْ ) نصب  
على الظرف .

**قال :** فإن قال قائل : أُضْمِرَ ( مِنْ بَعْدُ ) فيها ،  
فيل له : ليس في كل موضع يُضْمَرُ الجار (١) .

قال أبو علي : الْحِجَّةُ في أن ( مِنْ ) لا تَضْمَرُ بعد ( فيها ) في قولك :  
( كَمْ فيها رَجُلٌ ) (٢) وأن إضمار الجار لا يصلح هنا ، وهو غير  
مُطَرِّد في كل موضع ، أنه إذا أضمِرَ عوض منه في أكثر المواضع  
نحو :

وَجَدَّاءَ لَا يُرْجَى بِهَا (٣) .

(١) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٥/١ .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل أنشدته سيبويه في الباب منسوباً  
إلى العنبري وهو قوله :

وجداء ما يرجى بها ذو قرابة لعطفها ، وما يخشى السماء ربيها  
وفيه خفض ( جداء ) برب المضمرة ، انظر الكتاب وهامشه  
٢٩٤/١ ، ١١٤/٢ ، انظر أيضاً شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ ،  
النكت ١/٥٢٨ ، ٩٥٤ ، قال : والجداء ، فلاة لاماء فيها ، والسماء :  
الصائدون نصف النهار ، ورببها : وحشها ، شرح الرامني للكتاب ،  
ج ٢ ق ١٥٨ ، ١٥٩ ، قال : « حذف رُب » ، وجعل الواو عوضاً  
منها ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٢٧/١ ، وروى في اللسان  
٤٠٠/١٤ ( سما ) وفيه ( لا ) النافية مكان ( ما ) في الصدر والمعجز .

٤٠٧

الواد هوَضُّنْ مِنْ (رُبِّ) ، وليس هذا عوضُ منه ، فإضماره  
إدأ شاد ،

أنشد :

كَمْ بِجُودٍ مَقْرَفٌ .....

الجرُّ والرفع والنصبُ على ما سرفنا (١) .

(١) الكتاب ١٩٦/١ ، وهذا جزء من بيت من الرمل اختلفت المصادر في نسبته وفيه جواز الوجوه الاعرابية الثلاثة في ( مَقْرَف ) ، فالرفع على جعل ( كَمْ ) ظرفاً للتكثير ، و ( مَقْرَف ) مبتدأ ، وخبره ما بعده ، والنصب على التمييز والجر على جواز الفصل بين ( كَمْ ) ومعمولها ضرورة . والبيت بتمامه هو :

كَمْ بجود مَقْرَف نال العلى وكريم بخله قد وضعه

أنشده المبرد ولم ينسبه لأحد ، انظر المقتضب ٦١/٣ ، وفيه ( وشريف ) مكان ( وكريم ) ، الأصول ٣٢٠/١ ، الجمل ١٣٦ ، ورواه أبو على بنصب ( مقرفاً ) على التمييز و ( كريماً ) على العطف ، والمج الى بقية الوجوه الجائزة فيه ، انظر المسائل المنثورة ٧٨ . التبصرة والتذكرة ٣٢٤/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٧/١ ، الانصاف ٣٠٣/١ ، انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٩ شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٤ ، النكت ٥٣٠/١ ، والبيت لم ينسب فى واحد من المصادر السابقة ، الا أن صدر الدين البصرى أورده ضمن أبيات فى الحماسة البصرية ١٠/٢ مطلعها :

ليت شعرى عن أميرى ما النى غاله فى الحب حتى ودنه

والأبيات منسوية الى عبد الله بن كريض ، ونسب فى حاشية شرح المفصل ١٣٢/٤ الى أنس بن زعيم نقلا عن الأغاني ، وانظر المقرب ٢١٣/١ وانظر شرح الشافعية ٥٣/٤ ، وروى بنصب ( مقرفاً ) فى شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٢٩ ، الهمع ٢٥٥/١ ، الدرر ٢١٢/١ - ٢٠٦/٢ ، الأشمونى ٢٩٨/٤ .

قال أبو بكر : إذا رفع (مقرّف) جعل (كَمْ) مِرَاراً (١) وارتفع  
مُعرفٌ لأنه (٢) مبدأ فاعل في المعنى ، وإذا نصبت فلان (يَجُودِ) قد  
فصلت ، وإذا جرّرت فعلى (كَانَ أَصْوَاتٌ مِنْ إِيغَالِهِنْ) (٣) .

**قال :** وتقول : كَمْ قَدْ أَتَانِي لَارْجُلٌ وَلَا رَجُلَانِ ، وَكَمْ عَمْدٍ لَكَ

(١) يبدو أن قول ابن السراج ينتهى هنا ، وهذا ما أثبتته في  
الأصول ٣٢٠/١ ، وأما بقية التوجيه فلا بى على نفسه ، وهو مardده في  
المسائل المنثورة / ٧٨ .

(٢) في المخطوطة كلمة ( فاعل ) هنا ، وأظنه سهوا من الناسخ ،  
لأن مذهب أبى على رفع الاسم على الابتداء إذا كان بعده فعل ، وهو مذهب  
البصريين وقد أعاد الكلام نفسه عندما ناقش أحوال ( كَمْ ) في البيت ،  
انظر المسائل المنثورة / ٧٨ ، وانظر المقتضب ١٢٨/٤ .

(٣) هذا بعض بيت لذي الرمة من البسيط وهو قوله :  
كَانَ أَصْوَاتٌ مِنْ إِيغَالِهِنْ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيحِ  
انظر ديوانه / ٩٩٦ ، وهو أحد شواهد الكتاب ، وقا ، أنشده  
سبيويه في أكثر من موضع ، انظر الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ ،  
وفيه شاهد على الفصل بين المضاف والمضاف إليه . بالجاء والمنجور  
لضرورة الشعر ، يريد : كان أصوات أواخر الميس أصوات الفرائح ،  
انظر المقتضب ٤٧٦/٤ ، الأصول ٤٠٣/١ ، ما يحتمل الشعر من  
الضرورة / ٢١٧ ، والخصائص ٣٠٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ١٠/١  
المسائل المنثورة / ٧٨ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٨١/٢ ، ضرائر  
الشعر لابن عصفور / ١٩١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٢٢ ، ١٠٠  
عيان الشعر / ٧٠ ، العمدة / ٦٠ الموشح / ٢٩٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ،  
٣/٧٧ ، الصناعتين / ١٨٢ شرح ديوان الحماسة ٣/١٠٨٣ ، الانصاح  
/ ١٢٨ ، الحجة لابن خالوية / ١٥١ . وانظر شرح أبيات سبيويه  
لابن النحاس / ٥٠ ، ١٢٨ .

لَا عِبْدَ وَلَا عِبْدَانِ (١) .

قال أبو علي : لَا يَخْلُو قَوْلُكَ : (لَا رَجُلٌ) مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُلاً لِسَمٍّ ، أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى مَا حُمِلَ عَلَيْهِ (كَمْ) وَمَبْدَلاً مِنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُلاً لَهَا لِإِدْخُولِ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَيْهِ ، فَنَ حَيْثُ لَا يَجُوزُ عِشْرُونَ لَا رَجُلًا ، فَيُفْسَرُ قَوْلُكَ : عِشْرُونَ بِـ (رَجُلًا) وَقَبْلَهُ حَرْفُ عَطْفٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْسَرَ (كَمْ) بِـ (لَا رَجُلًا) ، وَلَا رَجُلَانِ وَإِذَا لَمْ يَجْزُ هَذَا ثَبَتَ أَنَّهُ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ مِنَ الْبَدَلِ مِنْ (كَمْ) وَالْحَمْلِ عَلَى مَوْضِعِهِ (٢) .

**قَالَ :** أَوْ يَجْمَعُ مَنَسْكُورٍ (٣) .

قال أبو علي : هَذَا رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ : بِالْوَاحِدِ كَأَنَّهُ قَالَ : بِالْوَاحِدِ الْمَنَسْكُورِ أَوْ يَجْمَعُ مَنَسْكُورٍ وَهَذَا جَائِزٌ فِي الَّتِي تَقَعُ فِي الظَّهِيرِ ، أَيْ جَائِزٌ فِي الَّتِي تَقَعُ فِي الظَّهِيرِ أَنْ تُفْسَرَ بِالْجَمْعِ الْمَنَسْكُورِ (٤) .

(١) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) انظر المسائل المنثورة / ٨٠ .

(٣) الكتاب ٢٩٦/١ ، وَعِبَارَةُ سَيِّبِيهِ هِيَ ، لِأَنَّ كَمْ تُفْسَرُ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعَدَدِ بِالْوَاحِدِ الْمَنَسْكُورِ كَمَا قُلْتُ (عِشْرُونَ هَرَمًا) أَوْ يَجْمَعُ مَنَسْكُورٍ نَحْوِ (ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ) وَهَذَا جَائِزٌ فِي الَّتِي تَقَعُ فِي الظَّهِيرِ ، .  
(٤) مَزَجَ أَبُو عَلِيٍّ تَفْسِيرَهُ بِكَلَامِ سَيِّبِيهِ أَيْ أَنَّ كَمْ الْخَبَرِيَّةُ يَكُونُ تَمْيِيزًا مَفْرَدًا مَنَكْرًا نَحْوِ (كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ لَا رَجُلًا وَلَا رَجُلَيْنِ) أَوْ يَكُونُ جَمْعًا مَنَكْرًا نَحْوِ (كَمْ رَجُلًا أَكْرَمْتَ ٠٠٠) مِثْلُهَا مِثْلُ الْعَدَدِ إِذَا قُلْتُ (عِشْرُونَ رَجُلًا) أَوْ قُلْتُ (ثَلَاثَةَ رَجَالٍ) ، وَهَذَا بِمَا يَمَيِّزُهَا عَنْ (كَمْ) (الاسْتِفْهَامِيَّةِ الَّتِي لَا يَكُونُ تَمْيِيزًا إِلَّا بِفِرْدٍ مِثْلُهَا مِثْلُ الْعِشْرِينَ حِينَ تَقُولُ (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) أَوْ نَحْوَهُ ،

- ٣١٠ -

**قال** : لأنه لو كان عليه لكان محلاً ولكان نقضاً (١) .

أى : لأنك فى قولك : عشرون مثبتاً شيئاً ، وفى قولك : لا رجلاً  
٤١/ب ولا عبداً ، نافٍ ، فقد ناقضت . /

**قال** : ومثل ذلك قولك لارجل : كم لك عبداً ؟ فيقول : عبداً  
أو ثلاثة أعبداً ، حمل الكلام على ما حمل عليه كم .

أى : على ما حمل عليه السائل كم .

ولم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد الذى يسأل عنه ، إنما على  
السائل أن يفسر العدد حتى يجهزه المسؤول عن (٢) العدد ثم يفسره  
بعد إن شاء .

أى : المسؤول بعد إن شاء (٣)

قال أبو بكر (٤) : قوله ولم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد .

أى : إذا قال السائل : كم عندك ، أو كم رجلاً أتانى ، لم يرد  
من المسؤول أن يفسر له العدد الذى يسأل عنه ، وهو (كم) إنما يفسر

(١) الكتاب ٢٩٦/١ ، والحديث متعلق بالنقطة السابقة ، وانظر

الأصول ٣١٦/١ - ٣١٧ ،

(٢) فى المخطوطة (على) .

(٣) الكتاب ٢٩٦/١ - ٢٩٧ ، والعبارتان المبدوءتان بقوله (أى) لا

لا على

(٤) هو أبو بكر بن السراج ، لوقته سنه ثمان مائة وثمانين .



- ٣١١ -

ذا على السائل ، وعلى المسؤول أن يُجيبَ على موضع إعراب (كَمْ) فيقول<sup>(١)</sup> : عِشْرِينَ رَجُلًا ونحوه (١) .

قال أبو علي : قوله : حقُّ يُجيبه على العدد (٢) ، أى إذا سُئِلَ ، فَعِيل له : كَمْ رَجُلًا أتاني ؟ قال : رَجُلَانِ أو عشرون رجلا فأجابه على ما يستحق (كَمْ) من الإعراب ، وهو العدد أعني (كَمْ) لا يجيبه على الذى يفسر العدد وهو (رَجُلًا) فى قولك : كَمْ رَجُلًا أتاني . وقوله ثُمَّ يُفسره بعد إن شاء (٣) .

أى : يفسر الجواب الذى يُجيب به السائل إن شاء ، أى إن كان مما يحتاج أن يفسر نحوه : عشرون ، وثلاثة ، وما أشبهه مما يحتاج إلى التفسير فأما إذا أجابه بما يجمع النوع والعدد نحو : رَجُلَانِ لم يحتاج إلى التفسير .

وقوله : فَعِيل فى الذى يفسر به العدد (٤) .  
فالذى يفسر به العدد هو (رَجُلًا) من قولك : عشرون رَجُلًا ونحوه إذا كان جواباً لـ (كَمْ رَجُلًا عندك) ؟

(١) الذى فى الأصول ٢٢٠/١ قريب من هذا وإن اختلفا لفظاً ، فعلى الأصول قوله : « وأعلم أنك إذا قلت : كَمْ من درهم عندك ؟ فلا يجوز أن تقول : عندك عشرون من درهم ٠٠٠ ، ولعل الفارسى كان يروى بالمعنى . »

(٢) هذه بعض عبارة سيبويه وقد مر ذكرها ، انظر الكتاب ٢٩٧/١ وانظر تفسير السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٥ ؛

(٣) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) الكتاب ٢٩٧/١ ؛

قال : فيعمل في الذي يفسر به العدد ، كما أعمل السائل ( كَمْ )  
 فيما بين به العدد (١) .  
 قال أبو علي قوله : العدد هنا هو : عشرون ونحوه إذا كان جواب  
 كَمْ رجلاً عندك .

قوله : كما أعمل السائل ( كَمْ ) في العدد (٢) .

أى : حين قال : كم عبداً عندك ؟  
 قال : تقول : كم مأخوذاً بك ؟ إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك  
 في موضعك (٣) .

قال أبو علي : أى لئلا جاز لك أن تقول في الخبر : كم لك ؟ فلا تعمله  
 في شيء ، ولم يكن قولك ( لك ) مما يجوز أن يعمل فيه ( كَمْ ) جاز لما  
 ذكرت بعده ما يعمل فيه أن تجعله بنزلة ما لم يعمل فيه ، وهذا مثل  
 إجازته الإلقاء في حد ( إن ) في قوله : إن زيدا لفيها قائم ، لئلا لم يكن  
 قوله : ( إن زيدا إليك مأخوذاً ) إلا لغوا (٤) .

(١) الكتاب ٢٩٧/١ وفيه « كما أعمل السائل ( كَمْ ) في العبد »  
 وعبرة أبي على تبدو أصح ، وعند السيرافي : « كما أعمل السائل ( كم )  
 في العدد » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ .

(٢) هذه عبارة سيبويه السابقة ، الكتاب ٢٩٧/١ ، وقد قرب  
 تفسير أبي على هنا من لفظ سيبويه حين أعمل ( كَمْ ) في العبد .

(٣) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) قال أبو سعيد : « كم مأخوذ بك ، وتأويله : كم رجلاً  
 مأخوذ بك ، ومأخوذ بك ، ومأخوذ خبر ، ولو نصبت « مأخوذاً لم يتسم  
 به »

**قال :** ولا يجوز في (رُبَّ) ذلك ، لأن (كَمْ) اسم ، و (رُبَّ) غير اسم فلا يجوز أن تقول : رُبَّ رَجُلٍ أَلَكَ (١) .

قال أبو علي : لا يجوز أن تقول : رُبَّ رَجُلٍ لَكَ ، وإنما جاز في الخبر أن تقول : كَمْ لَكَ ، وكم مأخوذٌ بك ، لأن (كَمْ) اسم ، فسكانك قلت : ثلاثةٌ أو مساويةٌ / ، أو نحوهما مما يُضَافُ من العدد وأُخبرت عنه غير ٤٢ / أ مضاف إلى ما يفسره ، ولا يجوز ذلك في (رُبَّ) لو قلت : رُبَّ رجل لم يَجُزْ ، لأن (رُبَّ) حرف حر ، وحروف الجر لا تعلقُ .

←

الكلام ، واحتججت إلى خبر إذا قلت : كم مأخوذاً ، بل لم يتم حتى تقول في الجنس أو ما أشبه ذلك « شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ .

(١) الكتاب ٢٩٧/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ .

- ٣١٤ -

هذا باب ما جرى تجرى كم في الاستفهام (١):

قال : وكأين (٢) معناها معنى (رُب) .

قال أبو علي : في أنه يقع صدرأ كما يقع (رُب) صدرأ .

قال : وقال كذا وكأين كعملتا فيما بعدهما ، كعملل أمضاهم

في رجل (٣) .

(١) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) في المخطوطة « وكان » والصواب من الكتاب ٢٩٨/١ .

وقد ذكر أبو سعيد خمس لغات في (كأى) ، وأن أصلها وافصحها (كأى) مشددة ، والوقف عليها بغير نون ، وبعدها في الفصاحة والكثرة (كأين) على مثال (كأعن) ، وهى أكثر من الأولى في شعر العرب ٠٠٠ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٧ . ويرى الرماني أن (كأين) في التركيب بمنزلة (كان) ، وأنها منقولة عن شبيهه ما قبلها بما بعدها الى شبيهه ما بعدها من معنى الاسم بمعنى الخبر ٠٠٠ انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٦٣ ، وفرق أبو علي بين الكاف التي في (كأن) والكاف التي في (كأين) ، وذلك أن التي في (كأين) مثل الكاف التي في قولهم كذا وكذا درهما ، حيث جعلتا مع ما بعدهما بمنزلة شيء واحد ، فصارت الكلمتان لاتدلان على التشبيه كما تدل الكاف عليه في (كأن) ، انظر المسائل العضديتة ٦٢/١ ، وروى السيرافي عن الفراء أن (كأين) بمعنى (كم) لكنه رجح ما ذهب اليه سيبيويه . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٨ ، وقله غقد أبو علي مسألة خاصة عالج فيها حقيقة (كأين) و (كأين) انظر المسائل البغداديات ٣٩٣/١ هـ ٣٩٤ (٣) الكتاب ٢٩٨/١ .

- ٣١٥ -

قال أبو علي : المجرور بأفضل وهو ( هُمُ ) فَعَلَّ بين الجار والمنصوب  
فانتصبا جميعاً عن تمام الاسم بالإضافة كما يفتصبان عن تمامه بالنون  
أو التنوين (١) .  
قال أبو علي : كَأَيُّ أى مضافة إليها الكاف ، فالتنوين في أى هو بمنزلة  
( هُمُ ) في أفضلهم .

---

(١) يريد فني مثل قولك : لا يزيد أفضلهم رجلاً ،

هذا باب ما ينتصب نصبكم إذا كانت مُنَوَّنة  
في الخبر والاستفهام (١)

قال أبو علي : هذه الأبواب تتفق في أن انتصاب الاسم فيها عن تمام  
الاسم ، إلا أن التمام يختلف ، فنه اسم تمامه بالإضافة نحو ( أَفْضَلُهُمْ )  
ومنه اسم تمامه بالنون نحو ( عِشْرِينَ ) ، و ( خَيْرٍ مِنْهُ ) ومنه مُشَبَّه تمامه  
بما تم بالنون نحو ( كَمْ ) في الاستفهام .

قال ويحذف من النوع ما يحذف من نوع العشرين والمعنى مختلف (٢) .  
قال أبو علي : قوله : ويحذف من النوع ، أى يحذف من الألف  
واللام من قولك : لى مثله من العبيد ، كما يحذف من قولك عشرون من  
الدرهم (٣) ، وقوله : والمعنى مختلف ، لأن العبد هو المثل والعشرون ليس  
بالدرهم ، لأن العدد غير المعدود .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا كان المميز عدداً كان المميز واحداً  
وإذا لم يكن عدداً فإن شئت جمعت المميز واحداً ، وإن شئت جعلته جمعاً  
وعلى كلا القولين جاء القرآن ، قال تعالى ﴿ يَا لَأَخْصَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ (٤)  
وقال سبحانه ﴿ يُخْرِجُكُمْ مِنْ ظِلَالٍ ﴾ (٥) فأورد (٦) .

(١) الكتاب ٢٩٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٨/١ .

(٣) أى تقول عند الحذف « عشرون درهما » .

(٤) سورة الكهف ، الآية ١٠٣ .

(٥) سورة المؤمن ، الآية ٦٧ .

(٦) انظر الأصول ١/٢٢٣ - ٢٢٤ .

قال أبو علي : وإنما يفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع .

**قال :** وإن شئت قلت : لى ملء الدار رجلاً ، وأنت تريد : جميعاً ، فيجوز ذلك كبنزله في ( كم ) و ( عشرين ) وإن شئت قلت : رجلاً ، فجاز [ عنده ] كما جاز في ( كم ) حين دخل فيها معنى ( رُبَّ ) (١) .  
قال أبو علي : أى لأن المقدار خبر ، فهو مخالف له ( كم ) إذا كان استفهاماً ، وموافق له إذا كان خبراً ، فكما جاز أن تفسر ( كم ) إذا كان خبراً بالواحد والجميع ، كذلك / جاز أن يفسر المقدار فيهما إذا كان ٤٢/ب خبراً مثله (٢) .

وقوله : فجاز كما جاز في ( كم ) أى حين قلت : كم عبيداً لك ، وأنت تريد الخبر ، لأنك تقول : رُبَّ عبيدٍ (٣) .

**قال :** ومثل ذلك : تالله رجلاً ، كأنه أضمر : تالله ما رأيت كالموم رجلاً (٤) .

- 
- (١) الكتاب ٢٩٨/١ ، وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة .  
(٢) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : وقوله : وإن شئت قلت رجلاً ، لأنه خبر يجرى مجرى ( كم ) التى فى معنى ( رب ) فى جواز الجمع ، ويصير ( ملء الدار رجلاً ) من باب ( ملؤه عسلاً ) ، لأن الثانى هو الأول ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٩ ، ومعنى قول أبى سعيد « لأن الثانى هو الأول » أى قولك « ملؤه عسلاً » معناه « عسل ملؤه » ، وقولك « ملء الدار رجلاً » على معنى « رجال ملء الدار » .  
(٣) هذا القول متصل بسابقه ، وقد مزج الفارسى شرحه بكلام سيبويه . انظر الكتاب ٢٩٨/١ .  
(٤) الكتاب ٢٩٩/١ .

(سَالَوْمُ رَجُلًا) بمعنى (مَا رَأَيْتُ كَرَجُلٍ أَرَادَ الْيَوْمَ رَجُلًا)  
تُحَذِّفُ وَاخْتِصِمِرْ .

قَالَ : وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ : وَيَحَهُ مِنْ رَجُلٍ ، وَحَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ<sup>(٢)</sup> .  
قال أبو علي : أبو العباس يقول : إِنْ ( مِنْ ) هُنَا دَخَلَتْ لِأَنَّ الْأَسْمَ  
قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ هُنَا ، فَإِذَا دَخَلَتْ ( مِنْ ) أَعْلَمْتُ أَنَّ الْأَسْمَ  
لِلتَّحْمِيصِ دُونَ الْحَالِ<sup>(٣)</sup> .

#### (١) الكتاب ٢٩٩/١ .

(٢) انظر المقتضب ١/١٥١ ، ٣/٣٥ - ٣٦ . قال أبو سعيد :  
« يقال : ويحه رجلاً ، إذا قلت ذلك دللت على أنه معمود في الرجال ،  
متعجب من فضله فيهم ، فإذا قلت : ويحه فارساً ، دللت على أنه متعجب  
من فروسيته ، وإذا قلت : ويحه حافظاً ، فالتعجب وقع من حفظه دون  
سائر الأشياء فيه . . . صائر المنصوب فيه على التمييز يقتضى الجنس  
الذى يعلم المعنى الذى مدح به ، وهو يشبهه باب نعم رجلاً وبئس غلاماً  
. . . وإنما دخلت ( مِنْ ) في هذا الباب لأنه قد يجوز حمل المنصوب  
فيه على الحال إذا قلت حسبك به فارساً ، وحسبك به معينا ، وتنصبه  
على الحال . . فادخلوا ( مِنْ ) ليعلم أنه يراد الدلالة على الجنس  
المستحق به المدح دون الحال . . . » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٩



هَذَا بَاب مَا لَا يَمَعَلُ فِي الْمَعْرُوفِ إِلَّا مُضْمَرٌ (أ)

**قال :** وما انتصب في هذا الباب ، فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به ، وَوَيْحَكَ (٢) ،

قال أبو علي : وَوَيْحَ بينهما أن العامل في كل واحد منهما غير مُتَعَرِّفٍ فلا يقال : رجلاً حسبك به ، ولا رجلاً نعم زيد (٣) .  
**قال :** ومثل ذلك : رُبُّهُ رجلاً (٤) .

قال أبو علي : الهاء في (رُبُّهُ) مضمرة ليس بمخصوص معروف ، لكنه ضمير أضمرة قبل أن يذكر على شريطة التفسير .

**قال :** ومثل ذلك قوله : رُبُّهُ رجلاً ، كأنك قلت ويحه رجلاً (٤) يريد أن الهاء منعت (وَيْحَ) أن تضاف إلى (رجل) كما منعت الهاء في (رُبُّهُ) إضافة (رُبِّ) إلى رجل .

**قال :** ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مُظْهِرٌ (٥) .

(١) الكتاب ٣٠٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ ، وقوله « وويحك » ساقطة من بولاق ، وقد أثبتتها عبد السلام هارون في طبعته ، انظر الكتاب ١٧٥/٢ ( هارون ) لكنه بضمير الغائب لا المخاطب ، ووافقه أبو سعيد ، انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٠ .

(٣) وأنه لا يتقدم المنصوب على التمييز فيهما على عامله ، وأنه نكرة أيضاً .

(٤) الكتاب ٣٠٠/١ ، وانظر الانتصار / ق ١٤٣ - ١٤٦ حيث عرض ابن ولاد استدراك المبرد على سيهويه في هذا الباب ، ونقضه لذلك .  
(٥) الكتاب ٣٠٠/١ .

٣٤٠ -

قال أبو علي : الاعتراض في هذا الموضع على ما قلناه .

وينشد بيت جرير (١) .

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فَمِنَّا      فَمِنَهُمُ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فليس يمتنع على هذا الظاهر من أن يقع موقع المضمَر .

**قال :** وأما قولهم : نَعِمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ فهو بمنزلة قوله (٢) :

ذهب أخوه عَبْدُ اللَّهِ ، عَمِلَ نَعِمَ فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَمْعَلْ فِي (عَبْدُ اللَّهِ) ، وإذا

قال : عَبْدُ اللَّهِ نَعِمَ الرَّجُلُ ، فهو بمنزلة قوله : عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ (٣) .

(١) البيت من الوافر من قصيدة أنشأها جرير في مدح عمر بن

عبد العزيز مطلعها :

أبت عيناك بالحسن الرقادا      وأنكرت الأصادق والبلادا

انظر الديوان / ١٠٧ ، وفيه شاهد على الجمع بين فاعل نعم الظاهر

والتمييز النكرة ، تأكيداً ، وقد وجه الفارسي ذلك في المسائل البصريا :

٤٨٦/ ، وقال في الايضاح / ٨٨ : تقول : نعم الرجل رجلاً زيد ، فان

لم تذكر رجلاً جاز ، وان ذكرته فتأكيد ، قال جرير : ( تَزَوَّدَ ١٠٠

البيت ) ، المقتصد / ٣٧٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١/ ٦٠٦ .

انظر المقتضب / ٢/ ١٥٠ ، قال ابن جنى : « زاد الزاد في آخر

البيت تأكيداً لا غير » الخصائص / ٨٣/ ١ ، ٣٩٦ ، انظر المفصل / ٢٧٣ ،

شرح المفصل / ١٣٢/ ٧ ، شرح شواهد الايضاح / ١٠٩ ، المغنى / ٦٠٤ ،

المقرب / ١/ ٦٩ ، الأشعموني / ٢/ ٢٠٣ ، العيني / ٣/ ٣٤ ، ٣٠/ ٤ ، الدرر

/ ١١٢/ ٢ ، الخزانة / ٤/ ١٠٨ ، واللسان ( زود ) .

(٢) في المخطوطة : « فهو بمنزلة قوله : عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ ،

والصواب من الكتاب .

(٣) الكتاب / ١/ ٣٠٠ .

قال أبو علي : إذا قدر ( نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ) تقدير ( ذَهَبَ أَخُوهُ زَيْدٌ ) فالسكلام جملة واحدة بتقديره : زَيْدٌ ذَهَبَ أَخُوهُ ، فهو بمنزلة : زَيْدٌ مُتَطَلِّقٌ فَإِذَا قُدِّرَتْ كَذَا ، فعلمد الله مرتفع بالابتداء ، وإذا قال : نِعَمَ الرَّجُلُ عَمِدُ اللَّهِ ، فقدر عَمِدُ اللَّهِ جواباً ، كأنه لما قال : نِعَمَ الرَّجُلُ قِيلَ : مَنْ هُوَ ؟ فقال : عَمِدُ اللَّهِ مُجِيباً ، فعَمِدُ اللَّهِ خبر ابتداء محذوف ، فالفصل لمن هذا الوجه ، والآخر أن السكلام فيه جملتان ، وفي الوجه الآخر جملة واحدة . /

٤٣ / أ

**قال** : فتسكون هي وهو بمنزلة وَيَحَهُ (١) .  
قال أبو علي : هِيَ نِعَمٌ ، وهو المضمر ، أى والمضمر فيها بمنزلة وَيَحَهُ .

**قال** : نعى مرةً بمنزلة رَبُّهُ ، ومرةً بمنزلة ذَهَبَ أَخُوهُ (٢) .  
قال أبو علي : نِعَمَ رَجُلًا بمنزلة رَبُّهُ رَجُلًا ، وأزِيداً ضَرْبَتَهُ ؟ ونِعَمَ الرَّجُلِ مثل ذَهَبَ أَخُوهُ .

**قال** : الذى قَدَّمَ لما بعده من التفسير وسدَّ مكانه (٣) .  
أى : سدَّ الظاهر مكان المضمر .

(١) الكتاب ٣٠٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ .

(٣) الكتاب ٣٠٠/١ ، وعبارة سيبويه : « فتجرى ( نِعَمٌ ) مجرى المضمر الذى قدم لما بعده من التفسير وسدَّ مكانه ، لأنه قد بينه وهو نحو قولك : ( أزيدا ضربته ) » .

( ٢١ - التعليقة )

**قَالَ :** مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : عَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ فَارَهُ الدَّابَّةُ (١) .  
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : التَّوْفِيقُ بَيْنَ قَوْلِهِ : عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ الرَّجُلُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ هُوَ أَنَّ ( الْعَبْدَ ) بِمَعْنَى الْجَمِيعِ ، كَأَنَّ الرَّجُلَ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ ،  
 فَأَمَّا مِنْ جِهَةِ رَجُوعِ الضَّمِيرِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْخَبَرِ عَنْهُ ، فَهِيََا مُخْتَلِفَانِ ، لِأَنَّ  
 الضَّمِيرَ فِي قَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ الرَّجُلُ ، وَيَرْجِعُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الرَّجُلِ  
 وَفِي قَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ ، مِنْ ( فَارِهِ ) دُونَ ( الْعَبْدِ ) ، لِأَنَّ  
 عَبْدَ اللَّهِ لَيْسَ هُوَ الْعَبْدُ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ ( نَعَمْ ) ضَمِيرُ  
 إِلَى عَبْدِ اللَّهِ كَمَا يَرْجِعُ مِنْ ( فَارِهِ ) لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَوَ رَجَعَ إِلَيْهِ مِنْهُ دُونَ  
 الرَّجُلِ لَسَكَانَ مَرْفُوعًا ، وَقَدْ ارْتَفَعَ بِهِ الظَّاهِرُ الَّذِي هُوَ الرَّجُلُ ، وَأَيْضًا  
 فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مُتَخَصِّصٌ وَضَمِيرُهُ أَخْصَ مِنْهُ ، فَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْمَلَ فِيهِ ( نَعَمْ )  
 وَلَيْسَ فِي ( فَارِهِ ) مِثْلُ مَا فِي ( نَعَمْ ) فَيَمْتَنِعُ الضَّمِيرُ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ مِنْهُ  
 إِلَى صَاحِبِهِ كَمَا كَانَ الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ حِينَ قُلْتُ : عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ  
 الرَّجُلُ (٢) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِذَا قُلْتُ : عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ الرَّجُلُ ، فَالرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ  
 وَلَسْتُ تَرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِعَيْنِهِ ، أَيْ لَيْسَ الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ  
 بِعَيْنِهِ وَلَسَكَانَهُ يَسْكُونُ عَبْدُ اللَّهِ وَغَيْرُهُ ، فَالرَّجُلُ أَهَمُّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَدْ  
 هَادَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ذِكْرُهُ مِنَ الرَّجُلِ .

(١) الكتاب ١/٣٠٠ .

(٢) انظر المقتضب ٢/١٤٩ .

- ٣٣٣ -

**قَالَ:** كما أن الاسم الذي يظهر في رُبِّ قد يبدأ بإضمار رجلٍ  
قَبْلَهُ (١) .

أى : الاسم الذي يظهر بعد نَعَمْ ، نحو الرَّجُل ، قد يضم في  
نَعَمْ ، كما أن الذى يظهر بعد ( رُبِّ ) قد يضم فيقال : رُبُّ رجلاً ،  
وهما اسمان شائعان .

قال : فإنما منعك أن تقول : نَعَمْ الرَّجُل إذا أضمرت أنه لا يجوز أن  
تقول : حَسْبُكَ به الرجل إذا أردت معنى حَسْبُكَ به رجلاً (٢) .

قال أبو على : يقول : لم يَجْزُ أن يفسر ( نَعَمْ ) بالمعرفة لمضارعته  
عشرين وحسبك به رجلاً ونحوذا ، لأنها لا تنصرف ، كما أن هذه الأشياء  
لا تنصرف ولا تفسر إلا بالنكرات ، وكذلك ( نَعَمْ ) لم يفسر  
إلا بالنكرات إذا نصب .

قال أبو العباس : الاسم الذي يظهر في رُبِّ هو رجلٌ في قولك :  
رُبُّ رجلاً (٣) .

**قال :** فإنما قَبِّحَ : هذا الرجلُ المضمر .

[ يعنى الذى فى نَعَمْ رجلاً ] أن يوصف لأنه مبدوء/ به قبل الذى ٤٣/ب

يفسره، والمضمر المقدم قبل ما يفسره لا يوصف (٤) .

(١) الكتاب ٣٠١/١ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ .

(٣) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٢ .

(٤) الكتاب ٣٠١/١ ، وما بين المعقوفين تعليق لأبى على .

قال أبو العباس : إن قال قائل : لم لا يجوز : نعم رجلاً هو زيد ،  
فقد أكد المضمرة في نعم ؟ قيل : لا يجوز ، لأنك تنوى به أن يسكون قبل  
رجل ، والشئ المضمرة على شريطة التفسير لا يوصف قبل ذكر المفسر (١) .

قال أبو علي : إذا قلت : نعم الرجل هو ، فهو بمنزلة زيد لو قلت  
زيد ، وكذلك لو قال : نعم رجلاً هو ، لم يجوز إلا أن تنوى به التقديم  
كأنك قلت : هو نعم رجلاً ، فهو مرتفع بالابتداء .

**قال** : فهذا تقديره ، وليس معناه كعناه (٢) .

قال أبو علي : قوله : ليس معناه كعناه ، أى ليس معنى أخوه  
كالرجل لأن قولك : (أخوه) مختص ، و (الرجل) شائع ، فتقدير  
(الرجل) تقدير (أخوه) في أنه يرجع إلى المبتدأ منه راجع كما يرجع  
من (أخوه) وليس معناه كعناه في العموم والخصوص .

**قال** : ويدل على أن عهد الله ليس تفسيراً للمضمرة أنه لا يعمل  
فيه (نعم) بنصب ولا يرفع (٣) ، ولا يسكون عليها أبداً في شيء (٤) .  
قال أبو علي : ما يسكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به في ثاني  
وذلك أنك إذا قلت : ضرب عهد الله زيداً فقد يجوز أن يسكون

(١) أبو علي يروى هذا بالمعنى ، انظر المقتضب ١٤٤/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ ، والمقارنة هنا بين قوله : (عبد الله نعم الرجل) وقوله : (عبد الله ذهب أخوه) .

(٣) في المخطوطة : « ولا رفع » وما أثبتته هنا من الكتاب ٣٠١/١ .  
وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٣٢ .

(٤) الكتاب ٣٠١/١ .

( زَيْدٌ ) مرتفعاً بِضَرْبٍ ، إِذَا أُخْرِجَتْ ( عِبْدُ اللَّهِ ) ، فَإِذَا لَمْ يَجْزْ أَنْ  
تَنْصِبْهُ لَمْ يَرْتَفِعْ بِهِ .

**قال** : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الدَّارُ نِعْمَتِ الْبَلَدِ ، لِمَا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارُ  
أَفْحَمُوا التَّاءَ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ (١) .

قال أبو العباس : يقول : لَمْ يَعْتَدُوا بِهَا وَإِنْ لَفْظُوا بِهَا ، وَلِمَا كَانَ  
الْبَلَدُ هُوَ الدَّارُ أَفْحَمُوا التَّاءَ فِي ( نِعْمَتِ ) كَمَا أَنَّ ( مَنْ ) لِمَا كَانَتْ الْأُمُّ  
أَفْحَمَ التَّاءَ وَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَسْكُونُ فِي كَانَتْ تِلَا لِأَنَّهَا فَاعِلَةٌ ( مَنْ ) ،  
و ( مَنْ ) مَذْكُورٌ فِي اللَّفْظِ وَلَسْكَنَ حُلَّ عَلَى الْمَعْنَى (٢) .

وَأَنْشُدْ (٣) :

\* قَاوِمَاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبِيتَرِ \*

(١) الكتاب ٣٠٢/١ .

(٢) روى أبو علي كلام أبي العباس بمعناه دون لفظه ، وهو كثيرا  
ما يفعل ذلك . انظر المقتضب ١٤٩/٢ .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للراعي النجيري وعجزه :

ولله عينا خبت أريما فتى

انظر ديوانه ٣/ ، وأنشده المبرد شاهدا على جواز الرفع والنصب  
في قوله ( إِيْمَاءٌ ) وأن النصب فيه على الحال ، والرفع على القطع  
والابتداء ، انظر الكامل ٤٣/٤ ، وأنشده سيبويه لما تضمن من معنى  
المدح والتعجب ، ورفعه بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير ( أى فتى  
هو ) وما زائدة مؤكدة . انظر الكتاب وهاشمه ٣٠٣/١ ، وأنشده في  
الاختيارات ١٠/ هجزه منسوبة للزاعم وفيه لا والله كسوبا في مكان

- ٣٢٦ -

قال أبو بكر : إنما لم يمين (أيما) عدداً ولم تقع مُسْتِثْنَاة ، لأن الذي يمين به العدد واحد من نوع نحو رجله ودرهم ، وما أشبهه ، وليس (أيما) واحداً من نوع يمين به أو يميز به شيء ، وكذلك المستثنى لا يكون إلا واحداً من جماعة .

←

( والله عينا ٠٠٠ ) ، وقال : « يريد : لله ماضم ثوبا حبتو » ، ومثله في أساس البلاغة ١٠٣/١ ( ثوب ) ، انظر شرح الكافية ٢٧٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٠٢/٣ - ١٥٠٤ ، ديوان الحماسة بشرح التبريزي ٢٢٠/٢ وأنشده الأزهرى هكذا منسوباً للراعي :

فقام إليها حبتو بسلاحه      والله ثوبا حبتو أيما فتى

انظر تهذيب اللغة ١٥٥/١٥ ( ثاب ) ، انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٣٢ ، شرح الرمانى للكتّاب ، ج ٢ ق ١٦٧ ، ١٦٩ ، النكت ٥٣٨/١ ، شرح أبيات سيبيويه ٢٩٦/١ ( الريح ) شرح أبيات سيبيويه لابن النحاس ١٣٠/١ وانظر العيني ٤٢٣/٣ ، الخزائن ٩٨/٤ ، الهمع ٩٣/١ ، الدرر ٧١/١ ، الأشموني ١٦٨/١ ، ٢٦٢/٢



## هذا بابُ النِّداءِ (١)

قال أبو يسكر : أُقِيمَ العملُ في النِّداءِ عندى مقامَ العبارةِ عنه فنُصبَ الاسمُ (٢) بعدَ العملِ كما ينتصبُ بعدَ العبارةِ عنه .

**قال :** وإنما جازَ إقامةُ العملِ مقامَ العبارةِ ، لأنَّ العملَ نُطْقِيٌّ (٣) .

قال أبو على : العملُ بالعبارةِ عنه : ( نادَيْتُ ) ، فانصبَّ الاسمُ بعدَ

( كما ) وصارَ / في موضعِ نصبٍ كما ينتصبُ بعدَ ( نادَيْتُ ) إلا أنَّ الفصلَ ٤٤ / أ بين ما ينتصبُ بالعملِ نفسه وما ينتصبُ بالعبارةِ أنه إذا انتصبَ بالعبارةِ كان خبراً ، وإذا انتصبَ بالمعبرِ عنه لم يكن خبراً (٤) .

**قال :** والمفردُ رفعٌ وهو في موضعِ اسمٍ منصوبٍ (٥) .

قال أبو على : الاسمُ الذى يستحقُّ البناءَ في النِّداءِ هو الاسمُ المعرفة الذى يقع موقعَ الأسماءِ المضمرة ، المعرفةُ المبنية ، ففى وقعِ الاسمِ موقعَ اسمِ

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) ليس المنادى كله نصبا ، فالمعرفة تبنى على الضم لوقعها موقع أسماء الخطاب ، انظر الايضاح العضدى ٢٢٧ - ٢٢٩

(٣) ليس هذا من قول سيبويه ، ويبدو أنه عطف على قول أبي بكر بن السراج السابق ، وقد أردف أبو على ذلك بتعليقه .

(٤) أصل المنادى المفعولية على تقدير ( ادعو ) فقولك : يا زيد

بمعنى ( ادعو زيدا ) ، وأبو على هنا يفرق بين المنصوب بعد ( يا ) الندائية ، والمنصوب بعد الفعل ( ناديت ، أو دعوت ) من حيث الدلالة الحاصلة فى الحالىن ، وانظر شرح السبىرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٣٥ .

(٥) الكتاب ٣٠٣/١ .

مُعرف مبنى بنى لمشابهته له ووقوعه موقع مالا يسكون إلا مبنياً ، فأما  
للنكرة فلم تُبنى لأنها لم تقع [ موقع معرفة (١) ، ألا ترى أنك إذا قلت :  
يارجلًا ، لم ترد واحداً بعينه مقصوداً ، إنما ناديت واحداً من هذا النوع  
فكُلٌّ من أجابك منهم فهو الذى أردت ، وأنت فى المعرفة قاصدٌ لواحد  
بعينه ، ولو أردت رجلاً بعينه إذا ناديت لسيكان حكمه حكم (زَيْدٍ) فى  
أنه مقصودٌ بعينه .

فأما المضاف لحكمه حكم النكرة لأن المضاف لا يتعرف إلا بالإضافة  
فهو قيل إضافته نكرة ، فمن حيث لم يعجز أن تبنى النكرة لم يعجز أن  
يبقى المضاف ، فإذا أضيف تعرف ، وقيل بالإضافة كان نكرة فلم يعجز  
بناؤه من حيث لم يعجز ببناء النكرة (٢) ، فأما الاسم المضاف إليه فلا يجوز  
بناؤه كما بنى المفرد المعرفة ، لأنه ليس بمنادى .

قال : وقال الخليل وسألته عن يازيد نفسه ، ولأَتميم كَلَسَكُمُ  
ولأَقَيْسُ كَلَرَهَمُ ، فقال : هذا كله نصب (٣) .

قال أبو على : لأَتميمُ كَلَسَكُمُ جازئ أن يقال : كَلَسَكُمُ ، ويرجع  
الضمير ضمير خطابٍ ، وإن كان للاسم الغائب ، لأن هذا الغائب وقع

(١) يريد المفرد النكرة لا يبنى لأنه لم يقع موقع المعرفة ، انظر :  
الايضاح / ٢٢٩ .

(٢) انظر الايضاح / ٢٢٩ .

(٣) الثقات ١ / ٣٠٤ .

- ٣٢٩ -

موقع خطاب ، وبناؤه أيضاً كذلك . (١)

**قال :** وأما يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار ، إن شئت قلت :  
أجمعون وإن شئت قلت : أجمعين (٢) .

**قال :** ولا ينقصبُ على أهني (٢) .

قال أبو علي : أجمعون لا يجوز أن يلي فعلاً ، وإنما يسكون أبداً  
تابعاً للام ، مبنى على شيء أو مبنى عليه شيء ، فذلك قال : إنه محال  
أن يقول : أعني أجمعين (٣) .

(١) فسر ابن السراج هذا بقوله : « واعلم أن لك أن تصف زيدا  
وما أشبهه في النداء وتؤكد ، وتبدل منه ، وتعطف عليه بحرف العطف  
وعطف البيان أما الوصف فقولك : يازيد الطويل والطويل ، فترفع على  
اللفظ ، وتنصب على الموضع ، فان وصفته بمضاف نصبت الوصف لغيره ،  
لأنه لو وقع موقع ( زيد ) لم يكن الا منصوبا ، تقول : يازيد ذا الجمعة ،  
وكذلك اذا أكدته تقول : يازيد نفسه ، وياتيم كلكم ، وياقيس كلكم ،  
الأصول ٣٣٣/١ - ٣٣٤ . وانظر الايضاح ٢٣٠/ - ٢٣١ ، ويرى  
الرماني النصب في التوكيد على معنى الاضافة لأن المضاف ليس على  
تقدير الانفصال كما هو في ( يازيد الحسن الوجه ) اذ تقديره ( يازيد  
الحسن وجهه ) ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .  
(٢) الكتاب ٣٠٤/١ .

(٣) انظر الأصول ٣٣٤/١ ، الايضاح ٢٣١/ ، قال الرماني :  
« وتقول : ياتيم أجمعون وأجمعين بالرفع والنصب ، لأنه صفة المنادى  
المفردة ، فتارة يحمل على اللفظ ، وتارة على الموضع ، ولا يجوز نصبه على

- ٣٣٠ -

**قال :** ويدللك على أن (أَجْمَعِينَ) ينتصب لأنه وصف المنصوب  
قولُ يونس (١) . المعنى في النصب والرفع واحد (٢) .

قال أبو علي : قول يونس : المعنى في النصب والرفع واحد ، أى إذا  
انتصب فهو صفة ، كما أنه إذا ارتفع فهو صفة ، ولا يكون نصبه على  
أعني .

**قال :** قلت : أَرَأَيْتَ قَوْلَ الْعَرَبِ : يَا أَخَانَا رَيْدًا [ أَقْبِلْ ] ،  
قال : عطؤه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله وهو الأصل ، لأنه

←

أعني ، كما يجوز في ( الطويل ) ونحوه من الصفات ، لأن أجمعين لا يلى  
العوامل من أجل أنه في المرتبة الثالثة من مراتب التأكيد ، اذ المرتبة  
الأولى للمؤكد ، والثانية للتأكيد بكلهم ، والثالثة للتأكيد بأجمع على ما جاء  
في القرآن من قوله جل وعز « فسجد المسلاكة كلهم أجمعون » . شرح  
الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(١) هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضمى ، أستاذ سيبويه  
وتلميذ أبي عمرو بن العلاء نحوى ثقة ، روى أنه لما مات سيبويه قيل  
ليونس ان سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل ، فقَالَ  
يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه ، فلما  
نظر في كتابه ، ورأى ما حكى قال : بعجب أن يكون هذا الرجل قد صدق  
عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عني . توفي رحمه الله سنة  
اثنين وثمانين ومائة للهجرة عن عمر بلغ ثمانيا وثمانين سنة وقبل جاوز  
المائة أو قاربها . انظر أخبار النحويين البصريين ٣٣/ - ٣٧ ، طبقات  
النحويين واللغويين ٥١/ - ٥٣ ، الفهرست ٤٢/ .  
(٢) الكتاب ٣٠٤/١ وانظر الأصول ٣٣٤/١ .

منصوب في موضع نصب (١) .

قال أبو علي : قوله : لأنه منصوب في موضع نصب .

أى : إن جملة على اللفظ فاللفظ نصب ، وإن حملته على الموضع فالموضع نصب / فلا سبيل إلى غيره إذا كان النداء واحداً ، فإن كان على ٤٤/ب نداءين جاز الضم في المعرفة (٢) .

قال : وكما ردوا ( أقول ) حين جعلوه خبراً إلى أصله (٣) .

أى . لم يجر مجرى ظننت في حال الخبر ، كما جرى مجراه في حال

الاستخبار

قال : وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حوب (٤) .

(١) الكتاب ٣٠٤/١ وما بين المعقوفين ساقطة من المخطوطة .

(٢) قال أبو الحسن الرماني : « تقول : يا أخانا زيدا بالنصب على عطف البيان ، ويجوز ( يا أخانا زيد ) بالضم على البدل ، والنصب أكثر في ( يا أخانا زيدا ) في كلام العرب ، لأن ذكره للبيان أغلب من ذكره على تقدير نداءين ٠٠٠ » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(٣) الكتاب ٣٠٤/١ يريد في مثل قولك : « أقول زيدا خارجاً ؟ فإذا جئت به على الخبر قلت : تقول زيد خارج ، فرددته إلى الأصل لما زال الاستفهام الذي يقتضى أنه بمعنى الظن ، رد إلى الحكاية التي هي الأصل » ٠ انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ١٧٢ .

(٤) الاستفهام في قوله : « أقول ٠٠٠ » يجرى مجرى الظن ،

فإذا زال الاستفهام رد الكلام إلى أصله من الأخبار .

(٥) الكتاب ٣٠٤/١ ، والضمير في قوله « وجعلوه » يرجع إلى التنوين في المفرد وقد حذفوه في النداء وبنوا الاسم على الضم ، مثله مثل الأصوات المبنية ،

قال أبو علي : الأصواتُ مَبْنِيَّةٌ غيرُ معرَّبة ، فالْمَفْرَدُ مثلها في أنه مَبْنِي (١) .

**قال :** وقال الخليل : من قال : يَزِيدُ والنَّضْرَ فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله (٢) .

قال أبو إسحاق وأبو بكر : لأن الألف واللام نظيرُ الإصانة ، والنَّضْرُ فيه الألف واللام (٣) ، فكما أن الإصانة يُرَدُّ المنادى فيها إلى الأصل كذلك يُرَدُّ بالألف واللام (٤) .

(١) نقل الازهرى عن الليث : « التَّحَوُّبُ زجر البعير ليمضى ، وللناقة حل . وعن الأصمعي عن أبي عبيد : يقال للبعير إذا زجرته . حوب ، وحوب ، وحوب ، وللناقة : حل جزم ، وحل ، وجلى » ، نهذيب اللغة ٢٦٧/٥ ( حوب ) .

(٢) الكتاب ٣٠٥/١ .

(٣) يريد أن الاضافة نقيض الألف واللام ، كما أنها تناقض التنوين ، وأن الألف واللام في ( النضر ) ليست للتعريف ، ولكنها للتفخيم كالتي في ( الحارث ، والعباس ، والفضل ) ونحوها ، وأما التي للتعريف فلا تجتمع مع ( يا ) النداء ، فلا تقول ( يا الرجل ) .

(٤) يقول أبو العباس المبرد : « اذا عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد ( أى منادى ) فان فيه اختلافا :

أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع ، فيقولون : يازيد والحارث أقبل ، وقرأ الأعرج « يا جبال أوبى معه والطير » .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي ، فيختارون النصب ، وحجة من اختار الرفع أن يقول : اذا قلت : يازيد

**قال** : كقولك : مامَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، ولو أَرَدْتُ هُمَيْنِ  
 أَتَمْتُ : مامَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو (١) .  
 قال أبو علي : النداء في قولك : يَا زَيْدُ وَالنَّضْرُ لِزَيْدٍ وَالنَّضْرُ جَمْعًا  
 وليس لِلنَّضْرِ وحده ، فلهذا جاز أن يُنادى النَّضْرُ وفيه الألف واللام  
 وكذلك إذا قُلْتُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فليس المرور بِزَيْدٍ دون  
 عَمْرٍو ، وإنما المرور بهما معًا وليس بأحدهما دون الآخر ، فلهذا قُلْتُ :  
 مامَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، ولو أَرَدْتُ مُرورين في وقتين متراخيتين أَتَمْتُ  
 عند سيبويه ( مامَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو ) فإذا قلت هكذا  
 لم يقع المرور بهما جميعًا ، هذا معنى قوله : ولو أَرَدْتُ عَمَلَيْنِ لَعَلْتُ  
 كَذَا وَكَذَا .

←

والحارث ، فأنما أريد : يازيد ويا الحارث .  
 فيقال لهم : فقولوا : يا الحارث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ، لأن  
 الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه  
 أبضا ذلك الموقع . فكلنا في هذا سواء « المقتضب ٢١٢/٤ - ٢١٣ ،  
 وانظر الأصول ٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، وانظر ماذهب إليه الفراء في تخريج  
 وجهي القراءة في ( والطير ) من آية سبأ في معاني القرآن ٣٥٥/١ ،  
 وانظر النشر ٣٤٩/٢ ، الاتحاف ٣٥٨/٠ .  
 (١) الكتاب ٣٠٥/١ . أي أن قولك : ( يازيدُ والنَّضْرُ ) إنما  
 أشبهت قولك : ( ما مررت بزيد وعمر ) من حيث الاشتراك في أمر  
 واحد دون اثنين ، ففي الأول دون تكرير النداء ، كما أن الثاني لا يراد  
 فيه تكرير النفي .

**قَالَ :** وقال الخليل : ينبغي لِمَنْ قال : والنَّضْرُ ، فنصب ، لأنه لا يجوز يا النَّضْرُ أن يقول : كلُّ نَعْجَةٍ وَسَخْلَةٍ بِدَرِّهِمْ ، (١)  
قال أبو بكر : هذا الذي قال الخليل لا يلزمه عِنْدِي ، لأن المنادى موضعه نصب ، ( وَسَخْلَةٍ ) لا موضع له (٢) .

قال أبو بكر : فإن جعل العلة الموجبة للنصب هو أن لا يجوز إعادة حرف النِّدَاءِ ، وأن ( النَّضْرَ ) لا يجوز أن يليه ، لزمه في ( كلُّ شاةٍ وَسَخْلَةٍ ) ما ألزمهم إياه من نصب سَخْلَتِهَا .

قال أبو حلي : لا يجوز أن يعيد ( يا ) فيقول : ( يا النَّضْرُ )  
كما لا يجوز أن يعيد ( كلُّ ) فيقول : ( وكلُّ سَخْلَةٍ ) .

**قَالَ :** فإذا قلت : يا هذا الرَّجُلُ ، فأنت لم تُرد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف ، فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد (٣) .

(١) جاء في الهامش بعد قوله « كل نَعْجَةٍ » كلمة « شاة » وأظنه تعليق من الناسخ ، الكتاب ٣٠٥/١ ، ويكون في « السَخْلَةِ » من هذا القول ثلاثة مذاهب : النصب ، والرفع ، والجبر ، انظر الكتاب ٢٤٤/١ ، الخزانة ١٨١/٢ .

(٢) انظر الأصول ٣٩٢/١ ، ٢٩٨/٢ ، ٣٠٨ .

(٣) الكتاب ٣٠٦/١ . يريد : أن القائل ( يا هذا الرَّجُلُ ) جعل ( هذا ) و ( الرَّجُلُ ) معا في مقام اسم واحد منادى ، ولم يقصد الاكتفاء بقوله ( يا هذا ) في النداء والوقوف عندها ثم وصفها ( بالرجل ) وقد فرق سيبويه بين هذا وقوله ( يا زيدَ الطَّوِيلُ ) ، ففي هذا المثال يمكن الاكتفاء بـ ( يا زيد ) فيقف المنادى عندها ، ولخيفة اللبس يصفه إذا ظن أنه لم يعرف . انظر المقتضب ٢١٧/٤ ، ٢٢٠ .



- ٣٣٥ -

قال أبو علي : يريد : أنها (١) وصفت بالأسماء المفردة ، لأن الاسم إذا دخله الألف [ واللام ] (٢) لم يسكن إلا مفرداً ، ولا يجوز أن يوصف بالمضاف لأنه مع ما قبله بمنزلة اسم واحد ، ومن ثم لم يجز : ( مَرَرْتُ بِهِذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ) لأن المبهم مع ما / بعده من الصفة بمنزلة اسم واحد ، وكما لم يجز وصفه بالمضاف فلا يجوز وصفه بالمعارف المخصوصة ، لأن حُكْمَ الصفة أن تكون أتم من الموصوف ، وَزَيْدٌ أَخَصُّ مِنَ الْمَبْهُمِ (٣) .

**قال :** وإنما قلت : يا هذا ذا الجُمَّة ، لأن ( ذا الجُمَّة ) لا توصف به الأسماء المبهمة (٤) .

قال أبو علي : إذا قلت : يا هذا ذا الجُمَّة ، فإنما تهيب ( ذا الجُمَّة ) ولم توفمه ، لانه مما لا يوصف به ( هذا ) .

**قال :** يدلك على ذلك أن ( أى ) لا يجوز لك فيها أن تقول :

(١) الضمير هنا يعود الى الأسماء المبهمة التى توصف بالأسماء التى فيها الألف واللام وهى ( هذا ، هؤلاء ، وأولئك ) وما أشبهها ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيه المعنى .

(٣) يعنى أن قولك ( يازيد الطويل ) أخص من ( يا هذا الطويل ) .

(٤) الكتاب ٣٠٦/١ ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ - ٣٣٩ ، وانظر

المقتضب ٤١٩/٤ ، وسيعود الحديث الى هذا بعد قليل .

يَا أَيُّهَا ذَا الْجُمَةِ (١) .

قال أبو علي: إنما جاز: يَا أَيُّهَا [الرَّجُلُ] (٢) ذَا الْجُمَةِ ، ولم يجوز: يَا أَيُّهَا ذَا الْجُمَةِ لأن هذا على ضَرْبَيْنِ :

أحدهما : أن يكون بمنزلة (زَيْدًا) في أنه يستغنى عن الصفة كما يستغنى عنها (زَيْدًا) (٣) .

والآخر : أن يكون بمنزلة (أى) في الحاجة إلى الصفة .

فإذا كان بمنزلة (زَيْد) جاز أن يُعطف عليه بالمضاف ، ويبدل منه التقدير في التمام .

(١) الكتاب ٣٠٦/١ ، والعلّة كما وضّحها سييويه أن الأسماء المبهمة توصف بما فيه الألف واللام ليس الا ، وأنه يفسر بها ولا توصف بما يوصف به غيرها من الأسماء ، كما لا تفسر بما يفسر بها غيرها الا عطفًا ، وعلل أبو العباس المبرد ذلك أن الأسماء المبهمة معارف بأنفسها ، فلا تكون بعوتها معارف بغيرها ، وذلك أن النعت هو المنعوت في الحقيقة ، انظر المقتضب ٤/٤١٩ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩ وقد لخص الرماني ذلك في قوله : « وتقول : ( يازيدُ ذَا الْجُمَةِ ) ولا يجوز ( يا هَذَا ذَا الْجُمَةِ ) على الصفة لما بينا من أن المبهم انما يوصف بالجنس ، ولكن يجوز على عطف البيان ، فأَمَّا ( يَا أَيُّهَا ذَا الْجُمَةِ ) فلا يجوز أصلاً ، لأن المبهم لا يوصف بالمضاف ، ولا يصلح فيه عطف البيان ، لأنه ناقص لا بد له من صفة مكملّة » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٧٧ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة ، انظر المقتضب ٤/٢١٩

(٣) أى في مثل قولك : ( يازيدُ ) فزيد يستغنى عن الصفة ،

ويجوز أن تعطف عليه بالمضاف عطف بيان فتقول « يازيدُ ذَا الْجُمَةِ »

وإذا كان بمنزلة (أى) في أنه متوصل به إلى نداء ما بعد لم يجز  
ألا يوصف كما لا يجوز ذلك في (أى) ، وإنما لم يجز أن يسكون غير  
موصوف لأنه مقوصل به إلى نداء ما بعده ، وليس بمقصود في نفسه  
بالنداء (١) .

**قال :** ويؤى (يا هذا زيد) يازيد الحسن الوجه ، ولم يفت  
فيه إلى التلويح ، لأنك لا تستطيع أن تتساده فتجعله وصفاً مثله  
منادى (٢) .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا وصفت بالحسن الوجه المفرد رفعت  
من حيث ترفع الصفات المفردات ، فإذا ناديت به ولم تصف به نصبت ،  
قلت : يا حسن الوجه (٣) .

فإن قيل : فهلاً رفعت كما رفعت إذا وصفت به المفرد ، لأنه في زائدك  
إياه مفرد كما كان في الوصف به كذلك ، قيل : نصيب من حيث كان اسماً

---

(١) يفسر هذا المثالان اللذان ضربهما أبو علي في صدر هذا التعليق  
(٢) الكتاب ٣٠٨/١ مع اختلاف في النسق ، وقوله « يا هذا  
زيد » هنا مما يكثر في كلام طيء كما نص عليه سيبويه ، وأبو سعيد  
يقيس ذلك على قوله : ( يا نصر نصر ) و ( يارجل زيد ) انظر  
شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩ ، فزيد في هذا المثال بدل أغنى  
عن عطف البيان ، وذلك أنه لما كان ( زيد ) لا يصلح أن يكون وصفاً  
لقوله ( هذا ) صلح أن يكون بدلاً على الحقيقة ، واكتفى به عن بيان  
الصفة . انظر شرح الرماني ، ج ٢ ، ق ١٧٨ .

(٣) انظر الأصول ٣٣٩/١

( ٢٢ - التعليقة )

- ٣٣٨ -

طويلاً مضارعاً للمضاف ، لا من حيثُ كان مضافاً كما نُصِبَ لِعَشرِينَ رجلاً وما أشبهه من الأسماء الطويلة التي هي مُنادَى غير صفة .  
**قال :** إذا وصات بمضافٍ أو عُطِفَ على شيء منها كان رفعاً (١) .

أى : كان ما يوصف به أو يُعطَف عليه رفعاً .  
**قال :** جاز فيه النصب ، ولا يجوز ذلك في ( أى ) لأنه لا يُعطَف عليه الأسماء (٢) .

أى : لا يجوز أن يُعطَف عليه المضاف كما عطفت على هذا (٣) .  
**قال :** فمن ثم لم يسكن مثله (٤) .  
 أى : مثلاً هذا .

(١) الكتاب ٣٠٨/١ .

أى أن الاسم المبهم مع صفته يكونان بمنزلة اسم واحد ، فالصفة هنا إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعاً .

(٢) الكتاب ٣٠٨/١ .

(٣) فسر السيرافي هذه العبارة بقوله : « وأما قوله في صفات المبهمة إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعاً ، فإن العطف بحرف لا يصح في ذلك ، لأننا إذا قلنا ( يا أيها الرجل وعبد الله ) كان نصيباً ، لأنه يصح عطفه على ( الرجل ) . . . وان قلت : ( يا أيها الرجل وذو الجمة ) لم يصح عطف ( ذو الجمة ) على الرجل لأنه يقع موقعه . ويصير صفة ليا أيها ، وهذا لا يجوز . . . » شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٣٩ - ١٤٠ وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٨ .

(٤) الكتاب ٣٠٨/١ ، وفي المخطوطة ( مثلها ) مكان ( مثله )

هنا . وهو يريد الاسم المبهم .

**قال :** فإن رفع ( الطويل ) وبعده ( ذو الجمة ) كان فيه الوجيهان (١) .

قال أبو العباس : إذا قلت ( يازيدُ الطويلُ ذو الجمة ) جاز الرفع على أن يسكون ( ذو الجمة ) نعت الطويل ، فإن قلت : ( يازيدُ الطويلُ ذا الجمة ) ، كان النصب لا غير ، لأنك إن عطفت على ( الطويل ) صيرته في مثل حاله ، ولا يسكون في مثل حاله إلا منصوباً (٢) .  
في الكتاب : واعلم أن قولك : يا أيها / الرجلُ (٣) أن يسكون ٤٤/أ  
الرجلُ صلة لأي أقيس ، لأن ( أي ) لا يسكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة (٤) :

(١) الكتاب ٣٠٨/١ ، أي اذا قال ( يازيدُ الطويلُ ذو الجمة ) فرفع ( الطويل ) جاز له أن يصفه بالرفوع ( ذو الجمة ) والمنصوب ( ذا الجمة ) معاً .  
أما لو نصب ( الطويل ) فلا يجوز له الا الوصف بالمنصوب فيقول : ( ذا الجمة ) فقط .

(٢) انظر المقتضب ٢١٩/٤ .  
(٣) ( أي ) يسكون الياء هي ( أي ) ، قال ( كثير ) :  
ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحا بكاء حمامات لهن هدير ؟  
وفي الحديث « أي رب » وقد تمد ألفها . انظر معنى اللبيب ١٠٦/

(٤) وليس هذا النص في كتاب سيبويه ، وأي الاسمية تكون على خمسة أوجه : فهي شرط ، واستفهام ، وموصول ، ودالة على معنى الكمال ، ووصلة الى تداء ما فيه الالف واللام . انظر معنى اللبيب / ١٠٧ - ١٠٩ .

قال الأخفش : ليس هذا قول سيبويه ،

قال أبو علي : لو كان الرجل في ( يا أيها الرجل ) صلة غير صفة لوجب أن يسكون جملة ، ولم يسكن اسماً مفرداً ، لأن الأسماء الموصولة لا توصل إلا بجملة ، والصفة هنا تبين كناية الصلة فإن أراد هذا القائل بقوله : صلة أنها تبين كان له وجه ، وإن أراد به غير ذلك لم يعجز لما ينبغي .

وقد ينحى الاسم والصفة تُلَازمه ولا تفارقه نحو ( من ) إذا كانت نكرة كقولك : ( مررتُ بمن صالح ) ، ( وبمن عفته زينة ) ، وقد جاء من الأسماء غير المبهمة ما لم تفارقه الصفة ، وهو ( الجماء الفير ) فإذا وجد ذلك في غير المبهمة ، كان في المبهمة أجود ، ولم أعلم أحداً من البصريين قال : إن هذا صلة .

قال أبو علي : قطعت الألف في قواك : ( يا الله ) (١) ، لأنها لم تثبت في الموضع الذي لا يثبت فيه مثله ، شابه الأصل ، وخرج عن أن يسكون للوصل ، وجاءت مقطوعة أيضاً في موضع آخر وهو قولهم : أيا الله لأفعلن (٢) .

---

(١) إشارة الى قول سيبويه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة ، الا أنهم قد قالوا ( يا الله اغفر لنا ) ، من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم ، فصار كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة ، » الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) يرى السيرافي أن الأصل في اسم الله عز وجل ( إله ) ، ثم

- ٣٤١ -

**قال :** لأن هذه الأشياء الألف واللام ميمها بمنزلة في الصعق (١) ،  
قال أبو بكر : قوله : في الصعق ، أى يسكون أولاً صفة ، ثم يقلب  
على الواحد فيصير اسماً (٢) .

**قال :** وقال الخليل : ( الأهم ) نداء ، والميم هاهنا بدل من ( يا ) (٣)  
أخبرني أبو بكر عن أبي العباس قال : من الدليل على أن الميم بدل من

←

تدخل عليه الألف واللام فيصير ( الأله ) ، ثم تلين الهمزة ، فتلقى  
حركتها على لام التعريف وتسقط هي فتصير ( اللاه ) ، ثم تدغم اللام ،  
فيصير ( الله ) ، والألف واللام عوضاً من الهمزة المحذوفة ٠٠٠ انظر  
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤١ .

وسيبيويه يرى أن أصل الاسم الكريم : ( اله ) فلما أدخل فيه  
الألف واللام ، حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها ٠ انظر  
الكتاب ٣٠٩/١ ، كما يقرر في موقع آخر من الكتاب أن أصله ( لاه )  
انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، وهذه المسألة واحدة من مسائل الغلط ، انظر  
الانتصار ، ق ٢٧٨ - ٢٧٩ ٠ والمقتضب ٢٤٠/٤ - ٢٤١ ٠

(١) الكتاب ٣١٠/١ ٠

(٢) الصعق من صعق ، كما أن المصعوق من صعق ، وكلاهما  
وصف لمن وقعت به الصاعقة ، انظر تهذيب اللغة ( صعق ) ١٧٨/١ ،  
ونقل هذا الوصف ليكون علماً على أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه  
أصابته صاعقة ، ونقل ابن منظور عن سيبويه قوله : « قالوا : فلان ابن  
الصعق » والصعيق صفة تقع على كل من أصابه الصعق ، ولكنه غلب  
عليه حتى صار بمنزلة زيد ، وعمرو علماً كالنجم ، انظر البسيط  
( صعق ) ١٩٩/١٠ ٠

(٣) الكتاب ٣١٠/١ ٠

- ٣٤٢ -

( يا ) في اللّهُمَّ ، إنك لاتقول : أَخْزَى اللّهُمَّ فُلَانًا ، وإنما تقول : ( اللّهُمَّ )  
في حال النداء (١) .

**قال :** إلا أن الميم هاهنا في السكامة مَبْنِيَّةٌ ، كما أن نون المسلمين  
في السكامة بُنِيَتْ عليها (٢) .

قال أبو بكر : التوفيقُ بين الميمين في ( اللّهُمَّ ) وبين النون في  
المسلمين أن حرف الإعراب في المسلمين قبل النون ، كما أن حرف  
الإعراب في ( اللّهُمَّ ) قبل الميمين (٣) .

**قال :** وأما قوله تعالى ﴿ قُلِ اللّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ ( الفصل (٤) ) .  
قال أبو إسحاق : أَيْزُ أن يسكون ( فاطرَ السَّمَوَاتِ ) صفة لقوله :  
( اللّهُمَّ ) كما كان يجوز أن يسكون صفة له في ما الميم عِوَضٌ منه (٥) .

**قال :** وأما الألف والهاء اللتان لحقتا ( أَيْ ) توكيذا ، فكأنك  
كررت ( يا ) . مرتين إذا قلت : يَا أَيُّهَا ، وصار الاسم بينهما كما صار هو  
بين ، ( هَا ) و ( ذَا ) إذا قلت : هاهو ذا (٦) .

(١) انظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، الأصول ٣٣٨/١ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ .

(٣) انظر مناقشة هذه المسألة في كتساب ما يحتمل الشعر من  
الضرورة / ١٥٠ . الانصاف ٢١١ - ٢١٤ ، وأسرار العربية ٢٣٢ - ٢٣٥  
ومصادر أخرى في حاشية المقتضب ٢٣٩/٤ ، شرح الرمانى للكتاب ،  
ج ٢ ق ١٨٣ .

(٤) الكتاب ٣١٠/١ ، والاشارة الى التى فى سورة الزمر ،  
الآية ٤٦ .

(٥) انظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٨٤١

(٦) الكتاب ٣١٠/١ .



قال أبو علي : قرأتُ بخطَّ أبي إسحاق في هذا الموضع من الكتاب :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ فَعَيْنَيْنِ بَيْنَنَا

فَنُلْتُ لَهُمْ : هَذَا لَهَا وَذَا لِيَا (١)

قال : وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يَدْخُلَا في النداء من قبل أن كلَّ اسم / في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا ٤٤/ب قال : يَا رَجُلُ ، يافاسق ، فمعناه كعني يَا أَيُّهَا الْفَاسِقُ وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ (٢) .

قال أبو علي : يريد أن ( يَا رَجُلُ ) هنا صار معرفة بالإشارة إليه والقصد له ، وإن لم يسكن مَعْمُودًا كما أن الفاسق والرجل صارا هنا معرفتين بالإشارة إليهما لا بهما ، فهما مُتَقَدِّم ، فهذا وجه التشبيه بينهما جندى (٣) .

(١) البيت من الطويل ، وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، نسبه الأعلام للبيد ، وفيه شامد على الفصل بين ( هَا ) و ( ذَا ) بالواو ، والتقدير : وهذا لي ، كما قالوا : هَا أَنَا ذَا ، والبيت جاء مفردا في ملحقات الديوان / ٣٦٠ ، وأنشده المبرد دون نسبة وقال : يريد : وهذا ليَا ، المقتضب ٣٢٣/٢ ، الفصل / ٣٨٠ ، شرح المنصل ١١٤/٨ ، الهمج ١٦٦/١ الدرر ٥٠/١ ، الخزنة ٤٧٩/٢ ، ٤٧٨/٤ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ وفيه ( يَا رَجُلُ ، وَيَا فَاسِقُ ) ومثله في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .

(٣) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « استدل سيبويه على تعريف مانقصده من الاسماء المناداة ، وإن حرف النداء يصيره إلى حال هذا ، ويفنيه عن الإلف واللام ٠٠٠ » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٤٢

**قال :** وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام (١) .

أى صار القصد والإشارة بدلا .

**قال :** فمن ثم لم يدخلوها في هذا ولا في النداء (٢) .

قال أبو على : يقول : لم يدخلوا الألف واللام في قولك : هذا

ولا في النداء ، لأنهما تعرفا بالإشارة إليهما والقصد لهما .

**قال :** ويما يدلك على أن ( يافاسق ) معرفة قولك : ياخبث ،

وبالكع ، وبافساق ، تؤيد يافاسقة وياخبثة [ وبالكعاه ] ، فصار

هذا اسما لها كما صارت ( جمار ) اسما للضبع (٣) .

قال أبو على : ياخبث لا يكون إلا للمعرفة ، فإذا كانت لغير المعرفة

نُون ، فتيل : ياخبثا (٤) .

وقال أبو على : الدليل : الدليل على أن ( فساق ) ونظائرها معدولة

عن معرفة غير منصرفة أنها مبنية ، وذلك أنه إذا عدل الاسم عن معرفة

(١) الكتاب ٣١٠/١ .

(٢) الكتاب ٣١١/١ .

(٣) الكتاب ٣١١/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب ، كما أن

نص سيبويه فيه ( فصار هذا اسما لهذا ٠٠٠ ) ووافقته رواية السيرافي

أيضا ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٢ ، ولكن رواية أبي

على تعجبني لخلوها من التكرار .

(٤) العدل في هذه الأسماء لا يجوز إلا في النداء ، والنداء ينقل

الأسماء المنكرة إلى التعريف ، ولا يجوز هذا العدل في غيره ، فلا تقول .

جاءني خبات ، ولا لكع ، ولا فسق ، ولا لكع ، ولا فساق . انظر شرح

الريمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٨٣ ؟

منصرف لم تنصرف مثل ( هَمَر ) ، إذْ عُدِلَ عن ( هَامَر ) ، فعامر كان معرفة منصرفه ، وعدل ( هَمَر ) عنها فلم ينصرف ، وإذا عدل الاسم عما لا ينصرف مثل : فَسَّاقٍ عَنْ فَاسِقَةٍ ، لم يعرب وبني لأنه معسول عما لا ينصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء .

**قال :** وقال الخليل ، إذا أردت النكرة وصفت أو لم تصف فهي منصوبة<sup>(١)</sup> .

**قال أبو علي :** إنما ذكر الوصف لأن الشيء إذا وُصِف اختُص ، فقد يقوم المقوم أنه معرفة إذا وصف .

**قال :** فصار كأنه يُرْفَع بما يرفع من الأفعال<sup>(٢)</sup> .

أى : بالذى يرفع مثل ( قَامَ زَيْدٌ ) يعنى أنه لما اطرَدَ الرفع فى كل مُنادَى معروف مفرد مشابه للعرب الذى هو غير معنى<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وأما من قال : يازيد بن عبد الله ، فإنه إنما قال : هذا

(١) الكتاب ٣١١/١ ، وفيه ( قَوَصْنَفَت ) مكان ( وصفت ) هنا ، ووافقت رواية السيرافى ماجاء فى الكتاب ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٣١٣/١ .

(٣) كان عيسى بن عمر ينصب هذا المرفوع مشبها له بالنكرة المقصودة اذا نوديت ، معللا ذلك بأن الاسم لما طال بالتنوين كان رده الى الاصل أولى ، كما يرد اذا طال بالاضافة والصلة ، قال الرماني : « لهذا أجازه سيبويه فى القياس ، وان كانت العرب لاتتكلم الا بالرفع » انظر شرح الرماني ، ج ٢ ق ١٨٤ ؛

- ٣٤٦ -

زيد بن عبد الله ، وهو لا يجعله اسماً واحداً ، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان (١) .

قال أبو علي : قولك : هذا زيد بن عبد الله ، يحتمل ضربين من التقدير : يجوز أن يكون ( زيدٌ ) مع الصفة التي هي ( بنُ عبد الله ) بمنزلة اسم واحد ، وحرف الإعراب من هذا الاسم هو النون دون الدال وإمسا الدال تحريك بحسب حركة الإعراب من ابن كأمريء ونحوه .  
فقولك : هذا زيدُ بن عبد الله على هذا التقدير بمنزلة قولك : هذا غلام زيد .

ويجوز أن يكون ( هذا زيدُ بن عبد الله ) أريد أن يوصف فيه زيدٌ / بابن عبد الله ، وكان حقه على هذا أن يُنَوَّن ( زيدٌ ) كما ينونه إذا قلت : هذا زيد صاحب الرجل ، إلا أنه لما كثرت تجري ذلك في الكلام حُذِفَ التنوين منه لالتقاء الساكنين إذ كان يحذف لأجتماعهما فيما لم يكثر استعماله لكثرتة نحو « أَحَدُ الله » (٢) فمن قال : يا زيد بن عبد الله

١/٤٠

(١) الكتاب ٣١٤/١ . والمراد بقوله : « وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان » فانه يعنى حذف التنوين من ( زيد ) وإبقاء الضم ، لأن آخر التنوين سكون ، والباء في ( ابن ) ساكنة ، ولو ترك ( زيد ) متوناً لاجتماع ساكنان ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٤٣ .  
(٢) يشير الى قراءة آيتي الاخلاص ١ - ٢ وهي قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، اللهُ الصَّمَدُ » وهذه القراءة رويت عن هارون عن أبي عمرو ، اذ لا ينون وان وصل ، كما روى عن أبي عمرو أيضاً التنوين

ذهب إلى أنه حذف التنوين في الظهر لالتقاء الساكنين ، وجعل ابن عبد الله صفة ، ولم يحمل ابن مع زيد بمنزلة اسم واحد ، ومن قال : يا زيد ابن عبد الله ، فهو الذي جعل ابن مع زيد اسما واحداً في الظهر ، ثم أضافه إلى عبد الله ، وشبه ذلك بأمريء ، فتقدير هذا في النداء (لَدُنْ) اسم مضاف إلى اسم مضاف ، وعلى الأول اسم موصوف باسم مضاف .

**قال :** ومن جعله بمنزلة (لَدُنْ) فحذفه لالتقاء الساكنين ، ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال : هذه هند بنت فلان (٢) .

قال أبو علي : من كان أُنْثَى أنه يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هند بنت فلان ، فَنَوْنُ هذا لزوال التقاء الساكنين هذا إذا كانت (هِنْدُ) عنده مصروفة ، فإن كانت لغيره (ابنة) (مصرف) (هنداً) وكان ممن يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هذه هند ابنة فلان .

←

وصلا ، انظر السبعة / ٧٠١ ، انظر تفسير القرطبي ٢٠ / ٢٤٤ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٠٠ ، معاني القرآن للأخفش ٢ / ٧٤٦ ، البحر المحيط ٨ / ٥٢٨ ، ورويت هذه القراءة في الشواذ ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ١٨٢ .

(١) في المخطوطة ( اذ ) .

(٢) الكتاب ١ / ٣١٤ . والمراد بالمقارنة هنا أن نون (لَدُنْ) تحذف لالتقاء الساكنين لكثرة الاستعمال ، فيقال (لَدُنْ الصَّلَاةِ) ، ولا تحذف النون لو قال (لَدُنْ صلاة الظهر) مثلاً ، وهذا في وزن قوله : ( هند ابنة فلان ) مع حذف التنوين ، وقوله : ( هند بنت فلان ) مع إبقائها ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٨٥ .

**قال :** واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن يذهب التنوين من الاسم الأول ، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد نحو طلحة في النداء (١) .

قال أبو علي : يقول : لم يُعتمد بالاسم الثاني من قولك : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ كما لم يُعتمد بالناء من طلحة ، وأُقيمَ ذا كما أُقيمَ ذا ، فكما لا يكون الإقحام في طلحة في الخبر ، كذلك لا يكون في ( تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ ) في الخبر (٢) .

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وفيه ( تذهب ) مكان ( يذهب ) هنا .  
(٢) تفسر أبي على هذا لا يوافق نص الكتاب هنا ، وإنما هو تفسير لعبارة وردت قبل هذا النص بقليل ، وهي قول سيبويه : « وزعم الخليل أن قولهم ( يا طلحة أقبل ) يشبه ( يا تيم عدي ) من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ٠٠٠ فصار ( يا تيم عدي ) اسما واحدا ، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة ٠٠٠ » الكتاب ٣١٥/١ . أما عبارة سيبويه فهناك تفسيرها عن أبي سعيد ، قال : « مذهب سيبويه أن قولك ( يا زيد زيد عمرو ) ، ( زيد ) الأول هو المضاف إلى ( عمرو ) والثاني هو توكيد الأول وتكرير له ، ولا تأثير به في المضاف إليه .

ومذهب محمد بن يزيد أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر ، وتقديره : ( يا زيد عمرو زيد عمرو ) وحذف ( عمرو ) الأول اكتفاء بالثاني .

قال المفسر : وعندى وجه ثالث ما أعلم أحدا ذكره وهو قوى في نفسي ، وذلك أن تجعل أصله ( يا زيد زيد عمرو ) ، فيكون ( زيد

- ٣٤٤ -

**قال :** واستخفوا ذلك لكثرة استعمالهم إياه - يعنى النداء -  
ولا يُجعل بمنزلة ما جُعل من الغايات كالصوت في غير النداء (١).  
قال أبو على : يقول : لا يُجعل الاسم المتمكّن في غير النداء بمنزلة  
ما جُعل من الغايات كالصوت ، فإن الاسم المفرد المعرفة جُعل كالغايات  
التي هي كالصوت في أنه مبنى ، كما أن الصوت مبنى ، فالغايات موافقة  
للصوت في البناء وإن كانت الغاية لها في البناء مزية على الأصوات في أنها  
قد بُنيت أواخرها على الحركة وإن لم يكن ما قبلها ساكناً ، وذلك  
لتمكّنها في بعض المواضع .

←

عمرو ( نعتاً للأول ، مثل قولنا : ( يا زيد بن عمرو ) ، ثم يتبع حركة  
الأول المبنى حركة الشانئ المعرب ، لأن ( زيدَ عمرو ) في بابه مثل  
( ابن عمرو ) لاجتماع الأولين منهما في أنهما مبنيان ، وأنهما مناديان  
يجتمعان في حكم اللفظ » شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .  
(١) الكتاب ٣١٦/١ وروايته « واستخفوا بذلك » ومثله عند  
أبي سعيد ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤١ ، ولعل رواية  
أبي على أوضح وأقوى لأن معنى ( استخفَ به ) : أهانه ، واستخفه :  
راه خفيفاً ، ومنه قول بعض النحويين : استخفَ الهمزة الأولى فخففها -  
انظر اللسان ( خفف ) ٨٠/٩ ، وسيبويه إنما يريد المعنى الأخير .

## هذا باب إضافة المُنادَى إلى نَفْسِكَ

قال : وكانت الياء حقيقة بذلك ، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً  
- يعنى التنوين - فى النداء (١) .

قال أبو على : الياء أكثر اعتلالاً من التنوين ، لأنها تنقلب عن  
هـ/ب الواو وتُبدَلُ منها الألف / وتُحذف لالتقاء الساكنين نحو ( يرمى القوم )  
والتنوين ليس فيه ما فى الياء من الاعتلال إلا أنه موافق لها فى الخفاء  
فأجرى مجراها فى أن حُذف لالتقاء الساكنين كما حذفت الياء ، فقد  
تشابهه من هذه الجهة ، إذ قد يبدل منها الألف إذا كانت فى اسم منصوب  
فوقفت عليه ، ولها مشابهات أخر .

---

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وقد حذف أبو على جملة اعتراضية وزاد  
جملة اعتراضية أخرى لمقتضى السياق .

وفسر أبو سعيد هذا الحذف بقوله : « اعتمد سيبويه فى إسقاط  
الياء من المنادى على أن الياء بدل من التنوين ، لأن الاسم مضاف إليها ،  
وأن الياء لا معنى لها ، ولا تقوم بنفسها ، أن يكون فى الاسم المضاف  
إليها ، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه ، حتى يكون فى الاسم ، وتما  
هذا الاعتلال أن يقال : وأن الياء إذا حذفت دلت الكسرة المبقاة عليها ،  
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ ، وانظر فيه أيضاً الاستدلال  
لذلك .

وتناول هذا الحكم أبو الحسن الرمانى ، فذكر أربعة أوجه لهذه  
الياء عند النداء : حذف الياء ، واثباتها ساكنة أو اثباتها مفتوحة ،  
وأبدالها ألفا - انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٨٩ .



وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء (١) .

يعنى هاء الوقف .

وأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين - يعنى أباء وأما -

كما قالوا : ( أَيْنُقُ ) لَمَّا حَذَفُوا الْعَيْنَ جَعَلُوا الْيَاءَ عِوَضًا (٢) .

قال أبو على : أَيْنُقُ : أصلها أَوْنُقُ ، حذفت الواو التي هي عين الفعل وعوض منها الياء فصار بناؤه على ( أَيْقُلُ ) وقد تبدل الياء من الواو للتخفيف فإن كان هذا اللوضع على هذا فهو ( ائُقُل ) وهو مقلوب .

لأنهم جعلوا ( هَا ) فيها بمنزلة ( يَا ) وأكدوا به التنبيه

فإن مُّم لم يَجُزْ لهم أن يسكتوا (٣) .

قال أبو على : يقول : لَمَّا كَانَ ( هَا ) بِمَنْزِلَةِ ( يَا ) وَكَفْتُ إِذَا كَرَّرْتُ

( يَا ) لَمْ يَجُزْ أَنْ تَسْكُتَ عَلَيْهِ حَقًّا . تَعْنِي إِِلَيْهِ الْمَنْجَمَةُ بِهِ ، كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ

(١) الكتاب ٣١٧/١ .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ .

« ادخال التاء في يا أبت ، ويا أمت شبيه بالعوض في أَيْنُقُ ، وذلك أن الأصل فيها أُنُوقَ لأنه جمع ناقة ، وأصلها نُوُوقَةُ ، النون قبل الواو ، فاستثقلوا الضمة على الواو وهي عين الفعل ، فأسقطوها وعوضوا منها الياء » قاله أبو سعيد : انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ قال أبو الحسن : ونظيره في العوض فولهم أَيْنُقُ ، والأصل أُنُوقَ ، حذفت الواو ، وعوض منها حرف هو أخف منها في موضع الفاء ليقع في موضع الساكن ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٣) الكتاب ٣١٧/١ ، مع اختصار في العبارة .

تُسَكَّتْ عَلَى (ها) وَلَا تَذَكُرُ قَوْلَكَ : الرَّجُلُ إِذَا كَانَ (ها) بِمَنْزِلَةِ (لا).

**قال :** وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فِي الْأَصْلِ عَلَى هَذَا .

(أى : يُقَالُ : أَبٌ ، وَأَبَةٌ ) فَمِنْ مِمَّ جَاوَرَ عَلَيْهِ بِالْأَبَوَيْنِ (١) .

وَمِنْ الْأَسْمَاءِ فَرَسٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٢) .

قال أبو علي : يُقَالُ : هَذَا فَرَسٌ وَهَذِهِ فَرَسٌ (٣) .

(١) الْكِتَابُ ٣١٧/١ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : « الْأَصْلُ فِي نَدَاءِ الْأَبِ وَالْأُمِّ قَبْلَ دُخُولِ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ فِيهِمَا أَنْ يُقَالُ : يَا أَبُ ، وَيَا أُمَّ بِالْكَسْرِ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ ، وَالْيَاءِ ، يَا أَبِي ، وَيَا أُمِّي ، وَبِالْأَلْفِ مَكَانَ الْيَاءِ ، يَا أَبَا ، وَيَا أُمَّتَا ، وَقَدْ يَدْخُلُونَ الْهَاءَ فِي الْوَقْفِ : يَا أَبَاهُ ، وَيَا أُمَاهُ ، وَفَدَّ يُقَالُ : يَا أَبُ ، وَيَا أُمُّ — فَمَا يَا أَبُ ، وَيَا أُمَّتُ فَهَذِهِ الْهَاءُ لِلتَّأْنِيثِ لِحَقَّتْ كَمَا لِحَقَّتْ هَاءُ قَائِمَةٌ ، فَمَا ( أُمَّ ) فَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ لِحَقَّتْهَا مَا يُلْحَقُ الْمُؤَنَّثُ لِتَحْفِيقِ التَّأْنِيثِ ، وَأَمَّا ( أَبُ ) فَانَّهُ لَمَّا حُلِفَ يَاءُ الْإِضَافَةِ جَعَلَتْ هَذِهِ الْهَاءُ عَوْضًا ، وَلَا يَجُوزُ ( يَا أَبَتِي ) لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ التَّعْوِيزُ وَالْمَعْوِضُ مِنْهُ وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْهَاءِ فِي مِثْلِ عَمٍّ وَخَالٍ ، لِأَنَّ عَمًّا لَهُ مُؤَنَّثٌ مِنْ لَفْظِهِ ، وَأَبٌ كَانَ الْأَصْلُ فِي مُؤَنَّثِهِ ( أَبَةٌ ) فَاسْتَفْنَى عَنْ ( أَبَةٍ ) بِأَمٍّ ، وَصَارَ لَفْظُ الْمُؤَنَّثِ الَّذِي هُوَ ( أَبَةٌ ) سَاقِطًا ، فَإِذَا دَخَلَتْ هَاءُ التَّأْنِيثِ فِي ( أَبٍ ) لَمْ يَلْتَبَسْ ، وَلَوْ دَخَلَتْهَا فِي ( عَمٍّ ) لَالْتَبَسَ » .

شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وانظر المسائل البغداديات

٥٠٨ ، انظر أيضا الأصول ٣٤٠/١ ، وانظر شرح المفصل ١٢/٢ .

(٢) الْكِتَابُ ٣١٧/١ ، وَلَيْسَ فِيهِ ( وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ) .

(٣) ( فَرَسٌ ) اسْمُ جَنْسٍ يَمُ ، فَإِذَا وَقَعَ عَلَى الْمُؤَنَّثِ ذَكَرَ عَلَى التَّغْلِيلِ

انظر شرح الروماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

- ٣٥٣ -

**قال :** وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أم<sup>(١)</sup> لا تفعل ،  
جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : الأصل في هذا يا أمي وأبدل من الياء الألف ، فقال :  
يا أمًا ؛ ثم رخم ، فقال : يا أم<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وإنما جازت هذه الأسماء في الأب والأم لكثرةهما  
في النداء كما قالوا : يا صاحب في هذا الاسم<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : إنما ذكرت يا صاحب هنا لأنه ترخيم اسم غيره لم خاص<sup>(٥)</sup>

**قال :** وذلك قولك : يا ابن أخي<sup>(٦)</sup> يعني أن الأخ كان مضافًا  
إليك قبل أن تضيف إليه الابن .

(١) في المخطوطة ( يام ) .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ - ٣١٨ .

(٣) اتفق الفارسي وأبو سعيد على أن ( يا أم ) مرخما ، واختلفا  
في تقدير المحذوف ، فأبو علي يقدره ألفا منقلبة عن الياء ، وأبو سعيد  
يراه التاء في ( يا أمّة ) ، ووافقه الرماني ، انظر شرح السيرافي للكتاب  
ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وشرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٤) الكتاب ٣١٨/١ .

(٥) قال أبو سعيد : « وأما يا صاحب فإن الباب في مثله لا يرخم .  
لأنك إن رخمته وأنت تقدره على ( يا صاحبي ، يا صاحب ) لم يجوز .  
لأن المضاف وإن قدرته على ( يا صاحب ) لم يحسن ، لأنه ليس بعلم ،  
ولا في آخره هاء ، ولكنه لكثرة النداء له شبهة بالعلم » ، شرح السيرافي  
للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ . والمعنى نفسه عند الرماني في شرحه  
ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٦) هذا مثال ساقه سيبويه على الباب الذي عنون له بباب  
ما تضيف إليه ، ويكون مضافا إليك ، انظر الكتاب ٣١٨/١ .  
( ٢٣ - التعليقة )

قال أبو علي : من قال : يا ابن عمّ فحذف الياء من عمي ، جعل (ابن) مع (عمّ) شيئاً واحداً ، ثم أضافه إلى نفسه ، فحذف الياء التي هي للمتكلم هنا كحذفه من (يا غلام غلامي) ، وإذا قيل : إن حذف الياء من يا ابن عمّ لسكونه الاستعمال كان أقيس من أن يقال : جعلاً بمنزلة خمسة عشر لأنه ليس في ابن عمّ معنى الحرف ، فيلزم بناء الاسمين كما لزم بناء خمسة عشر لما فيهما من معنى الحرف ، وإنما يلزم بناء الاسم متى تضمن معنى الحرف ، فأما إذا لم يقض من معنى الحرف ، لم يجب أن يُبنى<sup>(١)</sup> .

---

(١) ساق أبو سعيد أربعة وجوه في (يا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ) :  
 - فتح أمّ وعمّ اتباعاً لنون (ابن) ، وموضعهما الخفض بالاضافة  
 - الكسر فيهما لأنهما جعلاً كاسم واحد حذف الياء وبقيت الكسرة ،  
 ومثله يا أحد عشر أقبلوا .

- اثبات الياء في (أُمّي وعمّي) .  
 - أن تقول : يا ابن أمّا ، ويا ابن عمّا ، فتجعل مكان الياء ألفاً .  
 انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٤ .

وعلى الرمانى بناء (يا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ) لشدة الاتصال حتى صاراً كاسم واحد ، فبنى بناء (خمسة عشر) ، إذ صارت النون في (يا ابن) بمنزلة حرف في وسط الاسم ، وكذلك (يا ابن عمّ) دخل الاسم الثاني في الأول حتى صار آخره كسائر حروفه ، وصار الحرف الأخير بمنزلة حرف في وسط الكلمة كما صار النون في (ابن) بهذه المنزلة ، وجرياً مجرى واحداً .

انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٩٢ ، انظر الأصول ٣٤٦/١

- ٣٥٥ -

قال : وَهَلْ هَذَا قَالَ أَبُو النجم :<sup>(١)</sup> يَا بِنْتَ عَمَّا ...<sup>(٢)</sup>

(١) هذا جزء من بيت من الرجز أنشده سيبويه منسوباً لأبي النجم وهو قوله :

يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تَلُومَنِي وَاهْجَعِي

الكتاب ٣١٨/١ ، وفيه ( يا ابنة ) وعند أبي علي والسيرافي والرماني ( يا بِنْتَ ) ، ولا اختلاف في الوزن فيهما ، والشاهد إبدال الألف في ( عَمَّا ) من الياء كراهة اجتماع كسرة الميم والياء مع كثرة الاستعمال والسيرافي يرويه ( يا بِنْتَ عَمِّي ) باثبات الياء ، انظر الشرح ، ج ٢ ق ١٤٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٢ وأنشده في المسائل البغداديات / ٥٠٦ ، وقال : حذف واجتزأ بالفتحة كما يجتزئ بالكسرة في يا غلام ، وهو يقيس البيت على قراءة من قرأ ، ( يا أبت لم تعبد ) فيما تعلمه من شيخه ابن السراج عن أبي العباس المبرد عن أبي عثمان المازني .

وهذه القراءة لأبي جعفر والأعرج وعبد الله بن عامر ، وقرأ أبو عمرو وعاصم ونافع وحمة والكسائي بكسر التاء ، وأجاز الفراء ( يا أبت ) بضم التاء ، انظر تفسير القرطبي ١٢١/٩ .

وأنشد الفارسي البيت في المسائل العسكرية ١١١/ شاهداً على إبدال الياء ألفاً وحذفها ، وأنشده المبرد ( يا ابنة عَمِّي ) وقال وبعضهم ينشده : ( يا ابنة عَمَّا ) ، انظر المقتضب ٢٥٢/٤ ، الأصول ٣٤٢/١ ، وأنشده أبو زيد كما جاء عند الفارسي هنا ، انظر النوادر في اللغة / ١٨٠ النكت ٥٥٩/١ ، أنشده ابن النحاس وقال : أراد يا ابنة عَمِّي فقلب الياء الناء . انظر شرح أبيات سيبويه / ١٣٥ ، كما أنشده ابن السيرافي وأنشده البيت الذي بعده ، وهو قوله :

ألم يكن يبيض ان لم يصلح

١/٤٦

أى : على بأغلام غلام / .

قال : ألا ترى أنك لو قلت : يا زَيْدُ وَأَنْتَ تُحَدِّثُهُ لَمْ يَجْزُ (١) .

أى : لو كنت تُحَدِّثُهُ مُنْ تَسْتَفِيتُ بِهِ لَمْ يَجْزِ اللامُ .

قال : ولم يلزم هذا الباب إلا ( يا ) للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللامُ

بلام التوكيد (٢) .

قال أبو على : لو حذف ( يا ) من هذا الموضع كما تحذف من

( زَيْدُ ) إذا نودي فتميل ( زَيْدُ ) مكان ( يا زَيْدُ ) لالتباس لام الاستغاثة

بلام الابتداء (٣) .

←

ثم قال : وهذا البيت معلق بأول القصيدة ، لأنه قال :

قد أصبحت أم الخيار تدعى

على ذنباً كلكه لم أصنع

من أن رأيت رأسى كرأس الأصلع

انظر شرح أبيات سيبويه ١/١٩٤ - ٢٩٥ ( الريح ) • المفصل ٤٣/

شرح المفصل ١٢/٢ ، الهمع ١/٥٤ ، ٩٧ ، الدرر ١/٧٠ ، ٧٣ ، العينى

٢٢٤/٤ ، الخزنة ١/١٧٣ •

(١) الكتاب ١/٣٢٠ •

(٢) الكتاب ١/٣٢٠ ، وهو يريد باب الاستغاثة والتعجب ، وفى

المخطوطة ( يا التنبيه ) ، والصواب من الكتاب ، وشرح السيرافى للكتاب

ج ١ ، ق. ١٤٤ •

(٣) يقول أبو سعيده : « ولا يدخل على هذه اللام المفتوحة ( أى التى

للاستغاثة والتعجب ) من حروف النداء الا ( يا ) وحدها ، للفصل بين

←

**قال :** ولا يكون مكان ( يا ) سواها من حروف التنبيه<sup>(١)</sup>.

قال أبو بكر : لَزِمَ ( يا ) لِذَا الْمَقْدُ ، كَا لَزِمَ ( وَا ) لِلتَّفْجِعِ<sup>(٢)</sup>.

**قال :** فَصَارَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُعَاقِبُ صَاحِبَتَهَا<sup>(٣)</sup>.

قال أبو بكر : يعنى أن اللام في ( يَا لَمُعْجَبٌ ، وَيَا كَبِيرُ ) معاقبة للألفِ والهاء ، ألا ترى أنك لا تقول : يَا كَبِيرَاهُ .

قال أبو بكر : إِنَّمَا فُتِّحَتِ اللامُ عِنْدِي فِي الْمَدْعُو ، لِأَنَّ الْمَدْعُو كَانَ حَكْمُهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَكْنِيًّا ، وَلَامُ الْجَرِّ يُفْتَحُ مَعَ الْمُسْكَنِيَّاتِ فَفُتِّحَتْ مَعَ الْمَدْعُو كَمَا فَتِّحَتْ مَعَ الْمُسْكَنِيَّاتِ وَكُسِرَتْ إِذَا كَانَتْ الْمَدْعُو بِإِلِيهِ كَانَتْ مَعِ سَائِرِ الْمَظْهَرَاتِ<sup>(٤)</sup>.

←

ما دخلت عليه على غير معنى استغناء وتعجب وبين ما دخلت عليه الاستغناء أو تعجب ، لأنها كالأصل في النداء ، وهو الكثير الغاشي ، وليس في القرآن من حروف النداء غيرها على ما فيه من كثرة النداء ، شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٥ .

(١) الكتاب ١/٣٢٠ .

(٢) انظر الأصول ١/٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٠ وفيه العبارة بالتذكير .

(٤) انظر الأصول ١/٣٥١ وما بعدها ، ويرى الفراء أن هذه اللام إنما فتحت لأنهم جعلوها و ( يا ) كالحرف الواحد ، انظر شرح السيراني للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ .

## هذا بابُ النَّدْبَةِ (١)

**قال :** وأعلم أنك إذا وصلت كلامك <sup>٢</sup>لذهبت هذه الهاء في جميع النَّدْبَةِ كما تذهب في الصلة <sup>(٢)</sup>. أي من قال : وأغلامِيَاءُ ( وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَّةُ ) <sup>(٣)</sup> في الوقف حذفه في الوصل ، فقال : وأغلامِي الظَّريف ، ( وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِي نَارُ ) <sup>(٤)</sup> وحذف هذه الهاء في الوصل إذا اتصل بما بعده كحذف ألفِ الوصل إذا اتصل ما هِي فيه بما قبله ، لأن الهاء ألحقت لِتُبَيِّنَ الحركة فإذا اتصل بشيء بعده قام المتصل به مقام الهاء ، كما <sup>(٥)</sup> يقوم ما قبل همزة الوصل مقام الهمزة . وأنشد <sup>(٦)</sup> :

\* فهِىَ تَرْتَنَّى بِأَبِي وَإِنِّيَمَا <sup>(٦)</sup> \*

(١) الكتاب ١/ ٣٢١ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٢ .

(٣) سورة القارة ، الآية ١٠/ - ١١ . قرأ ( ماهية ) بحذف الهاء

وصلا واثباتها وفقا حمزة ويعقوب ، والياقوت باثباتها في الحاليين .

انظر اتحاف فضلاء البشر / ٤٤٣ ، قال القرطبي : « الأصل (ما هي)

فدخلت الهاء للسكت ، وقرأ حمزة ويعقوب وابن محيصن ( ما هي نار )

بغير هاء في الوصل ووقفوا بها » . تفسير القرطبي : ٢٠ / ١٦٧ .

(٤) في المخطوطة ( وكما ) .

(٥) الضمير يعود على سيبويه ، انظر الكتاب ١/ ٣٢٢ .

(٦) في المخطوطة « فهِىَ تَرْتَنَّى بِأَبَا وَإِنِّيَمَا » ، والبيت من الرجز

وهو في ملحقات ديوان رُؤبة / ١٨٥ ، وروايته : « فهِىَ تَرْتَنَّى بِأَبِ

وَإِنِّيَمَا » ضمن قصيدة طويلة ، وروى في السكتاب منسوباً لرُؤبة ،

وأنشده الشنتمري « فهِىَ تَنَادَى بِأَبِي وَإِنِّيَمَا » وأشار سيبويه الى الرواية



قال أبو العباس: فَهَيَّ قَرْنًا يَا أَبَا وابْنِيَّ مَنَا .

وذعم أن: يا أبا وابْنًا مَنَا لا يجوز في هذه القصيدة للقافية ولو كان في غير هذا الشعر بجاز (١) .

قال: وكذلك الألف إذا أضفتها إليك ، تجراها في الندبة كجراها في الخبر (٢) .

قال أبو علي: هذا مثل ألف مَنَى إذا نذبت أو لم تنذب ، ففي قال في البذاء: يا غلام ، يخذف الياء اسعدلالاً بالكسرة عليها لم تجز له أن يخذف ياء الإضافة من مَنَى ، لأن الكسرة لا تلحق الألف من

←

التي اختارها أبو علي كما ذكر الشنتمري برواية ( بابا وابْنِيَّ مَنَا ) ، وقال: يريد أن المندوب المضاف إلى المتكلم يجوز فيه مجاز في المنادى غير المندوب من قلب الياء وتركها على أصلها « والمج إلى خطأ رواية « وابْنًا مَنَا » في بعض النسخ لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها في الريف كما تجوز الواو . انظر الكتاب وهامشه ٣٢٢/١ وأنشده المبرد ( بابي وابْنِيَّ مَنَا ) وقال: قلم يجعل للندبة علامة ، انظر المقتضب ٢٧٢/٤ وأنشده ابن النحاس وقال: إنما أراد وابْنِي ، و ( مَنَا ) زائدة وصل بها كلامه ، وإنما حكى نذبتها ٠٠٠ انظر شرح أبيات سيبويه ١٣٦/١ ، ومثله قال السرافي في شرح الكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٦ ، والتكت ٥٦٤/١ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٤ ، وانظر شرح المفصل ١٢/٢ . (١) انظر المقتضب ٢٧٢/٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ،

٢ ، ق ١٩٤ .

(٢) الكتاب ٣٢٢/١

مثنى فيمدل على الياء (١) ، فإذا لم يَجْزُ أن تلحق ما يدل على الياء لم يكن من أن تلحق بالياء نفسها بَدْ وإذا ألحقت الياء لم يَجْزُ فيها إلا الفتح ، ٤٦/ب لأنها لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو موقوفة ، والوقف هنا / لا يجوز لاجتماع الساكنين ، فإذا لم يَجْزُ الوقف ثبت أن الجائز الوجه الآخر الذي هو الفتح .

**قال :** واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم يحذف (٢) .

قال أبو علي : من قال : يا غلام لحذف ياء الإضافة ، واستبدل بالكسرة هليما ، لم يَجْزُ له أن يحذف ياء الإضافة من ( غَلَامَيْنِ ) إذا أضافهما إلى نفسه ، ومن قاضٍ ومن قاضيين إذا أضافهم ، ومن ناجٍ ، وإنما لم يَجْزُ له أن يحذف ياء الإضافة من هذه الأشياء كما حذفها من غُلام ، لأنه حيثُ حذف الياء من ( غَلَامِي ) بقيت الكسرة ، فدلّت على الياء ، وجازى حركة الميم بالكسرة ، فأما ( غَلَامَيْنِ ) وما أشبهه فإنه إذا حذف ياء

---

(١) يرى السيرافي أن حكم تحريك ياء المتكلم في الندبة كحكمها في غير الندبة إذا لحقت ياء الإضافة متحركا ما قبلها أو ألفا فإذا نديت ما آخره الياء ولم تضيفه إلى نفسك وأدخلت ألف الندبة فتحت الياء ، فقلت مثلا : واقاضياه بفتح الياء وأدخل ألف الندبة بعدها ، وإذا نديت ما آخرم ألف ولم تضيفه إلى نفسك وأدخلت علامة الندبة أسقطت الألف الأصل لاجتماع الساكنين فقلت : وامئناه وامعلام : انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٢ .

الإضافة منه لم يَجْزُ تحريك الياء التي هي آخرُ هذه السكّيم بالسكسر ،  
 فيدل على الياء كما دَلَّت السكسرة في ( يَا غُلَامَ ) عليها وإذا لم يَجْزْ أن  
 تُلحق ما يدل على الياء لم يَسْكُنْ من أن تلحق الياء نفسها بُدْ ، فإذا  
 ألحقت لم يخلُ من أن تُسْكَنَ أو تفتَحَ ، والسكون غير جائز فيه لالتقاء  
 الساكنين فإذا لم يَجْزِ السكون مُنْتَجِعَ (١) وأدغم الحرف المثل الذي قبله  
 فيه فصار يا غُلَامَ ، وهذه الياء آت على ضربين :  
 منه أصلٌ ، ومنه زائِدٌ ، إلا أن كلا الضربين يجتمع في أن السكسر  
 لا يجوز فيه .

فأما الأصل فمثاله الياء من ( قاضٍ وناجٍ ) .  
 والزائد مثل الياء من ( غُلَامَيْنِ ) ، والياء من ( قاضِيَيْنِ ) (٢) ، فإن  
 أضفت ( قاضِيَيْنِ أو قاضُونِ ) إلى نفسك وافق لفظ الرفع والمنصوب  
 المجموعين لفظ الواحد ، وذلك قولك : دُولَاء قاضِيٍّ ، إذا أردت الجميع ،  
 وأصل هذا ( قاضُونِ ) ، فسقطت النون للإضافة ، وبقيت الواو قبل  
 ياء الإضافة ساكنة ، فلما سُكِنَتْ وجب أن تُدْغِمَهَا في الياء وإذا وجب  
 ادغامها في الياء وجب قلبها ياء فتصير ( قاضِيٍّ ) كقولهم : ( رِيًّا ) في مصدر  
 ( رَوَيْتُ ) ، فأما الجمع المنصوب والواحد فهما مثلُ الجمع للرفع في  
 اللفظ إلا أن اللدغم في ياء الإضافة فيهما مكان الواو في ( قاضُونِ ) ،  
 والياء في الواحد مُخَالَفَةٌ للياء في الجمع ، لأن الياء في الجمع زَائِدَةٌ وفي  
 للواحد لَامُ الْفَعْلِ .

(١) في المخطوطة ( قَبْشِ ) مضبوطة وهو وهم من الناسخ ؟

(٢) يريد الياء الثانية من ( قاضِيَيْنِ )

**قال :** فذهبت كما تذهب في الألف واللام (١) .

قال أبو علي : نحو مثني القوم ، فاللام تسقط هنا كما تسقط مع حرف الندبة لأن كلاً الموضوعين مجتمع فيه ساكنان (٢) .

**قال :** ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصب (٣) .

قال أبو علي : الذي لا يدخلها نصب هو الألف ، والذي يدخلها نصب هو الياء ، فإذا نذبت ما هي فيه غير مضاف قلت : ( وَأَقَاضِيَاهُ ) ، و / ١ فيب إك الداء / بالفتحة ، لا تحذف كما تحذف الألف من ( وَأَمْتَنَاهُ ) غير ف لا تحرك البتة ، والياء تتحرك بالفتح .

**قال :** ونقول : وَاظْهَرَهُمْ ، وإنما جعلت الألف واواً لتفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت : ( وَاظْهَرَهُمَا ) ، وإنما حذف الحرف

(١) الكتاب ١/ ٣٢٣ .

(٢) يقول أبو سعيد في بيان هذه المسألة : « فان قال قائل : فهلا قلبتم الألف الى الياء أو الى الواو ، وفتحتموها ، كما يقولون ذلك في التثنية في ( رحي ، وفتى ) : ( رَحِيَّان ، وَفَتَيَّان ) ، وفي ( منا ، وعَصَا ) : ( مَنْوَان ، وَعَصَوَان ) ؟ » قيل له : التثنية لا بد من الاتيان بعلامتها للدلالة على معناها ، وأنت في الندبة مخير ، ان شئت جئت لها بعلامة ، وان شئت لم تأت بعلامة وان أردت الندبة فلم تكن ضرورة تدعو الى تغيير لفظها ، ولا خيف فيه الالتباس ، وكان سقوطها في اللفظ اذا ألقيتها الألف واللام كقولنا ( هَذَا الْمَثْنِي الظَّرِيفُ ) ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٧ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٣ .

الأول لأنه لا يَنْجَزِمُ حرفان كما حذفت الألف الأولى من قولك  
وامُثْنَاءُ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي : الهاء التي تلتحق لعلامة المضمرة المجرور الغائب ، حكمها  
أن تلتحقها واوٌ في الوصل مثل : لهو مالٌ ، وعندهُ هو ثوبٌ<sup>(٢)</sup> ، فأصلُ  
حرف اللين الذي يلحق هذه الهاء في الوصل واوٌ ، وإنما تقلب ياء إذا  
وقعت قبلها كسرة أو ياء في مثل ( بهي داءٌ ، وعَلَيْهِ ثوبٌ ) لمكان  
الكسرة ، والياء ، والأصلُ الواو كما قلنا ، والدليل على أن الياء يجوز  
أن يجعل مكانها الواو في مثل ( بهي وعَلَيْهِ ) فيقال : ( عَلَيَّهُ ، وبِهِ ) ،  
ولا يجوز أن يجعل مكان الواو ياءٌ إذا لم ينكسر ما قبل الهاء ولم يقع  
قبلها ياء ، لا يجوز ( آهي مالٌ ، ولا هِنْدَهي ثوبٌ ) فقد بان من هذا  
أن أصل حرف اللين الذي يلحق هنا الواو ، إذ كل موضع جاز فيه الياء  
يجوز فيه الواو ، وليس كلَّ موضع يجوز فيه الواو يجوز فيه الياء .  
والمنصوب المضمرة إذا كان للغائب المذكور في لحاق هذا الحرف اللين  
الساكن به مثل المجرور ، وهذا الحرف اللين الذي ذكرنا لا يسكن  
إلا ساكناً ، فإذا ألحقته علامة النذبة وجب أن يسقط ، لأنه قبل العلامة  
وإذا سقط وجب أن يقلب ألف النذبة واواً لتتبع الحركة التي قبلها ،  
لأنها لو تركت ألفاً لزم أن يفتح ما قبلها ، وإذا انفتح ما قبلها التبس  
الغائب بالغائبة ، فالحذف من<sup>(٣)</sup> الساكنين في قولك ( وَاظْمُرْهُوهُ )

(١) الكتاب ٣٢٣/١

(٢) في المخطوطة ( وعنده ثوب )

(٣) قوله ( من ) مصححة في الجايشية

## - ٣٦٤ -

هو الأول ، وكذلك المحذوف من ( وَظَهَرَمَاهُ ) هو الألف الأولى التي للتأنيث ، وإذا جمع المضمَر الجُرُور الغائبُ المذكور أُلحق الهاء حرفين ( اليم والواو ) كما تُلحق الواحد المؤنث إذا جمع حرفان وذلك مثل كَهْمُو وَظَهَرَمُو ) إلا أن الواو قد تحذف في الوصل والوقف ، كقوله : ( هَذِهِ ظَهَرُهُمْ فَأَعْلَم ، وَهَذِهِ ظَهَرُهُمْ ) .

والأصل أن تُلحق هذه الواو وإن كانت قد تحذف استخفافاً الدليلُ على أنك إذا وصلت، ما كان مثله ، أعني المنصوب بشيء ثبتت هذه الواو وذلك قولك : ( أَعْطَيْتُهُ ) ، لما وصله بالهاء لزم ثبات هذه الواو ، فكذلك المضمَر الجُرُور إذا وصلته بشيء ولزم أن تثبت هذه الواو فإذا نُدِبَ ( ظَهَرُهُمْ ) وجب ثبات الواو اللاحقة مع اليم الهاء لِوَصْلِكَ ب/٤٧ علامة الندبة به ، وإذا وصل هذه العلامة التي هي / المضمَرين الغائبين المذكورين وجب ثبات الواو فيه للصلة كما وجب ثباتها للصلة في نظيره ، إلا أن الذي مَنَعَ من ثباتها في ( ظَهَرُهُمْ ) إذا نُدِبَتْ اجتماع الساكنين وهما الواو وألف الندبة ، فسقط الساكن الأول الذي هو الواو ، وثبت الذي هو علامة الندبة كما يسقط من ( مُثْنِي ) إذا نُدِبَتْ غير مضاف الحرف الذي من نفس الكلمة وهو الألف المقلَّب عن الياء ، وإنما وجب حذف الأولى هنا من حيث وجب تحريك الأول إذا اجتمع الساكنان من كلمتين ، فكذلك وجب هنا حذف الأول لما لم يَجْزُ تحريك الساكن الأول ، ولم يسكونا من كلمة واحدة ، فذهب سيمويه في هذا كما قد رأيت أن الحرف الأول محذوف لالتقاء الساكنين ، وتقول أيضاً في رجل يسمى

## - ٣٦٦ -

(ضَرَبُوا) لو نذبته (وَاضَرَبُوهُ) ، حذفت الساكن الأول ، وجعلت علامة الذئدية تابعة للحركة التي كانت قبل الحذف المحذوف كما قد فعلت ذلك في (وَاطْهَرَهُوْهُ ، وَاطْهَرَهُمُوْهُ) ، لئلا يلتبس الجمع بالثنية في (ضَرَبُوا) ، كما قد يلتبس الجمع بالاثنتين في (وَاطْهَرَهُمُوْهُ) وللمذكور بالوث في (وَاطْهَرَهُمُوْهُ) .

وقد اعترض أبو العباس في هذا الموضع فقال : زعم أنه لو نذب غلامى في قول من قال ﴿ يَا دِهَادِي فَاتَّقُونِ ﴾<sup>(١)</sup> لقال : ( يَا غُلَامِيَاهُ ) فحرك الهاء لالتقاء الساكنين ، ولم يحذفه ، قال : فيلزمه على هذا أن يقول : ( وَاطْهَرَهُوَاهُ و وَاطْهَرَهُمُوَاهُ ، وَاضَرَبُوَاهُ ) فتحرك الساكن الأول لالتقاء الساكنين كما حرر كتبه في ( يَا غُلَامِيَاهُ ) في قول من قال : ( يَا غُلَامِي )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : والجواب عندى في ذلك أن الواو من ( ظَهَرُوْهُ ،

(١) سورة الزمر ، الآية ١٦/ ، أثبت الياء يعقوب ، وجمهور العراقيين على اثباتها عن رويس ، والآخرون على الحذف وهو القياس .  
انظر اتحاف فضلاء البشر ٣٧٥/ ، وانظر ابراز المعاني ٦٧٠/ .

(٢) انظر المقتضب ٢٤٥/٤ - ٢٤٧ . وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٨ - ١٤٩ ، حيث روى اعتراض المبرد على ما قال سيبويه ، ثم قال : « والذي ألزمه لا يلزمه ، وذلك أن هذه الواوات السواكن المضموم ما قبلها ، كالالقاء لا أصل لهن في الحركة ، والياء في ( غلامى ) يجوز فيها الحركة لغير التقاء الساكنين ، وأصلها الحركة ، والتغيير للندبة ضعيف » .

وظهرهُو ( ليست مثل الياء في ( غلامى ) وذلك أن هذه الواو لم تتحرك  
ألبتة ، والياء من ( غلامى ) قد تتحرك فى لغة من يسكنه لالتقاء الساكنين  
ألا ترى أن من يقول : يا غلامى ، فيُسكّن هذه الياء وافق من يفتحها  
فى مثل ( يا قاضى ، ويا مُثنائى ) ولا يسكون فى لغته غير الفتح لالتقاء  
الساكنين ، فكذا لا يُسكّر أن تحرك الياء من ( يا غلامى ) لالتقاء  
الساكنين إذ كانت هذه الياء قد تحرك لالتقاء الساكنين فى غير هذا  
الموضع ، ومع ذلك فأصل هذه الياء التى هى المخاطب الفتح ، كما أن كاف  
المخاطب مفتوح إلا أن الحركة حُذفت من الياء لأنها حرف لين والحركة  
تُسكّر فيها ، ألا ترى من يقول ( حَضَرَ مَوْتَ ) لا يحرك الياء من ( معذرى  
كرب ) ، فهذه الياء إذا فُتحت فى ( وَاعْلَامِيَّاه ) فإنما تُرَدّ إلى أصلها (١)  
كما أن ( مُدَّة ) إذا حرك رد إلى أصله لالتقاء الساكنين فضمّ ، فكذا  
هذه الياء يُرَدّ (٢) فى التقاء الساكنين / إلى أصله وحركته التى كانت له ،  
فأما ( غلامهُو ، وظهرهُو ، وفليس للواو شىء من ذلك حركة  
فى الأصل ، كما كانت لياء الإضافة ، ولم تُحرك فى موضع لالتقاء الساكنين  
ولا لغيره ، كما حُرّكت هذه الياء لالتقاء الساكنين ولغير التقاءهما ، فقد  
بان أن الواو فى ( ضَرَبَهُو ) وما أشبهه ليست مثل الياء فى ( غلامى ) ،  
إذ كان أصل هذه الياء الحركة فإذا حُرّك لالتقاء الساكنين رُدّ إلى أصله  
وليس للواو فى ( ظهرهُو ، وغلامهُو ) أصل فى الحركة ، ولا حُرّكت

(١) فى المخطوطة ( أصله ) .

(٢) فى المخطوطة ( ترد ) فى الموضعين .



٣٦٧ -

في موضع ، فبرَدَ إلى حركته في التقاء الساكنين كما رُدَّت الياء ،  
فحركاتهما إذا لا لتقاءهما لا يجوز ، وإذا لم تجز الحركة لالتقاءهما فيه  
لم يكن إلا الحذف كما قال سيبويه .

فأما الواو في (ضَرَبُوا) فإنها وإن كانت قد حركت لالتقاء  
الساكنين في مثل : ﴿وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿اشْتَرَوْا  
الضَّالَّةَ﴾<sup>(٢)</sup> ، فليست هذه الحركة بحركة أصلية كما كانت الحركة  
في (يا غلامى) حركة واجبة للحرف في الأصل ، بل إنما حركت هذه  
الواو في التقاء الساكنين فقط ولم تحرك لغيره كما أن الياء من (غلامى)

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٧/ ، قال القرطبي : « بضم الواو ،  
وكسرها يحيى بن يعمر ، وقرأ على ومجاهد وأبو حيوه وابن أبى عبله :  
« ولا تناسوا الفضل » وهي قراءة متمكنة المعنى » تفسير القرطبي ٢٠٨/٣

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٦/ ، استشهد سيبويه بهذه الآية وغيرها  
مما ينطبق عليه حكم حركة الواو هذه في الباب الذى عقده لدراسة «ما يضم  
من السواكن اذا حذفت بعده ألف الوصل » وذلك الحرف الواو التى هي  
علامة الاضمار اذا كان ما قبلها مفتوحا ، وقال : « زعم الخليل أنهم جعلوا  
حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التى من نفس الحرف ٠٠٠ » ،  
انظر الكتاب ٢٧٦/٢ ، ونقل عنه هذا رأى القرطبي ، انظر تفسير  
القرطبي ٢١٠/١ ، كما نقل القرطبي تعليل ابن كيسان في اختيار الضمة  
دون غيرها من الحركات لخفتها ، ولأنها من جنس الواو ، كما نقل قراءة  
كسر الواو على أصل التقاء الساكنين عن ابن أبى اسحاق ويحيى بن يعمر  
وعن أبى زيد بسنده بفتح الواو لخفة الفتح . وانظر هذا فى معانى القرآن  
واعرابه ٨٩/١ ، ٩١ - ٩٢ .

## ٣٦٨ -

قد حرك لغير التقاء الساكنين في مثل (لِي دِينِي) (١) ، فنبهت الياء من (يا غلامِيَا) في لفظة من قال : (يا غلامِي) في التقاء الساكنين أقوى من نبهت الواو في (ضربوا) لما قلنا من أنه قد يتحرك لا لتقاء الساكنين إلا أن من حرك الواو في (ضربوا) لا لتقاء الساكنين في مثل : قال ، لَدَا وَجَدْتُهُ مُنْقَطِعًا .

**قال :** لأن ياء الإضافة عليه - أى على عمرو - تقع ولا تحذفها لأن عمراً غير مُنادى (٢) .

قال أبو علي : قوله : ولا تحذفها أى لا تحذف الياء ، لأن عمراً غير منادى أى ليس عمرو بمنادى فيحذف منه الياء كما تحذف من الاسم المنادى

### (١) سورة الكافرون ، الآية / ٦ .

قال القرطبي : فتح الياء من (وَلِيَّ دِينِي) نافع ، والبزّي عن ابن كثير باختلاف عنه ، وهشام عن عامر ، وحفص عن عاصم ، وأثبت الياء في (يُنِي) في الحاليين نصر بن عاصم ، وسلام ويعقوب ، قالوا : لأنها اسم مثل الكاف في (دِينِكُمْ) والياء في (قَمْتُ) ، الباكون بغير ياء مثل (قوله تعالى « فهو يهدين » ، « فانقوا الله وأطيعون » ونحوه اكتفاء الكسرة واتباعاً لخط المصحف ، فانه وقع فيه بغير ياء) تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٢٩ . وانظر اتحاف فضلاء البشر / ٤٤٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٣ . وهذه عبارة سيبويه التي اجتزأ أبو علي هذا النص منها : « وتقول : وا أبا عمر ياء ، وإن كنت إنما تندب الأب ، وإياه تضيف إلى نفسك لا عمراً ، من قبل عمراً مجزاه هنا كمجراه لو كان لك ، لأنه لا يستقيم لك إضافة الأب إليك حتى تجعل عمراً كأنه لك ، لأن ياء الإضافة عليه . » .

محو : يا غلام إنما هذا بمنزلة يا غلام غلامى ، فُغلام الثانى غير مدعو<sup>(١)</sup> .

**قال :** وإنما تحكى الحالة الأولى فهل أن يكونا اسمين ، فصارت الألف - أى ألف الذبقة - تابعة لهما - أى لضربوا<sup>(٢)</sup> .

أى تبعّت ألف الندبة الحركة التى قبل الحرف المحذوف فى ( ضربوا وضرباً ) إذا نذبت ، كما تبعّت الفثنية والجمع قبل أن يسكونا اسمين محو ( غلامهما و غلامهم )<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وإذا قلت : يا ثلاثة وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين<sup>(٤)</sup> . قال أبو على : الدليل على أن ثلاثة وثلاثين نصب فى الندبة من حيث كان اسماً طويلاً نصبك الاسم الأول<sup>(٥)</sup> ، فلو كان هذا مثل ( يازيد

(١) يقول السيرافى : « اذا أضفت أبا عمرو اليك أضفت عمراً كأنه لك ، كما كان الدرهم فى مائة درهم ، كأنه درهم لك ، ومثال ذلك قولهم : هذا حب رمانى ، ولعل القائل ما ملك رماناً قط ، وإنما ملك الحب ، ولكنه لا يصل الى اضافة الحب الى نفسه حتى يضيف الرمان فيصير فى اللفظ كأنه لك » . شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٨ .

(٢) الكتاب ٣٢٤/١ مع اختلاف طفيف فى بعض الحروف .

(٣) يقول سيبيويه : « اذا نذبت رجلاً يسمى ضربوا قلت : واضربوه ، وان سمي ضرباً ، قلت : واضرباه ، فهذا بمنزلة واغلامهوه ، وواغلامهاه ، جعلت ألف الندبة تابعة لتفروق بين الاثنين والجميع » . فكذاك ضرباً وضربوا . الكتاب ٣٢٤/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٥) الاسم المنادى الذى لا يشتمل على شئ بعده ، وليس بمضاف اليه ينتصب وان كان معرفة بالقصد اليه كقولك : يا خيراً من زيد ، وياضارباً

←

( ٢٤ - التعليقة )

لله ٣٧/٥

وبالحمد (لما كان إلا مضموماً غير منون ، فكونه منصوباً منوئاً يدل على أنه انتصب من حيث كان اسماً طويلاً<sup>(١)</sup> .

**قال :** وقال : يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك : يا ضارب<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس : تعريف يا ضارباً رجلاً من وجهين :

٤٨/ب إما أن يُسمّى به / رجلاً بعينه فيصير معرفة بالإشارة والقصد نحو  
يا رجل<sup>(٣)</sup> .

←

رجلاً ، ونصبه كنصب الاسم المضاف ، والناصب لهما معنى واحد ، وذلك لطلان البناء ٠٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٩ . وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٨ ، وانظر المقتضب ٢٢٤/٤ - ٢٢٥ (١) الاسم الطويل أو المطول مصطلحان يقصد بهما الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ، وطول الاسم يكون بكثرة الحرف أو الكلمات ، فالشبيه بالمضاف اسم مطول أو طويل ، ومطل الحركة يعني مدّها كما أن المطال يمد الحديد ، واشباع الحركة أو مطلها ينشأ عنه حرف من جنس تلك الحركة ، وسيبويه يسمي حرف المد ممطولا . انظر الكتاب ٤٠٧/٢ ، وانظر المصطلح النحوي ١٤٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٣) نقل أبو علي أحد الوجهين في المسألة ، وترك الوجه الآخر اما سهوا منه هو واما سقط عند النسخ ، وعبارة المبرد بتمامها هي : «اما سميت به رجلاً واما دعوتها في موضعها على حد قولك : يا رجل أقبل ، تريد : أيها الرجل أقبل ، وأي ذلك كان فلفظها واحد منصوب » . المقتضب ٢٢٤/٤ .

وأورد أبو سعيده الوجهين لتعريفه على النحو التالي :

←

**قَالَ :** فصار بمنزلة [الذى] إذا قلت : هو الذى فَعَلَ<sup>(١)</sup> ،  
قال أبو على : لا يتم قولك : يا خيراً بغير (منك) كما لا يتم  
(الذى) بغير صلته<sup>(٢)</sup> .  
**قال :** وأما قولك : يا أخا رجل ، فلا يسكون الأخ ها هنا  
إلا نكرة<sup>(٣)</sup> .  
قال أبو العباس : لأنه ليس هاهنا تنوين ينوي به الانفصال كما قال  
في ضارب<sup>(٤)</sup> .

←

« اما أن نناديه فتسميه بالمعنى الذى فيه فيصير معرفة ، وذلك أن  
تقول لرجل هو ضارب زيداً ، ولرجل هو خير من زيد : يا ضارباً رجلاً ،  
ويا خيراً من زيد ، وتقديره : يا أيها الضارب زيداً ، ويا أيها الذى هو  
خير من زيد ، فهذا تعريف يحدثه النداء ، وقد كان نكرة قبله كما تقول :  
يا ظريف فتعرف بالنداء وإن كان منصوباً ، والوجه الآخر : أن يسمى  
رجلاً بضارب زيداً أو بخير من زيد وإن لم يكن على تلك الحقيقة ، فتقول  
ياضارباً زيداً ، ويا خيراً من زيد ، كما تقول : يا قيس قفة ،  
ويا سعيده كرز » شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٠ .

(١) الكتاب ٣٢٥/١ ، وما بين المعقوفتين سافطة من المخطوطة .  
(٢) يقول سيبويه : « لو سميت رجلاً ( خيراً منك ) لقلت :  
يا خيراً منك ، فالزمته التنوين وهو معرفة ، لأن الراء ليست آخر الاسم  
ولا منتهاه » الكتاب ٣٢٥/١ والمعنى الذى يرمى اليه هو والفارسي ، أن  
« خيراً منك » كلها اسم مطلق ، ولا يصح ( خير ) بدون ( منك ) كما  
أن ( الذى ) لا يتم الا بالصلة .

(٣) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٤) انظر المقتضب ٢٢٦/٤ .

**قال** : ولا يكون الرجل هاهنا - أى إذا أضفت أخا إليه -  
 بمنزله إذا كان منادى<sup>(١)</sup>  
 أى : فقلت : يا رجُلُ ، لأنه ثم يدخله التنوين ، أى إذا قلت :  
 يَا ضَارِبُ رَجُلٍ يدخله التنوين إذا أردت الاتصال ، فقول :  
 يَا ضَارِبَا رَجُلًا ، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما ،  
 أى جاز لك أن تريد بهما ضَارِبَا رَجُلًا معنى الألف ، وهو هاهنا غير  
 منادى أى ( الرَّجُل ) فى ( يَا أَخَا رَجُلٍ )<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) الكتاب ٣٢٥/١ ، وفى المخطوطة « ولا يكون الأخ هاهنا ،  
 وهو سهو من الناسخ والصواب من الكتاب .  
 (٢) يقول أبو سعيد : « رجل فى قولك : يا أخا رجلٍ لا يتعرف ،  
 لأنه ليس باسم المنادى ، وليس فى ( أَخَا ) معنى التنوين ، وإضافته  
 صحيحة ، والمضاف إليه نكرة ، فيصير المضاف نكرة بتذكير المضاف إليه ،  
 شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٠ .

هذا بابُ الحروف التي يُنبهُ بها المدعو<sup>(١)</sup>

**قال :** وقد يستعملون هذه التي لأمَدَّ في موضع الألف<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : إذا ناديتَ المقبلَ عامك بما تنادى به المتخاضى الهمجد  
نحو يَا وَهِيًّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : يَا يَافُلَانْ ، لَمْ يُقْبَلْ عَلَيْكَ تَوْكِيْدُكَ فِي  
استعطافه وإن كنت قد استغنيت عن دعائه بإقباله عليك<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وقد يجوز حذف ( يَا ) من النكرة في الشر<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : قوله : من النكرة ، يريد ما كان غير علمٍ ، مما يعرفُ  
في النداء بالإشارة إليه ، وكان قبل النداء نكرة .

وقد اعترض أبو العباس في قوله : وقد يجوز حذف ( يَا ) من النكرة .

وقال : حذفها من النكرة غير جائز ، والدليلُ أن ( جاري )<sup>(٥)</sup>

(١) الكتاب ١/ ٣٢٥ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٥ .

(٣) هذا النص بتمامه نقله البغدادي وأسنده ذلك إلى أبي علي في

تعليقته ، انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ١/ ٦٨ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٢٥ .

(٥) إشارة إلى قول العجاج من الرجز :

جاري لا تستنكرى عذيري

انظر ديوانه ٢٢١/ ١ ، الكتاب ١/ ٣٢٥ ، وفيه شاهد على حذف حرف

النداء من قوله ( جاري ) وهو نكرة قبل أن ينادى ، ولم يعرف إلا بالنداء ،

انظر هامش الكتاب .

وانظر المقتضب ٤/ ٢٦٠ ، وانظر هامشه لتعرف مزيداً من المصادر

وما دار حول هذا المعنى من جدل ، وانظر شرح السمراني للكتاب ، ج ٤ ،

ق ١٥١ ، وانظر الأصول ١/ ٣٦١ ، وأمانى ابن الشجري ٢/ ٨٨ .

غير نكرة أنها مُرْخُمة ، والنكرة لا تُرْخَمُ<sup>(١)</sup> .  
قال أبو علي : يجوز أن يكون سيبويه أراد بقوله : تحذف ( يا )  
من النكرة ما كان غير علمٍ مما يعرف بالنداء<sup>(٢)</sup> .

---

(١) هذا الموقع أحد المسائل التي خطأ المبرد فيها سيبويه ، وقد انتصر له ابن ولاد فقال : « أما تسمية هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذكر ، لأنه إنما يصبر معرفة في حال ندائهما إياه واختصاصه بذلاليك والاف هو نكرة قبل النداء ٠٠٠ » انظر الانتصار ق ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) يقول أبو الحسن : يجوز حذف حرف النداء من الاسم العلم لأن البيان الذي فيه بكونه علماً مع الاقبال عليه قد يستغنى به عن حذف النداء كقولهم : حار بن كعب وفي التنزيل : « يوسف أعرض عن هذا » وفيه « ربنا وآتينا ما وعدتنا على رسلك » ٠٠٠ ، ولا يجوز حذف حرف النداء من النكرة ولا المهمل : « ويرى أن حذف ( يا ) مع النكرة في بيت العجاج للضرورة على تشبيهه بالمعرفة التي يحذف معه ( يا ) » انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٠ .



هذا بابٌ ماجرى على حرف النداء وصفًا له<sup>(١)</sup>

**قال :** فالاختصاصُ أُجْزى هنا على حرف النداء كما أن التسوية ...

الفصل (٢).

قال أبو بكر : كلُّ مُنادى مختص ، وليس كل مختص منادى ، كما أن كل استفهام تسوية ، وليس كل تسوية استفهاماً<sup>(٢)</sup>.

**قال :** وتقول : نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لَضَيْفٍ ، فإنما أدخلت الألف واللام لأنك أجريت الكلام على ما النداء محمول عليه<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي : أى على فِعلٍ مضمر كما أن النداء على فِعلٍ مضمر ، إلا أن قولك ( الْعَرَبَ ) لم يُجْزِ منادى ، كما أن أيتها العصابة جَرَتْ منادى ، فتَمْتَنِعُ ( الْعَرَبَ ) من دخول الألف واللام عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ١/ ٣٢٦ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٦ .

(٣) يسوق الفارسي قول أستاذه ابن السراج بالمعنى ، انظر

الأصول ١/ ٣٦٥ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٢٧ . وقوله ( محمول ) هنا ساقطة من الكتاب ،

(٥) انظر الأصول ١/ ٣٦٧ - ٣٦٨ ، قال أبو سعيد : « أيها في

هذا المنادى ( أى فى مثل « أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ » ) ليس بمنادى ، ولا يجوز دخول حرف النداء عليه ، لا تقول : ( أنا أفعل كذا يا أيها الرجل ) إذا عنيت نفسك ، ولا ( نحن نفعل كذا يا أيها القوم ) إذا عنيت أنفسكم ؛ ولكن يستعمل ( يا أيها ) للاختصاص لا للنداء ، لأن المنادى مختص بإنك ، تختصه فتسأله من بين من بحضرتك أو يقرب منك : : : : : شريح

السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥١ .

٤٩/أ **قال** :/ وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء وحدها<sup>(١)</sup> .  
 قال أبو العباس : يعنى (أى) في قولك : أيتها العصابة قال : يعنى  
 أجروه على الأصل أى على النداء<sup>(٢)</sup>  
**قال** : وأعلم أنه لا يحسن لك أن تبهم في هذا الباب ، فتقول : إئتى  
 هذا أفعل<sup>(٣)</sup> .  
 قال أبو العباس : لأنه لا يعرف هذا واحد قد عرفته قبل .  
 وأنشد :

\* أيا شاعرا لا شاعرا اليوم مثله<sup>(٤)</sup> \*

(١) الكتاب ١/ ٣٢٧ .

(٢) يقول أبو العباس : « قولك : ( اللهم اغفر لنا أيتها العصابة )  
 فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ، لأن فيها الاختصاص  
 الذى فى النداء ... فاذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، فانت لم  
 تدع العصابة ، ولكنك اختصاصتها من غيرها ، كما تختص المدعو ،  
 فحجرى عليها اسم النداء أعنى ( أيتها ) لمساواتها إياه فى الاختصاص ،  
 كما أنك اذا قلت : ما أدري أزيد فى الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك  
 فى المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محله من الاستفهام  
 كمحل ما ذكرت لك من النداء » .

المقتضب ٣/ ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٨ ، وفيه ( لا يجوز ) مكان ( لا يحسن ) هنا ،

(٤) هذا صدر بيت من الطويل نسبه سيبويه الى الصلتان العبدى  
 وهو قوله :

قال أبو العباس : يا لغير شاعر<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : كما أن ( يا ) في قوله : ( يا لعنة الله ) لغير الأئمة ،

←

أيًا شاعرا لاشاعر اليوم مثله جرير ، ولكن في كليب تواضع ونصب ( شاعرا ) الأولى باضمار فعل على معنى الاختصاص والمعجب ٠٠٠ انظر الكتاب ٣٢٨/١ وهامشه ، وأنشده المبرد وخالف مذهب الخليل وسيبويه في توجيه النداء ، وأن الشاعر لما قال ( يا ) نبه ، ثم قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله . وفيه معنى التعجب . كأنه قال : حسبك به شاعرا ، لما فيه من المعنى . انظر المقتضب ٢١٥/٤ - ٢١٦ ، الكامل ٣٥٧/٣ ، وأنشده ابن قتيبة ضمن قصيدة طويلة قالها حين اجتمع اليه في الحكم بين الفرزدق وجرير مطلعها :  
أنا الصلتاني الذي قد علمتم متى ما يحكم فهو بالحق صاعد  
أتنتى تميم حين هابت قضاتها واني لبالفصل المبين قاطع  
وفي بيت الشاهد ( فيا شاعرا ) ، وأظنها الرواية الصحيحة .  
انظر الشعر والشعراء ٥٠٧/١ - ٥٠٨ ، ومثله أُمّالي القالي ١٤٢/٢ ، وانظر النكت ٥٧٢/١ ، انظر الحماسة البصرية ٣٠٣/٢ ، الخزائن ٣٠٤/١ وما بعدها ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ .  
قال الرماني وقد أنشد البيت : « وليس هذا على اختصاص النداء ، لأنه نكرة ولا على نداء النكرة ٠٠٠ ولكنه على حذف المنسادي بتقدير يا قائل الشعر شاعرا ، كأنه قال : حسبك به شاعرا ، فجاء على تغيير حال المعظم في حسبك به ، ولم يكن هو الدليل على المعظم بعينه لأنه نكرة » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ . شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٨/١ ( الريح ) .

(١) انظر المقتضب ٢١٥/٤ - ٢١٦ ، وشرح السيرافي للكتاب ،

ج ٢ ، ق ١٥٣ .

كأنه نبيه غير قوله شاعراً بياً، ثم نَصَبَ (شاعراً) على إضمار فعل،  
كما نَصَبَ ما في هذا الباب للاختصاص، ولا يجوز أن يسكون (شاعراً)  
نداءً منكوراً لأنه يريد واحداً بعينه، فكأنه قال: أراك شاعراً، فهو  
يشبه الاختصاص في أنه على فعل مضمر وإن كان هذا منكوراً،  
وما اختص في هذا الباب معروف.  
وأُنشد:

تَمَنَّا بِي لِيَلْقَانِي لَقِيْطَ أَعَامَ لَكَ ... (١)

(١) الضمير في قوله (وأُنشد) يعود على سيبويه، والبيت من  
الوافر ونسب في الكتاب إلى شريح بن الأحوص الكلابي، وهو بتمامه:  
تَمَنَّا بِي لِيَلْقَانِي لَقِيْطَ أَعَامَ لَكَ بِنِ صَعْصَعَةَ بِنِ سَعْدِ  
والشاهد في قوله (لَكَ) والمعنى: يا عامر دعائي لك، والمعنى  
معنى التعجب... انظر الكتاب وهامشه ٣٢٩/١ وأنشده المبرد منسوباً  
لبزيد بن عمرو الصعق الكلابي، ولقيط في البيت هو لقيط بن زرارة،  
وكان يطلبه، وقال: (أَعَامَ لَكَ) يريد: يا عامر، فرخم، وإنما  
بريد الحي تعجبا، أي: لكم أعجب من تمنيه للقائي... انظر الكامل  
٣٥٧/٣ وإلى شريح بن الأحوص نسبه السيرافي في شرح الكتاب،  
ج ٢ ق ١٥٢، وقال: «كأنه قال يا عامر بن صعصعة أعجب لك من  
سمي لقيط أياك، وتمنى لقيط لشريح هو كتمنيه لعامر، والعرب  
يسعمل حذف فعل التعجب وتكتفى باللام، وقد قيل في قوله عز وجل  
«لا يَلْفَ قَرَيْنِ» أعجب لا يلف قريش، شرح السيرافي ج ١،  
و ١٥٣، وقال الرماني، وقد أنشد البيت: «فهذا تعجب، لأنه نبيه  
على معنى متعجب من مثله لما قال: تمناني ليلقاني لقيط، ويعجب بطريق

- ٣٧٩ -

قال أبو حلى : دَعَاكُمْ كَلَمْ فِي قَوْلِهِ : أَعَامَ لَكَ ، كَأَنَّهُ دُعَاءٌ مِنْ  
دَعَارِي .  
قوله : يَا بَكْرَ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ<sup>(١)</sup> .  
لَأَنْفُسِهِمْ .

←

النداء ، كأنه قال : يا عجباً لذلك « شرح الرمانى لنكتاب ، ج ٢ ،  
ق ٢٠٥ ، وانظر النكت ٥٧٣/١ ، شرح عيون سيبويه / ١٦٦ ، العيني  
٣٠٠/٤ ، الهمع ١٨١/١ ، الدرر ١٥٨/١ ، التصريح ١٤٨/٢ ،  
الأشمونى ١٧٦/٣ .

(١) هذا عجز بيت من المديد أنشده سيبويه فى باب سابق منسوباً  
للمهلهل ، وهو قوله :

يالبكر أنشروا لى كليباً يالبكر أين أين الفرار  
ويبدو أنه أنشده هنا لعلاقة النداء هنا بالمعنى فى البيت السابق ،  
والمعنى هنا أن الشاعر قال : أدعوكم لأنفسكم مطالباً لكم فى انشاد  
كليب وأحيائه . انظر الكتاب ٣١٨/١ وهامشه ، قال أبو سعيد :  
استغاث بهم لأن ينشروا له كليباً ، وهذا منه وعيد وتهديد ، أما قوله :  
يالبكر أين أين الفرار فانما استغاث بهم لهم ، أى لم يفروا استتالة  
عليهم ووعيداً . شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٤ ، وقال  
الرمانى : « هجنتهم بتموله : ( أين أين الفرار ) لأنه على جهة الاستتالة  
عليهم باستغاثتهم لهم ، أى ليس فيكم فضل لغيركم ، فأعينوا أنفسكم  
ولا تفرقوا » شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٢ ، شرح أبيات سيبويه  
لابن السيرافى ٣١٦/١ ( الريح ) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس  
١٣٥/ ، النكت ٥٦٠/١ ، الخصائص ٢٢٩/٣ ، شرح عيون سيبويه  
١٦٣/ ، الأغاني ١٧٠٢/٥ ( دار الكتب ) ، اللامات ٨٧/ ، البخانة ٣٠٠/١

## قال : وقال في قول الشاعر :

\* يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ <sup>(١)</sup> \*

إنه أرادَ : أَنْتَ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ ، فجعلها نكرة ، وقد يجوز أن يقول بعد النداء مُقْبِلاً على من يحدث : هِنْدُ هذه بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ فيسكون معرفة <sup>(٢)</sup> .

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه دون أن ينسبه لأحد ، انظر الكتاب ٢٢٩/١ ، وكذا أنشدته المصادر دون نسبة ، انظر شرح السمراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ ، وأنشده الرماني وقال : « هذا ليس على النداء على عطف البيان لأن قولك : بين خلب وكبد ، اما صفة لهند . فيكون نكرة ، واما خبر فيكون جملة تخرج عن عطف البيان ، كأنه قال لمن يحدثه : هند هذه بين خلب وكبد ، وعلى الوجه الآخر كأنه قال : أنت هند بين خلب وكبد ، لا يصلح الا ذلك على صفتها بالنكرة » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ ، شرح عيون سيبويه / ١٦٧ - ١٦٨ ، الأمثال / ٧٧ ( رمضان ) / ٩٠ ( الضبيب ) ، وأنشد أبوفيد بعده قوله :

أسفاك عنى هزم الرعد بررد

من الثريا نوؤه غير جحد

وانظر اللسان ( خلب ) ٣٦٤/١ ، قال : والخلب : حجاب القلب ، وقيل : هي لحمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، وقيل هي حجاب ما بين القلب والكبد .

(٢) مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه وتصرف في الضمائر انظر الكتاب ٣٢٩/١ .

قال أبو علي : تأويلُ الخليل<sup>(١)</sup> أنه أراد أن قوله : (هِنْدُ) على ضربين من التَّنْذِيرِ : يحتمل بأن تكون هِنْدُ نَسْكَرةً ، وتكون خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال . أَنتِ هِنْدُ بَيْنَ خِلَابٍ ، فالمبتدأ الذي هو أَنتِ محذوف ، وخبره هِنْدُ وجعلها نَسْكَرةً ، (وَبَيْنَ) على هذا التقدير صفةٌ لِهِنْدٍ .

والضَرْبُ الآخر : أن يكون لَمَّا نادى ، فقال : يا هِنْدُ ، أقبل على من كان بحضرته (يُحَدِّثُهُ)<sup>(٢)</sup> : هِنْدُ بَيْنَ خِلَابٍ وَكَبَدٍ ، فهِنْدُ على الوجه الثاني معرفة ليست بخبر مبتدأ محذوف ، بل هي نفسها مبتدأ وخبرها (بَيْنَ) .

قال أبو بكر<sup>(٣)</sup> : قوله : بَيْنَ خِلَابٍ ، إذا قدر المبتدأ محذوفاً وهِنْدُ نَسْكَرةً صفةً لِهِنْدٍ ، لأن هِنْدُ حِينَئِذٍ نَسْكَرةٌ وهي خبرٌ للمبتدأ المحذوف (وَبَيْنَ) على هذا الوجه الثاني الذي قاله الخليل خبرٌ ليس بصفة .

(١) لم يرد سيبويه زعم الخليل هذا ولم يفسره . انظر الكتاب

٣٢٩/١

(٢) ما بين المعقوفتين مشار إليها في الحاشية ، وكان حق الفارسي

أن يقول بعدها (قال) ، لكنه أهملها فرارا من تكرار اللفظ .

(٣) ولم يرد هذا الرأي ولا بيت الشاحه في الأصول .

هَذَا بَابُ التَّرْخِيمِ<sup>(١)</sup>

قَالَ ! : وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّرْخِيمَ لَا يَكُونُ فِي مِصْصَافِ إِلَهٍ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَخِّمَ الْمِصْصَافُ إِلَهًا ، لِأَنَّكَ لَا تُرَخِّمُ  
بِاسْمٍ قَبْلَ آخِرِهِ وَتَمَامِهِ ، فَإِذَا أَتَمَمْتَهُ بِالْإِضَافَةِ لَمْ يَجْزِ تَرْخِيمُ الْمِصْصَافِ إِلَهًا /  
لأنه غير منادى<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ١/ ٣٢٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٣٠ .

(٣) يسوق الفارسي عبارة أسستاده ابن السراج بالمعنى ، ويمزج ذلك بتعليقاته هو . انظر الأصول ١/ ٣٥٩ .

وقد تعرض السيرافي لبيان ماهية الترخيم ، وبين أنه في استعمال النحويين يعني النقص من حروف الاسم وفق أحكام خاصة ، ثم بين أن شروط الاسم الذي يقع عليه الترخيم أن يكون منادى ، مفردا ، على أكثر من ثلاثة أحرف ، فإن نقص من هذه الشرائط شيء لم يجز ترخيمه . . . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٤ ، وانظر شرح الروماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ .



٤٨٢ هـ

هَذَا بَابُ مَا أَوَّيَرُ الْأَسْمَاءُ فِيهِ الْهَاءُ

قَالَ : وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْعَامَّةُ فَنَحْوُ قَوْلِ الْعَجَّاجِ :

\* جَارِي لَا تَسْقُتُ سَكْرِي غَذِيرِي (١) \*

(١) الكتاب ٣٣٠/١ ، ولم يعلق الفارسي على العنوان وكانما أراد أن يلفت النظر إلى أن الترخيم لا يكثر في شيء كثرته فيما آخره هاء التانيث ٠٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٥ .

(٢) الكتاب ٣٣٠/١ : ذكر سيبويه مصطلحين من مصطلحات الاسم : الأول الاسم الخاص الغالب وهو المنقول من الصفات الواقعة كالرحمن ، فهذا غالب ، وهو منقول من صفة ومثله الحارث والعباس ، والثاني الاسم العام الذي لا يخص شخصا بعينه وهو النكرة وقد ضرب سيبويه له المثال هنا بقوله ( جارية وسلمة ) ، انظر النكت ٩٩/١ ، وانظر الكتاب ٨٨/٢ ، ٩٥ ، والتعليق ق ١٢٥ ب ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٩ ، والشاهد من الرجز ، أنشده سيبويه في باب قبل هذا ولم يعلق أبو علي عليه هناك ، انظر الكتاب ٣٢٥/١ ، وأنشده هنا شاهدا على ترخيم الاسم وهو نكرة في غير النداء وهو يعرف بالنداء ، وأنشده المبرد في المقتضب ٢٦٠/٤ ولم يعلق عليه ، وقد نقل الفارسي هنا اعتراض أبي العباس ، ومثله فعل الرماني في شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٧ ، وفي الانتصار ق ١٥٩ - ١٦١ تفصيل اعتراض المبرد ورد ابن ولاد عليه . وقد نقل ذلك المرحوم عضيمة في حاشية المقتضب ٢٦٠/٤ - ٢٦١ مع مجموعة من المصادر التي أنشدت البيت ، وإلى جانب تلك المصادر يمكن النظر في : النكت ٦٨/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٦/١ ، ١٣٨ ، شرح عيون سيبويه ١٦٨/١ ، حيث قال أبو نصر : « توهم محمد بن يزيد لقوله : الاسم العام أنه أجاز ترخيمه نكرة ، فإنكر »

قال أبو علي : المازني وأبو العباس لا يميزان ترخيم (شاة وثبة) ونحوهما إذا كانا نكرتين ، كما لا يميزان ترخيم (رجل) ونحوه وهو نكرة ، إنما يميزان<sup>(١)</sup> ترخيمهما إذا أريد بها المعرفة كقولك : (يا ثبة) ويخمانه<sup>(٢)</sup> على أنه معرفة .

**قال :** فإذا أرادوا أن تثبت الحركة<sup>(٣)</sup> ، أى فى الحرف الذى قبل المحذوف .

**قال :** من قبل أن الهاء فى الوصل فى غير النداء تبدل مكانها التاء

←

ذلك عليه وذلك غلط ، وإنما أراد سيبويه رحمه الله أن هذا الاسم الذى هو نكرة فى غير النداء قد يجوز فى النداء حذف ( يا ) منه فى الشعر ، وأن ترخمة إذا نويت به المعرفة ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣١٣/١ - ٣١٣ ، وأنشده أبو علي فى المسائل العسكرية ٨٦ وقال : والترخيم يجيىء فى الأعلام ولا يجيىء فى الأسماء الشائعة ، لا ما كان فى آخره تاء التانيث كقوله : ( البيت ) وليس هذا الاسم كذلك . . . .

(١) فى المخطوطة ( يميزون ) .

(٢) يقال فى ترخيم ( ياثثة ) : ( ياثب ) .

(٣) الكتاب ٣٣١/١ والعبارة هنا لاتفيد معنى للاختصار الذى أدى الى الغموض ، وعبارة سيبويه هى : « فإذا أرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ليكون ثباتها عوضا من الحذف للياء والهاء ، فبينت الحركة بالهاء فى السكوت ، ليكون ثباتها فى الاسم على كل حال لئلا يخلو به » .

فلما صارت الهاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو على : ليس يُريد بقوله يبدلُ مكانها التاء أن التاء بدل من الهاء على أن العلامة التي تلحق التأنيث هي الهاء ، ثم تبدلُ مكانها التاء لسن العلامة عندهُ التاء والهاء بدلُ منها في الوقف ، فقال على الجواز والانساع في استعمال لفظِ البَدَل : إن التاء بدلُ من الهاء في الوصل .

**قال :** وَسَمِعْنَا الشَّعَّةَ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ : يَا حَرَمَلٌ ، يُرِيدُ :  
يَا حَرَمَلَةً ، يَعْنِي فِي الْوَقْفِ<sup>(٢)</sup>.

**قال :** لو لم يكن بعد حذف<sup>(٣)</sup>.

أى : حذف الحرف الزائد .

- (١) الكتاب ٣٣١/١ ، والعبارة هنا ناقصة أيضا ، وهذا الأسلوب شائع في التعليقات وتعليق أبي على هنا يغنى عن نقل بقية نص الكتاب .
- (٢) الكتاب ٣٣١/١ . قال أبو سعيد بعد أن أورد عبارة سيبيويه هذه : « وإذا كان كذلك فليس بضرورة ، لأن فتحته في الوصل توجب إذا صارت في قافية مطلقة أن تمتد وتوصل كقولنا في آخر القافية مررت بعمرًا ، ورأيت الرجال » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٥٧ .
- (٣) في الكتاب ٣٣٢/١ ، يقول : « واعلم أن هاء التأنيث إذا كانت بعد حرف زائد ( لو لم تكن بعده حذف ) أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حذفًا زائدين لم يحذف غيرها ، من قبل أن الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف وذلك قولك في طائفة : يا طائفى أقبلى ، وفى رعشنة : يارعشن أقبلى ، وفى سعللة : ياسعللا أقبلى » .

**قال :** فإذا لحقته الزوائد لم تحذفه<sup>(١)</sup> .

أى : لم تحذف ماهو من نفس الحرف مثل : حارثه ، فإنك تقول فى ترخيمه : ياحارث .

**قال :** وتقول فى حيوة : ياحيو أقيل<sup>(٢)</sup> .

قال أبو على : حيوة حروف شذ عن النيباس ، فأجرى فى الترقيم على ما جرى عليه قبل أن يرخم ، فتقول ياحيو<sup>(٣)</sup> .

**قال :** وحذف حرف لازم للاسم لا يغير فى الوصل ولا يزول كما تغيّر هاء التأنيث<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ٣٣٢/١ وفيه « فإذا ألحقها الزوائد لم تحذفها مع الزوائد » .

(٢) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٣) قال الرماني : « ترخيم حيوة : ياحيو ، وياحيو على الأصلين من غير تغيير بأكثر من الضم ، لأن هذا الاسم قد ظهرت فيه الواو للأيذان بالأصل ، فهو يجرى على ذلك فى سائر المواقع من فاعل ومفعول ومضاف ومرخم على قياس واحد ، لأن هذه العلة لازمة له » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٤) الكتاب ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، وما بين القوسين زيادة لم ترد فى الكتاب كما أنها لم ترد عند أبى سعيد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٨ ، وهذه الزيادة إما أن تكون من تعليقات الفارسي التى عادة ما يدمجها فى كلام سيبويه ، وإما أن يكون قراها من نسخة أخرى للكتاب .

قال أبو علي : وقوله : ولا يَزُولُ أى كما تَزُولُ تاء التأنيث ، لأن كل اسم هـ فيه قد تحذف منه إذا أُريدَ تذكيره أو جمعه .

**قال :** لأنه أخفُ شيء عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص<sup>(١)</sup> .

أى : لأنه إذا نقص لم يسكن عندهم حذفاً ، كأنه إذا حذف مَزِيدٌ وما أشبهه فللتخفيف .

انتهى الجزء الأول من التمايعة

وبإيه الجزء الثانى ، ويبدأ بقوله

هذا باب يسكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم

---

(١) الكتاب ٣٣٧/١ . وعبارة سيبويه واضحة ، ونقل هذا الجزء منها أغمضها ، وهى قوله : « واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء ، فزعم الخليل أنهم خفضوا هذه الاسماء التى ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة وما كان على أربعة على ثلاثة ، فانما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة ، أو يصيرون اليها ، وما كان غاية التخفيف عندهم لأنه أخف شيء عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص ، فكبرهوا أن يحذفوه إذا صار قصاراهم أن ينتهوا إليه ، » .

ثبت بتصويب أهم الأخطاء التي وقعت أثناء الطبع ، واني لأرجو أن  
يتفضل القارئ الكريم بالتصويب قبل الشروع في القراءة ، وله مني  
الشكر ، ومن الله حسن الثواب .

#### أولا : المقدمة

#### ثانيا : التعليقة

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٨	١٥	دراستي	تحذف	١٢	٢١، ١٩	الروماني	البرماني
٨	١٦	الذين	الذي	١٤	٤	كلم	الكلم
٩	١٣	بشرح	يشرح	١٨	٢	(طمس)	خصست وقتا
١٠	١٦	الزومة	الملزمة				بعينه
١١	١٠	تلعقا	تعلقا	١٩	١	لأجرا	لأجرا
١٤	١٧	المتكنة	المتمكنة	٢١	٣	مشدة	مشابهة
٢١	٥	فتلزمها	فتلزمها	٢١	١١	«بعدكم»	«بعدكم»
٢١	٧	وجود	وجوه	٣١	١٠	فان	فان
٢٥	١١	لبعيران	لبعيران	٣٩	٢٠	(تم)	(تم)
٣١	٥	أقرب	أقرب	٤١	٩	مذ	اذ
٣٣	١٠	ذلك	ذلك	٤١	١٨	ذلك	ذلك
٣٤	٨	وجوازا	وجواز	٤٣	٧	خاص	الخاص
٣٤	٩	كلي	كلا	٤٤	٥	المواقع	الموانع
٣٧	٦	التليقة	التعليقة	٤٤	١٤	وفلي	وفي
٣٨	٧	التسليقة	التعليقة	٤٨	١٦	مالك	مالك
٣٩	١٤	الاشتقاق	اشتقاق	٤٩	٢٠	( )	عما يره
٤٤	٧	يَقْشِرُونَ	يَقْشِرُونَ	٥٠	٦	الآبد	الآبد
٤٥	٨	لمين	لما	٥٤	١٦	وهكذا	هكذا
٤٦	٥	معنى	معنى	٦٠	١٢	لا الى	لا عن
٤٨	١٨	الخصائص	التعليقة	٦١	١٠	شاه	شاه
٤٩	٢	قافك	قافك	٦٢	٤	أنصحته	أنصحته
٥٧	٢	لدارمي	لدارمي	٦٣	٥	مثله	مثله
٥	١	النصير	النصير	٦٦	٥	الباء	بقول الباء
٥	١٦	منصوب	منصوبا	٦٧	١	زا لثنتين	غير زا لثنتين
٦	٤	ذكرها	ذكرناها	٧٣	٢	الظرف	الظروف
٩	٦٠	عى	نعي	٧٣	١٤	إعليها	إليها

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٧٦	١٥	بأضف	باضعف	١٣٦	١٤	بحاسيته	بحاشية
٧٦	٧	زید	زیدا	١٤١	٢٢	أهيفا	أهيف
٧٦	٨	نبئت	نبئت	١٤٥	٣	فتنبى	فتنبى
٧٩	٨	فيها ٠٠٠	فيها ذلك	١٤٨	٨	ظروف	ظرف
٨٢	١	الخبز	الخبز	١٥٣	٢٠	منشأة	منشأة
٨٢	١	شيئا	شيء	١٥٥	١٦	مفعول ذلك	مفعول وذلك
٨٢	١٥	الفوير	الفوير	١٦٠	١	ريدا	رويدا
٩٦	١٧-١٨ ( )	الفهرست/٥٧	نزهة الألباء/١٨٢	١٦١	١	ريد	رويد
			انباء الرواة/١٤٦	١٦٤	٧	ولا تفصيل	ولا تفصيل
				١٦٥	٤	انظر	انظر
٩٧	٤	ينصب	ينصب	١٦٥	١٦	للباعر	للشاعر
٩٧	٧	نهم	أنهم	١٦٧	١٥	ذ لا يجوز	اذ لا يجوز
٩٧	١١	كان وذلك	كان كذلك	١٦٩	٢٢	ثعلب ٠٠٠	ثعلب فقال:
٩٨	١٩	أنت	أنت	١٨٤	٢	علم أنه	علم أن له
١٠١	٩	يفيدان أن النفي		١٨٧	١	فعل فعل فيها	فعل فعل فيها
		يفيدان النفي				فيها	
١٠٦	٦	أنت	أنت	١٨٨	١٥	الرموى	الرماني
١٠٩	١٠	المتعجب	المتعجب	١٨٩	٨	الشهم	الشهم
١٠٩	١٥	الكتاب	في الكتاب	١٨٩	١٣	ضرورته	ضرورته
١١١	٣	والأفع ل	والأفعال	١٩١	١١	يعبر	يبرح
١١٢	٧	الجمع	الجمع	١٩٤	١٥	تجرى	تجرى مجرى
١١٥	١٢	الى	الا	٢٠١	١٢	صت	صوت
١١٦	٢	أعنى	أعنى	٢٠١	١٤	شك ح	شرح
١١٦	٧	بلغت	بلغت	٢٠٢	١١	سيبيوه	سيبيوه
١١٨	١٠	وظرف	وظروف	٢٠٨	١٤	ما أوكد	وما أكد
١١٩	٤	سرتة	سرتة	٢١٤	١٢	من الشار	من المشار
١٢٠	١	مفعولين	مفعولين	٢١٥	٩	ظ ف	ظرف
١٣٠	٩	تحونه	تحونه	٢١٧	٣	الظرف	الظروف
١٣٢	١٠	استشهد	استشهد	٢٢٠	٣	عمر	عمر
١٣٣	١٥	الفرق	الفرق بين النفي	٢٢١	١٠	ورجع	ورجح
١٣٤	٥	من قع	من دفع	٢٢٥	١٣	السطر مكرر	السطر مكرر

ص	س	الخطا	الصواب	ص	س	الخطا	الصواب
٢٢٧	٣	أبو علي	قال أبو علي	٢٩٨	١	والصابئين	والصابئون
٢٢٧	١٩	المهمة	المهمة	٣٠٣	٥	وليس زيد	قال: وليس زيد
٢٢٩	٢٦	والفارسي	والفارسي	٣٠٣	١١	أنت	ان
٢٣٠	٣	مخطها	مخطها	٣٠٩	٢	لا يخلوا	لا يخلو
٢٣٤	١٤	توافق	على توافق	٣١٧	١٢	ومثل	قال: ومثل
٢٣٤	١٧	لأن هذا	لأن هذه	٣١٨	١٥	فاذ	فاذا
٢٣٦	١٣	السطر مكرر	السطر مكرر	٣٢٠	٤	يمتنع	يمتنع
٢٣٩	١٩	لعرفه	المعرفة	٣٢٣	٣	الذي الذي	الذي الذي
٢٤٨	٠٣	خارية	خاوية	٣٢٥	٩	وأنشده	وأنشد
٤٤٩	٥	وكننت	ولو كننت	٣٢٧	٩	وعوفتي	وهو فتي
٢٥١	١٥	جاء الكتاب	جاء في الكتاب	٣٣٢	٧	بالألف اللام	بالألف واللام
٢٥٣	٤	تيها	فيها	٣٣٦	٢	الرَّحُلِي	الرَّحُلِي
٢٥٣	٩	منطقيين	منطقيين	٣٣٧	٦	ما بعد	ما بعده
٢٥٥	٤	بأعقابها	بأعقادها	٣٤٤	١١	الدليل الدليل	تحذف
٢٦١	٢١	تحويها	تحويهما	٣٥٦	٦	وانما	احداهما
٣٦٣	٩	النبية	النبية	٣٥٦	٦	وانما	قال وانما
٣٦٥	٩	قد عه	قد عرفه	٣٥١	٣	وأرادوا	قال وأرادوا
٣٦٨	١٠	الا	اذ	٣٥١	٨	لأنهم	قال لأنهم
٢٧٠	١٠	وشيه	وفيه	٣٥٢	٤	ومن	قال ومن
٢٧٠	١٣	والشنتمري	والشنتمري	٣٥٣	١٢	مرحما	مرحهم
٢٧٢	١٥	وابن	وعن	٣٥٧	١٢	الغاشي	الغاشي
٢٧٩	٥	ولكنهم	قال ولكنهم	٣٥٨	١٣	وقفا	وقفا
٢٨٠	١٩	رواية	ووافقت رواية	٣٥٨	١٣	والباقوت	والباقون
٢٨١	٣	لأنه بفعل	لأنه ليس بفعل	٣٦٥	٢	غلامه	علامة
٢٨٦	٤	وزعم	قال: وزعم	٣٦٨	١٣	( يني )	ديني
٢٨٩	٢١	ص ٢١٥	ص ١٣	٣٧٣	٢٤	وأما	وأما
٢٩٣	١١	الحالين	الحالين	٣٨٠	٨	الرماني	الرماني



## فهرس الموضوعات

صفحة

	مقدمة المحقق
	نماذج من المخطوطة
١	التعليقة على كتاب سيبويه
٣	باب علم ما الكلم
٤٧	باب المسند والمسند اليه
٦٨	باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين
٧٢	باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين
٧٤	باب المفعول الذى يتعداه فعله الى مفعول
٧٦	باب المفعول الذى يتعداه فعله الى مفعولين
٧٨	باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال
٧٩	باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول
٨٩	باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة
٩٣	باب ما أجرى مجرى ليس
١٠٣	باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم
١٠٩	باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه
	باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل
١١٢	الذى يفعل به
١١٤	باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدم أو آخر
١١٨	باب ما يجرى مما يكون ظرفًا لهذا المجرى
١٢٢	باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى على الفعل مرة

صفحة

١٤٦	باب ما لا يقع الا منونا عاملا فى النكرة
٢٠٧	باب ما يكون فيه المصدر توكيدا لنفسه
	باب ما تنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر وفيها
٢١٢	الألف واللام
٢٢٣	باب مجرى نعت المعرفة عليها
	باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة يشبه
٢٣٤	الفاعل كالحسن
	باب ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من الصفات
٢٤٣	التى ليست بفعل
٢٥٦	باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له الا أن يكون صفة
٣٠٠	باب كم
٣٣٤	باب ما جرى مجرى كم فى الاستفهام
٣١٦	باب ما ينتصب نصب كم اذا كانت منونة فى الخبر والاستفهام
٣١٩	باب ما لا يعمل فى المعروف الا مضمرا
٣٢٧	باب النداء
٣٥٠	باب اضافة المنادى الى نفسك
٣٥٨	باب الندبة
٣٧٣	باب الحروف التى ينبه بها المدعو
٣٧٥	باب ما جرى على حرف النداء وصفا له
٣٨٢	باب الترخيم
٣٨٣	باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء





0388270